الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

عنوان الرسالة:

# الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية الاقتصادية حالة المحروقات في الجزائر

بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع: التحليل الاقتصادي


من اعداد الطالب:
خليفة لخميسي

تحتد اشراف الدكتور:
هاشم جمال


لجنة المناقشة:

| | |
|---|---|
| الدكتور: ثابت محمد ناصر | رئيسا |
| الدكتور: هاشم جمال | **مقررا** |
| الدكتور: طواهر محمد تهامي | **ممتحنا** |
| الدكترو: بيبي يوسف | **ممتحنا** |

نوقشت بتاريخ : **17 / 10 / 2002**

السنة الجامعية **2001 - 2002**

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهـــــــداء

إلى والدي الكريمة، أطال الله في عمرها

إلى روح والدي الطاهرة تغمدها الله و أسكنها فسيح جنانه،

إعترافا و تقديرا لتضحيتهما.

إلى أشقائي و شقيقاتي الأعزاء، خاصة عبد المجيد و زينب رحمهم الله

و سعد خطام.

إلى أساتذتي الكرام، أصدقائي و زملائي المحترمين.

لهم مني جميعا أسمى معاني الود وأرقى و ألطف عبارات

الإحترام و التقدير.

خليفـــة لحبيـــــــب



# تشـكـرات

الشكر لله العلي القدير، الذي أعانني على إنجاز هذا البحث المتواضع.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف جمال هاشم على توجيهاته القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عشيري عثمان، الدكتور صيفي خليفة، . عميروش و طارق طفاجيرة.

إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا البحث المتواضع.

خليفـــة لحبـــــــــي

# الفهـــــــــــــــرس

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و تطور إطاره القانوني في الجزائر

## الفصل الرابع: واقع آفاق الإستثمار المباشر الأجنبي في ميدان المحروقات الجزائرية.

## الفصل الخامس: واقع وآفاق سونطراك في الاستثمار النفطــي .

## المقدمــــــــــة

لقــد تطور النشاط الإقتصادي العالمي وتشابكت علاقاته بفضل الإستثمارات الدولية، التي تعرف حالــيا بالإســـتثمارات الأجنبــية ، حيــث ظهرت وتطورت في أوروبا، وذلك نتيجة ما أحدثته الثورة الصناعية من تقدم هائل بعد القرون الوسطى، بالإضافة إلى ظهور وازدهار النشاط المصرفي في المدن الإيطالية، أدى هذا الوضع إلى تنمية النشاط التجاري وتكثيف حركته من وإلى أوروبا، التي كانت وإلى غاية الحرب العالمية الأولى تسيطر على التجارة الخارجية والإستثمار الدولي، وبذلك تهيمن على أعلى مــردود للإســـتثمار الدولي، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة هي ذات طبيعة مختلفة، ولا تقتصر على مجرد تصدير لرأسمال ما في صورة مالية أو مادية، بل تتعدى ذلك إلى تصدير مشروع تام، من حيث إنشــاء هــياكله، تــزويده بالتقنيات و التكنولوجيا المناسبـــة، وإحاطته بالمهارات والخبرات التنظيمية والتسييرية .

عرف الاستثمار السابق الذكر، نشاطا وإزدهارا أكثر من ما كان عليه قبل الحربين، فبالرغم من نـــتائج الحرب فقد خرجت أوروبا منهكة من أضراره ودماره، حيث سمح هذا الوضع بتصدر الولايات المـــتحدة الأمريكية، التي كانت تراقب من بعيد، ومسكها زمام أمور الاستثمار الدولي، فقد أدت إلى فتح أسواق جديدة و مشاريع متنوعة في البلدان المضيفة للإستثمار .

شـــهدت الفـــترة بعد الحرب العالمية الثانية نشاط إستثماري موسع، إنصب بصورة أساسية على قطاع المحروقات، خاصة من طرف الشركات الأمريكية، حيث تضاعف عددها إلى 30مرة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، خلال الفترة 1943 -1963 وتوسع الإستثمار المباشر عن طريق الشركات المـــتعددة الجنســـيات، على المستوى العالمي ولاسيما نحو الدول النامية، التي تتمتع بخيرات وثروات طبيعية لكنها غير مستغلة بسبب عدم توفرها على القدرة التقنية والمالية، مما أدى بها إلى توفير سياسة استثمارية مغرية لجلب ما يمكن جلبه من الإستثمار الأجنبي المباشر، سواء في الميدان الإستخراجي بما فيها النفطي أو الميدان المالي والخدمي أي غير النفطي، كما هي حالة الجزائر، حيث بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات خلال فترة 1980-1998 على المستوى العالمي 45000 شركة.

لقــد إكتســب قطـــاع المحروقات أهمية بالغة، حيث إستطاع أن يحدث ثورة في بنية الإقتصاد الدولي، فقد ساهم في تنمية وتطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة، خاصة الصناعات التطويرية والتحويلية، كما ظل وما زال يجذب إليه الإستثمارات تلوى الأخرى، بحكم انه الركيزة الطاقوية للنشاط الإقتصادي العالمي.

والجزائر كدولة تتمتع بثروات نفطية هائلة ظلت تسير من طرف الإدارة الإستعمارية لمدة طويلة من الزمن، مع نيلها إستقلالها السياسي، كان على عاتق الحكومة في تلك الفترة، رغم الظروف العصيبة المحاطـــة بها من شتى النواحي السياسية والإقتصادية وحتى الإجتماعية، زد إلى ذلك قلة تجربتها في المـــيدان، أن تـــأخذ بـــزمام الأمور وتحاول ترميم ما يمكن ترميمه، عن طريق رسم خطة إقتصادية، وإحداث ديناميكية تنموية وإيجاد مصادر مالية لتمويلها، بهدف دفع حركة النشاط الإقتصادي إلى الأمام، ومـــن جهـــة أخرى محاولة إحداث وسائل قانونية لتوفير جو استثماري مناسب قادر على جلب رؤوس الأمـــوال المحلية وخاصة الأجنبية منها، فقد تم إصدار قانونين للإستثمار سنة 1963و1966 ،ولكن مع انـــتهاج الجزائـــر الخـــيار الإشتراكي واتخاذ أسلوب التخطيط التنموي، تقلص دور و أهمية الإستثمار المباشـــر الخاص المحلي والأجنبي على السواء، ثم عرفت عشرية الثمانينيات إصدار قانونين آخرين للإستثمار سنتي 1982و1988 ،حيث إهتم بتشجيع أساسا الإستثمار المباشر الخاص المحلي .

نلاحظ من خلال القوانين السابقة، أن المشرع الجزائري قد إعتمد إزدواجية التقنين، حيث كانت الوسائل القانونية الخاصة بنشاط المحروقات منفصلة ومستقلة تماما عن تلك المتعلقة بالنشاط الإستثماري غـــير النفطي؛ فقد اقتصر نشاط الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة السابقة على قطاع المحـــروقات، وبصـــورة محدودة جدا، وتقتصر على نشاط الإستغلال والإستكشاف للمحروقات السائلة دون النقل، شريطة إقامة شراكة مع شركة سوناطراك .

عـــرف منتصـــف فترة الثمانينيات، بداية من سنة 1985 أزمة اقتصادية عالمية حادة، أدت إلى إنهـــيار أسعار المحروقات، بالإضافة إلى سقوط قيمة الدولار، مما نتج عنه تقلص في عوائد المبيعات، وبالتالـــي ســـاعد على ظهور اختلال هيكلي مزمن في الجهاز الإنتاجي، مما أدى بالسلطات إلى إعتماد إصـــلاحات هامـــة وعميقة، قصد ترقية إقتصاد منفتح يخضع لآليات السوق، وبذلك التخلي عن المنهج الإشتراكي، وتم إصدار في هذا الشأن جملة من القوانين والتنظيمات تمس إسقلالية المؤسسات العمومية، تحريـــر الأســـعار ، تخفـــيض العملـــة ، تشجيع الإستثمار ، إصلاح النظام الجبائي، الجمركي ،المالي والمصـــرفي؛ وذلك بغية تحرير كلي للطاقات والمبادرات والإنسجام التدريجي مع العولمة الإقتصادية، فقـــد تم في منتصف الثمانينيات إصدار قانون إستثمار متعلق بالمحروقات، وتم إصدار في سنة 1993 قانون جديد متعلق بالإستثمار العام أي خارج المحروقات .

يمثل قطاع المحروقات، بالنسبة للجزائر المصدر الرئيسي لجلب العملة الصعبة، لتمويل الإقتصاد الوطنـــي بما فيه مختلف القطاعات الإقتصادية، وكذا الجوانب الإجتماعية كالصحة والسكان، مر قطاع المحروقات الجزائري بمراحل متعددة، وفق التشريعات السائرة المفعول آنذاك، فقد عرف سيطرة أجنبية وخاصـــة من سنة 1952 حتى 1971 تاريخ التأميم، أين تدخلت الدولة في المجال وأصبحت تتحكم في

ثرواتها بعدما كان لها دور الشريك النائم، حيث أصبحت تملي على الشركاء الأجانب سياستها البترولية، وكانت لهذه الفترة 1971 و1985 نتائج مقبولة من حيث رفع الإحتياطات وزيادة إنتاج المحروقات .

منذ 1986 حتى سنة 2000 ، عرف التشريع البترولي، تطورا هاما تمثل في قانون 14/86 لسنة 1986 ثـم القــانون 21/91 المعدل والمتمم، أين توسعت النشاطات البترولية المسموح بمزاولتها من طرف الشركاء في الإستكشاف والإستغلال وحتى النقل، لحقول النفط والغاز المكتشفة سابقا أو الحديثة الإكتشاف، حيث خلق هذا الإطار التشريعي ديناميكية في الشراكة وقد أعطى هذا الأخير نفس هام لتنمية الإحتــياطات، حيث تضاعفت خلال الفترة، وكما تزايد حجم إنتاج البترول وخاصة الغاز، زد إلى ذلك الإتجــاه التدريجـــي للإقتصاد الجزائري صوب الإقتصاد الحر، ومحاولة إندماجه في الإقتصاد العالمي النفطـــي وفق ميكانيزمات العرض والطلب، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسيما في مجال النفط، وخاصة في ظل أنواع العقود المطبقة، تعتبر جد هامة و مفيدة من حيث جلب رؤوس الأموال لتمويل عمليات الإستكشاف، جلب التكنولوجية الحديثة، تكوين العمال والإطارات المحليين طبقا لبرامج العقود، وكذا امتصاص جزء هام من الطبقة العاطلة عن الشغل .

فـــي ظـــل هذا التحليل، لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر عبر إطار الشراكة وأهميتها ومدى قدرتهـــا علـــى دفـــع التنمية الإقتصادية إلى الأمام،و لهذه الأسباب تم إختيار عنوان الرسالة كما يلي: الإستثمار **الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الإقتصادية ــ حالة المحروقات في الجزائر** .

<u>**إشــكالية البحــث**</u>: ما مدى أهمية وقدرة الإستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة تنمية الإقتصاد وتوســيعها، بدأ من مجال المحروقات،( نظرا لربحية هذا الميدان وكذا أثره المباشر والفعال في التنمية والإنعاش الإقتصادي بصورة عامة)؟

وبالمقابل، ضرورة السعي على توفير جو إقتصادي ملائم، (عن طريق إحداث إطار تشريعي وتنظيمي مـــرن يساهم بفعالية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ترقيتها وإعطائها الضمانات الكفيلة بغرض تسخيرها لخدمة الإقتصاد الوطني)، ويمكننا تقسيم الإشكالية إلى النقاط التالية :

-هل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أصبح بمثابة حتمية إقتصادية، أم هو اختيار تنموي ؟

-دور الإســـتثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية عامة و قطاع المحروقات خاصة وعلى نضج الإقتصاد المحلي وإندماجه في الإقتصاد العالمي .

-مـــا مدى قدرة الجزائر على توفير الحوافز و الضمانات للمستثمرين عبر الإصلاحات المتعددة التي هي في طور التنفيذ ؟

**<u>تحديد إطار البحث</u>** : يمس البحث أهمية ودور الإستثمار الأجنبي المباشر، ومدى تفعيله في الإقتصاد وخاصـــة قطـــاع المحروقات الوطني. قطاع المحروقات : البحث، التنقيب، التسويق ونقل المحروقات، ومدى الإستفادة منه .

**<u>الفــرضيات :</u>**

1 –إيمان الجزائر بقدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على توفير طاقات تمويلية وتنموية هائلة .

2– الـــرفع من التحديات الإقتصادية بهدف التكيف في إطار العولمة الإقتصادية، عن طريق رفع المستوى العلمي والتكنولوجي بالإحتكاك بالمشاريع الأجنبية الصناعية والتجارية، ومحاولة الإستفادة من تجاربها وكذا خبراتها .

3– إمتصـــاص أكـــبر حجم من الطاقات الشغيلة المعطلة، مع رفع معدل الإستثمار الخاص والعمومي الوطني والأجنبي .

4– إهـــتمام الشـــركات العالمـــية بسوق المحروقات الجزائري ومدى قدرتها على الإستجابة لمتطلبات الإقتصاد الوطني بغية تحقيق تنمية شاملة .

5 – أعاقت التشريعات القديمة النشاط الإستثماري الأجنبي، بما فيها الجهود الإستكشافية النفطية .

6 – تنمـــية النشـــاط الإستكشافي بهدف مضاعفة الإحتياطات البترولية والغازية مع إعطاء أكثر أهمية لقطاع الغاز نتيجة آفاقه الواعدة سواء الإستكشافية الإنتاجية والتسويقية .

7 – مـــدى قـــدرة الجزائـــر على توفير كافة الظروف الملائمة السياسية والإقتصادية وكذا ضمانات قوية ومقنعة قادرة على توفير جو إقتصادي آمن ومستقر في ظل منافسة نزيهة .

8 – محاولـــة تجـــاوز الإعـــتماد الكلـــي على عوائد الجباية البترولية بتكثيف وتنويع الإستثمار خارج المحروقات.

**<u>أسباب إختيـــار البحـــث</u>**: يمكن تلخيص أسباب وأهمية إختيار الموضوع في النقاط التالية:

- يعتـــبر موضـــوع الســـاعة سواء بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال أي البلدان المستثمرة والبلدان المضيفة.
- تطور حركة تدفقات رؤوس الأموال في شتى المجالات وفي شتى الإتجاهات .
- مدى ميل واهتمام المستثمرين بقطاع المحروقات نظرا لأهميته وربحيته.
- إهـــتمام الجزائـــر بقطاع المحروقات كونه العنصر الحيوي لإقتصادها من حيث دوره في تسيير وتدعيم القطاعات الاخرى، بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة.

**أهـداف الموضـــوع:** تتمـثل أهداف الموضوع في تسليط الضوء على اطار الإستثمار الأجنبي المباشر، وبصورة خاصة ميدان المحروقات عن طريق النقاط التالية:

- توضيح الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر.
- إبراز أهمية قطاع المحروقات كميدان مغري للإستثمار الأجنبي المباشر .
- عرض حركة تدفقات رؤوس الأموال في العالم و خاصة الدول النامية.
- بلـورة واقــع الإقتصاد الجزائري، ومدى قدرته في جذب ومعايشة التدفقات الإستثمارية، لاسيما في قطاع المحروقات.
- محاولة توضيح العلاقة الوطيدة بين حركة نشاط الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية إحداث تنمية إقتصادية جزئية أو شاملة.

**المناهج المستخدمــة:**

- المــنهج التاريخــي: لسرد الأحداث والحقائق التاريخية المتعلقة بالنشاط الإستثماري الدولي والمحلي والحركة النفطية الجزائرية .
- المــنهج الإســتقرائي: لتحليل المعطيات الإحصائية عبر مختلف النشاطات خلال السنوات السابقة، وذلك بدعمه بطابع ديناميكي ونشيط، حتى نتمكن من إستخلاص وإستخراج الإستنتاجات.

**الأدوات والبيــانات المستخــدمة:**

- الجداول الإحصائية : المعطيات الرقمية .
- الرسوم البيانية : الأشكال والبيانات.

**حدود الموضـوع :** يمس موضوع بحثنا حركة الإستثمارالأجنبي المباشر من 1800-1998بصورة عامة، و قطاع المحروقات الجزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة من تاريخ الإستقلال حتى سنة 2000 ،وما إحتوته من تغيرات هامة في المجال التشريعي والميداني للإستثمارالأجنبي المباشر، والمحروقاتي بصفة خاصة.

**عناصــر الموضــــوع:** تتمثل عناصر الموضوع قيد الدراسة، في الإستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحــروقات باخـتلاف مكوناته وقد قمنا بتقسيم بحثنا إلى خمسة فصول مترابطة ترابطا منهجيا، وفق أهمية و متطلبات الموضوع، حيث يحتوي كل فصل على أربعة مباحث.

تناولـنا خـلال الفصـل الأول الإطـار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر، بدءا بسرد تعاريفه وخصائصه، ثم النظريات المختلفة التقليدية منها والحديثة والمفسرة لظهور الإستثمار الأجنبي المباشر، مع إبراز أشكاله وكذا محاولة سرد وتحليل مزاياه وعيوبه.

بينما من خلال الفصل الثاني، تناولنا الإطار التاريخي للإستثمار الأجنبي، وحاولنا تسليط الضوء علـى مختلف مراحل تطوره ، إنكماشه وازدهاره، ثم تعرضنا إلى إبراز إطاره الميداني أي التطبيقي عبر حقيقة الشركات المتعددة الجنسيات والإستثمار الأجنبي، استراتيجيته، ودوره في تمويل التنمية في البلاد النامية، ثم تعرضنا إلى ايضاح المحددات الإستثمارية الإقتصادية والسياسية والتي تشكل المناخ الإستثماري، بالإضافة إلى إبراز معيقات الإستثمار الأجنبي والمشاكل التي يمكن أن تحدث كمشاكل التفاوض، التسيير ومشاكل الملكية والسيطرة.

في إطار الفصل الثالث، فقد خصص لدراسة واقع الإستثمار الأجنبي المباشر وتطور إطاره القانوني في الجزائر، بتسليط الضوء على مختلف الوسائل القانونية المتعلقة بتنمية الإستثمار الأجنبي وتشجيعه، والأهداف المرجوة منه ، تطوره وآفاقه عبر فترتين، فترة قبل تجسيد الإصلاحات وفترة بعد الشروع في تجسيد الإصلاحات الإقتصادية، مع إبراز أسبابها، أهدافها وموضوعها.

ثم تطرقنا إلى إبراز الأسس والأطر القانونية لضمان وتشجيع الإستثمار المحلي المباشر والأجنبي، عبر الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف: مغاربية، عربية، دولية ...الخ.

بينما تطرقنا في الفصل الرابع، والذي يتمم الفصل السابق، إلى الوجه الآخر والموازي لباب الإستثمار الأجنبي، وهو واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في ميدان المحروقات الجزائرية؛ حيث تطرقنا في بداية الأمر إلى النماذج الرئيسية والشائعة للعقود البترولية : عقد الإمتياز، عقد تقاسم الإنتاج، عقود الخدمات بمخطر وبغير مخطر ، بالإضافة إلى عقد نادر الإستعمال هو عقد net back.

ثم حاولنا إبراز تطور القانون البترولي الجزائري، وقد قمنا بدراسة الإستثمار النفطي بمعزل عن الإستثمار العام، وهو الأمر الذي إعتمده المشرع الجزائري حيث قام من خلال مجموع الوسائل القانونية، التشريعية والتنظيمية التي أصدرها منذ الإستقلال، بالفصل بين قطاع الإستثمار خارج المحروقات، وقطاع الإستثمار المحروقاتي.

كذلك حاولنا تسليط الضوء على واقع الشراكة الأجنبية في ميدان المحروقات في الصحراء الجزائرية، وذلك عبر مرحلتين بدءا من تاريخ الإستقلال وهما مرحلة قبل حدث التأميم ومرحلة من تاريخ التأميم إلى حدود سنة 2000 ،كما تعرضنا بصورة موجزة إلى النشاط النفطي قبل الإستقلال حيث بينا كيف بدأ شيئا فشيئا، من عمليات الإستكشاف منذ سنة 1952 ثم الإكتشاف في 1956 فالتطوير والإنتاج.

وفي الفصل الخامس والأخير قمنا بالتطرق إلى الشركة الوطنية سوناطراك، والتي تطورت إلى مصف مجمع بترولي دولي، من حيث نشأتها وتطورها وفق الأطر التنظيمية والقانونية، وفي نفس

الســياق تــم عــرض الهــيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك، دورها وآفاقها الإستراتيجية، وفق الإطار الاقتصادي الدولي الجديد من جهة، ووفق مشروع قانون المحروقات الجديد من

جهة أخرى، واللذان يعتبران متغيران هامان وحساسان يصعب تكهن دور وحركة سوناطراك من خلالهما، حيث أن الأيام القادمة والمستقبل جديران بالإجابة عليهما وكشف غطائهما.

**عقبات الموضوع** : بالرغم من أهمية الموضوع وتشعبه، كون أن الإستثمار الأجنبي لم يترك بابا أو مجالا إلا و طرقه، حيث عرف انتشارا في كل النشاطات الإقتصادية باختلاف مجلاتها ومواقعها، فقد مس القطاعات الخدمية، الإستخراجية، الإنتاجية ...وقد إستقر بقوة في مجال المحروقات.

لكــن فــي الواقع الجزائري، يعتبر الإستثمار المباشر الأجنبي شكلا جديدا و حديث التجربة في جزائر مستقلة وبالمقابل فمن إطاره النظري فهو يفتقد بصورة كبيرة إلى المراجع الأكاديمية و الميدانية والــبحوث العلمــية للواقع الجزائري سواء لحركة النشاط الاستثمار الأجنبي بصورة عامة والاستثمار المحروقاتي بصورة خاصة .مما يصعب على الباحث التطرق إليه والغوص في خباياه .

ومع كل الصعاب فقد حاولنا الإلمام بالموضوع وتوضيح جوانبه وفتح تساؤلات ومجالات للبحث والنقاش قد تكون منطلقا لبحوث مستقبلية في هذا الشأن إنشاء الله .

# الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المباشر الأجنبي.

**المبحث الأول: الجانب النظري للاستثمار المباشر الأجنبي.**

**المطلب الأول: سرد مختلف التعاريف حول الاستثمار المباشر الأجنبي.**

**المطلب الثاني:خصائص الاستثمار المباشر الأجنبي.**

**المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار المباشر الأجنبي ونقدها**

**المطلب الأول: التفسيرات التقليدية للاستثمار المباشر الأجنبي ونقدها**

**المطلب الثاني: التفسيرات الحديثة للاستثمار المباشر الأجنبي ونقدها**

**المبحث الثالث: صور الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**المطلب الأول: الاستثمارات الخاصة.**

**المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسية.**

**المطلب الثالث: الاستثمار الثنائي.**

**المبحث الرابع: تحليل مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**المطلب الأول: مزايا الاستثمار المباشر الأجنبي.**

**المطلب الثاني: عيوب الاستثمار المباشر الأجنبي.**

**خاتمة الفصل:**

## مقدمة الفصـــــل:

إن كـــل موضـــوع مهما كانت طبيعته لا يمكن معرفته و الإحاطة بخباياه إلا عن طريق الإلمام بإطـــاره النظري، و كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر و الذي ظهر نتيجة تطور حركة الـــتجارة و ســـرعة تحرك رؤوس الأموال عبر الأقطار المختلفة، فقد كان يأخذ شكله الدولي، على أنه إستخدام لموارد مالية أو رؤوس أموال، يملكها بلد هيئة أو شخص معنوي، على مستوى الخارج، و مع تطـــور العلاقات الاقتصادية الدولية و تشابكها فيما بينها ظهر مصطلح إستثماري يميل إلى الدقة و هو الاســـتثمار الأجنبـــي الذي ينقسم إلى المباشر و غير المباشر، حيث يرتبط الأول باستثمار يتبعه شرط الســـيطرة و الإشـــراف على المشروع، بينما يرتبط الثاني بشراء أوراق مالية من الدولة أو من السوق المالي و توظيفها دون ممارسة الإشراف.

و قـــد عـــرف الاستثمار المباشر الأجنبي عدة تعاريف من طرف هيئات دولية كالبنك العالمي و صـــندوق النقد الدولي، و أخرى إقليمية مثل OCDE، بالإضافة إلى تعاريف لعدة إقتصاديين وباحثين ممـــن خاضـــوا فـــي هذا المجال مثل دانينغ J.H. Dunning، كندلبرجر P. Kindlberger، ريمون برتـــراند Raymond Bertrand و غيرهم، و قد حاول عدة إقتصاديين ممن ذكرناهم وغيرهم إعطاء نظريات تفسر الاستثمار المباشر الأجنبي تمثلت في نظريات تقليدية و حديثة كتفسير ريكاردو نظريات الـــتحركات الدولـــية لرأس المال، ثم جاءت نظرية المدرسة النمساوية بزعامة أولين و هاشكر وأخيرا نظرية أخطار التبادل.

بينما تتمثل التفسيرات الحديثة في نظرية دورة حياة المنتج لـــ فرنون، نظرية الأسواق من طرف هـــيمر والنظرية الانتقائية للإنتاج الدولي و أهم روادها دانينغ و أخيرا نظرية المعلومات، والتي ترتكز على مدى أهمية المعرفة داخل المؤسسة، إستعمالها و حركتها داخل المؤسسة نفسها.

يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في صور و أشكال عديدة، فقد يظهر في صورة إستثمار خاص كبـــيرة يتوفر على إمكانيات مادية و بشرية هائلة و على طاقات مالية كبيرة، حيث أن هذا الشكل أخذ شـــكل المشـــروع المجسد على النمط الكولونيالي ثم تطور في صورة حديثة،كما بإمكانه أن يظهر في صـــورة الشـــركات المتعددة الجنسية و التي تتميز بكبر حجمها و تنوع نشاطها الاستثماري و إمكانية إمـــتلاكها لعدة فروع تتوزع على مختلف دول العالم سواء المتخلفة (النامية) منها أو المتقدمة، و تتميز هذه الأخيرة باحتكارها مستوى تقني و تكنولوجي رفيع و نلاحظ أن مقراتها الرئيسية تتواجد على الدول المتقدمة و تقوم بالتنسيق فيما بينها و بين فروعها فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية، والسعرية والإشهارية

بمـــا يضمن لها توازنها و يحقق أهدافها. و هو ما سنتعرض إليه بالتفصيل خلال الفصل الثاني المتعلق بالإطار التاريخي و الميداني للاستثمار المباشر الأجنبي.

و عـــرف شـــكل الشـــراكة أو الاســـتثمار الثنائي توسعا هائلا، في الميادين الاقتصادية المختلفة وإنتشارا لا يحاذيه إنتشار بالنسبة للأشكال الأخرى، و ينشأ هذا النوع بين شركتين أو مستثمرين فأكثر بنسب قد تكون متساوية و قد تكون غير ذلك، حيث أن هذا الشكل يخدم مصلحة الشريكين على السواء و هــو الشـــكل الـــذي تلجأ إليه الدول النامية بهدف الاستفادة من التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الرفيعة المستوى.

ما تطرقنا إليه فهو محاولة تسليط الضوء على ماهية و حقيقة الاستثمار المباشر الأجنبي ومختلف أشكاله و تفسيراته من زوايا هامة، لكن الزاوية الأهم هي النتائج التي بإمكان الاستثمار.م.أ إحداثها، و مـــا هي الآثار الإيجابية و السلبية لهذه الظاهرة الاقتصادية؟ و كيف بإمكاننا الاستفادة منه، بدرجة أكثر مما يمكننا أن نخسر معه أو بسببه.

و ســـنحاول خـــلال هذا الفصل الأول، و عبر مباحثه الأربعة التطرق إلى النقاط التالية وبصورة ترتيبية، إلى الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، و تعريفه من أوجه مختلفة ثم ذكر خصائصه، و طرق النظريات التقليدية و الحديثة المفسرة له و محاولة نقدها، و من جانب آخر نحاول إبراز صوره المختلفة و كذلك الإحاطة بآثاره الإيجابية و السلبية أي عيوبه و مزاياه.

## المبحث الأول: الجانب النظري للاستثمار المباشر الأجنبي.

يعتــبر مفهوم الاستثمار مفهوما غنيا، حيث عرف عدة تعاريف من مدارس مختلفة، و من هيئات عــدة، وإن كانــت تختلف في طرحها إلى أن مضمونها يتقارب فيما بينها، حيث أننا خلال هذا المبحث نحــاول ســرد مخــتلف تعاريف الاستثمار المباشر الأجنبي، ذكر خصائصه، ثم نحاول طرح مختلف الــنظريات المفســرة له التقليدية و الحديثة و محاولة نقدها، بالإضافة إلى طرح أشكاله المختلفة و كذا محاولة الإحاطة بمزاياه و عيوبه.

### المطلب الأول: سرد مختلف التعاريف حول الاستثمار المباشر الأجنبي:

تعتبر كلمة الاستثمار كلمة مركبة تختلف بحسب ميدانها أو موضوعها، حيث يعرف عالم الاقتصاد أبواب شتى من الاستثمار: الاستثمار بصورة عامة، الاستثمار الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر...الخ.

نحاول من خلال هذا المطلب النظري تعريف الاستثمار من الوجهة العامة و محاولة سرد مختلف تعاريف موضوع بحثنا ألا و هو الاستثمار المباشر الأجنبي.

تعريف الاستثمار:

تشمل كلمة أو مصطلح الاستثمار ثلاثة مفاهيم أساسية بحسب الوجهة المقصودة[1]:

-الوجهة الاقتصادية: يعتبر الاستثمار عملية إنشاء رأسمال ثابت، أي تراكم لوسائل مادية إنتاجية و تجارية بالأساس.

-الوجهة المالية: الاستثمار هو بمثابة قرار تحريك (تشغيل) رؤوس أموال، أي الالتزام بنفقة آنية (immédiate) بهدف الحصول على ربح على فترات عديدة و متتالية مستقبليا (نفقة آنية تؤدي إلى ربح مستقبلي).

-الوجهة المحاسبية: إن مفهوم الاستثمار من الوجهة المحاسبية مرتبط مباشرة بتخصيص نفقة لتغطية ثلاثة أنواع من القيم: autres valeurs immobilisées, immobilisations, frais d'établissement، المصاريف الإعدادية و التأسيسية، القيم المنقولة و أموال ثابتة أخرى.

كما يعرف الاستثمار بأنه "عبارة عن عملية يتم خلالها تنمية رصيد رأس المال، أو الطاقة الإنتاجية للمشروع، أو للمجتمع سواء بالكشف عن الثروات الطبيعية، و إستغلال المتاح منها استغلالا

[1] La gestion financière de l'entreprise, Pierre Conso, édition Dunod, 6ème édition, 1983 page 427.

أمثل، أو بتكوين السلع الإنتاجية الجديدة، و التي تساهم في إشباع الحاجات بطريق مباشر أو غير مباشر"[1]

و بالمعنى الشائع فإن الاستثمار "عبارة عن تنمية المال عن طريق تشغيله في عمليات تجارية أو زراعية أو صناعية...الخ"[2]

يرى بعض الباحثين في ميدان الاستثمار الإسلامي، بأن الاستثمار "هو الجهد الذي يبذله الإنسان لتنمية المال و زيادته بالكشف عن الثروات الطبيعية المتاحة و إستغلال المستكشف منها إستغلالا أمثل"[3]

-الاستثمار الداخلي و الاستثمار الخارجي: و يشكلان إجماليا الاستثمار الكلي، حيث يمثل الاستثمار الداخلي "ناتج الأصول الإنتاجية الثابتة كالآلات و التجهيزات و المباني السكنية و المنشآت و محطات التولي، كما أنه يؤدي إلى التغيير في قيمة المخزون آخر العام"[4]، و هو نوعان تكوين رأس المال الثابت الداخلي و الذي يدخل في عملية الإنتاج لفترات طويلة، و النوع الآخر صافي المخزون أجر العام الذي يمثل التغير في قيمة المخزون الصناعي و التجاري باختلاف نوعه.

بينما الاستثمار الخارجي: "فهو مقدار الرق بين قيمة الصادرات التي يقوم بها الاقتصاد القومي خلال عام إلى العالم الخارجي. و قيمة وارداته من هذا العالم خلال تلك الفترة نفسها. و يسمى بصافي الاستثمار الخارجي"[5]

-مفهوم الاستثمار الدولي: "هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان"[6].

و يمكن تقسيم الاستثمار الدولي إلى إستثمار تخزيني و إستثمار فيضي:

-الاستثمار التخزيني: هو إستثمار يتكون إبان فترة معينة، من مجموع الممتلكات من رؤوس أموال و ديون يمتلكها مستثمرو بلد ما في بلدان أخرى.

-الاستثمار الفيضي « investissement en flux »: و يتكون هذا الأخير من العناصر التالية: الاستثمار الطويل الأمد في القطاع غير النقدي، الاستثمار قصير الأمد في القطاع النقدي بالإضافة إلى رصيد مداخيل رأس المال في الخارج.

---

[1] خلف بن سليمان بن صالح النمري، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر)، سنة 2000 ، ص 28.

[2] مرجع سابق ص 28.

[3] مرجع سابق ص 29-30.

[4] مرجع سابق ص 28-29.

[5] مرجع سابق ص 29.

[6] الإستثمار الدولي، جيل برتان، مكتبة الفكر الجامعي. 1970 ص7.

-الاستثمار المباشر و غير المباشر:[1]

-الاســتثمار المحفظي أو التوظيف للمنقول: و هو شراء السندات الخاصة و أسهم من الدولة أو الأسواق المالية دون القصد لممارسة الإشراف عليها.

-الاستثمار المباشر: و يستلزم هذا النوع من الاستثمار السيطرة أو الإشراف على المشروع و يتم هذا الاستثمار عن طريق إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر نفسه بمفرده أو بالمشاركة المتساوية (association égale) أو غير المتساوية (joint-venture) أو أيضا عن طريق إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم.

يــبقى التفريق بين الفئتين في الاستثمار غير دقيق و يحتاج إلى معيار مرن و مقبول، فلو أخذنا علـــى ســبيل المـــثال أن شركة ما قامت بشراء أسهم شركة أخرى، فهذا الاستثمار ذو مظهر توظيفي (محفظي) بيد أن هذا الأخير (الاستثمار) يمكن أن يتحول إلى سيطرة حقيقية على هذه الشركة.

إن النسبة المئوية التي تسمح للاستثمار من إدراجه ضمن خانة الاستثمار المباشر تتراوح بين 25 % و 50% حسب FMI و .OCDE[2]

و تعتــبر هــذه النسب جد مرتفعة، غير أنه من الجانب الواقعي (العملي) فتعتبر نسبة 10% من رأس المال الاجتماعي نسبة بسيطة يحتمل عند تجاوزه وجود إستثمار مباشر، بين 10% إلى 50%، و يظهر وجود سيطرة من المؤسسة الأجنبية إذا تجاوزت النسبة 50%.

-الاستثمار الأجنبي: "و يتمثل في إستثمار موارد أجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في البلاد النامية"[3]، و ينقسم إلى نوعين: الاستثمار المباشر و الاستثمار غير المباشر.

- الاســتثمار الأجنبــي غــير المباشــر: "يقتصر هذا الأخير على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويـــن المقيمـــن في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشـــروعات المزمع القيام بها، و أن هذه المشاركة في رأس مال هذه المشروعات لا تخول للمستثمر الأجنبـــي حق المشاركة في الإدارة"[4]، حيث أن "صلة المستثمر الأجنبي بالمشروع صلة غير مباشرة لا تمنحه من الحقوق أكثر مما يتمتع أي مساهم عادي في الشركات المساهمة"[5].

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] ^الإستثمار الدولي، جيل برطان، مرجع سابق

[3] مقدمة في التنمية و التخطيط، د.صبحي تدرس قريصة، د.محمد عبد العزيز عجيمة، د.مدحت محمد العقاد، دار النهضة العربية، بيروت 1983 ص170.

[4] ،[3،2]: نفس المرجع ص171.

-الاستثمار الأجنبي المباشر: و يعتبر كذلك في حالة ما "إذا أقام المستثمر الأجنبي المشروع الإنتاجـــي و إمتلك رأسماله و تولى إدارته أو كانت مساهمته في رأس مال المشروع كبيرة بدرجة تمنح له حق الإشتراك في الإدارة"[1]

- تعريف Raymond Bertrand للاستثمار الأجنبي:"نموذجيا الاستثمار الأجنبي يعني مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى، و ذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة، إســترجاع مؤسســـة أجنبـــية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب...و برفع مستوى، الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، و رؤوس أموال من دولة إلى أخرى و خاصة في الحالة الإبتدائية عند إنشاء المؤسسة"[2].

- تعريف P.Kindleberger للإستثمار المباشر الأجنبي:

"إن الاستثمارات المباشرة عبارة عن إنتقال رأس المال يرافقه إشراف مستمر من جانب المستثمر، و يثبت هذا قانونيا في بعض الأحيان تبعا للحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي في أسهم منشآت الفرع الخارجي: 10، 25، 48، 51، 90 أو 100%...بشأن القيود الإلزامية على الاستثمارات الأجنبية يحدد 10% كمعـــيار، و بالنســـبة للاقتصـــادي، لا يعتبر، بطبيعة الحال، مقدار حصة الأسهم المملوكة هي المؤشر، وإنما المكان الذي تتركز فيه سلطة إتخاذ القرارات"[3].

- تعريف J.H.Dunning للإستثمار المباشر الأجنبي:

"الاســـتثمارات المباشـــرة هـــي ذات طبيعة مختلفة من حيث المبدأ، فهي لا تعني مجرد تصدير رأســـمال خـــالص، أي في صورته المالية فحسب، و إنما تعني عادة "صفقة كاملة"Package Deal، تتضـــمن تنظـــيم و إنشاء المشروعات، و توريد التكنولوجيا، و الخبرات التنظيمية و الإدارية و تأهيل الكـــوادر، وكمـــا يؤكد...أن الخاصية الفردية في حركة رأسمال الدولي الخاص تتركز في أنه غالبا ما يكون مالكا للخيرات و المعارف، التي لا يمكن أن تجتاز الحدود القومية بطريقة أخرى"[4].

- تعريف الصندوق النقد الدولي(FMI) للإستثمار المباشر الأجنبي:

تعتبر الاستثمارات المباشرة الأجنبيةI، القيام بالتزامات "بهدف الحصول على ربح مستديم أو فائدة مستديمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في حدود إقتصادية غير حدود إنتماء المستثمر،. حيث يكون هدف المستثمر هو إمتلاك سلطة القرار في تسيير هذه المؤسسة.

---

[2]Raymond Bertrand, «Economie financière internationale », édition PUF Paris 1979, page 49.

[3] أ.أ.ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسية،OPU، صفحة 93.

[4] أ.أ.ميرونوف، نفس المرجع ص93.

و دائما حسب FMI يتجسد الاستثمار المباشر الأجنبي في العمليات التالية:

-إنشاء وحدة (مؤسسة) إنتاجية جديدة من طرف مستثمر أجنبي.

-شراء على الأقل حصة 10% من الرأسمال الاجتماعي من شركة أجنبية.

-مساهمات الشركة الأم في إحدى فروعها و إستثماراتها.

-إعادة استثمار الأرباح من طرف الفرع.

و منه فالاستثمار المباشر هو حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تنشط في مجال اقتصادي، خارج بلد المستثمر، بهدف أن تكون له القدرة و سلطة اتخاذ القرارات في التسيير الفعلي للمؤسسة المذكورة.

- تعريف هيئة OCDE[1]:هناك تعريفان للإستثمار المباشر الأجنبي:

يمس التعريف الأول، إطار تحرير حركة رؤوس الأموال و العمليات المترتبة عليه، حيث أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو ذلك الاستثمار القائم عل فكرة تحقيق علاقات إقتصادية دائمة مع مؤسسات أخرى، حيث تكون لهذا الأخير فرصة تسيير المؤسسات المذكورة و بروز الأثر الحقيقي لذلك، و يتم ذلك باستعمال الوسائل التالية الذكر:

-إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة أو فرع...الخ.

-المساهمة في مؤسسة جديدة النشأة أو قد كانت قائمة من قبل.

-تقديم قروض طويلة المدى حيث تمتد إلى خمس (05) سنوات أو تفوق.

أما التعريف الثاني فيعتمد على قاعدة المبررات الإحصائية و يعتبر: "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة حكومية (عمومية) أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للإستثمار المباشر، و يعني أيضا فرع، أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر المباشر الأجنبي.

## المطلب الثاني:خصائص الاستثمار المباشر الأجنبي:

لقد ظهرت عدة محاولات لتحديد خصائص الاستثمارات المباشرة الأجنبية، أستمدت من المعطيات المتوفرة المجدولة[2] لمختلف الأنشطة لعدة شركات إستثمارية، حيث تعبر هذه الأرقام على نشاط الشركات: تركيبتها، أصولها، رقم أعمالها...الخ، و يمكننا تحديد هذه الخصائص فيما يلي[3]:

1. المعيار الكمي الأساسي:

و الذي يعبر على حجم الشركة مباشرة و حجم الإنتاج بصورة غير مباشرة، و يتمثل في العناصر التالية:

- أصول الشركة و توزيعها (مثل الشركات البترولية).
- حجم أصول الشركة في الخارج.
- عدد الوحدات (les filiales) بما فيها التي تقع في الخارج.
- حجم رقم الأعمال (في سنة 1976 كان رقم الأعمال المحقق لـــ 25 شركة هامة يفوق 450 مليار دولار).
- عدد الموظفين (حيث أنه حسب CEE أن الـــ 260 أهم شركات كبرى توظف حوالي 25 مليون شخص).

لكن هذه المعطيات نظرا لأهميتها لا يمكنها أن تعطي منفردة و بصورة واضحة على حجم الشركة. لكن جميعها فكرة أكثر وضوحا و صورة أكثر دقة على الشركة و حجمها.

- ملاحظة: و رغم توسع حجم وعدد الشركات المتعددة الجنسية (الإستثمارات المباشرةالأجنبية) على المستوى العالمي، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأجنبي الرئيسي نظرا لتزايد حجم وعدد إستثماراتها.

2. معيار التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي:

تتوزع الاستثمارات الأجنبية في مناطق عديدة من العالم، فنلاحظ أنها تظهر بدرجة ضعيفة في الدول الفقيرة، بينما تتزايد وتتضاعف في الدول السائرة في طريق النمو (PVD)، و بدرجة أكثر تلك التي تمثل جنات جبائية « paradis fiscal » كبعض دول جنوب أمريكا و بعض دول آسيا و أيضا الدول التي تتمتع بمداخيل كبيرة.

---

[1] OCDE, Définitions de références détaillées des investissements internationaux, Paris 1983, page 14.

[2] من أهم المعطيات التي تنشرها الولايات المتحدة survey of current business، و تلك التي تصدرها OCDE و CEE و FMI.

[3] Elias Gannagé, Théories de l'investissement direct étranger, édition economica, Paris 1985 pages 15-18.

بينما تلاحظ أنها تتمركز بدرجة قوية في الدول الصناعية التي تتميز باقتصاد ليبرالي، و هم في حد ذاتهم الدول الأصلية للاستثمارات الأجنبية و كذلك هم أهم الدول المضيفة و الشريكة «partenaires d'accueil» في الوقت نفسه.

و مما يلاحظ في هذه المرحلة أن الاستثمارات الأجنبية (الشركات) لم تعد تقتصر على الدول الفقيرة و السائرة في طريق النمو، بل أصبحت توجه كل طاقاتها إلى الدول الصناعية الكبرى.

3. معيار التوزيع حسب طبيعة النشاط:

لقد طغت الصناعات الإستخراجية و التحويلية على أغلب الاستثمارات الأجنبية الكبرى في العالم، نظرًا لحجم مردودها و ربحها و كذا حيويتها بالنسبة للصناعات الأخرى، و لكن بصورة تدريجية، أخذت إ.م.أ تولي إهتماما متزايدا للصناعات ت المانيفاكتورة industries manufacturières إذ توزعت في الدولة الصناعية الغربية ثم إنتشرت إلى دول أمريكا الجنوبية، و دول آسيا الجنوبية كالصناعة الإلكترونية و الألبسة و الألعاب، و هذا ما يفسر الاستثمارات اليابانية في جنوب و شرق آسيا (تايوان، كوريا، هونكونغ)،.كما سيطرت بعض الشركات على الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا الدقيقة كحالة الولايات المتحدة و ألمانيا و اليابان.

و رغم هذه التصنيفات، فإنه من خلال الواقع يظهر جليا ارتباط corrélation بين تمركز الصناعات و التوغل الأجنبي للإستثمار.

4. إستراتيجية توسيع النشاط la stratégie de diversification:

تتوسع الاستثمارات الأجنبية في نشاطها وفق إستراتيجيات تنويع مختلفة، تمكنها بسط نفوذها من حيث المجال الجغرافي و طبيعة نشاطاتها، ومنه يمكننا تلخيص هذه الإستراتيجيات في النقاط التالية رغم صعوبة التفرقة بينهم:

أ-**إستراتيجية التوسع الأفقي:** و تعتمد هذه الأخيرة على بسط وحداتها في الخارج، وتقوم بإنتاج نفس المنتوج أي يتميز بمواصفات مطابقة، و تعتبر أكثر الإستراتيجيات إنتشارا و تتميز بها الشركات الأمريكية خاصة.

ب-**إستراتيجية التوسع العمودي:** و تعتمد على تعدد الوحدات مع تعدد (إختلاف) نشاطها،إذ تقوم هذه الأخيرة بعلاقات تبادل تجارية فيما بينها رغم أنها تنتمي إلى نفس الشركة، حيث تشكل سلسلة إنتاجية أو تحويلية، إذ تقوم وحدة بشراء مدخلات سلع وسطية من شقيقتها و تقوم بتحويلها ثم توردها (تبيعها)لوحدة شقيقة أخرى حتى نهاية السلسلة الإنتاجية، و يفترض أنه كلما كانت نسبة التبادل بين الوحدات الشقيقة (intra-firmes) معتبرة كلما كانت درجة التكامل و التشابك كبيرة.

**ج-إستراتيجية التوسع عبر التكتل expansion conglomérale:** تعتمد هذه الأخيرة على تعدد الوحدات الإنتاجية و التي تقوم بإنتاج منتجات تامة متنوعة تدخل في سلسلة إنتاجية متكاملة و تعتبر الأقل إنتشارا بالنسبة للإستراتيجيات الأخرى السابقة.

في هذا الصدد فإنه يمكن القول بأن التوسع العمودي هو حالة خاصة للتوسع التكتلي.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار المباشر الأجنبي.

لقـــد حاولت عدة نظريات تفسير حقيقة و نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر و من زوايا مختلفة، و تنقسم هذه النظريات إلى قسمين مختلفين هما النظريات التقليدية المفسرة للإستثمار المباشرة الأجنبية و تتمثل في النظرية الكلاسيكية (ريكاردو)، نظرية التحركات الدولية لرأسمال، نظرية المدرسة النمساوية أولين وهاكشر، و نظرية أخطار التبادل، بينما يتمثل القسم الثاني في النظريات الحديثة، و تشمل نظرية دورة حياة المنتوج، نظرية الأسواق، نظرية الإنتقاء و أخيرا نظرية المعلومات، و تلكم ما سنتطرق إليه عبر هذا المبحث.

### المطلب الأول: التفسيرات التقليدية للاستثمار المباشر الأجنبي:

لقد حاول عدة اقتصاديين الإلمام بمفهوم الاستثمار المباشر الأجنبي من خلال عدة نظريات تختلف باخـــتلاف المـــدارس، و كذا باختلاف الزوايا التي ينظر منها أصحاب النظريات، و من أهم النظريات التقلـــيدية التي حاولت إعطاء تفسير لـــ إ.م.أ: النظرية الكلاسيكية، نظرية التحركات الدولية لرأسمال، نظـــرية أخطـــار التبادل و نظرية Hecksher, OHLIN (المدرسة النمساوية)، والتي سنحاول تسليط الضوء عليها.

1) النظرية الكلاسيكية[1]:

تقوم هذه الأخيرة بدراسة و تحليل الاستثمار المباشر الأجنبي في إطار المنافسة التامة، حيث أن لا وجود هناك لتدخل الدولة، و لا وجود للسياسة الحمائية على مستوى الحدود الجغرافية، أي هناك حرية حركة رأسمال و عوامل الإنتاج.

يـــرى "دافـــيد ريكـــاردو"، أحد رواد المدرسة الكلاسيكية، أن حركة رأسمال تكون باتجاه المعدل الأدنـــى للإنتاجية رأس المال ، إذ ينتقل من البلد الذي تكون فيه إنتاجية رأسمال مرتفعة إلى البلد الذي يتمـــيز بإنتاجية رأسمال منخفضة، و بفعل إستمرار هذه الحركة من إتجاه لآخر تصبح الإنتاجية الحدية لـــرأس المـــال متساوية على مستوى البلدان. عند هذا المستوى يحدث سكون في حركة التدفقات، مما

يسمح بظهور تفاوتات جديدة في المعدلات تكون سببا في تحريك التدفقات في رأس المال في إتجاه البلد الأقل معدلا.

إن ظهور التفاوت في المعدلات (عوائد الاستثمارات) بين الأقطار، يخلق للمستثمرين جو تحفيزي و الرغبة في الاستثمار في الخارج مراعين بذلك كل الأخطار المحتمل حدوثها، بينما في حالات حدوث سكون في حركة رؤوس الأموال نتيجة تساوي معدلات العوائد، فإن المستثمرين يغلب عليهم عامل الأمان، حيث يوجهون إستثماراتهم صوب القطاعات الأكثر أمانا من جهة، أو أن يكون معدل عوائد الاستثمارات لا يقل عن مستوى العوائد الشائعة من جهة أخرى و إلا تم الإستغناء عليه.

نقد النظرية: لقد إعتمدت هذه النظرية على إختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج في سائر الأقطار، و هو بذلك سر قيام التبادلات الخارجية و حركة رؤوس الأموال، غير أنها لم تحاول توضيح أسباب الاختلاف في النفقات النسبية في البلدان.

2) نظرية التحركات الدولية لرأس المال[2]:

تعتمد هذه النظرية في تفسير الاستثمار المباشر الأجنبي، على أنه تحركات في رأس المال نتيجة للإختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، أي أن حركة رؤوس الأموال تكون في الاتجاه التي يحقق أكبر مكافأة لرأس المال و يمكنها بذلك الحصول على أكبر مردود ممكن.

و لقد واجهت هذه النظرية عدة إنتقادات أهمها:

-هذه النظرية تعتمد على إفتراض المنافسة الكاملة (و دوامها)، و هو إفتراض غير واقعي.

-تفسر هذه النظرية تحركات رأس المال نتيجة لتغير أسعار الفائدة، لكنها لا تفسر كيف نشأت هذه الاستثمارات.

-توزيع أو إنتشار رؤوس الأموال (إ.م.أ) في العالم يختلف عن ما تنص عليه النظرية، حيث أن الدول النامية (الفقيرة) رغم إرتفاع معدلات الفائدة لديها غير أنها تفتقد لها، بينما تتجه رؤوس الأموال إلى الدول الغنية رغم إنخفاض معدلات الفائدة.

-تعتمد هذه النظرية على معدل الفائدة و بذلك معدل الربحية، غير أنه في واقع الأمر ليس العامل الوحيد و المحدد لاتخاذ قرار الاستثمار، بحيث هناك عدة عوامل هامة مثل حجم السوق، معدلات النمو، و المناخ الاقتصادي و السياسي.

---

[1] جبل برتان: "الإستثمار الدولي"، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، بيروت 1970 ص: 29-30.

[2] د. فرج عبد العزيز عزت و د. إيهاب عز الدين نديم، مايو 1999، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الإقتصادية في العالم مؤ.تمر دولي حول: "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة"

3) نظرية أولين و هاكشر Heckshar, OHLIN[1]:

مع إستمرار محاولة تفسير نظريات التجارة الخارجية، و إنطلاقا من النقد الذي وجه إلى ريكاردو حـــول توضـــيح الأســـباب المؤديـــة إلـــى إختلاف النفقات النسبية. حاولت المدرسة السويدية بريادة Heckshar و OHLIN تسـليط الضـــوء على هذه الأسباب، و أكدت أن عامل الاختلاف في النفقات النســبية هـــو شرط غير كافي لتفسير قيام التبادل الدولي لذلك أضافت عاملي الوفرة و الندرة لعوامل الإنتاج.

و ترى هذه النظرية أن التبادل الدولي يقوم أساسا على مبدأ التخصص، حيث أنه من الأجدر لكل قطـــر أن يتخصـــص في إنتاج وتصدير المنتجات التي تكون لديه وفرة من عامل الإنتاج المرتبطة به، وبذلـــك فهي ترى أن الاستثمار المباشر الأجنبي في شكل عملية تبادل لمنتوج نهائي مع افتراضها لعدم وجود تحرك رأس المال و المواد الأولية.

نقد النظرية:

-تعتـــبر هذه النظرية تكملة للنظرية الكلاسيكية لدى تفسيرها لسبب إختلاف التكاليف النسبية عند إضافتها لعامل الوفرة في عوامل الإنتاج.

-لقد أهملت حقيقة إ.م.أ لدى إقتصارها على التبادل للسلعة في مرحلتها النهائية للمنتوج.

-لقـــد أخطأت في إفتراضها عدم وجود تداول لرأس المال و المواد الأولية على عكس ما عرفه الواقع الإقتصادي.

4) نظرية أخطار التبادل:

يـــرى R.Z Aliber أحـــد رواد هـــذه النظرية، أن المحرك الأساسي لحركة الإستثمار المباشر الأجنبـــي تتمـــثل في معدل التبادل[2]، حيث أن تفسير توجه إ.م.أ يأخذ بعين الإعتبار التوقعات المرتبطة بمخـــتلف التـــبادلات عبر مناطق نقدية مختلفة في العالم، حيث أن فرضيا، أن شركة تقيم على مستوى منطقة تتميز بقوة عملتها تحاول إستعمال إمكانياتها المالية في المناطق التي تتميز بضعف عملتها، فهي بذلـــك، لـــدى أخذهـــا لقرار الإستثمار تأخذ بعين الأهمية معدل التبادل السائد و كل الأخطار المتعلقة بتغيراته.

نقد النظرية:

-تعتبر نظرية محدودة كونها إعتمدت على عامل واحد و هو معدل التبادل.

---

[1] فارس فوضيل، الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية–حالة الجزائر– رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1998 ص16.

[2] فارس فوضيل، الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية، مرجع سابق ص18.

-لقد إنحصر تفسيرها الإستثمار المباشر الأجنبي في ما بين المناطق النقدية المختلفة و تفسر حركة رؤوس الأموال داخل المنطقة النقدية و الجغرافية الواحدة.

## المطلب الثاني: التفسيرات الحديثة للإستثمار المباشر الأجنبي.

بالإضافة إلى التفسيرات التقليدية للإستثمار المباشر الأجنبي، ظهرت هناك نظريات حديثة تحاول أيضا تسليط الضوء على إ.م.أ و تحاول تفسيره، و سنتطرق خلال المبحث إلى أهم النظريات الحديثة مع توجيه النقد لكل نظرية، و من أهم هذه النظريات: نظرية دورة حياة المنتوج، نظرية الأسواق، النظرية الإنتقائية، نظرية المعلومات وأخيرا نظرية المنهج العملي.

### 1-نظرية دورة حياة المنتوج لـ Raymond Vernon:

و هي أول نظرية تعتمد على التفسير الديناميكي لعلاقة التجارة بالإستثمار الأجنبي، حيث أكد R.Vernon أن حياة المنتوج تمر بثلاث مراحل رئيسية متتالية هي: مرحلة إعداد المنتوج، مرحلة النضج، و مرحلة المنتوج العادي.

- ***المرحلة الأولى*: تتمثل في مرحلة إعداد المنتوج أو إنتاجه**، حيث تقوم في البداية بدراسات بحث و تطوير، ثم تقوم بتوفير وسائل الإنتاج الضرورية، توفير الوسائل المادية، توفير الموارد البشرية المؤهلة و تكنولوجيا عالية لإنتاج منتوج جديد على مستوى بلد إ.م.أ، ثم تشرع في تسويقه على مستوى السوق المحلي، كما تلجأ المؤسسة إلى تصدير المنتوج الجديد إلى الأسواق الأجنبية بهدف تجربته من جهة و من جهة أخرى محاولة تطوير مردوديته.
- ***المرحلة الثانية*: مرحلة النضج**: في هذه المرحلة تسيطر المؤسسة على التكاليف المتعلقة بالمنتوج، باستعمالها تكنولوجيا عالية، حيث يمكنها ذلك من الحصول على منتوج ذي جودة عالية و بتكاليف منخفضة، و بذلك يزداد الطلب عليه فتقوم بتصديره إلى الأسواق الخارجية مما يعطيها الفرصة إلى زيادة حجم الإنتاج.
- ***المرحلة الثالثة*: مرحلة المنتوج العادي**: أين يصبح هذا المنتوج ليس بحاجة إلى يد عاملة مؤهلة، كما تصبح تكنولوجيا إنتاجه معروفة و شائعة لدى عامة المؤسسات،. في هذه المرحلة يمكن أن تقوم مؤسسات منافسة بإنتاج نفس المنتوج بتكلفة أقل، و في هذا المستوى يصبح المنتج عادي فتوجه رؤوس الأموال (الإستثمارات) إلى الدول الأقل تقدما لإنتاج هذا المنتج، لتوفر تكاليف إنتاج منخفضة

بهـدف المحافظـة على أسواق التصدير (حصص من السوق) التي تم خلقها في المرحلة الأولى، بينما تتفرغ المؤسسة الأم في البحث عن تحديد منتجات أخرى.

لقـد واجهت هذه النظرية عدة إنتقادات كما إنتقدت من طرف R.Vernon نفسه، و من أهم هذه الإنتقادات:

-إنطلقت هذه النظرية من تفسير الإستثمارات الخاصة بالمنتوجات، و لم تحاول تفسير إ.م في حد ذاتها، كما أهملت الإستثمارات التي تقوم بإنتاج منتوجات عادية و متوفرة في السوق منذ وقت.

-لقـد إرتكـزت هـذه الـنظرية عل ثلاث مراحل أساسية و متتابعة لحياة المنتوج فقد إعتبرت المسـتوى التكنولوجـي متساوي لدى كل المؤسسات، غير أن هناك مؤسسات تمتلك تكنولوجيا دقيقة و وسائل بشرية رفيعة المستوى قادرة على تحقيق منتوج رفيع الجودة في عامل زمني طفيف.

-تعتـبر هـذه الـنظرية، حسـب Vernon نفسه، نموذجا بسيطا للغاية يهمل بوضوح العوامل الإجتماعية و السياسية التي تؤثر في السلوك الإستثماري للشركات.

2-نظرية الأسواق:

ظهرت هذه النظرية في البداية من طرف الإقتصادي الكندي Stephene Hymer، حيث إنطلق فـي تحلـيله مـن نقـائص السوق و عيوبه، حيث نجد ثمة عدة عراقيل لدى دخول الأسواق الأجنبية (الإقليمية)، حيث يرى أن المؤسسة إذا إمتلكت إمكانيات قابلة للتحويل دوليا تتجه صوب إ.م في الخارج بهـدف تطوير إمكانياتها الإحتكارية، و تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل الذي تنطلق في تحليلها مـن الأسباب التي تدفع الشركات المتعددة الجنسية (الشركات عبر القارات)إلى اللجوء إلى إ.م.الأجنبي، و ذلك عبر تحديد الإمكانيات التكنولوجية، حيث يبين الإقتصادي R.H.Coose (خلال 1937) أن لجوء الشـركات إلى التدويل كان ذلك لما ظلت التكاليف المرتبطة بتنسيق النشاطات الإنتاجية مرتفعة مقارنة بتكلفة إنشاء السوق الداخلي.

فـي سـنة 1969، قام الإقتصادي الأمريكي C.P.Kindleberger بتوسيع دراسة S.Hymer، حيـث قام بتفصيل نقائص السوق و التي أجبرت المؤسسة على التوجه نحو التموقع في الخارج بهدف إستغلال كافة طاقاتها التكنولوجية، و ذلك عن طريق إحترام شرطين هامين[1]:

1. يجب على المؤسسة أن تكون قادرة على مواجهة الأخطار الخاصة بعملية الإستثمار في الخارج و التكاليف المترتبة عليها من جهة، و من جهة أخرى مدى قدرتها على تحقيق أرباحا مستمرة و مرتفعة مقارنة بالمؤسسات المنافسة الأخرى.

[1]Pierre Jacquenot, la firme multinationale, une introductiov économique, édition economica, Paris 1999, page 105.

2. يستوجب على المؤسسة إمتلاك إمكانيات معتبرة، و إمتيازات هامة تجعلها قادرة على الإستثمار خارجيا.

ثم جاء الإقتصاديان M.Casson و P.J.Buckley (جامعة Reading-إنجلترا) و طورا التحليل السابق من خلال نظرية "تدويل الأسواق الوسيطة"، حيث أكدوا أن قدرة المؤسسة على التدويل ليست حبيسة إمكانية التكنولوجيا، بل ترجع إلى عدة أسباب (عدد من الإمكانيات) كالمستوى التكنولوجي المتوفر لدى المؤسسة الموارد البشرية قدرة التسيير...الخ.

النقد:

-لقد إقتصر تفسير هذه النظرية على الأساس الإحتكاري للشركات الكبرى بينما يعتبر هذا السلوك في الواقع مقتصرا على عدد محدود من الشركات.

-تجاهل النظرية الإستراتيجيات الحكومية لتشجيع و جلب إ.م عن طريق توفير جو سياسي و إقتصادي ملائم.

-لقد أخذت هذه النظرية بعين الإعتبار الشركات المتعددة الفروع فقط و أهملت الأنواع الأخرى.

3-النظرية الإنتقائية للإنتاج الدولي (THEORIE ELECTIQUE):

تعتبر هذه النظرية إمتدادا لفرضية التدويل، و أهم روادها J.H.Dunning، وهي نظرية شاملة إنتقائية تفسر مختلف العناصر التي بإمكانها التأثير في إ.م.أ، فهي بمثابة توليفة من العناصر الأساسية التي تقوم عليها النظريات السالفة الذكر، و قد حاول من خلالها (النظرية) تحديد الأسباب التي تؤدي بالمؤسسة إلى إختيار نمط إ.م.أ بدلا من نمط التصدير عن طريق التخلي عن الرخص، إذ يعتبر J.H.Dunning أن الإستثمار المباشر الأجنبي، هو عبارة عن دالة ذات ثلاثة متغيرات أساسية هي: المزايا الإحتكارية التي تملكها المؤسسة المستثمرة، المزايا المترتبة على الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية، و المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي، و يعتبرها Dunning بمثابة في الوقت نفسه شروط تسمح للمؤسسة بالإستثمار في الخارج[1]، و تتمثل هذه الشروط الثلاثة في:

**الشرط الأول** : إمتلاك مزايا إحتكارية من طرف المؤسسة أو المشروع، كاستخدام تكنولوجيا عالية ومتقدمة، الإهتمام الكبير المولى للأبحاث التطويرية و التنمية بالإضافة إلى توفير يد عاملة ذات مهارة و جودة عالية، وسائل إنتاج و موارد مالية.

**الشرط الثاني**: المزايا المترتبة على الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية، بحيث تترجم هذه الأخيرة في أشكال إستثمارية مباشرة عن الإستخدامات البديلة لهذه المزايا الإحتكارية مثل التصدير، و

[1] الإستثمارات أ.م و التنمية الإقتصادية في العالم 1999، مرجع سابق، ص 10-11.

يجـب علـى المؤسسـة إسـتعمال هذه المزايا و الإمكانيات بصورة عقلانية خير من بيعها أو كرائها (إيجارهـا). لكـن في حالة زيادة المخاطر و التكاليف المتعلقة بالعمل في الخارج مقارنة بالمزايا التي يمكـن أن تـتحقق فإنه يصبح من الأفضل اللجوء إلى البدائل الأخرى (بيع، كراء، إيجار، مشاركة) و أهمها الدخول عبر مشروعات مشتركة مع مستثمر في الدول المضيفة للإستثمار.

**الشـرط الثالـث:** المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للإستثمار. وأهمها توفر الموارد الطبيعـية (المـواد الخام) مصادر الطاقة أسواق ذات حجم كبير حتى يمكنها بذلك الإختيار بين مختلف العـروض (الخيارات) من بين الإمكانيات المقارنة للدول. حيث يخلق ذلك حافزا هاما بحيث أن المزايا الإحـتكارية التـي تتوفر لدى دولة تكون أفضل و تلك التي تتوفر لدولة أخرى تكون هذه الأفضلية في المزايا للعامل الرئيسي و المحدد للإستثمار فيها، بهدف تحقيق فعالية لـ إ.م.أ من جهة و تعظيم الأرباح من جهة أخرى.

و مما سبق يتضح جليا أن النظرية الإنتقائية (الإكليكية) نظرية شاملة تستطيع إلى حد بعيد تفسير إ.م.أ كونهـا صـيغة للتأليفة من النظريات السابقة، فيمكن أخذها كنظرية لتوحيد إ.م.أ غير أنها ليست أفضل فرضية بالنسبة للمؤسسة.

4-نظرية المعلومات LA THEORIE DE L'INFORMATION:

تعـتمد هذه النظرية في تفسيرها لـ إ.م.أ على الدور الذي تلعبه المعرفة l'information داخل المؤسسة و بذلك فهي تركز على إنتاج و تنمية و إستعمال هذه المعرفة داخل المؤسسة الواحدة أو ضمن مختلف و حدات المؤسسات المتعددة[1].

نلاحـظ أن هذه النظرية تعتبر أن المعرفة-المعلومات-هي بمثابة سلعة عمومية تتميز بالديمومة، حيـث أن الحصـول عليها بمثابة عامل أساسي يقوم عليه إ.م.أ، و بذلك لا يحق أن تمنع على أحد، لا سيما على مستوى المؤسسات ذات التنظيم الدقيق و التكنولوجيا العليا.

تـتكون المعرفة-عنصر المعلومات- أساسا من وجهين مختلفين هما: الوجه التكنولوجي والوجه التجاري، فـ**الوجه التكنولوجي:** يتمثل في دراسات التطوير و الإبداع لطرق و وسائل الإنتاج و تحسين المنتجات الجديدة، حيث يعتبر هذا الوجه أي الإطار التكنولوجي عامل رئيسي و محدد مشجع لـ إ.م.أ كـون أنه يعطي دفعة قوية لهذا الأخير على توغله و تأقلمه داخل الأسواق الدولية بينما الإطار التقليدي للحـرف و الصـناعات (التقلـيدية) يتمـيز بمرحلة متقدمة من تعميم المنتوج وفي الوقت نفسه عائق الإمكانيات المتطورة.

**الوجه التجاري:** فهو مرتبط بصورة مباشرة بالأسواق المحلية منها و الدولية خاصة، ومدى قدرته علـــى ضـــرورة تكييف المنتوج الجديد مع ظروف هذه الأسواق. من جهة و من جهة أخرى ضرورة البحـــث علـــى أحســـن الطرق الكفيلة بتحقيق جسر مع المستهلكين، أي محاولة إيجاد سبيل إعلامي و إشهاري مرن و سريع موجه لطبقة المستهلكين.

أمـــا الإنـــتقادات التـــي وجهت لهذه النظرية تتمثل في أن المؤسسة و إن إعتمدت على الوجهين المكونين للمعرفة التجارية و التكنولوجية فهي لا تعتبر بالضرورة خاسرة لدى تخليها عن براءة إختراع لمنتوج ما من منتوجاتها.

## المبحث الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

و إن توحدت من حيث خصائصها غير أنها تختلف و تتعدد من حيث شكلها و أسلوب (طريقة) نشـــاطها، فـــــ إ.م.أ و إن كانت مشروعات ضخمة تتبع أساليب متنوعة في نشاطها لبلوغ أهدافها فهي بذلـــك تتشـــكل فـــي تنظيمات متنوعة كالمشروعات المشتركة (شركات مختلطة) المشروعات الفردية، إكتساب الحيازة و غيرها. و سنحاول ضمن هذا المحور سرد أهم أشكال الإستثمار المباشر الأجنبي:

### المطلب الأول: الإستثمارات الخاصة.

و يمثل هذا النوع من إ.م.أ الشكل الأكثر إنتشارا و الأقدم في الوقت نفسه، حيث يعتمد على إنشاء شـــركات (وحدات) إنتاجية يتوجه دورها أساسا في الإستثمار في قطاع المنتوجات الأولية خاصة على مستوى البلدان النامية، نتيجة مردودها المرتفع، حيث تميل إلى طابع الإستغلال الكولونيالي.

و قـــد إشتهر هذا النوع من الإستثمار في إستنزاف خيرات دول العالم الثالث، منذ العقود السابقة، حيث تقوم بتصدير هذه الخيرات إلى البلد الأم بالأساس لغرض تحويلها و تصنيعها وبيعها في الأسواق العالمـــية، و يتميز هذا النوع من الإستثمار بالخضوع إلى إقتصاد البلد الأم، ومن حيث هدفه و تسييره فهو يحذو حذو الإستثمار الكولونيالي الإستعماري[2].

---

[1] Eliase Gannege, théorie de l'I.D.E, op cit., Page 74.

[2] إ.إ.ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، OPU الجزائر 1986، ص 94.

## المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسية.

تتميز الشـركات المتعددة الجنسية بتنوع و كبر حجم نشاطها الإستثماري، و تمكنها من إنشاء العديد من الفروع في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، هذا بالإضافة إلى إحتكار هذه الشركات للتكنولوجية الحديثة. و يلاحظ وجود المراكز الرئيسية لهذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الغربية و اليابان، وتقوم هذه المراكز الرئيسية بالتنسيق فيما بينها و بين فروعها فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية و السعرية و الإشهارية بما يحقق مصالحها و لا يتعارض مع أهدافها "[1].

كما تعتبر ش.م.ج (ش عبر القارات) الشكل الأقوى و الأكثر إنتشارا على مستوى الإقتصاد العالمي، إذ تحوز على نسبة تفوق 80% من إجمالي إ.م.أ، حيث أصبحت تفرض إحتكارا مطلقا على بعض القطاعات التي تتطلب درجة عالية في التكنولوجيا كالصناعات الإلكترونية و تلك التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة كمجال المحروقات.

تتوزع فروعها في مختلف البلدان و تخضع لمبدأ أقل ما يمكن من تكاليف الإنتاج، و يخدم هذا الشكل من الإستثمار بصورة مباشرة السوق العالمية، كما تتميز هذه الشركات بتنوع و كبر حجم نشاطها الإستثماري و إحتكارها للتكنولوجيا الدقيقة كما تنتشر فروعها بقوة على مستوى الدول المتقدمة و النامية بصورة أقل، إذ تنشط هذه الفروع تبعا للشركة الأم من حيث السياسات الإنتاجية، الإستثمارية و السعرية الموحدة و التي تخدم مصالحها و تلبي أهدافها.

## المطلب الثالث: الإستثمار الثنائي أو الشركات المختلطة.

ظهر هذا النوع من الإستثمارات في إطار العلاقات الإقتصادية بين الدول المتقدمة و الدول النامية من جهة و من جهة أخرى نتيجة النزعة الوطنية و الحركات التحررية التي عرفتها الدول النامية في فترات الستينيات و السبعينيات، لدى نيلها لاستقلالها الوطني.

يتمثل هذا النوع من الإستثمار، مشاركة الدول النامية المستثمر الأجنبي في المشروع الإقتصادي القائم على ترابها. و بحكم أنه مزيج من رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية وفق نسب معينة، فإن مما لا شك فيه أنه يؤدي إلى تقليل مختلف الأعباء على الدول النامية و يتيح لها بالمقابل نسبة من الأرباح كما يمنحها فرصة إقتحام الأسواق العالمية.

[1] الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الإقتصادية في العالم، مرجع سابق ص 05.

كمــا أن هــناك آراء تنظر إلى لجوء الدول النامية إلى الشراكة، أنه يحمل بعدين أولهما هو مدى تنمــية طاقاتهــا و قدرتها الإنتاجية و منفذ لتحويل التكنولوجيا، أما البعد الثاني فهو مراقبة الشركة من حيث حركتها و نشاطاتها.

بيــنما بالنســبة للدول المتقدمة، فإن إنشاء شركات مختلطة يرمي إلى حركة التدويل الإقتصادي، وفــق إســتراتيجية العولمـــة الإقتصادية كما تكون هذه الشراكة جد فعالة و قادرة على تطوير البحوث العلمــية و رفــع المســتوى التكنولوجي و بذلك تخفيض مستوى التكاليف و بالمقابل رفع معدل ربحية الشركة.

و قــد يظهر الإستثمار الثنائي في شكل: إكتساب الحيازة أو التملك عن طريق الإندماج، حيث أنه يبرز لدى إندماج مؤسستين بصورة نسبية، حيث تشتري واحدة نسبة من الشركة الأخرى، حيث لا تقل النســبة علــى 50%[1]، و بذلــك فإن إكتساب الحيازة يعطي الشركة (صاحبة الإكتساب) حق الرقابة و الإشــراف و إقتسام الأرباح في حدود نسبة الإكتساب، كما تستغل كل حقوق و مزايا الشركة موضوع الحيازة من مزايا إقتصادية حصص في الأسواق.

و لقــد إنتشــر هــذا الــنوع منذ الثمانينات خاصة على مستوى الدول المتقدمة التي تتميز ببيئة إقتصـــادية قويـــة و ســريعة و بالمقابل، على مستوى الدول النامية، فقد بدأ يظهر هذا النوع بصورة تدريجية موازاة مع التكيف المرحلي لاقتصاديات الدول الأخيرة مع ميكانيزمات إقتصاد السوق.

## المبحث الرابع: تحليل مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر.

علــى ضــوء ما سبق طرحه حول الإستثمار المباشرالأجنبي ، من حيث تعريفه، خصائصه و محدداتــه، و مما لاشك فيه فإن لهذا الأخير آثار عديدة على إقتصاديات الدول المضيفة له، منها ما هو إيجابــي ومنها ما هو سلبي. كما هو الحال لجل المتغيرات الإقتصادية، حيث أنه في هذا الشأن ظهرت آراء متصــادمة منها من أيدت الإستثمار المباشرالأجنبي معتمدة بذلك على آثاره الإيجابية و منها آراء أخــرى عارضــت وجــود هذا الشكل من الإستثمارات تخوفا من آثاره السلبية، و نستطيع القول بأن تعــارض وتصادم هذه الآراء راجع بصورة واضحة إلى أساس عقائدي حيث أن الآراء المؤيدة هي في أغلبها من أصحاب الفكر الرأسمالي، بينما الآراء المعارضة تشكل أنصار الفكر الماركسي الإشتراكي.

نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مزايا و عيوب الإستثمار المباشرالأجنبي.

[1] فارس فوضيل، إ.م.أ في الدول النامية، مرجع سابق ص28.

## المطلب الأول: مزايا الإستثمار المباشر الأجنبي.

يـــدر الإستثمار المباشرالأجنبي في واقع الأمر بمنافع عدة و آثار إيجابية على الدولة المضيفة كما هو الحال للدولة القائمة بهذا الإستثمار، و سنسلط الضوء عل منافع إ.م.أ من حيث الطرفين، الدولة المضيفة له و الدولة القائمة به.

أ-مزايا الإستثمار المباشرالأجنبي على الدول المضيفة:

- يسمح الإستثمار المباشرالأجنبي على مستوى الدول المضيفة بسد ثلاثة 03 فجوات رئيسية[1]:

الفجوة الإدخارية حيث يسمح بتغطية قلة (فجوة) الإدخار المحلي و بذلك يعطي دفعة تمويلية من شأنها تحريك الإستثمار المحلي.

الفجـــوة التكنولوجية، بهدف تلبية حاجة الدول النامية من المعرفة الفنية و التقنية و الخبرات الإدارية و المهـــارات التسويقية، حيث أنه في واقع الأمر إستطاعت بعض الدول النامية عبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة تجسيد مشروعات ضخمة ذات مستوى تقني رفيع، كالمركبات الصناعية النفطية من تحويل و بتروكيمياء (حالة الجزائر، ليبيا، الكويت و السعودية، إيران و مصر...الخ)، بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية مثل شبكة توليد الطاقة الكهربائية، محطات تحلية المياه و الموانئ و المطارات...الخ.

فجـــوة الـــنقد الأجنبـــي الـــلازم أي الرصـــيد من العملة الصعبة، الذي يسمح باستيراد عوامل الإنتاج الضرورية لتحريك النشاط الإقتصادي.

فجـــوة العجـــز فـــي ميزانـــية الدولة (الفرق بين الإيرادات و النفقات)، حيث يمكن عن طريق حصيلة الضرائب من الإستثمار المباشرالأجنبي سد فجوة الإيرادات.

- يســـاهم الإســـتثمار المباشرالأجنبي في زيادة رأس المال الإجتماعي للبلد المضيف، عن طريق قيامه بأعمال في البنى التحتية كتوصيل و مد شبكة المياه و الصرف الصحي و الطرقات و الكهرباء...الخ.
- يســـمح بـــزيادة القيمة المضافة، لدى الأنشطة الإقتصادية المرتبطة بعلاقات تجارية مباشرة أو غير مباشرة مع مشروع الإستثمار الأجنبي.
- يساهم الإستثمار المباشرالأجنبي في توسيع الطبقة الشغيلة، و بذلك زيادة إنتاجيتها عن طريق تحسين ظروفها العملية و رفع مستوى أجورهم.

كما أنه يساهم في استقطاب المهارات العالية و الحد من هجرتها إلى الخارج عن طريق توفيرها الفرصة للعمل في المشروع الأجنبي تناسبا مع مستواها العالي.

[1] الإستثمارات المباشرة الأجنبية و التنمية الإقتصادية في العالم، مرجع سابق ص25.

- كما يساهم مشروع الإستثمار المباشرالأجنبي في توسيع نطاق السوق المحلية، و ربطها بالأسواق العالمية عن طريق سياساتها الإشهارية و التسويقية المحكمة، و بذلك تستطيع توفير السلع الإستهلاكية بمستوى جودة مرتفع و بأسعار مدروسة مقارنة بمثيلتها المستوردة و بذلك يساهم في تحقيق (درجة) مستوى أعلى من الرفاهية للمستهلك.
- يعتبر الإستثمار المباشرالأجنبي مصدرا للتمويل من حيث توفيره لرؤوس الأموال، التي تعتبر أفضل من القروض الخارجية خاصة من حيث آثاره على ميزان المدفوعات من جهة و من جهة أخرى يدر عائدا (إ.م.أ) بدلا من زيادة أعباء الدين الخارجي أي خدمات الديون و التي تمثل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات.

ب-مزايا الإستثمار المباشرالأجنبي على الدول القائمة به (الدولة المستثمرة):

مما لا شك فيه أنه بالإضافة للمزايا التي تحصل عليها الدول المضيفة، فإن الدول القائمة بالإستثمار تجني فوائد و مزايا جمة منها:

- الإستفادة بالإمتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة للبلد القائم بالإستثمار في المجال الضريبي، الجمركي...الخ.
- تحسين في المدى المتوسط و الطويل لميزان مدفوعات البلد القائم بالإستثمار.
- إستغلال المواد الأولية المتوفرة لدى الدول المضيفة من محروقات، معادن، ثروات الغابية... الخ.
- إستغلال لدى تسيير الإستثمارات الأجنبية الأيدي العاملة باختلاف درجة مهارتها ذات التكلفة المنخفضة.
- إعادة استثمار عوائد أرباحها في صورة إستثمارات جديدة.
- إحتكار الأسواق المحلية و غزوها بمنتوجاتها، عن طريق تطبيق أسعار مدروسة.

## المطلب الثاني: عيوب الإستثمار المباشر الأجنبي:

بعدما تعرضنا إلى مزايا إ.م.أ، نحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم عيوب (مساوئ) إ.م.أ إستنادا لحجج و آراء المعارضين للإستثمار المباشر الأجنبي، و من أبرز هذه العيوب نعرضها منفصلة بالنسبة لكل من الدول المضيفة و الدول القائمة به[1].

أ. عيوب إ.م.أ بالنسبة للدول المضيفة:

- تحويل الموارد المالية، الأرباح، الثروات المعدنية إلى الخارج مثل عوائد الأرباح.
- السيطرة على إقتصاديات الدول النامية من طرف المشروعات الإحتكارية الضخمة، نظرا لقدراتها المالية و التنظيمية.
- إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف و بذلك ينتج عنه مساس بالسيادة الوطنية لدى سيطرته على القطاعات الإستراتيجية أو قدرته على التأثير عليها، حيث يمكن أن تكون لها آثار وخيمة في حالة تعارض المصالح و الغايات بين البلد المضيف و البلد القائم بالإستثمار كأخطار إقتصادية و أخطار سياسية لدى حدوث نزاعات.
- إن تدخل الإستثمار المباشر الأجنبي في البلد المضيف، بهدف تحقيق مشروع للبلد المضيف أو مشروع ثنائي، فإنه يحدث بذلك درجة من التبعية التكنولوجية من حيث إحداث المشروع، إصلاحه، قطاع الغيار، التقنيات المستعملة، لأن هذا الأخير " الإستثمار المباشرالأجنبي " فهو يقدم وسائل تقنية و إنتاجية متطورة لكنه لا يقدم سر إستعمالها أو سر التكنولوجية الكامنة فيها.
- يساهم الإستثمار المباشر الأجنبي في زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات لدى قيامه بتحويل أرباحه الضخمة إلى الخارج، من جهة و من جهة أخرى تأثيره على زيادة فاتورة إستيراد معدات و عوامل الإنتاج خاصة في قطاع الخدمات.
- يمكن للإستثمار المباشر الأجنبي حداث ظاهرة إزدواجية الإقتصاد، حيث يصبح الإقتصاد الوطني ينقسم إلى قسمين، قسم يمثل مشروعات جديدة أجنبية تتميز بمستوى عالي من التكنولوجية و إنتاجية مرتفعة و قسم آخر يمثل مشروعات وطنية تقليدية تعمل بتقنيات بسيطة و وسائل إنتاج غير متطورة. و ينتج عن هذا الإختلال بالضرورة فجوة بين مستويات الإنتاج مما يؤدي إلى إحداث فروقات جوهرية في توزيع الدخول للعمال القطاعيين مما يزيد في حدة الفجوة بين مستويات المعيشة و تزيد بذلك الهوة بين الفقراء و الأغنياء.

---

[1] الإستثمارات المباشرة الأجنبية و التنمية الإقتصادية في العالم، مرجع سابق ص 28.

- تشـــويه أنماط الإنتاج و الإستهلاك و توزيع الدخل من طرف الإستثمار المباشر الأجنبي، من حيــث عـــدم إهـــتمامه بأولويات التنمية للدول المضيفة، إذ يهتم هذا الأخير (إ.م.أ) بدرجة أكثر بقطاع الخدمـــات و إنـــتاج نوع من السلع الذي يتلاءم مع الأذواق الإستهلاكية لأصحاب الدخول المرتفعة، و يحقق له أرباحا ضخمة و سريعة، و بذلك عبر هذا النوع من الإنتاج يتشوه النمط الإستهلاكي لشريحة مـــن المواطنين بتزايد حدة الإنفاق، و عليه تخلق حالة إنكماش في مستوى الإدخار من جهة و من جهة أخرى، يؤدي إلى زيادة في درجة التفاوت الإقتصادي و الإجتماعي بين الطبقات الإجتماعية (الفقراء و الأغنياء).
- يمكـــن للإســـتثمار المباشـــر الأجنبي أن يؤثر بصورة سلبية على البيئة الثقافية و تراث البلد المضـــيف، مـــن حيث نقله لأفكار و آراء و ممارسات غريبة على المجتمع، إذ تدخل جلها في الإطار اللامشروع مما يؤدي إلى فساد أخلاق و عقائد مجتمع الدولة المضيفة من جهة و من جهة أخرى يؤثر في إنفصام المجتمع عن تراثه و قيمه، و هذا المشكل ينطبق على حالة الدول الإسلامية.

ب. عيوب إ.م.أ بالنسبة للدولة القائمة به:

- الأخطـــار التـــي تواجههـــا المشـــاريع الإقتصادية و السياسية كحالات التأميم، عدم الإستقرار السياســـي الناتجة عن أزمات سياسية-إجتماعية، بالإضافة إلى تغيير الأنظمة و القوانين التي يمكنها أن تكون بمثابة كابح أو عامل قاتل للإستثمار المباشر الأجنبي كحالة الدول الإفريقية التي تعيش حالة نزاع و توتر.
- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات للبلد المستثمر لدى تسرب رؤوس الأموال و خروجها إلى الخارج.

## خاتمة الفصـــل:

إن الإطـــار الـــنظري للإستثمار الأجنبي المباشر، عرف عبر مراحل مختلفة و إتجاهات فكرية عديـــدة جملـــة مـــن الإلمامـــات مست جوانبه و جوهره، حتى و إن تعددت فقد إتفق مجملها على أن الإســـتثمار المباشر الأجنبي هو عملية تنمية طاقات مالية، مادية و بشرية في مضمونها لكن شريطة أن تتـــبعها عملـــية إشـــراف و تصرف في المشروع الإنتاجي إنطلاقا من موارده المالية الخاصة ثم تولي إدارته و تسييره أو من زاوية أخرى إذ كانت درجة مساهمته في رأسمال المشروع معتبرة و تخول له حق الإشتراك في الإشراف على الإدارة، و قد أعطى كيندلبرجر نسبة 10% كأقل حد في الإشتراك في الإسم كمعيار مميز للإستثمار الأجنبي المباشر.

و يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالخصائص التالية: المعيار الكمي، معيار التوزيع الجغرافي، معيار التوزيع حسب طبيعة النشاط، بالإضافة إلى إستراتيجية توزيع النشاط.

حاولت عدة نظريات تفسير حقيقة و نشأة الإستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من زوايا مختلفة، و تنقســـم هذه النظريات إلى نوعين مختلفين هما النظريات التقليدية المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر و تشـــمل الـــنظرية الكلاسيكية (ريكاردو)، نظرية التحركات الدولية لرأسمال، نظرية المدرسة النمساوية (أوليـــن و هيشـــكر)، نظـــرية أخطار التبادل، بينما يتمثل النوع الثاني في النظريات الحديثة، إذ تشمل نظرية دورة حياة المنتوج (فرنون)، نظرية الأسواق، نظرية الإنتقاء و في الأخير نظرية المعلومات.

كمـــا يظهـــر الإستثمار الأجنبي المباشر في أشكال متنوعة أهمها: الإستثمار الخاص و هو أقدم الأشـــكال و قـــد عـــرف إنتعاشا كبيرا في مدة القرن (18) الثامن عشر، ثم ظهرت الشركات المتعددة الجنسية، التي إستطاعت تسيير فروعها بدقة مما أدى بها إلى تحقيق أرباح طائلة و خيالية.

يعتبر شكل الإستثمار الثنائي أهم الأشكال الذي تداعبه البلدان النامية كون يحقق لها متطلباتها و قد انتشر هذا النوع بقوة بين الشركات الكبرى أنفسها أو فروعها أو مع الشركات الدولية، كذلك مع شركات الدول النامية.

للإســـتثمار الأجنبي المباشر نتائج و آثار عديدة منها الإيجابية و منها السلبية، فبالرغم من بعض الآثـــار الإيجابـــية أو المـــزايا كمصدر للتمويل، و مصدر للتحويل التكنولوجي، لكن في المقابل، فإن النشـــاطات الصـــناعية للشـــركات المتعددة الجنسية، على مستوى الدول النامية، نتج عنها نتائج بيئية خطـــيرة، كالتلوث، رمي النفايات الكيميائية و غيرها نتيجة الإستغلال الفاحش و غير العقلاني مما أدى إلى زيادة خرق في طبقة الأوزون.

و مما سبق، فإن النتائج الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية و البيئية للشركات المتعددة الجنسية قد تكون وخيمة في نظر البعض، و قد تكون إيجابية في نظر البعض الآخر، حيث يرى أنه في الواقع نجد أن دعـــاة الرأسمالية يرون في الشركات المتعددة الجنسية الإطار المحفز و النشيط للإستثمار المباشر و هذا على عكس ما يرونه دعاة الإقتصاد المخطط كوسيلة لاستغلال و إستنزاف خيرات العالم النامي.

## الفصل الثاني: الإطار التاريخي و الميداني للإستثمار الأجنبي المباشر

**مقدمة الفصل**

**المبحث الأول: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر.**

**المطلب الأول: العصر الذهبي للإستثمار الخاص1800-1914**

**المطلب الثاني: تراجع الاستثمار الدولي خلال الفترة 1919-1945.**

**المطلب الثالث: إنتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالميةالثانية1946-1998**

**المبحث الثاني: الإطار الميداني للإستثمار الأجنبي المباشر.**

**المطلب الأول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل وتنمية البلدان النامية.**

**المطلب الثاني: حقيقة الإستثمار الأجنبي المباشر.**

**المطلب الثالث: إستراتيجية الإستثمار الأجنبي المباشر.**

**المبحث الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر للبلد المستثمر و المضيفللإستثمار.**

**المطلب الأول : المناخ الإستثماري.**

**المطلب الثاني: المحددات السياسية.**

**المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية.**

**المبحث الرابع: معيقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (المشروعات المشتركة).**

**المطلب الأول: مشكلة التفاوض من أجل عقد الإتفاق.**

**المطلب الثاني: مشاكل تعدد الجنسيات.**

**المطلب الثالث: مشاكل الملكية و السيطرة.**

**خاتمة الفصـــل.**

## مقـــدمة الفصـــل :

يرتـــبط ظهـــور الإستثمار الدولي بالحضارات السابقة، التي ظهرت في شكل حركة تجارية مع الفينيقيين ثم تطورت بصورة تدريجية عبر الحضارات اللاحقة، و يظهر الشكل الراهن للإستثمار الدولي مـــع تطور النشاط الصناعي في أوروبا و توسع النشاط المصرفي بها، مما أدى إلى ازدهار الرأسمالية الصناعية و التجارية الأوروبية ثم الدولية مع نهاية القرون الوسطى، و لم يعرف الإستثمار الدولي شكله الحالي إلا في نهاية القرن السابع عشر و بداية القرن الثامن عشر.

و قـــد لعب النشاط الإستعماري في بداية الأمر، دورا أساسيا في التجارة الدولية ثم بروز الشركات المـــتعددة الجنســـية التي ما زالت تبسط نفوذها لحد الآن على الإستثمار الدولي، و قد عرف الإستثمار الدولـــي ثلاث مراحل معينة العصر الذهبي للإستثمار خلال الفترة 1800-1914 و التي عرفت أوج نمو الإستثمار الدولي، و ذلك نتيجة وجود التبادل الحر و عدم وجود أي موانع أو حدود بين الدول في مجال التجارة، و قد سيطرت أوروبا و خاصة إنجلترا على معظم النشاط التجاري.

لكن الفترة مابين الحربين 1919-1945 عرفت تراجعا هاما في حجم الإستثمارات، بسبب الإهتمام بـــتمويل الحـــرب، و مع نهاية الحربين تكبدت أوروبا خسائر فادحة، جعلتها تتقهقر تاركة بذلك المجال للولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية تقـــود نشاط حركة الإستثمار، لكن مع نهاية الحربين تواصلت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، و قد عرفت هذه الفترة إنتعاشا كبيرا بين فترة 1946 حتى الآن.

إغتنمـــت الدول النامية فرص تواجد الإستثمارات المباشرة الأجنبية على أراضيها لتنمية محيطها الإقتصـــادي و الإجتماعـــي، حيـــث أنهـــا لا تمتلك المصادر المالية اللازمة لتمويل إستثماراتها، إذ أن الإســـتثمارات المباشـــرة الأجنبية مهما كان شكلها، فقد تساهم في تمويل مشاريع هامة أو البنى التحتية للدول النامية من جهة و من جهة أخرى تعتبر مصدر للتكنولوجيا و إن كانت محدودة جدا.

و تـــبقى الولايـــات المـــتحدة الأمريكية أكبر مصدر للإستثمارات الخارجية سواء من ناحية عدد الشركات العالمية المستثمرة و كذلك عوائد إستثماراتها في الخارج.

إن تجسيد الإستثمارات الأجنبية لا يتم بصورة عفوية، بل إنطلاقا من دراسات و تحليلات عميقة لحرص المستثمر الأجنبي على جلب أمواله و خبراته في حالة التأكد من جدوى الدراسات الإقتصادية و الفنـــية على نجاح المشروع، حيث تقوم الدولة المضيفة على رسم حدود النشاط الإستثماري عن طريق وسائل تنظيمية و تشريعية، تحفز الإستثمار و تقدم له تسهيلات و بالمقابل رسم الفوائد و المصالح المراد جنيها من خلال الإستثمار المباشر.

لكـــن بالنســـبة للمســـتثمر فيتم إتخاذ قرار عن طريق دراسة المحددات السياسية و الإقتصادية و بالـــرغم من كل هذه الدراسات و التحليلات فقد تواجه الإستثمارات المباشرة الأجنبية و التي تسري في إطار شراكة، مشاكل و خلافات عديدة و متنوعة.

ســـنتعرض مـــن خلال هذا الفصل عبر مباحثه الأربعة الى التطور التاريخي للإستثمار المباشر الأجنبي مع توضيح الإطاره الميداني ، ثم نتطرق إلى محددات الإستثمار.م.أ بالنسبة للبلد المستثمر و المضيف على السواء، ثم نعرض جملة المعوقات التي تواجه تلك التي تجري في صورة شراكة.

## المبحث الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

مما لا شك فيه أنه من الصعب تحديد نشأة الإستثمار الدولي، حيث أنه بدأ بصورة حركة تجارية ظهرت مع الفينيقيين ثم تطورت بصورة تدريجية، غير أن الشكل الراهن للإستثمار الدولي لم يبرز للعيان إلا شيئا فشيئا، حيث تم ذلك عن طريق تعميم العمليات المصرفية و ظهور الأسواق الكبرى، بالإضافة إلى تكوين الدول الحديثة.

إن توسع النشاط المصرفي في أوروبا لا سيما في إيطاليا و ألمانيا، كذلك تطور الرأسمالية الصناعية و التجارية الدولية بعد القرون الوسطى، ثم تطور مفهوم و شكل الإستثمار الدولي في القرنين السابع عشر و الثامن عشر في الدول الغربية الصناعية و التجارية منها، مثل لندن، أمستردام، كما لعبت الشركات الإستثمارية دورا بارزا في إتساع مجال التجارة الإستعمارية و التجارة الدولية، و الإزدهار الحقيقي للإستثمار الدولي في القرن التاسع عشر، حيث يمكننا تقسيم حركة تطور الإستثمار الدولي إلى ثلاث فترات متميزة خلال الفترة 1800-1998.

العصر الذهبي للإستثمار الخاص (1800-1914).

تراجع الإستثمار الدولي لفترة 1919-1945.

إنتعاش الإستثمار الدولي بعد الحرب العالمية الثانية فترة (1946-1998).

### المطلب الأول: العصر الذهبي للإستثمار الخاص 1800-1914:

لقد ظلت حركة الإستثمار الدولي قبل 1914 تجري في عالم يؤمن بحرية التبادل في أشمل مظاهرها، حيث لم يكن فيه للحدود الفاصلة بين الدول دور الحواجز أو الموانع، و لقد إتسمت حركة الإستثمار في هذه المرحلة بأربع ميزات:

- سيطرة الدول الأوروبية على الإستثمار الدولي، إذ كانت بريطانيا في مقدمتها من حيث حجم رؤوس الأموال المستثمرة، فقد إنفردت لوحدها بمهمة الإستثمار في الخارج خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر و حتى 1860، مما يعكس التفوق الهائل التي كانت تتمتع به هذه الأخيرة على الأمم الأخرى مدعومة بذلك بشبكة عالمية من المواصلات، وتعدد وكالاتها المصرفية و كذا بحكم مركزها المالي "السيتي".

وهذا ما تبينه مؤشرات التجارة الخارجية، و الإستثمارات العالمية لبريطانيا من خلال الجدول التالي:

جدول 1: مؤشرات التجارة الخارجية و الإستثمارات العالمية لبريطانيا[1].

(تعتبر سنة 1880 أساس بمعدل /100)

| السنة | التجارة | إستثمارات |
|---|---|---|
| 1800 | 6.2 | 77 |
| 1850 | 31.5 | 15 |
| 1880 | 100 | 100 |
| 1914 | 275 | 289 |

المصدر: الإقتصاد الدولي، جيل برطان.

حيث تضاعفت موجوداتها في الخارج من 2.5 مليار فرنك ذهب سنة 1850 إلى 14 مليار عام 1870، ثم إزدادت إلى ثلاثة أضعاف ما بين 1870 إلى 1914.

– كان الإستثمار في جوهره خاصا، إذ يقل في هذه المرحلة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، حيث كانت المبادرة للإستثمار في الخارج إلى الأفراد، المصارف و الشركات الخاصة، إلا أنه هناك إستثناء وحيد لاستثمار الدولة يتمثل في شراء حصص تابعة لشركة قناة السويس.

بالإضافة إلى هذه الإستثمارات المباشرة الظاهرة، هناك إستثمارات أخرى من حيث درجة سريتها بهدف توجيه الإستثمار صوب مجال معين، و على سبيل المثال ممارسة السلطة الفرنسية الضغط الخفي و المستمر في الفترة الممتدة ما بين 1895-1914 على أصحاب الأموال الفرنسية لغرض حملهم على الإكتتاب في القروض الروسية العديدة.

جدول 2: حركة و حجم الإستثمارات.

| البلدان المستثمرة | المبالغ بمليار الدولار | النسبة % من المجموع تقريبا | البلدان الرئيسية المستثمر فيها. |
|---|---|---|---|
| بريطانيا العظمى | 18 | 42 | الإمبراطورية البريطانية 47%، الولايات المتحدة 20%، أمريكا اللاتينية 20%، أوروبا 6% |
| فرنسا | 8.5 | 19.3 | أوروبا 61% فيها: روسيا 25%، الإمبراطورية الفرنسية 9%. |
| ألمانيا | 6 | 13.7 | أوروبا الوسطى 53%، أمريكا اللاتينية 16%، أمريكا الشمالية 15%. |
| الولايات المتحدة | 3.5 | 7.7 | كندا، أمريكا اللاتينية |
| دول مختلفة منها: | 7.5 | 17.7 | |
| بلجيكا | .2 | – | كونغو، أوروبا الغربية، روسيا |
| البلاد المنخفضة | .2 | – | إمبراطورية استعمارية، أوروبا |
| سويسرا | 1.5 | – | أوروبا |

المصدر: جيل برطان، الإستثمار الدولي[1]

---

[1] جيل برطان، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 16.

- لقد إكتسى هذا الإستثمار في تلك الفترة طابع الإستثمار المحفظي حيث ظل ينمو في الأسواق المالية كأسواق لندن و باريس و أمستردام.

إلى غاية 1914، ظلت أكثر من 80% من الإستثمارات البريطانية و الفرنسية في الخارج تحمل شكل شراء أسهم (1/4) و سندات (3/4) ، غير أن الإستثمار المباشر بقي الإستثناء الوحيد و لم تكن تقوم به ما عدا الشركات الإستعمارية التي تستغل الأغراس و المناجم.

- لقد كان هذا الإستثمار يتجه نحو إصلاح بلدان جديدة، كالتي جرت في أوروبا لا سيما في روسيا (30%)، أو تلك التي جرت في المستعمرات الإستوائية (20%)، بينما أن الجزء الأكبر كان يتدفق نحو البلاد التي عرفت تدفقات أفواج المهاجرين الأوروبيين كأستراليا، كندا، زيلندا الجديدة، إفريقيا الجنوبية و هذا الإلتقاء بين أفواج المهاجرين و تدفقات رؤوس الأموال ميز هذه الفترة من تاريخ الإستثمار الدولي.

كما مس الإستثمار البنايات التحتية و إستغلال الثروات الطبيعية، التي كانت تتطلبها الصناعات الغربية، كما تميز الإستثمار الدولي في القرن 19 بإنشاء شبكات السكك الحديدية لغرض الوصول إلى ثروات هذه البلاد، و إمكانية نقلها و تحويلها.

ظل الإستثمار الدولي خلال هذه الفترة موجها إلى أوروبا الغربية، و لا سيما بريطانيا كونها كانت صاحبة جل رؤوس الأموال الموظفة و بالتالي الأكثر إنتفاعا بالمداخيل.

## المطلب الثاني: تراجع الإستثمار الدولي 1919-1945:

أدت الحرب العالمية إلى تقليل سيطرة أوروبا على العالم، و بالتالي تعديل إتجاهات الإستثمار الدولي نتيجة ثقل وطأة الحرب عليها، إذ خسرت ألمانيا جل ممتلكاتها، إندلاع الثورة الروسية (1917) ، و زوال الإمبراطورية العثمانية و تلاشى آمال حاملي السندات الروسية و التركية، كذلك أن ربع الثروة البريطانية و نصف الثروة الفرنسية في الخارج ضاعت نتيجة لذلك، حيث فرض هذا الوضع على أوروبا، من حيث تصدير رؤوس الأموال، التراجع و تقدم الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك أن المشاكل النقدية العالمية المرتبطة بتسديد الديون الثقيلة الناجمة عن الحرب أعاقت إعادة التوازن الذي كان سائدا قبل 1914، حيث كان على ألمانيا وحدها دفع في شكل تعويضات 33 مليار دولار سنة 1941 أي ما يعادل 3/4 حجم الإستثمار الدولي الموظف خلال قرن من الزمن. لقد إتسم الإستثمار الدولي خلال القرن 19 بالميزات الجديدة التالية:

---

[1] جيل برطان، الإستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 18.

-تراجع الإستثمار الدولي في البداية؛ إذ هبط حجم القيمة التراكمية للإستثمار سنة 1919 إلى 3/4 (33 مليار $) عن مقدارها سنة 1914، كما أنها بعد هذه الفترة عاودت الإرتفاع إلى 47.5 مليار $ في سنة 1929، إذ إنهارت هذه القيمة التراكمية سنة 1938 إلى (01) مليار دولار موازاة بمستوى التجارة العالمية الذي لم يزد في سنة 1939 عن مستوى سنة 1914 إلا بنسبة 15$ تقريبا، و قد أصبح للولايات المتحدة دورا رياديا من حيث حجم ما تصدره بمثابة المستثمر الأول.

-كان الأمر يتجه نحو إحداث حد للتقلبات في الإستثمار الدولي عن طريق:

- الزيادة المعتبرة في حجم التوظيفات القصيرة الأمد باتجاه المعدلات الأكثر مردودا، إذ ظلت رؤوس الأموال محل توظيف تتحين لفرص الإستثمار، حيث بلغ حجمها 10 إلى 15% من المجموع الكلي ثم إرتفعت حتى شملت الجزء الأكبر.
- الإرتفاع المحسوس في حصة الإستثمار الخاص تفسر تطور الشركات النفطية الكبرى، التي تعمل على إستكشاف البترول و إستغلاله، إذ شرعت هذه الشركات خلال القرن 20 ببناء السكك الحديدية، الصناعات التحويلية و قد كانت تلجأ إلى الأسواق المالية بهدف تمويل إستثماراتها.
- تراجع الإستثمار في الأسواق المالية.

-بعد حدوث تدفقات رؤوس الأموال من مركزها الأم إلى البلاد الجديدة، عقب هذه الحركة إتجاه عكسي لهذه الأموال أي باتجاه البلاد المزدهرة أين الا يراد أعلى و المخاطر أقل، كما أن التدخل المتزايد للدولة و فرض مراقبتها في مجال الإستثمار كان بمثابة توجه جديد للإستثمار الدولي.

## المطلب الثالث: إنتعاش الإستثمار بعد الحرب العالمية الثانية 1946-1998:

- فترة ما بين 1946-1970:

شهدت الفترة بين الحربين ظهور صراعات عميقة، كان لها دور فاعل و صدى عميق في تحريك و تغيير أوضاع الإستثمار الدولي، و يمكن حصر أهم الأوضاع في النقاط التالية:

-لقد كان أثر الحرب جد ثقيلا على دول أوروبا من حيث حجم النفقات التي إبتلعها، و كذا حجم الدمار الذي أحدثه، فقد إشتد الطلب على رؤوس الأموال إذ ظهرت ميول نحو التخلي عن مشاريع جديدة، ثم ظهر بعد ذلك لدى هذه الدول الرغبة الإستراتيجية في الإستثمار عن طريق الحصول خارج نطاقها على الموارد الطبيعية من معادن و بترول حيث أدى ذلك إلى تزايد هائل للإستثمارات في التنقيب على هذه الموارد و إستغلالها. فلقد عرفت الفترة الممتدة بين 1943-1963 تزايد الإستثمارات

النفطـية الأمريكـية، إذ تضـاعفت هـذه الأخيرة بـ 6 مرات في فنزويلا و بـ 30 مرة في الشرق الأوسط[1].

كمـا نـتج عـن هذه الاستثمارات فتح منافذ و أسواق جديدة في البلدان المضيفة للإستثمار، مما أضاف للإستثمار دور جوهري و فعال في مجال الإنماء، فقد عرف الطلب الدولي عليه ( الإستثمارات و رؤوس الأموال) تزايد مستمر مقارنة بالعرض، و هذا عكس الفترة التي سادت قبل 1914.

-عرفت هذه الفترة بصورة حادة مظاهر التخلف لدى العالم الثالث، و تأخره الإقتصادي وحصول أغلبية دوله (العالم الثالث) على إستقلالها السياسي، إستلزم مساعدات و إعانات متزايدة من طرف الدول الغنـية، الأمـر الذي كان يخضع بالدرجة الأولى إلى مقتضيات إستراتيجية عالمية نتيجة التنافر بين الكتلتين الشرقية الإشتراكية و الغربية الرأسمالية.

-بالـرغم من أهمية الإستثمار سواء بالنسبة للقائم به أو بالنسبة للبلد المضيف، فإنه يبقى مقيدا و غير حر نتيجة للعوائق و القيود التي أقامتها ظروف الأزمة (المالية)ثم الحرب في توجيه حركة رؤوس الأموال، و التي لم تعرف الزوال إلا بعد فترة، و بصورة تدريجية، و من جهة أخرى فقد أقامت بعض الـبلدان المضـيفة للإستثمار بعض القيود و الشروط لغرض إدخال مختلف الإستثمارات الخارجية في إطار خطتها التنموية الشاملة، و ذلك من أجل الإستفادة منه من الجهة الكلية.

و يمكـن إبـراز أكثر توضيح عن حركة الإستثمارات الخارجية من خلال الجدولين التاليين من حيث تطور حجم الإستثمارات الخارجية للدول الرأسمالية و كذا إستثمارات الدول الشرقية.

[1] جيل برطان، الإستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 23.

جدول 3: تطور القيمة المقدرة للاستثمارات الجارية في الخارج للدول الرأسمالية[1]

| سنة | ولايات المتحدة | ريطانيا العظمى | رنسا | مانيا | لدان مختلفة منها: بلجيكا، البلاد الواطئة،سويسرا، كندا | جموع البلدان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1830 | – | 100 مليون جنيه | – | – | – | – |
| 1855 | – | 470 مليون جنيه | 2 مليار فرنك | – | – | – |
| 1870 | – | 1000 مليون جنيه | 12–14 مليار فرنك | 5 مليار فرنك | – | 6 مليار دولار (1874) |
| 1885 | – | 1600 مليون جنيه | – | – | – | – |
| 1900 | 0.7 | 2485 مليون جنيه | 28 مليار فرنك | – | بلجيكا 2 7.5<br>هولندا 2 مليار | – البلاد الواطئة |
| 1914 | 3.5 | 3760 مليون جنيه<br>18 مليار دولار | 8.5 مليار فرنك | 23 مليار مارك<br>6 مليار دولار | سويسرا 1.5 دولار | 44 مليار دولار |
| 1919 | 6.5 | 13.5 مليار دولار | – | – | – | – |
| 1929 | 15.3 | 18.2 مليار دولار<br>22.7 مليار دولار | 3.5 مليار فرنك | 1.1 مليار دولار | هولندا 2. 10 مليار<br>سويسرا 2 دولار | 47.5 مليار دولار |
| 1939 | 11.6 | (1938) | 3.7 مليار فرنك | – | هولندا 0.5 مليار دولار | 52.8 مليار دولار |
| 1950 | – | – | – | 0.25 مليار دولار | كندا 1.8 مليار دولار<br>سويسرا 2 مليار دولار | – |
| 1957 | 51.9 | 26 مليار دولار | – | (1956) | – | 100 مليار دولار |
| 1964 | 64.7 (مليار) | 30 مليار دولار | من بينها 15 مليار دولار | 2 مليار دولار | سويسرا 5 مليار دولار | 130–150 مليار دولار |

ملاحظة: الأرقام تقديرية بالنسبة لجميع البلدان، عدا ما يخص الولايات المتحدة. وهي مأخوذة من تقديرات مختلفة قام بها أفراد أو عن أبحاث قامت بها منظمات دولية (الأمم المتحدة، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE و ONU)، يجب أن نعتبرها إذن كأرقام تقريبية لا كمطلقة: وهي بدون ريب أدنى من الحقيقة الواقعية.

[1] الإقتصاد الدولي، جيل برطان،مرجع سابق ص 26.

جدول 4: تطور حجم الإستثمارات الخارجية للدول الشرقية.

| السنوات | إستثمارات القطاع العام و ضمنها المتعددة الأطراف(1) | إستثمارات القطاع الخاص | المجموع و ضمنه إستثمارات البلدان الشرقية(2) |
|---|---|---|---|
| 1950-1955 (المعدل السنوي) | 1.9 | - | 4.5 |
| 1956 | 3.3 | 2.9 | 6.2 |
| 1957 | 3.9 | 3.1 | (0.1)7.1 |
| 1958 | 4.4 | 2.9 | (0.1) 7.3 |
| 1959 | (0.30) 4.5 | 2.5 | (0.2) 7.0 |
| 1960 | (0.30)4.8 | 2.8 | (0.2)7.6 |
| 1961 | (0.25) 5.9 | 3.0 | (0.3) 8.9 |
| 1962 | (0.40) 6.2 | 2.2 | (0.4) 8.4 |
| 1963 | (0.65) 6.8 | 2.5 | (0.4) 9.3 |

المصدر: الإستثمار الدولي، جيل برطان.

1و2- الأرقام الموجودة بين القوسين تعود للبلدان الشرقية[1].

المصادر: الأمم المتحدة و المنظمة المشتركة للتنمية الإقتصادية.

• توسع الإستثمار.م.أ خلال فترة 1970-1980[2]:

لقد عرفت هذه الفترة (العشرية) هزات قوية مست الإقتصاد العالمي، تمثلت أساسا في الأزمة النقدية سنة 1971 و الصدمة البترولية سنة 1973، حيث أدت الأولى إلى فقدان قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب و الثانية أدت إلى إرتفاع حاد في أسعار النفط، مما أدى بشكل عام إلى إختلال التوازنات المتعددة، الكلية منها و الجزئية، رغم ذلك فقد عرف الإستثمار.م.أ إنتشارا مستمرا أدى إلى وضوح توسعه، حيث عرفت حركة الإستثمار خلال هذه الفترة ميزات أربع هامة تتمثل في:

*الميزة الأولى*: عرف الإستثمار.م.أ للولايات المتحدة الأمريكية تراجعا، في حين شهدت الدول الأوروبية إنتعاشا في حجم إستثماراتها الأجنبية، لا سيما بريطانيا، ألمانيا و سويسرا.

بعدما كان حجم الإستثمارات.م.أ الأمريكية يفوق نسبة 50% من إجمالي الإستثمار.م العالمي إلى حد سنة 1973 سرعان ما بدأ في التراجع، حيث بلغ سنة 1975 نسبة 47.8% ليصل إلى نسبة 47.6% سنة 1976، لكن هذا الإنخفاض في الإستثمار الأمريكي قابله توسع الإستثمارات الأوروبية خلا نفس

[1] الإقتصاد الدولي، جيل برطان، مرجع سابق، ص 27.

[2] فارس فوضيل، الإستثمار.م.أ في الدول النامية، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 50-51.

الفترة، حيث إستطاعت كل من بريطانيا، ألمانيا و سويسرا بلوغ نسب هامة من حجم الإستثمارات على التوالي 11.2%، 6.9%، 6.5% سنة 1976.

بينما عرفت الإستثمارات اليابانية التي كانت في بداية توسعها في الخارج نوعا من الركود، حيث بعدما بلغت سنة 1971 نسبة 2.8% هبطت هذه النسبة (بصورة ضئيلة) إلى 2.7 سنة 1976، و قد عرفت هـذه الفترة مستوى من الإستثمارات الإجمالية المباشرة في الخارج (العالمية) بلغ 158.4 مليار $ سنة 1971، ليرتفع إلى 198.8 مليار $ سنة 1973 ثم ليتضاعف مع نهاية سنة1976 إلى 287.2 مليار$.

*الميزة الثانية*: لقد عرفت الفترة السابقة تركز الإستثمارات.م.أ على العمليات الخاصة بمصادر المواد الأولية، بالإضافة إلى غزو الأسواق المحلية، بينما خلال هذه الفترة أصبحت هذه العمليات تقليدية، حيث عرف الإستثمار.م.أ توجها جديدا تمثل في إنشاء قواعد تصديرية تهدف إلى ترقية الهياكل و الفروع المتكاملة لنشاط الشركات المتعددة الجنسية.

*الميزة الثالثة*: بروزإستثمارات مباشرة للدول الحديثة كأستراليا، زيلندا الجديدة، جنوب إفريقيا و الدول الصناعية الجديدة الآسيوية، عبر الشركات المتعددة الجنسيات، في حين برزت بعض الدول النامية المصدرة للنفط عبر منظمة الأوبيك بقوة في السوق البترولية، و مساهمتها عن طريق رؤوس الأموال البترولية المرسلة في البنوك التجارية في تعويض المساعدات العمومية غير الكافية، لكن رغم ذلك فقد زادت حدة مديونيتها.

*الميزة الرابعة*: لقد تميزت الإستثمارات.م.أ بكونها إستثمارات متقاطعة ما بين الدول الصناعية و تقدير معدلاتها يسمح لنا بمعرفة تدفقاتها و مدخلاتها و مخرجاتها، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 5: معدل تقاطع تدفقات الإستثمارات الدولية للدول الرئيسية 1970-1980.

| الدول الرئيسية | 1973-1970 | 1977-1974 | 1980-1978 |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 0.720 | 0.566 | 0.310 |
| كندا | - 0.309 | 0.178 | 0.660 |
| اليابان | 0.771 | 0.850 | 0.873 |
| بريطانيا العظمى | 0.297 | 0.307 | 0.210 |
| هولندا | 0.003 | 0.120 | 0.360 |
| إيطاليا | - 0.565 | - 0.324 | 0.007 |
| ألمانيا الإتحادية | - 0.049 | 0.290 | 0.544 |
| فرنسا | - 0.125 | 0.117 | - 0.103 |
| فنلندا | 0.240 | - 0.001 | 0.560 |
| الدانمارك | - 0.299 | - 0.730 | 0.003 |
| بلجيكا | - 0.410 | - 0.497 | - 0.233 |
| النمسا | - 0.523 | - 0.556 | - 0.378 |
| أستراليا | - 0.753 | - 0.636 | - 0.700 |

الإستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة (1980-1998)[1]:

عرفت التدفقات العالمية لرأس المال الأجنبي المباشر انتشارا واسعا خاصة منذ أوائل الثمانينيات، عــن طريق المشروعات المتعددة الجنسية، إذ يفوق عددها 45 ألف شركة غير قومية multinationales خلال الفترة 80-1998.

كما عرفت تدفقات رأس المال الأجنبي.م زيادة هامة بلغت نسبة 14% لتصل إلى نحو 430-440 ملــيار دولار، و قــد كان هذا التدفق حافزا مهما للإستثمار و معززا للتنافس فيما بين الشركات العالمية (غير القومية)، حيث توسع حجم إستثماراتها إلى ما يقدر بـــ 3.4 تريليون $ عبر 449 ألــف شركة فرعية أجنبية على مستوى العالم، مما سمح برفع سريع و مذهل لحجم رقم أعمالها، لتصل إلى مستوى 9.5 مليار دولار.

و قــد كــان لتوسع إ.م.أ عاملا إيجابيا للدول النامية حيث إرتفع نصيبها من التدفقات إلى الداخل خـــلال هذه المرحلة من 26% سنة 1980 إلى 37% في سنة 1997، كما إرتفع في إجمالي التدفقات إلى الخارج من 3% سنة 1980 إلى 14% سنة 1997.

تعتبر الدول الصناعية المصدر الرئيسي لــ إ.م.أ نحو الدول النامية، و هي في الوقت نفسه كوكبة صناعية تجذب أكبر نسبة من التدفقات إلى داخلها.

و بالـــرغم مـــن زيـــادة تدفقات الإستثمار إلى دخل الدول النامية غير أن توزيع هذه النفقات، و بصـــورة جلـــية يظهر غير متكافئ، فلو أخذنا سنة 1997 مثلا انه من إجمالي التدفقات تلقت منها آسيا النامية 22% و تلقت منطقة البحر الكرايبي و أمريكا اللاتينية 14% بينما لم تتلق إفريقيا إلا واحد 1%، و فـــي نفـــس السياق في سنة 1996 تلقت آسيا النامية 7%، إفريقيا 7%، أمريكا اللاتينية و منطقة بحر الكرايـــب 13%، و فـــي سنة 1995 تلقت آسيا النامية 65%، إفريقيا 1.8% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية.

---

[1] مجلة التمويل و التنمية، مارس 99 (ص44-45) مقال د:Karl.P.Sauvant et Padina Mallampally.

جدول 6: مؤشرات مختارة للإستثمار المباشر الأجنبي و الإنتاج الدولي (86-1997)

| | القيمة بالأسعار الجارية (مليار دولار) | | معدل النمو السنوي (%) | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | 1996 | 1997 | 1990-86 | 1995-91 | 1996 | 1997 |
| تدفقات إ.أ.م إلى الداخل | 338 | 400 | 22.6 | 20.1 | 1.9 | 18.6 |
| تدفقات إ.أ.م إلى الخارج | 333 | 424 | 27.1 | 15.1 | 0.5- | 27.1 |
| رصيد إ.أ.م في الداخل | 3.65 | 3456 | 18.2 | 9.7 | 12.2 | 12.8 |
| رصيد إ.أ.م في الخارج | 3115 | 3541 | 21.0 | 10.3 | 11.5 | 13.7 |
| الإندماجات و الممتلكات الخارجية(1) | 163 | 236 | (2)21.0 | 30.2 | 15.5 | 45.2 |
| مبيعات الشركات الفرعية الأجنبية | (3)8851 | (3)9500 | 16.3 | 13.4 | (3)6.0 | (3)7.3 |
| الناتج الإجمالي للشركات الفرعية الأجنبية | (3)1950 | (3)2100 | 16.6 | 6.2 | (3)7.7 | (3)7.7 |
| إجمالي أصول الشركات الفرعية الأجنبية | | | | | | |
| بيانات مختصرة: | | | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج | 28822 | (4)3551 | 12.1 | 5.5 | 0.8 | (4)6.0 |
| إجمالي تكوين رأس المال الثابت | 5136 | (4)5393 | 12.5 | 2.6 | 0.1- | (4)5.0 |
| إيرادات إتاوات امتياز و رسوم | 35 | (4)61 | 21.9 | 12.4 | 8.2 | (4)15.0 |
| صادرات سلع و خدمات غير مرتبطة بعوامل الإنتاج | 6245 | (4)6432 | 14.6 | 8.9 | 2.9 | (4)3.0 |

المصدر: UNCTAD, world investment report 1998, Trends and determinant table 1.1.[1]

(1) الإستثمارات المملوكة بأغلبية الأسهم فقط.
(2) 87-1990 فقط.
(3) إسقاط على أساس أرقام 1995.
(4) تقديرات.

*ملاحظات: المبيعات على نطاق العالم و الناتج الإجمالي، و إجمالي أصول الشركات الفرنسية الأجنبية المقدرة عن طريق الاستنتاج من بيانات على النطاق العالمي حول الشركات غير القومية من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا و اليابان و USA بالنسبة للناتج الإجمالي، و الشركات غير القومية من ألمانيا و USA بالنسبة للأصول على أساس أنصبة تلك البلدان في أرصدة إ.أ.م إلى الداخل على النطاق العالمي. و لم ترد في هذا الجدول قيمة العمليات على النطاق العالمي للشركات الفرعية الأجنبية مع شركاتها الأم من خلال العلاقات غير المتصلة برأسمال و مبيعات الشركات الأم ذاتها.

## المبحث الثاني: الإطار الميداني للإستثمار المباشر الأجنبي.

تلعب الإستثمارات المباشرة الأجنبية دورا فعالا في حركة النشاط الإقتصادي على المستوى العالمي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسية بنشر فروعها في شتى النواحي خاصة في الدول النامية، أين ظروف الإستثمار متوفرة و أقل تكلفة، فهي تسعى ضمن استراتيجية إنتاجية وتسويقية موحدة بينها و بين فروعها الى تحقيق أهدافها.

[1] مجلة التمويل و التنمية، مارس 1999، مرجع سابق ص 46.

و في الوقت نفسه، فقد تلعب هذه الإستثمارات دورا هاما في تمويل و تنمية بعض النشاطات في الـدول النامـية كإنجاز البنى التحتية، الطرق أو قد تتعاون في إنجاز مشروعات مشتركة على أرض الدول المضيفة.

## المطلب الأول: حقيقة الإستثمار المباشر الأجنبي في الشركات المتعددة الجنسية:

"تعتبر ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية نسبيا قديمة و مرتبطة أساسا بفترة الاستعمارات الفرنسية و الإنجلـيزية، حيث كانت شركات البلدين في خلال القرن 19 تستغل (تستنزف) الثروات الزراعية و المعدنـية لمسـتعمراتها، و لـم يكـن فـي تلك الفترة أي معنى للشركات المتعددة الجنسية، حيث أن المستعمرات الخاضعة كانت تعتبر جزءا لا يتجزأ عن البلد المستعمر.

في خضم هذا المحور يمكن اعتبار أي انتقال لمجمل أو لجزء من نشاط المؤسسة المحلية (activité métropolitaine) خـارج الحـدود الإقتصـادية الوطنية، كتحويل (متعدد الجنسية) عبر القومية لعوامل الإنتاج، لغرض البحث عن ملائمات فرص للربح".

و مما لاشك فيه أن لدى تكلمنا عن تعدد الجنسية للمؤسسة (la multinationalisation de l'entreprise) ، فإنـنا نقصد أساسا الإنتاج الدولي لمؤسسة منشأة إنطلاقا من (نتيجة) إ.م.أ بهدف الربح، و هذا ما تدل علـيه الـتحولات الهائلة الملاحظة خلال فترة العشرين سنة الأخيرة، و التي تمثل فيها الشركات عبر القومية طرفا هاما و حتى أساسي من حيث حجم الأرباح المحقق.

هـناك فترتيـن أساسـيتين طبعت التطور التاريخي للستثمار المباشر الأجنبي، حيث إمتدت الفترة الأولى بين الحربين العالمية I و II أما الفترة الثانية تميز مرحلة ما بعد الحرب العالمية II.

حيـث خـلال الفترة الأولى (1913-1943)، إنكبت الإستثمارات.م.أ الفرنسية و البريطانية على الـثروات المعدنـية، بينما خلال الفترة الثانية فإن تهاطل إ.م.أ كانت وراء غطاء (أسباب يحسب بأنها معقولة)هدفين أولهما هو تمويل الحرب، بينما الثاني جاء في نهاية الحرب العالمية II و كان يصبو إلى بناء أوروبا، و إعادة ترميم ما هدمته الحرب.

ويفسـر تقلص (انكماش) إ.م.أ بدوره بمدى تقلص التجارة الدولية من جهة، و قلة السيولة الناتجة عن الإدخار و السوق العالمي الرأسمالي من جهة أخرى.

و لقد عرفت فترة إعادة تعمير أوروبا، وفقا لما يعرف بمخطط مارشال Plan Marchall ، حركة إ.م.أ قويـة مـن أمريكا الشمالية باتجاه أوروبا، و إستمرت سيطرة شبه كلية للشركات الأمريكية خلال الخمسينيات و حتى نهاية السبعينيات، أين ظهرت شركات مماثلة يابانية و ألمانية و غيرها. و مع بداية

الثمانينيات ظهرت دول أخرى كالهند، كوريا الجنوبية، البرازيل...الخ، وتبقى صورة الشركات عبر القارات لاصقة بالشركات الأمريكية.

منذ الثمانينيات، ظهرت عدة عوامل أخرى في ميدان الإستثمار الأجنبي كالتنوع الجغرافي للإستثمار، ومدى تعقيد التركيبات المالية و المسار الهائل للإستثمارات المتشابكة (investissements croisés) بين الشركات عبر القارات،و أهم ما يجلب الإنتباه خلال هذه الفترة، التطور المذهل و التحول التدريجي من إستراتيجية الإستثمار في قطاعات إحلال الواردات و قطاعات الطاقة و التحول الهيكلي المتوجه إلى تدعيم (consolider) مواقعهم الصناعية عبر العالم من جهة، و من جهة أخرى هيكلة نشاط فروعها بصورة متينة و مستديمة (intégrée et durable)، بحيث يسمح هذا التمتين (la consolidation) مستقبلا لمجموع فروع الشركة تمثيل عنصر موجود و دائم للمحيط الإقتصادي و الصناعي على مستوى مجموعة من الدول، يجعلها تتنافس على جلب هذه الإستثمارات عن طريق منحها كل التسهيلات.

كل هذه الميكانيزمات تعمل في إتجاه تعجيل عولمة الإقتصاد، و بذلك عولمة سلوكهم الإقتصادي، حيث نلاحظ جودة السلع للدول الكبرى و الشركات الهامة ظلت و ما زالت عامل هام و محدد في إختيار و إقتناء السلع، حيث السلع التي تحمل إشارة "صنع في USA" أو "صنع في اليابان" أو "صنع في ألمانيا"، غير أن باعتماد أسلوب الرخص أو الفروع المنتشرة في الخارج: أمريكا الجنوبية، آسيا و أوروبا الشرقية، قلل من أهمية هذه الإشارات، إذ غيرتها العوامل السابقة إلى مفهوم جديد "طراز ياباني" "طراز USA" "german quality" بدلا من "made in Germany"[1].

كما إرتمى الإستثمار.م.أ، بالإضافة إلى القطاعات التقليدية: الإستخراجية، الصناعية، الزراعية، إلى قطاع الخدمات باختلاف أنواع الخدمات البنكية و المالية، التأمينات، النقل و الترفيه و التسلية و السياحة، و مع نهاية التسعينيات، بدأ يوجه إهتمام تدريجي إلى تدويل بعض الجوانب ذات الطابع العمومي التقليدي، كقطاع الصحة و التعليم و النقل بالسكة الحديدية، حيث بدأ يظهر ذلك في بعض الدول النامية.

إن الخاصية الرئيسية لشركة عبر القارات هي البحث عن تعظيم أرباحها ليس فقط على مستوى فروعها المتمركزة في الخارج، و إنما أساسا على مستوى الشركة الأم، حيث أن هذه الأخيرة قادرة على تسيير بعض فروعها و بالعجز المحاسبي « à perte comptable » و المهم لديها هو الأرباح المجمعة « profit consolidé ».

---

[1] « L'économie », mensuel éco n° 18 oct 1994, édition AAPS, 94 page 32, entreprise Multinationales et l'investissement direct étranger, réalité et enjeux par F. Benyoucef chargé de cours ISE Alger.

إنه من الصعب جدا على الدول النامية مواجهة بحزم إستراتيجية التوغل و السيطرة على أمورها الداخلية، من طرف البلد المستثمر، لأنه في الحقيقة كما يقول Galbrath أن هذه الأخيرة تحتاج إلى وزن مقابل « contrepoids » أساسي، متجسد في المؤسسات الحكومية و النقابية القوية، و القادرة على المواجهة و رسم الحدود الحمراء أمام محاولات السيطرة من الشركات متعددة الجنسية(S.M.N).

## المطلب الثاني: إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى البلد المضيف.

- تميل أغلب ش.م.ج إلى استعمال الموارد المالية المحلية للبلد المضيف من أجل تمويل مشاريعها، و مشاريع فروعها المتواجدة في الخارج، حيث أنها تجد ضالتها في المؤسسات المالية المحلية، خاصة إذا كانت هذه المؤسسات فروعا لبنوك عالمية، و بذلك فإن ش.م.ج بفروعها تحوز على مجمل الموارد المالية المحلية.
- و مما لا شك فيه أن فروع ش.م.ج تخضع لاستراتيجية صناعية و تجارية موحدة محددة من طرف الشركة الأم، فمثلا في مشتريات الفروع من المواد الأولية و المدخلات و وسائل الإنتاج، تتم على مستوى الشركة الأم عبر سياقها التجاري (réseau commercial) ،حيث تقوم بفوترة مشترياتها المشتراة من فرع ما من فروعها (ما بين الفروع) أو من جهة أخرى بسعر يفوق السعر المتوسط العالمي، يعرف باسم "سعر التحويل ما بين الفروع" و ذلك بغرض الرفع المزيف أو المفبرك لنفقات الفروع، مما يؤدي بالضرورة في تقليص نتيجة الإستغلال، و منه فلا يحصل البلد المضيف إلا على نسبة قليلة من الضرائب على الإستغلال.
- أما بالنسبة للمبيعات و تسويق المنتجات، فإن الشركة الأم (المقر الرئيسي) تقوم بشراء كل منتوجات الفروع التابعة لها، سواء لصالح فرع من الفروع بصورة مدخلات أو لتسويقها بسعر أقل من السعر المتوسط العالمي للمنتوج،

و ذلك لنفس الغرض السابق تقليل نتيجة استغلال، تقليل حجم الأرباح، و منه تقليل حجم الضرائب على مستوى الأرباح التي يحصل عليه البلد المضيف، و بالمقابل و بصورة أساسية تعظيم التحويلات غير القانونية لرؤوس الأموال أكثر من المستوى المحدد من طرف البلد المضيف.

- كما تقوم S.M.N الأم بتحصيل مصاريف و عمولات من فروعها، متعلقة بالتسيير (management)

و الخبرة و المساعدات التقنية و الفنية، الطرق التكنولوجية، العلامات التجارية، الشهرة، براءات الإختراع...الخ التي تستعملها و تستفيد منها، وكأن الشركة الأم تتعامل ليس مع فروع لها بل مع شركات أجنبية.

تعرف الشركة.م.ج[1] "الشركات المتعددة الجنسية هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الإستثمارات المباشرة،

و التي جعلت من هذه الإستثمارات القوة الرئيسية في الإقتصاد العالمي، و هي تستثمر في تحديد مستقبل هذا الإقتصاد".

تفرض الشركات المتعددة الجنسية بنشاطها الواسع و قوتها المالية و الإنتاجية، وزنا في سيرورة الإقتصـــاد العالمي، حيث تخترق الحدود الجغرافية بسهولة و إمكانية كبيرة، و أهم الشركات العالمية[2]، كما يظهر الجدول أدناه، شركة: Royal Dutch Shell, Mobil, Exxon, General electric ..الخ، حيث أن من بين هذه الشركات الدولية، 40 ألف شركة متعددة الجنسية تحقق رقم أعمال يتراوح[3] ما بين 10 إلى 100 مليار دولار.

جدول 7: الثلاثون شركة متعددة الجنسية التي تنشط في قطاع المناجم و المانيفاكتورة سنة 1985.

| إسم الشركة | رقم الأعمال | الأصول الصافية | مناصب الشغل | الجنسية الأصلية |
|---|---|---|---|---|
| General motors corp | 96372 | 29525 | 811000 | الولايات المتحدة |
| EXXON corp | 86673 | 29096 | 146000 | الولايات المتحدة |
| Royal Dutch Shell | 81792 | 6780 | 14200 | بريطانيا-الدول المنخفضة |
| Mobil corp | 55960 | 14089 | 163600 | الولايات المتحدة |
| British Petroleum | 53132 | 12844 | 129450 | بريطانيا |
| FORD MOTOR co | 52774 | 12269 | 369300 | الولايات المتحدة |
| IBM | 50056 | 31990 | 405535 | الولايات المتحدة |
| Texaco INC | 46297 | 13628 | 54481 | الولايات المتحدة |
| Chevron | 43845 | 15554 | 61000 | الولايات المتحدة |
| Du Pont de Pemous | 29483 | 12659 | 146017 | الولايات المتحدة |
| General Electric | 29272 | 13904 | 304000 | الولايات المتحدة |
| Toyota MOTOR corp | 28382 | 11061 | 79901 | اليابان |
| Nippon Oil co LTD | 27867 | 1361 | 7389 | اليابان |
| AMOCO | 26922 | 11588 | 49545 | الولايات المتحدة |
| ENI | 24461 | 4829 | 129268 | إيطاليا |
| Unilever | 24205 | 4905 | 304000 | بريطانيا-الدول المنخفضة |

[1] فائزة تيركمات، الشركات المتعددة الجنسية و أثرها في تنمية الدولة النامية، رسالة ماجستير، الجزائر 1999/98.

[2] Pierre Jaquenot, la firme multinationale : une introduction économique, édition économica.

[3] فائزة تيركمات، الشركات المتعددة الجنسية و أثرها في تنمية الدولة النامية، مرجع سابق ص 47.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Atlantic Richfield | 21273 | 5506 | 31300 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| Chrysler corp. | 21256 | 4215 | 107850 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| Mustushita electric | 21182 | 8640 | 133963 | اليابان |
| Hitachi ltd | 21017 | 6864 | 164951 | اليابان |
| Pemex | 20381 | 18881 | 183179 | المكسيك |
| Française des pétroles | 19267 | 2488 | 44557 | فرنسا |
| Siemens AG | 18552 | 4507 | 348000 | ألمانيا الفيدرالية |
| United States Steel | 18429 | 6305 | 79649 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| Petrobras | 18344 | 9437 | 61421 | البرازيل |
| Philips | 18078 | 4863 | 345600 | الدول المنخفضة |
| Volkswagen | 17834 | 2512 | 259047 | ألمانيا الفيدرالية |
| Daimer-Beng | 17802 | 3318 | 231077 | ألمانيا الفيدرالية |
| Néstlé | 17185 | 4574 | 154769 | سويسرا |
| Veba | 16507 | 2607 | 68689 | ألمانيا الفيدرالية |

Source : UNITED NATIONS, 1988.

فإن الشركات.م.ج، لعبت دورا هاما في تدويل الإستثماراتن و تطوير الإنتاج الدول، بالإضافة إلى تطوير معدلات مخزون الإستثمار الدولي من و إلى الخارج، لكن في الوقت نفسه، فإن تجسيد الإستثمار المباشر من طرف الشركات.م.ج يتوقف على مدى وزن و قوة فروعها في الخارج، و كذا أهمية موقع إنتشارهم.

و تعد الدول النامية، قبلة هامة للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه قبل الحربين كان الإهتمام بالجانب الزراعي بصفة كبيرة، لكن مع انتهاء الحربين أي بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الإهتمام أكثر توجها إلى القطاع الإستخراجي[1] و استغلال الثروات الطبيعية كالمحروقات و المعادن بصورة أساسية لتوفير المادة الخامة لتطوير صناعاتها المختلفة التركيبية، التحويلية، الكيميائية، و من خلال الجدول أسفله يمكننا ترتيب أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه الشركات سنة 1985.

[1] فايزة تيركمات، الشركات المتعددة الجنسية و أثرها في تنمية الدول النامية، مرجع سابق، ص 56.

جدول 8: القطاعات التي تنشط فيها الشركات. م.ج في سنة 1985[1]

| أهم القطاعات | عدد الشركات | رقم الأعمال الإجمالي (مليار $ ) | النسب |
|---|---|---|---|
| الصناعة الإستخراجية | 19 | 47.9 | 1.6 |
| بترول و غاز | 52 | 762.6 | 24.6 |
| تغذية-مشروبات-تبغ | 77 | 324.0 | 10.4 |
| مطبعة | 51 | 116.9 | 3.8 |
| مواد كيماوية | 95 | 419.9 | 13.5 |
| مواد أساسية | 56 | 204.4 | 6.6 |
| معدات و آلات | 175 | 759.5 | 24.5 |
| آلات بمحركات | 39 | 392.1 | 12.6 |
| مواد مختلفة | 36 | 76.6 | 2.5 |
| **المجموع** | **600** | **3103.9** | **100.0** |

Source : Centre des nations unies sur les sociétés transnationales, 1985.

و مـن خـلال الجدول أعلاه نستطيع أن نستنتج أن نشاط الشركات الكبرى متجه بصورة كبيرة جدا نحو المحروقات (بترول و غاز)، و قطاع المعدات و الآلات.

و قد استطاعت الشركات الكبرى الأمريكية السيطرة[2]على أغلب الإستثمارات، في شتى الميادين، النفط، الصناعة الإستخراجية، الصناعة التركيبية و المحركات و الآلات، و كذلك على مستوى مختلف البلاد النامية، مما إستطاعت تحقيق مداخيل هائلة و قياسية، و ذلك ما يبينه الجدول أسفله.

[1] مرجع سابق، ص 28.

[2]Pierre Jaquenot, la firme multinationale, une introduction économique, page 255.

جدول 9[1]: معدل الربح لرأسمال الأمريكي المستثمر في الخارج.

| السنوات | الدول المتقدمة | الدول النامية | البترول | الصناعة | القطاعات الثانوية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1966 | 7.6 | 17.3 | 10.8 | 9.2 | 11.0 |
| 1970 | 8.8 | 15.1 | 12.6 | 10.0 | 10.5 |
| 1973 | 14.0 | 25.3 | 22.8 | 14.9 | 13.1 |
| 1976 | 11.5 | 23.9 | 17.7 | 11.8 | 14.3 |
| 1979 | 17.9 | 29.1 | 36.0 | 16.5 | 17.1 |
| 1980 | 15.6 | 22.4 | 28.5 | 12.4 | 16.5 |
| 1981 | 11.3 | 22.5 | 25.2 | 9.0 | 13.3 |
| 1982 | 8.2 | 16.0 | 16.0 | 18.0 | 5.5 |
| 1983 | 8.9 | 10.6 | 15.8 | 6.4 | 7.8 |
| 1984 | 8.3 | 22.4 | 15.5 | 6.9 | 14.4 |
| 1985 | 15.6 | 22.8 | 16.6 | 16.1 | 19.3 |

Source : W. Andreff, 1007.

كمـــا إستطاعت الولايات المتحدة أن تسيطر على الإستثمار الدولي من شتى النواحي، و ذلك ما يؤكده الجدول أدناه:

جدول 10[2]: المائتين (200) شركة خاصة الأولى لسنة 1984. Source : M. Beaud, 1989, p 60.

| البلد | العدد | % | رقم الأعمال (مليار $) | % |
|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 103 | 51.5 | 1549.8 | 52.6 |
| اليابان | 37 | 18.5 | 667.5 | 22.7 |
| الإتحاد الأوروبي | 37 | 18.5 | 508.5 | 17.3 |
| دول أخرى | 23 | 11.5 | 220.6 | 7.4 |
| **المجموع** | **200** | **100** | **2946.2** | **100** |

ممـــا لاشك فيه من خلال التجربة أن الأستثمار المباشر الأجنبي ، في الدول النامية فإنها تستعمل سوى في استثماراتها الخاصة أو لدى تجسيد صفقة استثمارية للبلد النامي (المفتاح في اليد، المنتوج في الـــيد)، تكنولوجـــيا ثمينة« TECHNOLOGIE CAPITALISTIQUE » تعتمد على ضخامة رؤوس الأموال و

[1]Ibidem.

[2]Ibidem, page 14.

تكتفي بقدر بسيط من العمالة، حيث أن رؤوس الأموال هي التي تعطي أرباحا هائلة وغير قابلة للمقارنة مع مردود الموارد البشرية.

## المطلب الثالث: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل و تنمية البلدان النامية:

بعد أن سادت و لمدة طويلة عقدة التخوف من الإستثمارات الأجنبية، نتيجة الخوف من سيطرتها علـــى الحياة الإقتصادية و مدى قدرتها على توجيه الحياة السياسية، ثم تلاشت هذه الفكرة و مالت إلى الإختفاء في العصر الحالي،

و إنعكست الموازين حيث أصبحت جل الإقتصاديات تستدرج و ترحب بالإستثمارات الأجنبية، لا سيما الـــدول النامـــية، فقد اتجهت هذه الأخيرة نحو سياسة الإنفتاح الإقتصادي عبر توفير وسائل تشريعية و تنظيمية تتضمن حوافز و تسهيلات، لغرض اجتذاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كونها مصدر تمويلي مهم يمكنه بذلك إعطاء دفع تنموي و تمويلي للبلد النامي، و يمكن تلخيص أهميته الأستثمار المباشر الأجنبي أو دوره في النقاط التالية[1]:

-يعـــتمد الإســـتثمار المباشر الأجنبي على أساس دراسات و تحليلات عميقة، لحرص المستثمر الأجنبي على جلب أمواله و خبراته في حالة التأكد من جدوى الدراسات الإقتصادية و الفنية على نجاح المشروع.

-لا يعتبر الأستثمار المباشر الأجنبي مجرد تحويل نقدي كالقروض و الإعانات لغرض سد فجوة الصـــرف الأجنبـــي، بل يمثل تمويلا حقيقيا، كونه يشكل تحويل معدات متطورة و آلات إنتاجية حديثة لإقامة مشروعات مصحوبة بخبرات عالية و متنوعة فنية، إدارية، تنظيمية، مالية و تسويقية يمكنها خلق متنفس لسير التنمية الإقتصادية.

-يســـاهم الأســـتثمار المباشر الأجنبي في إنشاء قدر مهم من الوفرات الإقتصادية، بإمكانها تنمية حركة التصنيع في البلد النامي لدى قيامها بمرافق و ورشات لازمة مكملة لمشروعاتها الضخمة، تلعب دور فـــي توفير خدمات فنية و إنتاجية مساعدة، بالإضافة إلى توفير وسائل و مستلزمات الإنتاج تدعم بصـــورة عملـــية المشـــروعات الوطنية كإنشاء ورش إصلاح و صيانة الآلات، إقامة مراكز تكوين و تدريـــب اليد العاملة المحلية على الأساليب الفنية الحديثة، و من جهة أخرى فإنه بمثابة حافز للمنتجين الوطنيين على تطوير أساليب إنتاجهم لدى محاكاتهم بالإستثمارات الأجنبية.

---

[1] د. محمد عبد العزيز عجيمة-د. صبحي تدرس قريصة-د مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة، بيروت-1983 ص179 (باب تمويل التنمية الإقتصادية د. صبحي تدرس قريصة).

-كمـــا تســـاهم الأستثمار المباشر الأجنبي في تحسين جودة المنتجات، و من ثمة الإرتقاء بأذواق المستهلكين عن طريق ترويج سلعها عبر وسائل إعلامية جد حديثة، يكون لها دور في مرحلة لاحقة في فتح أسواق جديدة على مستوى البلد النامي، مما تستقطب المهارات الفنية الوطنية حيث توفر لهم فرص و ظروف عمل هامة تنافس تلك التي تسعى إليها هذه المهارات في خارج البلاد، مما يحفز هذه الأخيرة علـــى الـــبقاء و يقلل بذلك في نسبة الهجرة إلى الخارج، و بالتالي وضع حد لعملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلدان النامية.

حيـــث يرى الدكتور عبد الرحمن يسري: "أن أحد مصادر التمويل الأجنبي التي يجب النظر إليها كـــبديل نـــاجح للقروض أحيانا هو الإستثمار المباشر، فهو يتميز عن القروض بأن أصحابه يباشرونه بأنفســـهم، و يتحملون مخاطرته بالكامل فلهم ربحه، و عليهم خسارته. و على البلد المضيف للإستثمار المباشر، أن ينظم وضعه بما يضمن التناسق بينه و بين الإستثمارات الأهلية، و بما يضمن تحقيق أكبر مساهمة ممكنة في الناتج الحقيقي، و التوظيف و التقدم الفني"[1].

كما أنه من الضروري تنظيم هذه الإستثمارات بأوجه مختلفة: "و ربما كان مبدأ المشاركة المالية و الإداريـــة مع أصحاب الإستثمارات الأجنبية بعض الحل، لتمكينهم من مزاولة نشاطهم الإنتاجي داخل الـــبلدان الإســـلامية و تكون المشاركة عن طريق المواطنين أو عن طريق الحكومات الإسلامية بشكل يضمن السيطرة الوطنية عليها"[2]

كمـــا توجـــد أشـــكال أخرى للتمويل الأجنبي: "هناك وسائل أخرى من مصادر التمويل الأجنبي كالمنح، و المعونات و المساعدات إلا أنها غير منظمة، و قد تكون مقبولة إذا لم تجر وراءها آثارا سيئة على البلد"[3]

إن أهمـــية دور الأســـتثمار المباشر الأجنبي في جلب رؤوس الأموال، ونقل المعارف إلى الدول النامـــية، كمـــا ســـبق ذكـــره، و ما يظهره من آثار إيجابية فقد تتحول إلى آثار سلبية في حالة "غياب الضوابط التي توجه و تقود الإستثمار الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الإقتصادية التي تدفع الإقتصاد القومي إلى مرحلة الإنطلاق"[4].

[1] خلف بن سليمان بن صالح النمري، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 40.
[2] نفس المرجع، ص 40-41.
[3] نفس المرجع، ص 41.
[4] مقدمة في التنمية و التخطيط، مرجع سابق، ص 180.

و بذلك يتعين على البلد المضيف للإستثمار، و ضع مجموعة من الضوابط تعظم دوره التمويلي و التنموي، و من أهمها:

-ضرورة وضع خطة واضحة للإستثمار، تحدد فيها مجالات النشاط المسموح للإستثمار الأجنبي مع التركيز على الأنشطة التي تستلزم التكنولوجيا الحديثة، رغبة في أن تساهم بصورة جدية في ارتفاع إنتاجية الإقتصاد الوطني.

-لكي تكون الإستثمارات الأجنبية تحت مراقبة الدولة، و تخضع لقوانين كغيرها من الإستثمارات الوطنية، يجب أن تكون الإستثمارات الأجنبية محل تسجيل محلي في صورة مشروعات مستقلة و ليست في صورة فروع للشركة الأم في الخارج (شركة متعددة الجنسيات)، و التي يصعب مراقبتها و متابعة نشاطها بصورة واضحة و دائمة.

-ضرورة إشراك رأس المال الوطني العام أو الخاص على السواء مع رأس المال الأجنبي في المشروعات الهامة، حيث يمكن للمستثمر الوطني من المشاركة الفعلية في إدارة و اكتساب المعارف و التقنيات الحديثة.

-على الدولة المضيفة للإستثمار أن تعمل على الإستفادة من المشروعات الإستثمارية الأجنبية كمركز لتكوين و تدريب العمال الوطنيين وفق التكنولوجيا الحديثة، لغرض تحقيق أكبر حجم من القيمة المضافة بهدف تطوير مستواها التنموي و قدرتها على استغلال ثرواتها الطبيعية و البشرية.

كما يلعب جانب التحويل التكنولوجي نقطة هامة و غاية بارزة، تقوم بها الشركات. م.ج، ويستفيد منها البلد المضيف، فحسب François RUSSO، تتمثل التكنولوجيا في كونها: "معرفة عضوية مؤسسة على مبادئ، حيث أن التقنية لا تعتبر حقيقة تكنولوجيا حتى في شكل أسس (doctrines)، فالتكنولوجيا تتعارض مع التقنية التقليدية غير العلمية، التي تعرف على أنها تطبيق يعتمد على قواعد غير نظامية، و تلجأ إلى المحاولة TÂTONNEMENT و العلاقة المباشرة بالواقع دون التجربة العقلانية"[1]

و تلعب الشركات الإستثمارية، المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية دورا هاما في النقل المباشر للتكنولوجيا، عن طريق تجسيد مشاريعها، حيث يتم تحويل تقنية معينة أو حتى تحويل نظام تكنولوجي، "حيث أن تحويل نظام تكنولوجي معين، لا يشمل بالضرورة جميع المتغيرات المطبقة عليه و الممكن أن تندرج فيه، لأن حسب R. SANDRETTO : "بصفتها مهيكلة، فالتكنولوجيا تفترض تحركات خصوصية بين عناصرها: بين الرجال، الآلات، تنظيم وحدات الإنتاج"[2].

[1]Alain BOUTAT, les transferts internationaux de la technologie, Presse universitaire de Lyon, 1991, page 18.
[2]Ibidem, page 27.

فمن جهة، فإن عملية التحويل التكنولوجي" تمثل توفيقة لثلاثة مركبات: موضوع التحويل (مجموع المعـــارف العلمية التقنية و التكنولوجية، المعرفة و الأداء و المهارات العملية، المعلومات الصناعية و التنظيمية)، وسائل التحويل (مجموع المراجع و قنوات التحويل)، التحويل في حد ذاته (عملية الإيصال، حـــركات النشر و التبليغ)، قصد الحصول على نتيجة (هدف التحويل، الغايات المراد تحقيقها) في إطار معين (مكان، محيط)، و ينجز خلال زمن معين، و يخص التنمية و تتجسد في شكل مشروع بما يعرف بالوحدة التكنولوجية"[1]، و هو ما يظهره الشكل رقم: 01 أسفله.

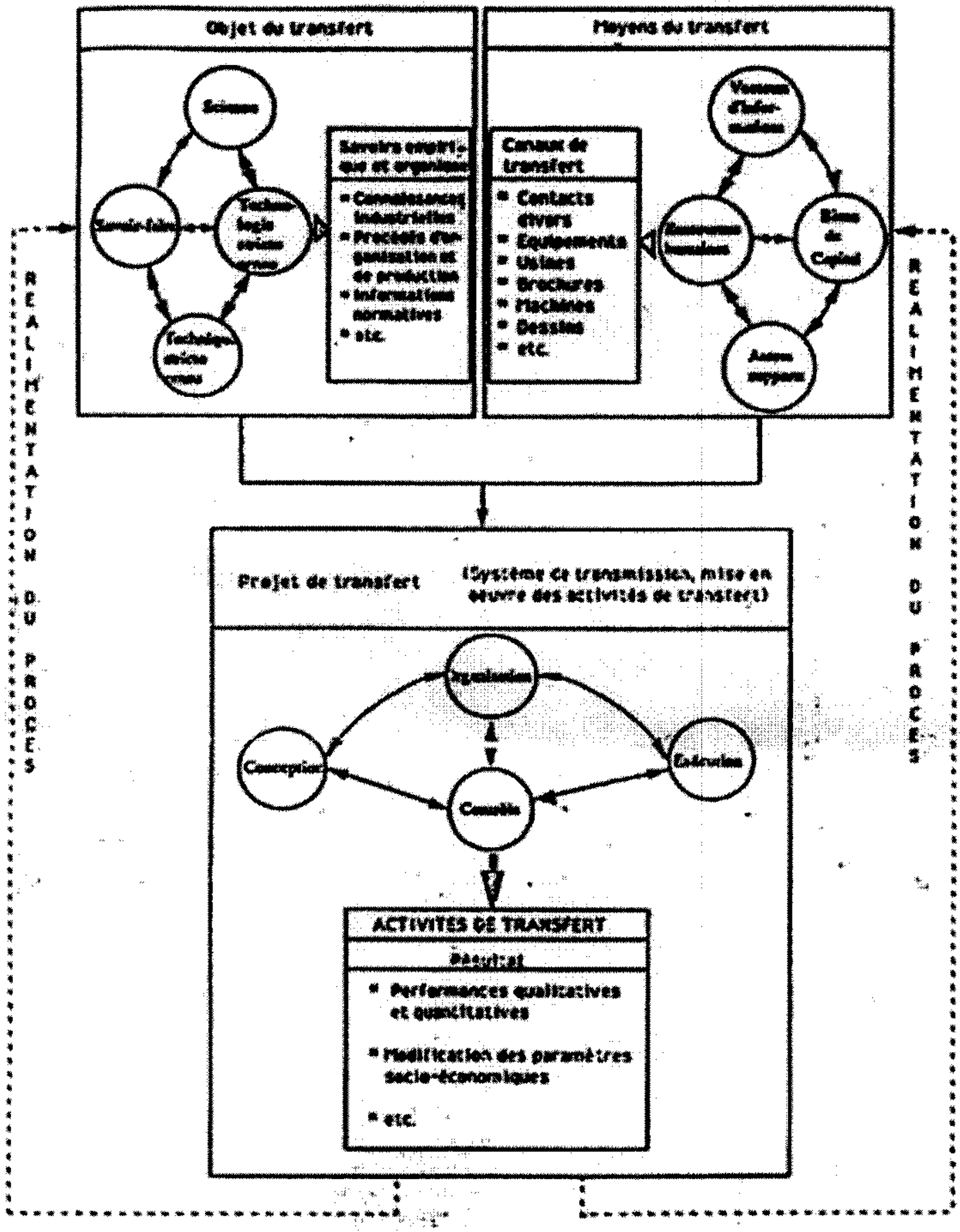
و من جهة أخرى، فإن عملية التحويل التكنولوجي، التي تتجسد في صورة الإستثمارات المباشرة الأجنبية، يمكن تقسيمها بوضوح إلى عدة مستويات: المستوى النظري و المفهوماتي، المستوى التنظيمي و مستوى تنفيذ و مراقبة عملية النشر.

و يتمثل أعوان التحويل التكنولوجي بصورة تقليدية[2] في: ملاك الطرق التقنية و العلمية وأصحاب قـــدرة الإنـــتاج و تتمـــثل فـــي الشركات الكبرى بما فيها المتعددة الجنسية، المؤسسات المالية العالمية، شركات الهندسة، صناع الوسائل و المكانات و الأعوان التجارية".

[1] Ibidem, page 32.

[2] Ibidem, page 38-39.

**شكل 01:** المكونات الأساسية لعملية التحويل التكنولوجي




**Source: Alain BOUTAT; Les transferts technologiques Presse Universitaire LYON**

## المبحث الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول:المناخ الإستثماري:

حيث يمثل المناخ الإستثماري المناسب مجموعة من الظروف السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية السائدة في الدول المضيفة، و التي يكون لها تأثير على قرار الإستثمار بشكل أو بآخر مباشرة وغير مباشرة.

و يتركب المناخ الإستثماري من ثلاثة عناصر أساسية: مناخ سياسي، مناخ إقتصادي ومناخ إجتماعي.

يتمثل المناخ السياسي في مدى توفر الإستقرار السياسي في الدولة، من حيث نظام الحكم السائد، إستقرار الحكومة و الجو الملائم لممارسة الأنشطة الحزبية و السياسية، وجود أطر قانونية و تشريعية.

بينما يتكون المناخ الإقتصادي من عدة نقاط هامة كالنظام الإقتصادي للدولة، مدى توفر البنى التحتية و الخدمات المالية، التأمينية و شبكات النقل، المواصلات السلكية، اللاسلكية والأسواق و موارد الخام و العمالة المؤهلة، و استقرار الأسعار بما فيها أسعار الفائدة و أسعار الصرف، بالإضافة إلى وجود تشريعات و تنظيمات واضحة تنظم النشاط الإقتصادي.

أما المناخ الإجتماعي و إن كان يظهر في الأخير، غير أنه يلعب دورا لا يستهان به، ويؤثر و يتأثر بالمناخ السياسي و المناخ الإقتصادي على السواء، و يرتبط هذا الأخير بحركة نمو السكان و السياسات الإجتماعية، الصحة، السكن، التعليم، الشغل و دور النقابات العمالية و علاقة الطبقة العاملة بالإدارة.أ[1]:

أصبح إ.أ.م مصدرا مهما للتمويل الخارجي لدى البلدان النامية من حيث أنه يدفع في الآفاق الطويلة الأجل مما أدى بهذه الأخيرة إلى السعي وراء هذا المصدر ،و محاولة جذبه إلى داخل حدودها بسبب الدور الذي يحتمل أن يلعبه في التعجيل بالنمو و تحقيق انتعاش اقتصادي، و لبلوغ ذلك فهي مجبرة على توفير له جو ملائم من استقرار سياسي و اقتصادي و اجتماعي و مرونة أكثر و هي ما تسمى بالمحددات الرئيسية، و تتمثل في نقطتين أساسيتين هما على التوالي: المحددات السياسية (الإطار السياسي) و المحددات الإقتصادية.

[1] مجلة التمويل و التنمية مارس 99، ص 36-37.

## المطلب الثاني: المحددات السياسية

• المحـــددات السياسية: إن بعث الرغبة في المستثمرين في الدخول إلى حدود البلاد ،و تحفيزهم و محاولـــة إنجـــاح مشـــاريعهم، لا يـــتأتى إلا فـــي ظل مجموعة من السياسات المحكمة و المتكاملة، كالسياســـات الإســـتثمارية التـــي تحكم حركة تدفقات رأس المال الأجنبي، و نشاط الشركات العالمية و سياســـة الأسواق الداخلية، سياسة الخوصصة و القطاع الخاص المحلي والأجنبي، و السياسة الضريبية عـــن طـــريق تخفيض في حدود المعقول العبئ الضريبي، و سياسة التجارة الخارجية عن طريق فتح الأسواق للمنتجات العالمية و تخفيض القيود و الرسوم الجمركية، و تتمثل هذه المحددات في:

- الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي.
- سياسة متعلقة بحركة رؤوس الأموال الأجنبية، و نشاط الشركات عبر القومية.
- سياسة الخصخصة و سياسة المنافسة النزيهة بين القطاعين الخاص و العام.
- سياسة الأسواق الداخلية.
- السياسة الضريبية.
- سياسة التجارة الخارجية.

و مـــع توســـع نشاط إ.م.أ، تسعى الدول المضيفة إلى إحداث كما سبق القول، ترابط بين مختلف السياســـات، حيث تم إبرام عدد هائل من إتفاقيات الإستثمار الثنائية و إتفاقيات عدم الإزدواج الضريبي، إذ بلغـــت النوع الأول 1513 إتفاقية بينما بلغ النوع الثاني 1794 إتفاقية في سنة 1996، كما ارتفع عدد هذه الإتفاقيات سنة 1997 بـــ 153 اتفاقية من النوع الأول و108 إتفاقية من النوع الثاني.

و قـــد أدت رغـــبة جذب إ.م.أ من جهة، و محاولة إحداث ترابط فيما بين السياسات لدى البلدان المضـــيفة مـــن جهة أخرى،إلى مزيد من تشابه و تماثل أطر سياسات الإستثمار.أ.م، حيث تشمل هذه السياسات بالإضافة إلى النقاط السالفة الذكر سياسات التحفيز بإدخال حوافز مالية و ضريبية و سياسية، و الترويج له و خدمات ما بعد الإستثمار، مع إحداث تحسينات كمية و كيفية في المرافق العمومية.

## المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية

تلعـــب هذه الأخيرة دورا هاما في قرار الإستثمار، بعد توفر إطار عام للسياسات الإستثمارية، و يمكن حصر هذه المحددات في ثلاث نقاط رئيسية:المحددات المتعلقة بحجم و تركيبة الأسواق، المحددات المتعلقة بمزايا التكلفة في الإنتاج، والمحددات المتعلقة بمدى توافر موارد الأصول.

-حجـــم و تركيبة الأسواق: تلعب الأسواق محددا هاما في الإطار الإقتصادي من حيث حجمها و سعتها و تركيبتها الداخلية، و مدى سرعة نموها و توسعها، كما تهتم إ.أ.م بفرص الوصول إلى الأسواق المحلية الإقليمية و حتى العالمية و بسط نفوذها.

-الكفـــاءة أو مـــزايا الـــتكلفة في الإنتاج: و تشمل كل المزايا التي تساهم، بقدر الإمكان بصورة مباشــرة أو غـــير مباشـــرة، في تقليل تكلفة الإنتاج (minimisation des coûts) و تمس تكلفة الموارد الأولـــية، المنـــتجات الوسيطية، عناصر الطاقة، ثمن النقل و المواصلات، إنتاجية العمل و كذا إتفاقيات التكامل الإقليمي بهدف إنشاء شبكات عمل إقليمية للشركات.

-توافـــر المـــوارد و الأصـــول: و يشـــكل أهم المحددات بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال الإســـتغناء علـــيه، و يشمل موارد الخام من بترول و غاز، حديد و غيرها، الموارد البشرية المؤهلة و غير المؤهلة (البسيطة) بالإضافة إلى الطرق و التقنيات و الوسائل التكنولوجية الحديثة والهياكل المادية من موانئ و شبكات طرق و شبكات الإتصالات السلكية و اللاسلكية و مراكز توليد الطاقة و معالجتها و تحويلها من كهرباء و محروقات...الخ.

و تعتمد إ.م.أ على تحرير التجارة، و إلغاء القيود المختلفة عليها بالإضافة إلى عامل الخصخصة و المســـتوى التكنولوجـــي، حيـــث يسمح لها باقتحام الأسواق و تثمين التنسيق فيما بين شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى كفاءة الموارد البشرية و توفر البنى التحتية و توسعها، ساهم بحد كبير في تحسين قدرتها التنافسية.

و قد أخذت هذه المحددات التقليدية السابقة الذكر تندمج، و تتطور في إستراتيجيات الشركات، من تلك (الإستراتيجيات) القائمة على الإنفراد و الإستقلالية إلى الإستراتيجيات القائمة على التكامل البسيط، تتضـــمن عدد محدود من العلاقات على مستوى الإنتاج، لتبلغ إستراتيجيات التكامل المعقد، القائمة على تقسيم عملية الإنتاج إلى أنشطة و وظائف نوعية على مستوى أعلى مردود.

و فـــي ظل إقتصاد عالمي يتجه إلى التحرر و العولمة، لا تكتفي الإستثمارات الأجنبية لدى الدول المضـــيفة بتوفر إطار سياسات إستثمار مناسبة و متقدمة، بل تبحث عن توليفة أفضل (combinaison optimum) من المحددات الإقتصادية، إتساع الأدوات و وفرة الموارد و الأصول، بالإضافة إلى الكفاءة

الإنتاجية. و بذلك يبقى التحدي قائما أمام الدول النامية في جذبها للإستثمارات الأجنبية، عن طريق محاولة توفير توليفة جيدة تكون محل رغبة و شهية إ.م.أ.

إنطلاقا من دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار تشجيع الإستثمار العربي والأجنبي، فقد دلت على أن الإسراف في منح الإعفاءات المالية و الحوافز للإستثمار.م.أ قد لا يكون محل إهتمام أو رغبة، إذا ما أقترن بسلسلة من القيود، كشرط تنمية مناطق جغرافية معينة أو قطاعات نشاط معينة، أو شرط إستعمال المنتوجات الوطنية و توظيف العمالة المحلية و إستخدام الأجانب إلا في حدود ضيقة، لأن المبالغة في هذه القيود و زيادة الإجراءات البيروقراطية تؤدي إلى عرقلة النشاط الإستثماري، و بذلك هروب الإستثمار الأجنبي إلى بلد آخر رغم الحوافز والإعفاءات المالية الممنوحة له من قبل الدول المضيفة.

لذلك فإنه من الأحسن أن لا يكون هناك إسراف في منح الحوافز و الإعفاءات المالية للمستثمر على حساب المصلحة الوطنية، و بالمقابل فإنه لا يجوز أيضا المبالغة في الشروط و القيود، بل إختيار مستوى من الحوافز و الإعفاءات و القيود يمكن له من تحقيق الفائدة للإقتصاد الوطني من جهة، و إلى جانب فائدة المستثمر من جهة أخرى.

و من أجل أكثر إلمام لمحددات الإستثمار، من الجانب النظري، نحاول سرد المحددات المؤثرة على قرار الإستثمار، نتيجة دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، حيث قسمت هذه المحددات حسب بعض الإقتصاديين إلى ثلاث مجموعات[1]:

*المجموعة الأولى:*

1. تمتع القطر المضيف بالإستقرار الإقتصادي و السياسي.
2. . حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.
3. إستقرار أسعار الصرف
4. سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الإستثمار، و التعامل مع الجهات الرسمية.

*المجموعة الثانية:*

1. إمكانية تحقيق عائد مرتفع للإستثمار.
2. الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية.
3. وضوح و إستقرار القوانين المنظمة للإستثمار.

[1] الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الإقتصادية في العالم، مؤتمر دولي حول "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة"، د.فرج عبد العزيز عزت و د.إيهاب عز الدين نديم، مايو 1999 ص 13.

4. توافر البنية الأساسية و عناصر الإنتاج.

*المجموعة الثالثة:*

1. توافر شريك محلي من القطر المضيف.
2. حرية التنقل.
3. حرية التصدير.
4. توفر فرص إستثمارية.

أما من الناحية الواقعية (الميدانية)، و بالنسبة للبلدان النامية، فلو أخذنا كل من ماليزيا وأندونيسيا و هـــي مـــن دول جنوب شرق آسيا، و نحاول تحليل سر نجاحها في جذب الإستثمارات الأجنبية و مدى الإســتفادة مــنها، و بلوغ معدلات نمو و متوسطات دخول مرتفعة، يمكننا حصر المحددات التالية التي إنتهجتها هاتين الدولتين:

-الإنفتاح على العالم الخارجي.

-إرتفاع معدل النمو الإقتصادي، و إستقراره في حدود 8% سنويا طوال فترة 1985-1995

-إتباع سياسات مالية و نقدية مشجعة للإستثمار.

-التوسع في إقامة البنى التحتية من مياه، كهرباء و طرق...الخ.

-التوسع في إنشاء المناطق الحرة.

-التركيز على تنمية الموارد البشرية.

-الإستقرار السياسي.

## المبحث الرابع: المشاكل التي تعيق الإستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية.

لقــد توســع إنتشــار المشــروعات المشتركة، بين الشركات المحلية للدول النامية و الشركات الأجنبــية، حيــث تقدم لكل طرف إمكانية الإستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر، و بالخصائص التكاملية لكل شريك

و بالــرغم من أن هذه المشروعات تظهر أنها جذابة، غير أنه في واقع الأمر يكون أداؤها ضعيفا أو غــير مرضي بين الشريكين، و حسب دراسة قام بها "كيلينج" (1982)[1] حول المشروعات المشتركة أن نسبة 36% من هذه المشروعات أداؤها ضعيف.

" و رغم أن كل من هؤلاء الشركاء له مسؤوليات مختلفة فلا بد أن تكون لهم أهداف متفق عليها بصورة جماعية و مسؤولية مشتركة عن النتائج، و خضوع واضح للمساءلة، و تعهدات متبادلة"[2].

"و لما كانت هذه المشاريع تدر عوائد ضخمة، و تخلق وظائف و فرص لنشاط الأعمال، و أنها كثيرا ما تجلب للمناطق الريفية المنعزلة التي تقام فيها طرقا جديدة و سبل للحصول على المياه و القوى الكهربائية، فإن لديها إمكانية لتحفيز النمو الإقتصادي، و تخفيض أعداد الفقراء، ورفع مستويات المعيشة و بالإضــافة إلــى ذلك، تستفيد البلدان المضيفة من التعرف على أفضل الممارسات الدولية في تخطيط المشاريع و تنفيذها، و من الإلتزام ببناء قدرتها الإدارية و المؤسستية"[3].

و ســنحاول إعتمادا على دراسة[4] أقيمت حول المشروعات المشتركة، شملت حوالي 75 مشروعا مشــتركا فــي ستة بلدان، معرفة الأسباب و المشاكل التي تعيق أداء هذه المشروعات وتقلل من فرص نجاحها.

### المطلب الأول: مشكلة التفاوض من أجل عقد الإتفاق:

كما سبق و أن ذكرنا، أن هذه نقاط مستويات من الدراسة السابقة الذكر، التي تم خلالها الإتصال بمدراء 75 مشروعا مشتركا في ستة بلدان.

تعتــبر الإتفاقية ركنا جوهريا في بناء المشروع المشترك، لمدى صعوباتها و حسب المديرون إن نسبة 85% من هذه الإتفاقيات تحتاج إلى ستة أشهر على الأقل من المفاوضات لإبرامها، بينما نسبة 20

---

[1] مجلة التمويل و التنمية، مارس 1997، مقال Robert Milert, Jack Glen, Fred Jaspersen, Yanis Karmokolias، ص 24.

[2] مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2000، ص 46.

[3] مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2000، ص 46.

[4] مجلة التمويل و التنمية، مارس 1997، مرجع سابق، ص 25.

% من هذه الأخيرة قد إستغرق أكثر من 18 شهرا لإتمامه، و بالرغم من ذلك، فإن الدراسة لم تجد أي علاقة بين طول الفترة التي يستغرقها عقد الإتفاقية و بين الرضاء النهائي لدى الشركاء أثناء إنشاء و تسيير المشروع.

حيث أن هذه المفاوضات (الإتفاقيات)، حسب أغلبية المدراء، لا يتأتى لها النجاح إلا بتوافر حسن النية و الإخلاص في العمل من طرف كلا الشريكين.

- مشـــكلة تحديد حصص المساهمين: و تعتبر من المسائل الجد صعبة في مرحلة التفاوض لدى بعــض الـــدول، حيـــث أن ملكية أغلبية الأسهم لا تخول بالضرورة التحكم في جميع جوانب المشروع المشترك بالرغم من أن الواقع يثبت شبه العكس.
- المشـــكلة المرتـــبطة بنقل التكنولوجيا: حيث يتم في أغلب الأحيان هذا النقل (التكنولوجي) عن طـــريق الشريك الذي ينتمي إلى الدول الصناعية، إذ أن تكلفة التكنولوجيا هي أسلوب مهم لنقل المزايا النابعة من المشروع، و للإحتفاظ بالسيطرة بشكل غير مباشر، إذ أن الشريك المانح للتكنولوجيا، يسعى لحماية ملكيته الفكرية، و هو بذلك يفرض قيود على مكان و كيفية إستخدامها في خلال المشروع ،

و بالمقابل فهو يأمل من الشريك الآخر (الدول النامية) و ضع حد لحجم الضرائب و الأتعاب،

و فـــي حقيقة الأمر فإن نقل التكنولوجيا لا يتم بصورة عادية إلا بواسطة ضغوطات من الشريك النامي أو عندما تصبح هذه الأخيرة أقدم عهدا.

جدول رقم 11 : أهمية و صعوبة نقاط التفاوض في إتفاقات المشروعات المشتركة.

نسبة مئوية (%) ممن ردوا بإبراز الفئة

| | مهم | صعب |
|---|---|---|
| هيكل رأس المال | 80 | 33 |
| نقل التكنولوجيا | 78 | 26 |
| قضايا التسويق | 45 | 28 |
| قضايا تشكيل هيئة العاملين | 44 | 26 |
| سياسة توزيع الأرباح | 42 | 21 |

المصدر: مجلة التمويل و التنمية مارس 97 ص 25

• مشاكل التقييم: لدى بناء المشروع المشترك، يقوم كل شريك بجلب أصول مالية و عينية، و قد يجلب أحد الأطراف مشروعا قائما، و بمستوى تكنولوجي عالي أو بكفاءات و خبرات هائلة، حيث يتم إدراجها في حسابات المالية و المحاسبة (الميزانية) للمشروع، لكن في واقع الأمر من الصعب جدا تحديد قيمة الأصول أو إيجاد إتفاق بين الشريكين في تقييم هذه الأخيرة.

• الشفافية: مما لا شك فيه أنه من الصعب جدا الحصول على المعطيات الدقيقة التي يبنى عليها التقييم، بالإضافة إلى القرارات التي تعتمد على إستخدام طرق محاسبية، تخضع لمعايير غير دولية و التي تبقي للبلد الذي غالبا ما لا تتوفر لديها أسواق حقيقية للمنتجات و الإمدادات و الأدوات المالية.

• تقييم مسؤولية الإدارة و درجة إستقلالها: يعتبر عامل حماية إدارة المشروع المشترك من تدخلات الشركة الأم أهم عوامل نجاح المشروع، لأن تدخل هذه الأخيرة في توجيه و تسيير هذه المشروعات عن بعد، يؤول لا محال إلى الفشل، و الأفضل من ذلك هو الإكتفاء بإعطاء توجيهات عامة، و واضحة لإدارة المشروع المشترك، وتركه يتصرف بمفرده وفق ظروفه و أهدافه.

• التغيير في حصص الملكية: تعتبر هذه المشكلة جد حادة لدى المشروع المشترك، عند بلوغه مرحلة النضج، لذلك فإنه من الأفضل تناول هذه المسألة لدى بداية المشروع، بدلا من تأخيرها الى فترة لاحقة حتى تصبح مسألة حساسة و شائكة، و بذلك فعلى كلا الطرفين الحذر من هذه البنود التي تعتبر مصدرا للخطر، و وسيلة يستخدمها أحد الأطراف لا سيما الشريك الصناعي لأجل الإستحواذ و السيطرة على المشروع.

• سياسة توزيع الأرباح و الأمور المالية الأخرى: تظهر هذه الخلافات لدى تعارض أهداف و إستراتيجيات الشريكين، حيث يأمل أحدهم في التوسع و إكتساب نصيب في السوق بسرعة، بينما يسعى الآخر في تحقيق زيادة سريعة في الأموال السائلة لأجل إستخدامها في تدعيم مشاريع و عمليات تجارية أخرى ، و الأفضل لحل هذا النزاع المحتمل الناتج عن تعارض الأهداف، هو بذل أكثر جهد لتذليلها و توضيحها أثناء التفاوض.

• التسويق و مسائل العمالة: مما لاشك فيه أن التسويق يشكل مسألة حيوية لنجاح المشروع المشترك، مما يجعله صعب التفاوض، حيث أنه من جهة إدارة الشريك المحلي تكون السيطرة على قنوات التوزيع و التسويق هي إحدى الطرق لضمان إستمرار مساهمتها في المشروع المشترك، بينما من جهة الشريك الأجنبي فتدخل في إطار خطط الشركة المتعددة الجنسية، الذي ترى في المشروع جزء من إستراتيجيتها لدخول أسواق البلدان النامية، و بذلك يعتبر الشريك المحلي سيطرة الطرف الأجنبي على الوظائف الرئيسية للمشروع المشترك، بمثابة تهميش و إقصاء لمصالحه.

## المطلب الثاني: مشاكل تعدد الجنسيات:

تضم الدول النامية مشاريع مشتركة عديدة، أين تكون الشركات المتعددة الجنسية طرفا فيها، بالإضافة إلى تفرع نشاطها عبر فروعها المنتشرة في أرجاء العالم، تتباين أحجامها مقارنة بالمشروع المشترك على مستوى البلد النامي و الذي هو طرف فيه،و قد تظهر صعوبات جمة ناتجة في أغلب الأحيان عن تباين (تعارض) الأهداف بين الطرفين أو الشريكين و حتى داخل مصالح الشريك الأجنبي: الشركة المتعددة الجنسية، حيث أن هذه الأخيرة تأمل في أن ينشط المشروع المشترك بالأسلوب الأمثل في اتجاه شبكاتها العالمية، و ليس داخل السوق المحلي فقط و الذي يركز عليه عادة الشريك المحلي في المشروع المشترك، و قد تنشأ عن تعارض الأهداف عدة خلافات من بينها:

حقوق التصدير: ترغب عادة الشركة المتعددة الجنسيات أن تتضمن الإتفاقية قيودا صارمة على صادرات المشروع المشترك، خاصة في حالة ما تكون نوعية هذه الصادرات متدنية مقارنة بنفس المنتوج الذي يتم صنعه في أماكن أخرى، غير أن الشريك النامي غالبا ما تكون لديه آراء أخرى حيث ينظر إلى المشروع المشترك كوسيلة طبيعية للتوسع عبر الأسواق الخارجية.

مشكلة الضرائب: تصبو الشركة المتعددة الجنسيات إلى تخفيف عبئ الضرائب عليها على مستوى تواجدها، و هذا ما يؤثر بصورة حساسة على علاقاتها مع المشروع المشترك خاصة إذا كان هذا الأخير يتعامل مع أحد فروعها، سواء على مستوى الإستيراد أو التصدير، إذ نلاحظ أن الشركة المتعددة الجنسية تتلاعب في أسعار التحويل في إطار علاقاتها مع فروعها، و ذلك بغرض تخفيف الضريبة و هو ما يتعارض بالضرورة مع مصالح الشريك المحلي.

مسألة توزيع الأرباح و سياسات الإستثمار: عادة ما تكون لدى الشريك الأجنبي برامج إستثمارية عالمية تمس تحويل رؤوس أموال من منطقة لأخرى، و هذا ما يجعله يفضل إستلام (تحويل) الأرباح من المشروع المشترك بدلا من إعادة إستثمارها مرة أخرى، و هو يتعارض و مصالح الشريك المحلي (النامي)، كما تظهر حالات أخرى فمثلا عندما يرغب الشريك الأجنبي تأجيل توزيع الأرباح لغرض تحقيق توسع أوسع، بينما يكون ذلك يتعارض مع مصالح الشريك المحلي.

مسألة إختلاف حجم الشركاء: في أغلب الأحوال يكون حجم الشريك الأجنبي (ش م ج) يفوق الشريك المحلي، حيث يكون لهذا الإختلاف صدى في تشغيل المشروع، لأن الشريك النامي في غالب الأحيان لا يتوفر على حجم رؤوس الأموال اللازمة لتحريك المشروع المشترك.

كما يمكن أن تظهر أكثر رغبة إتجاه حركية المشروع للشريك النامي مقارنة بالشريك الأجنبي، إذ أن هذا الأخير يولي أقل أهمية لذلك المشروع.

## المطلب الثالث: مشاكل الملكية و السيطرة:

من أهم المشاكل و أكثرها إثارة في إدارة المشروعات المشتركة، و ذلك لدى تغيير موقف أحد الملاك و لا ربما كان الشريك المحلي، لا سيما إذا كانت شركة عائلية، فإن رئيس العائلة الذي غالبا ما يكون المؤسس للمشروع، فإن تغير التزام الشريك رئيس العائلة فإنه قد لا يرضى إهتمامات أعضاء العائلة الآخرون، و ينطبق هذا المثال على الشركة المتعددة الجنسية لدى تغير إدارتها أو ملكيتها.

كذلك قد تظهر ميولا نحو السيطرة من طرف أحد أطراف المشروع و من أهم هذه النقاط:

منازعات شبكة الإنتاج: قد يحدث مع مرور الزمن من عمر المشروع المشترك، فقد يظهر تباين و تباعد في مصالح الشريكين، من حيث أسلوب الإنتاج و توسيعه، حيث يكون أحدهما يرغب في توسيع خط الإنتاج و تنويعه، بينما يكون الشريك الآخر غير متحمسا لذلك بل متمسكا بأسلوب و نوع الإنتاج الجاري.

توريد المواد و المكونات: إن مسألة توريد المشروع المشترك من المواد الأولية أو الوسيطة أمر هام جدا، و قد يخلق خلافات بين الشريكين من حيث إختيار مصادر التوريد، حيث أن الشريك النامي يرغب في التوريد من المصادر المحلية بالنسبة للمواد الأولية، و الأقل سعرا بينما تميل الشركة المتعددة الجنسية في إستمرار علاقة التوريد من مصدر يخدم جميع فروعها و يكون برغبة الشركة الأم.

إستخدام التكنولوجيا: مما لا شك فيه أن مسألة نقل التكنولوجيا أصبح أمر ذو حساسية فائقة، نظرا لتكلفتها العالية بالإضافة إلى إحتكارها من طرف الشريك المتعدد الجنسيات و حجبها عن المشروع، لغرض منع إستخدامها مما يضر بالمقابل بمصالح المشروع المشترك، و قد يتعدى الأمر إلى منع إستخدام توسعات تكنولوجية تكون قد طورت في داخل المشروع بشكل خاص.

مشاكل ثقافية: نظرا لتركيبة الشركة المتعددة الجنسية المختلفة فقد يظهر سوء تفاهم من هذا السبب مع الشريك المحلي، كما أن الشريكين وليدا ثقافات متباينة، فقد ينظر الوطنيون إلى مديري الشريك الأجنبي على أنهم متغطرسون و يرفضون محاولة التفاهم معهم، أو طي الإختلافات الثقافية بينهم، بينما في المقابل يرى أن الشريك الأجنبي يتضمر من بعض الممارسات التي قد يراها المواطنون أمرا طبيعيا، و يظهر هذا الوضع كثيرا لدى الإقتصاديات التي تعاني إختلالات أو تمر بمرحلة إنتقال.

تغير العلاقات : تعرف العلاقات لدى المشروعات المختلفة حركة ديناميكية، حيث تتغير من فترة لأخرى و من ظرف لآخر، و من الصعب جدا الإحاطة بها أو التنبؤ بها لدى مفاوضات إبرام العقد، فالشريك المحلي من جهة نظيره يُنظر إليه أنه ذو معرفة واسعة بالشؤون والممارسات المحلية و بذلك فإن مساهمته فعالة و حساسة لحياة المشروع، لكن مع مرور الزمن فإن الشريك الأجنبي سوف يكتسب

أكثر معرفة و وضوحا بالمحيط المحلي، و نتيجة لذلك فإن أهمية الشريك المحلي تتناقص و بذلك تتغير النظرة إليه أو العلاقة معه.

و بالمقابل فإن التغير التكنولوجي قد يؤدي إلى تغير في العلاقات بين الشركاء، كالتقدم غير المتوقع في المستوى التكنولوجي للمنتوجات،فقد يؤدي حتى إلى إلغاء أساسا موضوع المشروع المشترك، حيث أن إختيار و تطوير تقنية الإنتاج من حيث التكلفة و النوعية إعتماد على رؤوس أموال جديدة قد لا ترضي كلا الشريكين.

و مما سبق، فإن الإتفاقية هي بمثابة وثيقة حيوية و عنصر رئيسي للعلاقات الناجحة، و بذلك فإنه من غير المحبذ الإتجاه المبالغ نحو الدقة القانونية لدى صياغة العلاقة بين الشركاء، لأنها قد تخلق أوضاعا جديدة تحتاج لإعادة النظر و التفاوض من جديد و بشكل مطول في شأنها، كما يجب أن يدرك الشريكين من البداية، أن ميزاتهم النسبية في المشروع المشترك يمكن أن تتغير عبر الزمن، و المطلوب هو توافر ميزات جوهرية كالإدارة و التوزيع و التصدير و بالأساس التكنولوجيا، إذ أنها مجال لا تستطيع البنود القانونية أن تكون بديلا عن توافر حسن النية و التفاهم بين الشركاء.

كما أن مسألة حل المنازعات بين الشريكين يجب أن تحتوي على بنود واضحة و مفصلة حول الآليات التي تستخدم، بالإضافة إلى طبيعة الجهات القضائية التي يلجأ إليها لدى حدوث نزاع.

## خاتمة الفصـــل:

إن توسع النشاط التجاري بين الدول، و عبر الحضارات المتلاحقة، أدى إلى ظهور و تطور و بصـــورة سريعة الإستثمار الدولي، كما لعبت الثورة الصناعية و التجارية و توسع النشاط المصرفي فـــي أوروبا دورا رئيسيا في ترقية الإقتصاد العالمي و تنمية علاقاته فيما بين دول، و قد عرف إبتداءا من القرن الثامن عشر أوج تقدمه، و قد كانت أوروبا آنذاك تسيطر على أغلبية حركاته و لا سيما لندن و أمســتردام، و قد مرت حركة الإستثمار الدولي بمراحل ثلاث أساسية مرحلة سيطرة أوروبا عليه ثم تلـــتها مـــرحلة بيـــن الحربين العالميتين إتسمت بالضعف و الجمود نتيجة إنهماك دول أوروبا بالنفقات الحربـــية، و مع نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت أوروبا منهكة و مثقلة بالخسائر و انهماكها بإعادة بناء دولهم، مما سمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتقدم و كسب ريادة النشاط الإستثماري.

كانـــت بدايـــة الإســـتثمار فـــي جوهـــره خاصا، و إكتسى طابع الإستثمار ثم تحول إلى الطابع الإستخراجي و إستغلال الثروات الطبيعية، ثم تطورت بعد الحربين الى الإستثمارات الصناعية، الآلات، و المحركات و خاصة من طرف الشركات الإستثمارية العالمية.

و إلى حد القرن الحالي، لا تزال الشركات متعددة الجنسية تسيطر على الإقتصاد العالمي و على شـــتى مجالاته سواء النشاط البترولي، النشاط الصناعي، الإستخراجي و التحويلي و إنتشرت بقوة في كافـــة أقطار العالم، و لا سيما في البلدان النامية أين الظروف الإقتصادية مواتية، توفر المواد الأولية، الـــيد العاملـــة الرخيصـــة، بالإضـــافة إلى قلة وعي الحكومات و الشعوب يجعل الشركات تستغل هذه الظـــروف بأكـــثر حـــدة و شراســـة، و ذلك عن طريق إنتهاج إستراتيجية دقيقة توحد الشركة المتعددة الجنســـية الأم بفـــروعها المنتشـــرة في مختلف الأقطار و الأمصار، في السياسات الإنتاجية التسعيرية و التسويقية.

و قـــد عرفت الدول النامية إقامة عدة مشاريع مشتركة مع الشركات العالمية أو أحد فروعها، في ميادين شتى التحويلية، الإستخراجية و حتى الخدمية، حيث طغى عليها نوع الإستخراجية و النفطية، و قد أدت هـــذه الشراكة إلى عدة نقاط إيجابية، كالتنمية المحلية و استغلال الطاقات الوطنية و توفير مصادر مالية، لكنها من جهة أخرى لم ترق إلى مستوى آمال و طموحات الشريك المحلي.

و مـــن ناحـــية أخـــرى، فقد تواجه هذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، في صورة خاصة عدة ضـــغوطات و مشاكل من شأنها أن تعرقل مسار نشاطها الإنتاجي، بينما في صورة شراكة، فقد تواجه هـــذه المشـــروعات عوائق عديدة كمشكل التفاوض لابرام عقد الإتفاق، مشكل التسيير، توزيع الأرباح، كذلـــك مشـــاكل الســـيطرة و التوجـــيه، مما يقتضي أن تتضح كل النقاط في بداية العقد حتى لا يصل المشروع المشترك إلى الطريق المسدود.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و تطور إطاره القانوني في الجزائر

**المبحـــث الأول: تطـــور قانون الإستثمار في الجزائر و موقع الإستثمار الأجنبي منه قبل الإصلاحات.**

**المطلب الأول: الإستثمارات الأجنبية و سياسة التنمية قبل الإصلاحات.**

**المطلب الثاني: الأهداف المرجوة من الإستثمار الاجنبي المباشر و اسباب عزوفه.**

**المبحث الثاني: واقع الإستثمارات العمومية و إنتهاج الإصلاحات الإقتصادية**

**المطلب الأول: الإستثمارات العمومية عبر المخططات التنموية.**

**المطلب الثاني: الإستثمار الأجنبي خلال فترة الإصلاحات الإقتصادية.**

**المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة لترقية الإستثمار.**

**المطلب الأول : أهداف الإصلاحات و النتائج المرجوة منها.**

**المطلب الثاني: إصلاح النظام الجبائي و النظام الجمركي.**

**المطلب الثالث: الإصلاحات المالية و تجسيد برامج صندوق النقد الدولي.**

**المبحث الرابع: تأمين و ضمان الإستثمار المحلي و الأجنبي في الجزائر.**

**المطلب الأول: الأطر القانونية لتشجيع و ضمان الإستثمار في الجزائر.**

**المطلب الثاني: الإتفاقيات الثنائية المتعلقة بترقية و ضمان الإستثمار.**

**المطلـــب الثالـــث: الإتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بتشجيع وضمان الإستثمار**

**خاتمة الفصـــل .**

**مقـدمة الفصـل :**

لقد ورثت الجزائر غداة الإستقلال، جهاز إقتصادي منهك نتيجة الأعمال التخريبية التي تعرضت إليها عدة منشآت إقتصادية، بالرغم من أن الإقتصاد الإستعماري كان يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي و القطاع الإستخراجي المتمثل في إستغلال الثروات الطبيعية كالمعادن و البترول.

و مع حصول على الإستقلال السياسي، عرفت تلك الفترة نوعا من الفوضى و عدم الإستقرار لا مثـيل لهمـا، حيث تم تدفق هائل نحو الخارج الطبقة الشغيلة الأجنبية خاصة الإطارات بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، خوفا من الظروف التي كانت تسود البلاد آنذاك.

كـان على الطبقة الحاكمة في تلك الفترة، رغم الظروف العصبية المحاطة بها من شتى النواحي الإقتصادية، السياسية و حتى الإجتماعية، زد إلى ذلك قلة تجربتها في الميدان، أن تأخذ بزمام الأمور و تحـاول ترميم ما يمكن ترميمه و إيجاد خطة تنموية و مصادر مالية لتمويلها بهدف دفع حركة النشاط الإقتصادي للأمام.

و بمـا أن الإقتصـاد الإستعماري سابقا، كان يعتمد أساسا على الإستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبـية و اسـتغلال الطاقات التمويلية الأجنبية المتمثلة في الشركات الإستثمارية العالمية، و كان في بدايـة الأمر على المسيرين ضرورة إيجاد إطار قانوني مشجع للإستثمارات المحلية و الأجنبية، حيث عرفت سنة 1963 أول قانون للإستثمار 63-277 في محاولته لجلب الإستثمار الأجنبي، لكن لم يعرف أي صـدى، و إن بلغ أستماع المستثمرين فإنه لم يرقى إلى مستوى إهتمامهم، ثم توالى صدور قوانين الإسـتثمار، حيث صدر ثاني قانون للإستثمار سنة 1966 و كان موجها إلى القطاع الخاص المحلي و الأجنبي و قد عرف نتائج شبه مرضية مقارنة بسابقه.

و مـع انتهاج الجزائر الخيار الإشتراكي و اتخاذ أسلوب التخطيط التنموي لبناء البلاد، تم تقليص بصورة كبيرة دور الإستثمار الخاص، حيث لم يسمح لهذا الأخير بالنشاط إلا في القطاعات غير الحيوية و غـير المخصصـة للدولـة صراحة، مما أدى إلى سيطرة القطاع العام و تمركزه و ضعف القطاع الخاص.

بيـنما الإسـتثمارات الأجنبـية فقد إقتصرت على قطاع المحروقات، سواء النشاطات البترولية كالاستكشـاف و الإسـتغلال أو النشاطات شبه البترولية أي الخدمية و قد عرفت نمو معتبر في إطار أسلوب الشراكة المنتهج و الذي سيتم تفصيله من خلال الفصل الرابع المتعلق بالنشاط البترولي.

و قد إستحوذ القطاع العام على مجمع النشاط الإقتصادي، حتى فترة الثمانينيات أين عرفت صدور قانونيـن للإستثمار على التوالي قانون 82-11 سنة 1988 و قانون 88-25 سنة 1988 و اللذان كانا

موجهيـــن بصـــورة مباشرة للقطاع الخاص الوطني و لم يعرف هذان الآخرين صدى واسع و لا نتائج معتبرة في مستوى الطموحات.

عرف منتصف فترة الثمانينيات بداية من سنة 1985 أزمة اقتصادية حادة أدت إلى إنهيار أسعار النفط مما أدى إلى تقليص عوائد المبيعات و بالتالي ظهور إختلال هيكلي مزمن في الجهاز الإنتاجي مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إدخال جملة من الإصلاحات الإقتصادية و التخلي عن المنهج الإشتراكي و التوجه التدريجي نحو إقتصاد السوق.

شـــهدت نهايـــة فترة الثمانينيات و عشرة التسعينيات صدور عدة قوانين و مراسيم تنظم قطاعات الإقتصـــادية، إستقلالية المؤسسات، تحرير الأسعار تخفيض العملة، تشجيع الإستثمارات، إصلاح النظام الجبائي و الجمركي، إعادة تنظيم القطاع المالي و المصرفي، كما تم إصدار آخر قانون للإستثمار سنة 1993 تحـــت رقم 93-12 موجه بصورة أساسية إلى الإستثمار الأجنبي المباشر مع تضمنه جملة من التســـهيلات و التحفـــيزات و توفير ضمانات للمستثمرين المحليين و الأجانب بالإضافة إلى إقرار مبدأ التحكيم الدولي.

مـــن خـــلال هـــذا الفصـــل الثالث، سوف نتعرض عبر مباحثه الأربعة إلى إطار تطور القانون الإســـتثماري الجزائري، و موقع الإستثمار الأجنبي المباشر منه، عبر مختلف القوانين الصادرة و كذا الفترات الخاصة بتجسيدها، و ذلك فترة ما قبل الإصلاحات و فترة الإصلاحات الإقتصادية، ثم نتطرق إلـــى عملـــية تأميـــن الإستثمارات المحلية و الأجنبية و الوسائل المتخذة لذلك كالضمانات الدستورية، القانونية و مختلف الإتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف.

و فـــي المبحـــث الأخـــير ســـنحاول الإلمام و لو بإيجاز، بموضوع الإصلاحات في سبيل ترقية الإســـتثمار في الجزائر كإصلاح الأنظمة: الجبائي، الجمركي، المالي و المصرفي بالإضافة إلى تجسيد برامج صندوق النقد الدولي.

## المبحث الأول: تطور قانون الإستثمار في الجزائر و موقع الإستثمار الأجنبي المباشر منه قبل الإصلاحات.

عرف التشريع الجزائري في ميدان تشجيع الإستثمار تغيرات هامة، ميزت فترات متباينة مست الإستثمارات العمومية و الخاصة، المحلية و الأجنبية على السواء. فمع نيلها الإستقلال السياسي كانت الجزائر مجبرة على إيجاد إطار تشريعي يشجع الإستثمار الخاص لا سيما الأجنبي، كي تعوض الهوة الإقتصادية التي سببها هروب رؤوس الأموال و كذا الإطارات المؤهلة الأجنبية، لكن فشل هذا القانون من حيث نتائجه و كذلك تغير هرم السلطة في 1965، أدى إلى إصدار قانون إستثماري جديد كان له نتائج مقبولة مقارنة مع سابقه لا سيما في مجال المحروقات، ثم تناقص دوره لتوجه البلاد نحو الخيار الإشتراكي بصورة قوية و إعطاء الأولوية شبه الكلية للإستثمارات العمومية عبر البرامج التنموية (المخططات).

ثم مع بداية الثمانينيات، و ظهور تغيرات سياسية و إقتصادية محلية منها و دولية، أدى ذلك إلى التوجه نحو تجسيد إجراءات إصلاحية و إحداث إطار جديد لتشجيع الإستثمار لا سيما الخاص و المحلي في سنة 1982، ثم تدعم بقانون آخر للإستثمار سنة 1988 حيث كانت نتائجها مقبولة نسبيا، بينما مع تدعيم الإصلاحات الإقتصادية منذ نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات للتخلي عن الإختيار الإشتراكي، و تجسيد الخيار الرأسمالي عبر الإقتصاد الحر، حيث ظهر في سنة 1993 قانون الإستثمار الجديد، الذي يعطي أهمية و إمتيازات للإستثمار الخاص المحلي والأجنبي على السواء؛ و سنتعرض بالتفصيل إلى ذلك عبر المطالب الثلاثة التالية :

### المطلب الأول: الإستثمارات الأجنبية و سياسة التنمية قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية.

لقد حاولت الجزائر منذ نيلها إستقلالها جذب إ.م.أ، و محاولة إدماجه في عملية التنمية بهدف كسر حلقة التخلف، حيث عرف المشرع الجزائري إصدار عدة قوانين للإستثمار بهدف جذب و إغراء الإستثمار الأجنبي، و تتمثل هذه القوانين في:

قانون 63-277 لسنة 1963.

قانون 66-284 لسنة 1966.

قانون 82-11 لسنة 1982.

قانون 88-25 لسنة 1988.

1-الإستثمارات المباشرة الأجنبية في قانون 63-277 المؤرخ في 23-07-63:

لقد أصدر المشرع الجزائري أول قانون للإستثمار بتاريخ 63/07/23 موجه بصورة مركزة إلى الإستثمار الأجنبي، حيث أنه من خلال المادة 3 من هذا القانون تظهر بكل وضوح الإتجاه نحو الخارج (الإســـتثمار الخارجي)، و تعترف بحرية الإستثمار للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب في إطار أحكام النظام العام و قواعد المؤسسة، لقد كان قانون الإستثمار 63 الذي صدر أشهر قليلة بعد الإستقلال موجه بصورة كبيرة إلى الإستثمار الأجنبي فقد شمل المؤسسات المعتمدة ENTREPRISES AGREES و المؤسسات المتعاقدة ENTREPRISES CONVENTIONNEES، و قد قدم هذا الأخير كل الضمانات العامة التـــي تشمل حرية إقامة مؤسسات ذات طابع تجاري و صناعي و ضمانات التحويل، بالإضافة إلى حق التعويض في حالة نوع الملكية[1].

أمـــا الإمتـــيازات الخاصة فهي عديدة تتضمن نظام جبائي مستقر و محفز، كذلك إمكانية التحكيم الدولي في حالة نشوب نزعات[2].

لقــد إشترط المشرع الجزائري، و بصورة واضحة، أن قبول الإستثمار المباشر الأجنبي مرهون بدخـــول نشاطهم في إطار أهداف الدولة objectifs de l'état بهدف توفير الشروط الضرورية لبناء إقتصـــاد إشـــتراكي، خاصة في القطاعات الحيوية للإقتصاد الوطني، حيث يمكن للدولة أن تتدخل عن طـــريق الإســـتثمارات العمومـــية لإنشـــاء مؤسسات عمومية(وطنية) أو مؤسسات ذات إقتصاد مختلط بمســـاهمة رأســـمال محلـــي أو أجنبي و ذلك في إطار توفير الشروط الضرورية لتجسيد الغاية السابقة الذكـــر [3] (إقتصاد إشتراكي) و نتج عن هذا الإتجاه الذي بينه هذا القانون لا سيما عبر المادة 23، النقاط التالية[4]:

- عدم إهتمام الإستثمار الأجنبي بمجال الإستثمار الجزائري.
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج خاصة من طرف البنوك (المؤسسات البنكية) و ذلك لقلة وجود تشريع يتعلق بمراقبة الصرف.
- الحالة الإقتصادية لا تسمح بالإستثمار نظرا لقلة الهياكل و البنى التحتية.
- و نظرا لقلة مرونة هذا القانون فلم ينتج عنه قبول إلا مشروعين فقط[5].

---

1 المادة 06 من القانون 63-277.
2 المادة 19-22 من القانون 63-277.
3 المادة 23 من القانون 63-277.
4 L'économie (revue bimensuel) n° 39 Dec 1996, page 27.
5 CHRISTIAN HABERLI, les investissements étrangers en Afrique, édition librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris 1979 page 202.

و بالرغم من التحفيزات (التسهيلات) و الضمانات التي قدمها قانون الإستثمار 63 فإن تطبيقه كان شـبه محـدود، كما أنه لم يعط النتائج المرجوة منه، و مما لا شك فيه أن الحالة السياسية و الإقتصادية للسـنوات الأولى من الإستقلال تميزت بعدم الإستقرار و تدهور الظروف الإجتماعية و الإقتصادية، لم تسمح بتوفير جوّ إستثماري مقبول يمكنه جذب المستثمرين الأجانب.

2- قانون الإستثمار 66-284 المؤرخ في 1966/09/15:

إن تغـير هرم السلطة بعد عملية التصحيح الثوري في 1965/06/19، أدى إلى تغير الأولويات التـنموية و تغير النظرة في جلب الإستثمار و الرأسمال الأجنبي، حيث قام بإصدار بعد 15 شهرا من ظهـور الحكومـة الجديـدة قـانون إسـتثمار جديـد بأمـر رقـم 66-284 بـتاريخ 1966/09/15 يركـز فـيه بصورة أولية على جلب الإدخار الخاص المحلي، بالإضافة إلى خلق جو تسوده الثقة، الإستقرار و الأمن يتمكن من جلب إهتمام تدفقات إستثمارية أساسية بهدف إمتصاص حجم البطالة التي بلغت معدل 63% خلال فترة عشرية الستينيات.

و قـد أستقبل هذا القانون بحذر شديد من طرف المستثمرين، خاصة الأجانب منهم، نظرا لتوجه سياسـة الدولـة إلى التأميم NATIONALISATION SYSTEMATIQUE للقطاعات الإقتصادية الهامة و إنشاء مؤسسات عمومية ضخمة.

غير أن هذه الوضعية المشجعة للإستثمار الخاص لم تدم طويلا، حيث تم عن طريق قانون المالية لسـنة 1970[1] إلغـاء حـرية تكوين الشركات الأجنبية في القطاع الصناعي إذ لا بد لهذه الأخيرة من الحصول على موافقة مسبقة« autorisation préalable » من اللجنة الوطنية للإستثمارات CNI سواء كانت هذه الشركات مسيرة من طرف أجانب أو محليين وطنيين، و قد كان هذا الإلغاء كمرحلة مسبقة لأحداث سـتظهر سنة 1971 حيث أنه بعد إلغاء نشاطات الشركات الأجنبية ذات الطابع الصناعي و التجاري و ظهـور المخطـط التـنموي الرباعـي الأول (1970-1973) مما يؤكد بداية مرحلة الإنسجام الإجباري و التوسع التدريجي للقطاع العام على حساب القطاع الخاص ثم ظهور أمر 71-74 بتاريخ 71/11/16 متعلق بالتسيير الإشتراكي للمؤسسات[2].

لقـد تـناقص مستوى الإستثمار الخاص بصورة كبيرة مقارنة بتطور الإستثمار العمومي، فبعدما كـان يمـثل نسـبة 1/6 مـن إجمالـي الإستثمارات قبل 67-69 إنخفض إلى نسبة 5% من إجمالي الإستثمارات[3].

1 جريدة رسمية 1969 ص 1262، أمر رقم 69-107 مادة 40.
2 جريدة رسمية 1971 ص 1350، أمر رقم 71-74.
3CHRISTIAN HABERLI, les investissements étrangers en Afrique, op cit. page.176

لقـد عـرف هذا القانون (66-284) صدى ضئيل، حيث إستطاع جذب تدفقات إستثمارية تقدر بحجـم 880 ملـيون دج جاري ما بين فترة 1967-1974 و تمكن بالمقابل من خلق 27300 منصب شغل في حوالي 800 مشروع[1].

و قـد ظلـت حـركة الإستثمار متواضعة هذه الفترة نتيجة التوجه الإقتصادي نحو الإيديولوجية الإشتراكية، بالإضافة إلى ظهور الثورات الصناعية و الزراعية، بالإضافة إلى ذلك عرفت أسعار النفط فـي الفترة 73-74 إرتفاعا هاما كان له الأثر الإيجابي في مضاعفة حجم الجباية البترولية، مما ساعد علـى تضـاعف حجم الإستثمارات العمومية بأربع مرات ما بين سنة 1974-1977. كما أن دستور 1976 جـاء لـيعمق الـتوجه و يجسـد المشـروع الإشتراكي حيث أدخل تميزا « distinction quasi Proudhienne » بيـن الملكـية الخاصـة الإستغلالية exploiteuse و المدعوة إلى الزوال و الملكية غير الإسـتغلالية non exploiteuse، كمـا إمـتدت عملـية التأمـيمات من طرف الدولة لمجالات عديدة من النشـاطات، حيـث مست التجارة الخارجية، هذه الإجراءات نتج عنها تعقد أسلوب التمركز و التخطيط لدرجة أنه أصبح يعيق المؤسسات العمومية أنفسها[2] إذ أصبحت السياسة الإقتصادية للدولة لا تبحث عن جلب الإستثمارات الأجنبية إلا في قطاع المحروقات[3].

لقد إختصر وجود الإستثمار الأجنبي في صورة الشركات المختلطة التي تمتلك الدولة فيها أغلبية رأس المـال، كمـا أن اللجوء إلى الشركات الأجنبية مهما كانت أسبابه، يجب أن يشكل زيادة للوسائل الوطنية في حالة ما يسمح بتسريع وتيرة النمو.

لقـد إعـتمدت الدولـة فكرة التمييز بين القطاعات الحيوية و القطاعات غير الحيوية، حيث أن القطاعـات الحـيوية هـي تلك التي ترى الدولة ضرورة تسييرها بنفسها و بذلك إبعادها عن نشاطات الخـواص الوطنيـين أو الأجانـب، غير أنه من الجانب التنظيمي أو القانوني فإنه لم يتم تعريف هذه القطاعات غير الحيوية خلال هذه الفترة، بينما القطاعات غير الحيوية « secteurs non vitaux » هي تلك القطاعات التي لا تحتكرها الدولة و هي بذلك بعيدة نسبيا عن نشاطات المؤسسات العمومية.

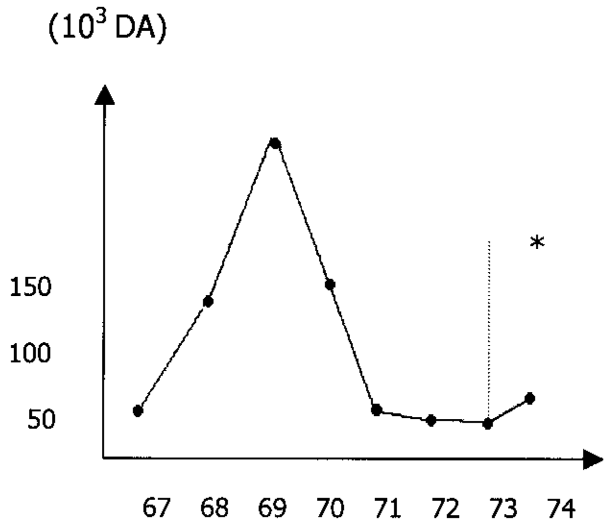
إستطاع قانون الإستثمار لسنة 1966 جذب مستوى هام من الإستثمار كانت في أغلبها استثمارات محلية و هذا ما يبينه شكل (2)[4] حجم الإستثمارات المتعلقة بالمشاريع التي حضيت بقبول اللجنة الوطنية CNI و اللجـان الجهوية للإستثمار CRI خلال الفترة 74-1967، كذلك عدد المشاريع التي تم قبولها من اللجنة الوطنية CNI و اللجان الجهوية CRI خلال الفترة 67-74 شكل(3).

---

1 'économie n° 39, Décembre 1996 page 27.
2L'économie n°39 op cit, page 28.
3 IBID.
4CHRISTIAN HABERLI, les investissements étrangers en Afrique, op cit pages 202,203.

**شكل : 02**

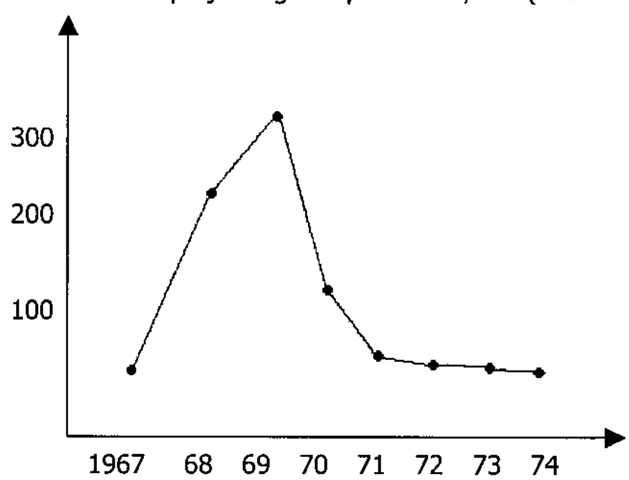
Investissements relatifs aux projets agréés au niveau de la CNI et des trois CRI de 1967 à 74




(*) 160.000 DA pour un projet particulier en association avec l'Etat.

**شكل : 03**

Nombrrre de projets agréés par la CNI/CRI (1967-74)




(Ces tableaux ont été établis sur la base de statistiques de la banque algérienne de développement, contenues dans un rapport du Ministère des Finances)

لقد عرفت مرحلة 71-78، من أجل تمويل الإستثمارات العمومية اللجوء إلى الإقتراض الخارجي، زيادة على مداخيلها النفطية، حيث إستطاعت خلال الفترة نفسها تحقيق تراكم قدره 47 مليار$ من الإستثمارات بما فيهم 12 مليار كدين خارجي، هذا الظرف جلب إهتمام الإستثمارات

الأجنبـــية للمحـــيط الجزائـــري كمورد معدات تقنيات و خدمات فنية عالية و باهضة التكاليف عبر 32 مؤسسة مختلطة (سنة 1978).

في نهاية سنة 1979، تم إعداد حصيلة un bilan متعلقة بفوائد أو إيجابيات الإستثمارات الأجنبية، و مـــا كان منتظرا منه أن يقدمه للإقتصاد الوطني، عبر الشركات المختلطة، من حيث نقل التكنولوجيا، غير أن نتائجها كانت ضعيفة و لم يتم نقل تكنولوجيا ولا خبرات الأجانب إلى الإطارات الجزائرية مما يـــرجعه الــبعض (هـــذا السبب) إلى قلة إهتمام الأجانب بالسوق الجزائري، و قد أدت هذه النتائج إلى التفكير في إدخال سياسة شراء (حصص) مساهمة الأجانب في الشركات المختلطة ابتداء من سنة 1980 .

- <u>المبادئ الأساسية لقانون 1966:</u>

من أهم المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها قانون الإستثمار لسنة 1966، يمكن سردها في النقاط التالية:

- حق الإستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي معترف به؛
- خاصية المنفعة الإجتماعية؛
- يحظى الإستثمار بتشجيعات، إذ كان يساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية للبلد؛
- تندرج حرية المبادرة للمستثمر في القطاعات غير الحيوية بالنسبة للدولة؛
- مع إمكانية إقامة إستثمارات عن طريق الشركات المختلطة؛

- <u>الضمانات العامة الممنوحة في إطار هذا القانون:</u>

مهما كان نوع هذه الضمانات الممنوحة للمستثمرين الخواص، فليس هناك ضمان كلي من إمكانية نـــزع الملكـــية (مادة 8) من طرف الدولة و يكون بالمقابل دفع تعويض مجزي مع إمكانية تحويله إلى الخارج.

- ضمانات توظيف العمالة الأجنبية في حدود الإتفاق.
- ضمانات المساواة أمام القانون للمحليين و الأجانب.
- ضمان إمكانية تحويل إلى الخارج فيما يخص الأرباح، تعويض نزع الملكية، الإتاوات sur brevet ، فوائد القروض.

غـــير أن المـــادة المتعلقة بالتحكيم التي وردت في القانون السابق لسنة 1963 لم يتم توظيفها في القانون الجديد.

- <u>الإمتيازات المالية:</u> من أهم هذه الإمتيازات (مادة 14-15).

- الإعفـــاء الكلـــي أو الجزئـــي مـــن حـــق تنقل العقار droit de mutation على شراء العقارات immobilisations.

- الإعفاء الكلي أو الجزئي أو المتناقص من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات على الأكثر

- تخفيض ضريبة TUGP

- الحصول على الآجال لدفع TUGP و حقوق الجمارك التي تمس وسائل التجهيز.

- نظام جبائي تحفيزي (régime fiscal de faveur) لمدة 5 سنوات على الأكثر فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (BIC).

غـــير أنـــه في واقع الأمر، فإن كل هذه الإمتيازات لم تبق خاصة بل أصبحت عامة و تمس كل الفئات « avantages de droit commun »[1].

- الإمتيازات الخاصة Avantages spéciaux:

بالإضـــافة للإمتـــيازات العامة، فإن المؤسسات المعتمدة و التي أموالها الخاصة تغطي نسبة قيمة وسائل الإستغلال يمكنها الإستفادة من إمتيازات أخرى خاصة.

- ضمانات بنكية متعددة بالإضافة إلى معدل فائدة مستقر.
- إمكانـــية الحصـــول علـــى قـــروض تجهـــيز إذ كانـــت المؤسســـة منشـــأة من طرف الدولة (شركة مختلطة)
- الشـــركات الســـياحية يمكـــنهم الحصـــول عـــل تخفيضـــات في معدل الفائدة تصل حتى 3% (مادة 18).

- قبول أو اعتماد الإستثمارات:

لقد أعطى قانون 1966، إجراءات التطبيق للجان الوطنية و الجهوية للإستثمارات (CRI,CNI*)، كمـــا أن أســـاليب و أشـــكال إيداع طلبات الإعتماد يتم تحديده من طرف وزارة التخطيط. حيث يبقى الحصـــول على الإعتماد الشرط الأساسي لمباشرة النشاط مهما كان شكله وإطاره، إذ يمثل هذا الأخير الإعتماد إجراء إداري منفرد acte unilatéral، و نضيف أن اللجان الوطنية و الجهوية لها حق قبول أو رفض المشروع كما لها حق تسليط عقوبات على المخالفات لا سيما سحب الإمتيازات الخاصة و حتى سحب الإعتماد كلية[2].

1C. HABERLI, Les investissements étrangers en Afrique, op cit page 205.

* تتكون هذه اللجان من لجنة وطنية و ثلاث لجان جهوية تم إنشاؤها منذ سنة 1963 و أدخل عليها تعديل سنة 66.

2 C. HABERLI, Les investissements étrangers en Afrique op cit, page 207.

<u>خلاصة:</u> يمكننا القول أن قانون الإستثمار 1966 رغم الظروف السياسية و الإقتصادية التي ظهر فـيها، قـد إستطاع أن يجلب شريحة هامة من الإستثمار الخاص الوطني، لكنه بالمقابل فشل في إقناع الإســتثمار الأجنبي رغم إعتراف الجميع بنوعية هذا القانون من حيث تنظيره و كذا إطاره السياسي و الإداري، حيــث أنه لم يتم قبول أي شركة أجنبية (رأسمال أجنبي بنسبة كلية) خلال هذه الفترة ما عدا الشــركات المخــتلطة و التــي تعمل في ظل القانون العام الجزائري Droit commun؛ و ذلك ما يبينه إحصائيات الجدول التالي[1]:

<u>جدول 12</u>: الإستثمارات الخاصة المعتمدة من قبل اللجنة الوطنية و اللجان الولائية

| السنوات | 67 | 68 | 69 | 70 | 71 | 72 | 73 | 74 | المجموع (10 3 دج) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيان | | | | | | | | | المشاريع | الإستثمارات | التشغيل |
| مشاريع معتمدة من طرف اللجنة الوطنية | 20 | 52 | 99 | 42 | 12 | 13 | 01 | 04 | 243 | 698959 | 17545 |
| مشاريع معتمدة من طرف اللجان الولائية | 46 | 168 | 180 | 87 | 31 | 16 | 21 | 22 | 571 | 222579 | 9751 |
| مجموع المشاريع | 66 | 220 | 279 | 129 | 43 | 29 | 22 | 26 | 814 | | 27296 |
| مجموع الإستثمارات بآلاف الدينارات | 36040 | 136550 | 252210 | 14 | 41680 | 49750 | 208091 | 55205 | – | 921538 | – |

المصدر: وزارة التخطيط

<u>3- قانون الإستثمار لسنة 1982:</u>

مواصــلة لسياســة تشجيع الإستثمار التي كانت تنتهجها الجزائر، و ذلك ضمن إطار إستراتيجية تنموية جديدة ترتكز على لا مركزية الإقتصاد الوطني عن طريق مواصلة تشجيع و تنمية القطاع العام،

1 موهون صافية، الإستثمار في الجزائر و دور البنوك التجارية في ترقية الإستثمارات الخاصة، حالة بنك CPA، الجزائر 1999/98، ص: 138.

و إعطـــاء دفع جديد للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي و محاولة إشراكه في عملية التنمية، فلقد تجسد هذا الإتجاه بصدور قانون إستثمار 82-11 بتاريخ 1982/08/11.

يحـــاول هـــذا القـــانون إعطاء نفس جديد لعملية الإستثمار، مع إشراك القطاع الخاص المحلي و الأجنبـــي في الإستراتيجية التنموية المسطرة. و قد جاء هذا الأخير بضمانات للمستثمرين و من ناحية أخرى، فقد منح في هذا الإطار إمتيازات و تحفيزات هامة للمستثمرين الخواص الوطنيين و الأجانب.

و لقـــد أسندت مهام تنظيم عملية الإستثمارات الخاصة للجنة الوطنية للإستثمار و مقرها الجزائر مع فروعها الجهوية الثلاثة.

و من أهم الأهداف التي كان يصبو إليها:

تنمـــية القطاع العام و تدعيمه بجهود القطاع الخاص لغرض تحقيق التشابك الصناعي، و إعطاء نفس جديد لمختلف النشاطات الإقتصادية.

إعطـــاء القطاع الخاص المكانة اللازمة و تشجيعه عن طريق سياسة الضمانات و التحفيزات، و ذلك في قطاعات الخدمات و الصناعات المتنوعة غير الإستراتيجية.

تشـــجيع حضـــور القطاع الخاص الأجنبي و إعطائه حق التمثيل (التواجد) عن طريق الشركات المخـــتلطة الاقتصـــادية مع وضع حدود المشاركة الأجنبية في حد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة.

تنمـــية الطاقة الإنتاجية الوطنية مع إحداث مناصب شغل جديدة، و ذلك من أجل رفع حجم الدخل الوطني عن طريق مشاركة كل القوى و الفعاليات الإقتصادية.

تحقيق التوازن الجغرافي عن طريق تشجيع الإستثمار في المناطق المحرومة و المعزولة.

لكـــن رغـــم كـــل الحوافز و التسهيلات التي جاء بها قانون 82-11، إلا أنه بقي بعيدا من حيث نتائجه عن متطلعات المشرع الجزائري و متطلبات الإقتصاد الوطني.

و لقـــد أعطى قانون 82-11 جملة من الإمتيازات لا سيما الجبائية للإستثمارات المعتمدة و ذلك كما يلخصه الجدول التالي [1] لمتعلق بالإمتيازات الجبائية الممنوحة للإستثمارات المعتمدة من قبل اللجان.

إن الإمتيازات الممنوحة في ظل قانون 82 ـــ11سمحت بجلب إهتمام الإستثمارات الخاصة، حيث إستطاعت في الفترة ما بين 83-87 أن تصل مستوى المشاريع المعتمدة إلى 4019 مشروع بحجم مالي يقـــدر بـــــ 18.020.357 دج تم إعتمادها من قبل اللجنة الوطنية و اللجان الولائية، و هو كما يظهر بوضوح في الجدول[2] أسفله.

1 موهون صافية، الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص: 126.
2 مرجع سابق، ص 140.

جدول 13: الإستثمارات المعتمدة من قبل اللجنة الوطنية و اللجان الولائية.

| السنوات | اللجنة الوطنية للإعتماد | | اللجان الولائية للإعتماد | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد المشاريع | المبلغ $10^3$ دج | عدد المشاريع | المبلغ $10^3$ دج |
| من ماي 1983 إلى 1984/12/31 | 289 | 2.098.073 | 893 | 1.527.489 |
| 1985 | 288 | 2.492.000 | 858 | 1.508.277 |
| 1986 | 197 | 1.950.462 | 1036 | 1.839.448 |
| 1987 | 440 | 4.719.892 | 1018 | 1.889.448 |
| **المجموع** | **1214** | **11.260.427** | **3805** | **6.759.930** |

المصدر: الديوان الوطني لتوجيه و متابعة و تنسيق الإستثمار الخاص (oscip)

جدول 14: الإمتيازات الجبائية الممنوحة للإستثمارات المعتمدة.

طبقا لقانون 82-11 الصادر بتاريخ 21-08-1982 المتعلق بالإستثمار الخاص الوطني:

| الإمتيازات الجبائية | في المناطق المحرومة و الأقل تنمية | في المؤسسات السياحية | في مؤسسات الصيانة و الصناعة التكاملية | في مجالات أخرى معتمدة | في مؤسسات تقديم الخدمات | بحصة من العملة الصعبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية | إعفاء تام من 1 إلى 5 سنوات المادة 8-الفقرة 9 من قانون الضرائب المباشرة | إعفاء تام من سنة إلى 5 سنوات المادة 8 الفقرة 10 مكرر من قانون الضرائب المباشرة | إعفاء تام من سنة إلى 5 سنوات المادة 8 الفقرة 10 مكرر من قانون الضرائب المباشرة | إعفاء تام من سنة إلى 5 سنوات المادة 8 الفقرة 9 من قانون الضرائب المباشرة | إعفاء بنسبة 50 % لمدة تتراوح من سنة إلى 5 سنوات من 20 % من رأس المال المستخدم المادة 8 الفقرة 10 من قانون الضرائب المباشرة | إعفاء من 1 إلى 5 سنوات بنسبة حصص العملة الصعبة المستخدمة كذلك التكلفة الإجمالية للإستثمار المادة 8 الفقرة 11 من قانون ض.م. |
| الدفع الجزافي | إعفاء تام من 1 إلى 5 سنوات المادة 182- الفقرة 16 من ق.ض.م | إعفاء تام من 1 إلى 3 سنوات المادة 182- الفقرة 7 من ق.ض.م | إعفاء تام من 1 إلى 3 سنوات المادة 182- الفقرة 7 من ق.ض.م | إعفاء تام من 1 إلى 3 سنوات المادة 182- الفقرة 7 من ق.ض.م | إعفاء تام من 1 إلى 3 سنوات المادة 182- الفقرة 7 من ق.ض.م | نفس الشيئ المادة 182- الفقرة 16 من ق.ض.م |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرسم على النشاط الصناعي و التجاري | إعفاء تام من سنة إلى 5 سنوات | إعفاء تام من سنة إلى 3 سنوات | إعفاء تام من سنة إلى 3 سنوات | إعفاء تام من سنة إلى 3 سنوات | إعفاء تام من سنة إلى 3 سنوات | إعفاء من 1 إلى 5 سنوات بنسبة حصص العملة الصعبة المستخدمة و كذلك رقم الأعمال المحقق |
| الرسم العقاري | إعفاء تام من سنة إلى 10 سنوات | إعفاء تام من سنة إلى 10 سنوات | | | | إعفاء من سنة إلى 10سنوات بنسبة حصص العملة الصعبة و التكلفة الإجمالية للإستثمار |
| حق نقل الملكية 10% | إعفاء من حق الملكية بنسبة 10% | إعفاء من حق الملكية بنسبة 10% إذا كان الإستثمار مقام في المناطق ذات إنماء سياحي | | | | |
| الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج | إعفاء تام على تجهيزات الإنتاج المخصص لصناعة المواد الخاضعة للرسم الوحيد | إعفاء تام على تجهيزات المشاريع السياحية المعتمدة | | إعفاء تام على تجهيزات الإنتاج المخصص لصناعة المواد الخاضعة للرسم | | إعفاء تام على تجهيزات الإنتاج المخصص لصناعة المواد الخاضعة للرسم |
| الرسم الوحيد الإجمالي من تقديم الخدمات | | إعفاء تام من الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات | | | | |

4 قانون الإستثمار لسنة 1988:

لقد شرعت السلطة الجزائرية في إجراء إصلاحات إقتصادية عميقة إيمانا منها بضرورة إيجاد مخرج عبر فلسفة الإصلاحات الذاتية حيث أصدرت مجموعة من القوانين منها تلك المتعلقة بتوجيه المؤسسات العمومية 88-01، و شعورا منها بأهمية و ضرورة الإستثمار وترقيته، ثم إصدار قانون 88-25 مؤرخ في 1988/07/12 متعلق بترقية الإستثمار الخاص وذلك لحيوية و قدرة القطاع الخاص على المساهمة في تنمية البلاد و تماشيا مع التحولات الإقتصادية العالمية و مع فلسفة الإصلاحات.

إن قانون الإستثمار 88-25 سمح بفك عدة صعوبات و أعطى أكثر حرية للمؤسسات في الإستثمار وفقا للخطة التنموية المسطرة من طرف الدولة، حيث أنه يمس بصورة مباشرة المؤسسات

التجارية[1] الخاضعة للقانون الخاص و المملوكة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي جنسية جزائرية، مقيمين و غير مقيمين يقومون بنشاطات ذات أولوية تليها الخطة التنموية، و تتمثل أساس في:

- إحداث مناصب شغل.
- إحداث و تطوير نشاطات تحويل المواد الأولية باستخدام تكنولوجيا حديثة.
- تجسيد سياسة عمرانية و إقامة نشاطات داخل البلاد لا سيما في المناطق المعزولة و المحرومة.
- تعبئة الكفاءات الوطنية و ترقيتها في المجال الإداري و التقني.
- تشجيع إنتاج المعدات التامة و الوسيطية باستعمال مواد أولية و منتوجات مصنعة و نصف مصنعة محلية.

بينما تقتصر النشاطات الإستراتيجية على القطاع العام و تتمثل في قطاع الطاقة و المناجم، المحروقات، صناعات الحديد و الصلب، القطاع المصرفي و التأمينات، قطاع النقل ما عدا البري.

و قد جاء هذا القانون بتعديلات هامة ألغت نوع من العراقيل السابقة و تتمثل هذه الإجراءات الجديدة في:

*إلغاء إجراء الإعتماد:*

لقد ظل إجراء الإعتماد وسيلة وقائية تستغلها السلطة لمراقبة تطور القطاع الخاص و مدى ملاءمة حركة نشاطه مع خطتها الإستراتيجية (الإشتراكية) و برامجها التنموية، حيث حسدتها في قوانين الإستثمار السابقة، لكن قانون 88-25 فقد ألغى هذا الإجراء عن طريق إغفاله عمدا و عدم ذكره.

*إلغاء القيد المحدد لمبلغ الإستثمار:*

في إطار قانون 82-11، حدد التكلفة القصوى للمشروع الإستثماري بـ 30 مليون دج حيث تم رفعها سنة 1985 إلى مبلغ 35 مليون دج، لكن قانون الإستثمار الجديد ألغى القيد الذي قد يؤدي إلى عرقلة حركة الإستثمارات الخاصة.

و بموجب هذا القانون أصبحت الغرفة الوطنية للتجارة مكلفة بتجسيد هذا الإصلاح حيث تقوم بإعطاء رخص الإستيراد و الإستثمار، كما تقوم بدراسة و تقييم المشاريع الإستثمارية و تتأكد من جديته و مدى ملاءمته و الخطة التنموية، و في حالة القبول يحضى المستثمر بجميع الإمتيازات و التسهيلات.

---

1 مادة 4 قانون 88-25.

## المطلب الثاني: الأهداف المرجوة من الاستثمار الأجنبي، و أسباب عزوفه.

الأهداف المرجوة من إ.أ.م:

لقـد حاولت الجزائر و منذ الإستقلال جلب إهتمام الإستثمار الأجنبي، عبر قوانين إستثمار عديدة تحمل حوافز، إغراءات و ضمانات و كانت من وراء ذلك تصبو إلى تحقيق النقاط التالية[1]:

- إعادة ديناميكية الهياكل الإقتصادية المهجورة لدى رحيل الإطارات الأوروبية سنة 1962 عشية الإستقلال؛
- توسيع دائرة التراكم المحلية عن طريق الصناعات القاعدية ؛
- تقليص الهوة بين القطاع العصري و القطاع التقليدي (remédier la désarticulation)؛
- تكوين و إعداد نخبة من الإطارات المؤهلة محلية؛
- تثمين الموارد المنجمية المحلية المتوفرة؛
- إنشاء سوق محلية قادرة على جلب اهتمام الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- حماية الصناعات المحلية الناشئة عن طريق إجراءات تقليص الواردات من حيث الحجم و النوع؛
- خلـق حركـية نمو (dynamique de croissance) قادرة على إحداث تمويل ذاتي و بذلك إحداث مناصب شغل جديدة و تخفيض معدل البطالة.

أسباب عدم إهتمام إ.أ.م بالمحيط الإقتصادي الجزائري:

ممـا لا شك فيه، أن العامل الأساسي و الوحيد لحركة إ.أ.م هو عامل تحقيق أكبر ربح ممكن، و ذلـك عبر النشاط في قطاعات هامة و مغرية و في ظروف اقتصادية كلية ملائمة، كما سبق ذكره في الفصل السابق حول محددات إ.أ.م، و لكن في الواقع الجزائري خاصة عشية الإستقلال و حتى بعد ذلك، كانت عدة أسباب حسب إ.أ.م لا تساعدهم على الدخول و من أهمها[2]:

- نقص البنى التحتية و مصادر الطاقة اللازمة للنشاط و الموصلات؛
- نقص العمالة المؤهلة و المتوسطة حيث كان جل السكان أميين (إرتفاع درجة الأمية)، زد إلى ذلك رحيل العمالة الكفأة الأوروبية؛
- فساحة السوق المحلية و تميزها باختلال التوازن الجهوي نتيجة الهجرة الريفية؛
- نقـص وسـائل الدفع و رؤوس الأموال اللازمة لضمان تحويل أرباح هذه إ.أ.م إلى البلد الأم.

1L'économie n°39, Déc 96 op cit pages 28-29.
2L'économie n°39 Dec 96, op cit page 28.

## المبحث الثاني: واقع الإستثمارات العمومية و إنتهاج الإصلاحات الإقتصادية.

لقـــد عـــرف القطـــاع العمومي نشاطا مكثفا عن طريق الشركات الوطنية الكبرى، بالإضافة إلى تجسيد المخططات التنموية و التي كان لها أثر إيجابي في بداية الأمر، لكن مع تمركز مجمل النشاطات فـــي يـــد الدولة و إعطاء القطاع العام مجال نشاط لا يمكنه تغطيته بسبب مستوى إمكانياته و كذا سوء التسيير الذي يعاني منه، و بالمقابل فقد تم تقليص مجال نشاط الخواص حتى كاد ينقرض مما أدى ذلك إلى إختلالات هيكلية في القطاع الإنتاجي نتج عنها أزمة إقتصادية عميقة، مما حتم على السلطات إتخاذ تدابير و إجراءات إصلاحية.

و إستعاضـــا بالأخطـــاء السابقة، تم إنتهاج الإقتصاد الحر و تم صدور قانون إستثماري 93-12 يهدف إلى دعم الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي محاولة لتدعيم مع عجز عنه القطاع العام.

### المطلب الأول: الإستثمارات العمومية عبر المخططات التنموية:

مـــنذ حصولها على الإستقلال، حاولت الحكومة الجزائرية بكل الوسائل المالية و التشريعية تنمية الإستثمارات المحلية و تحقيق درجة نمو عالية، و تمكننا عرض ذلك بصورة موجزة:

1-فترة 63-66:

لم تعرف هذه الفترة إستثمارات معتبرة بالرغم من ضرورة تحقيقها و ذلك للأسباب التالية:

- عدم الإستقرار السياسي؛
- رحيل الإطارات و الأيدي الكفأة الأجنبية؛
- قلة رؤوس الأموال؛
- قلة الإطارات المحلية و قلة خبرة المسؤولين الجزائريين؛

و بالرغم من قلة مصادر التمويل و قلة إستجابة الإستثمار الأجنبي رغم تحفيزات قانون الإستثمار لســنة 1963، فقــد عرفــت فترة 63-66 مستوى محتشم من الإستثمارات يمكن تفسيره عبر الجدول التالي:

**جدول 15**: تطور الإستثمارات العمومية للفترة 1963-1966[1]

الوحدة: مليون دج

| السنوات | الإستثمارات المتوقعة | الإستثمارات المنجزة | معدل الإنجاز |
|---|---|---|---|
| 1963 | 2166 | 537 | %25 |
| 1964 | 2198 | 1002 | %45 |
| 1965 | 1365 | 750 | %55 |
| 1966 | 2294 | 960 | %42 |

Source : Abdelhamid BRAHIMI, l'économie algérienne, page : 111

فقد كانت هذه الإستثمارات ذات إنجازات محتشمة مقارنة بالتوقعات، حيث أن مستوى توقعات الإستثمار لسنة 1963بلغت 2166 مليون دج بينما لم يتم إنجاز إلا نسبة 25% منها و من خلال الجدول نلاحظ أن في سنة 1965 بلغت أكبر نسبة إنجاز من الإستثمارات حيث وصلت إلى 55%، و يمكننا أن نقول أن هذه الفترة عرفت صعوبة جمة و متنوعة حالت دون تحقيق أكبر مستوى من الإستثمار.

2- المخططات التنموية:

رغم الصعوبات التي عرفتها الفترة 1963-1966 و الإنجازات المحتشمة سواء العمومية أو الخاصة، لكنه تمخض عن هذه الفترة منذ تاريخ التصحيح الثوري 1965/06/19، تجسيد الإختيار الإشتراكي التنموي عبر إنتهاج إستراتيجية تنموية شاملة تعتمد على أسلوب التخطيط لغرض تحقيق معدل نمو مرتفع و كذلك تنمية مختلف القطاعات و تطوير العلاقات بينهم و بذلك تحقيق الإندماج الصناعي.

لقد تجسدت هذه السياسة التنموية في المخططات التنموية المتتالية و التي سنتطرق إليها بصورة موجزة:

- المخطط الثلاثي 67-69:
- المخطط الرباعي الأول 70-74:
- المخطط الرباعي الثاني 74-77:
- المخطط الخماسي الأول 80-84:
- المخطط الخماسي الثاني 85-89:

1 فارس فوضيل، الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق ص: 117.

فخلال العشرية 67-77 عرف إجمالي الإستثمارات مستوى 240 مليار دينار جزائري يتوزع كالتالي[1]:

- المخطط الثلاثي 67-69: 10.559 مليار دج.
- المخطط الرباعي الأول 70-74: 24.4 مليار دج.
- المخطط الرباعي الثاني 74-77: 110.00 مليار دج.

بلغت سنة 1978: 93.63 مليار دج.

و حضت الصناعة في هذه المخططات بأكبر قسط:

**جدول 16**: الإستثمارات المخططة لفترة 67-1978

الوحدة: $10^3$ دج

| التوقعات | | | | الإنجازات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصناعة | المجموع | % | | الصناعة | المجموع | % |
| المخطط الثلاثي | 5168 | 10559 | 48.9 | المخطط الثلاثي | 6651 | 7651 | 79.2 |
| المخطط الرباعي I | 10.118 | 24400 | 41.5 | المخطط الرباعي I | 19015 | 35906 | 53.0 |
| المخطط الرباعي II | 48000 | 110000 | 43.6 | المخطط الرباعي II | 65314 | 110612 | 59.0 |
| سنة 1978 | - | 9363 | - | | | | |

C. PALLOIN, industrialisation et financement lors des deux plans quadrinnaux, p 537.

و قد توزعت الإستثمارات الصناعية على قطاعات الصناعات القاعدية المحروقات و قطاع الصناعات التحويلية، و هذا ما يبينه الجدول التالي، و قد حضت المحروقات بحصة الأسد في كل المخططات التنموية.

جدول 17: توزيع الإستثمارات الصناعية للفترة 67-1977[2]

| القطاع | 1969-1967 | | 1973-1970 | | 1977-1974 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتنبئ | المحقق | المتنبئ | المحقق | المتنبئ | المحقق |
| الصناعات القاعدية و المحروقات | 4500 | 4080 | 9800 | 17320 | 41400 | 74460 |
| | %83.33 | %83.43 | %89.92 | %83.12 | %86.24 | %86.93 |
| الصناعات التحويلية | 500 | 370 | 1200 | 1320 | 4000 | 5070 |
| | %9.25 | %7.56 | %9.67 | %6.34 | %8.33 | %6.83 |

Source : Chouam BOUCHAMA, revue économie appliquée et développement n° 18, 1989, page 139.

1 موهون صافية، الإستثمار في الجزائر و دور البنوك التجارية في ترقية الإستثمارات الخاصة، رسالة ماجستير، الجزائر 98-99، ص 101.

2 فارس فوضيل، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مرجع سابق ص: 119.

ثـــم مع نهاية السبعينيات و بداية الثمانينيات، عرفت الجزائر تغير على مستوى السلطة، و بذلك تغيير في المنهج التنموي عن طريق إدخال إجراءات إصلاحية كمبدأ ديمقراطية التخطيط، تكريس مبدأ اللامركـــزية الإقتصادية و ضرورة إشراك القطاع الخاص بجانب القطاع العام في عملية التنمية، و قد عرفت هذه الفترة مخططين:

- المخطط الخماسي الأول 80-1984:
- المخطط الخماسي الثاني 85-1989:

و قد تغيرت الإستراتيجية التي كانت تعتمد على تكثيف الإستثمارات بسبب إنخفاض أسعار النفط مـــنذ ســـنة 1985، مما أجبر السلطة الجزائرية على إعتماد مبدأ الإستعمال الأحسن والتوزيع العقلاني للقـــدرات الموجودة، كما ظهر توجه جديد بإصدار قانونين للإستثمار سنتي 1982 و 1988 بفتح الباب للإستثمار الخاص المحلي و حتى الأجنبي، و يمكننا تجسيد نتائج المخططين عبر الجدول التالي.

و كان من أهداف هذين المخططين:

<u>المخطط الخماسي I:</u>

- إدخال إصلاحات إقتصادية كإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية.
- إصلاح النظام الجبائي، الأسعار و الأجور.
- ضرورة التحكم في تكاليف إنجاز المشاريع الإستثمارية.
- الحد من النمو الديمغرافي و إشباع الحاجيات الأولية للسكان، التربية، الصحة و السكن.

<u>المخطط الخماسي II:</u>

- إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي.
- التحكم في برامج الإستيراد و تحديدها.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات.

جدول 18: إنجازات المخططين الخماسيين[1].

| الأنشطة | 1984-1980 | | 1989-1985 | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة 10 9 دج | النسبة | القيمة 10 9 دج | النسبة |
| الزراعة | 20 | 4.99 | 30 | 5.45 |
| الري | 23 | 5.74 | 41 | 7.45 |
| الصيد | 0.9 | 0.24 | 1 | 0.18 |
| الغابات | 3.2 | 0.79 | 7 | 1.27 |
| المجموع الفرعي | 47.1 | 11.77 | 79 | 14.35 |
| المحروقات | 63.2 | 15.77 | 39.8 | 7.23 |
| الكهرباء | 14.5 | 3.61 | 28.3 | 5.14 |
| البتروكيمياء | 3 | 0.74 | 11.1 | 2.01 |
| المعادن | 2.5 | 0.62 | 3 | 0.54 |
| الحديد و الصلب | 14 | 3.49 | 18 | 3.27 |
| البناء- الميكانيك- الكهرباء | 17 | 4.24 | 26.6 | 4.83 |
| الصناعات الأخرى | 40.4 | 10.15 | 47.4 | 8.61 |
| مجموع الصناعات | 159.9 | 38.86 | 174.2 | 31.67 |
| وسائل الإنجاز | 20 | 4.99 | 19 | 3.45 |
| وسائل النقل | 12.5 | 3.12 | 15 | 2.72 |
| التخزين والتوزيع | 13 | 3.24 | 15.85 | 2.88 |
| البريد و المواصلات | 6 | 1.49 | 8 | 1.45 |
| المرافق الإقتصادية | 5 | 1.24 | 45.5 | 8.27 |
| السكن | 60 | 14.97 | 76 | 13.81 |
| الصحة | 7 | 1.74 | 20.45 | 3.71 |
| مرافق اجتماعية أخرى | 9 | 2.24 | 20.45 | 3.71 |
| التجهيزات الجماعية | 9.6 | 2.39 | 44 | 8 |
| التربية والتعليم | 42.2 | 10.53 | 45 | 8.18 |
| **المجموع العام** | **400.6** | **%100** | **550** | **%100** |

المصدر: التقارير العامة للمخططين الخماسيين الأول و الثاني، وزارة التخطيط.

## المطلب الثاني: الإستثمارات المباشرة الأجنبية خلال فترة الإصلاحات الإقتصادية (بعد سنة 1990):

- قانون الإستثمار 93-12 لسنة 1993:

منذ بداية التسعينيات دخلت الجزائر مرحلة تجسيد إصلاحات إقتصادية عميقة، مست عدة جوانب كالقطـــاع المالي الجبائي و غيره و ذلك لغرض التمهيد و تهيئة الشروط لدخول اقتصاد السوق بطريقة مرتـــبة، و تكمـــيلا لـــنفس النهج و من أجل إعطاء أكثر دفعا للإقتصاد الخاص، صدر في أواخر سنة 1993 مرســـوم تشـــريعي تحـــت رقم 93-12 بتاريخ 1993/10/05، يتعلق بترقية الإستثمار، حيث يتضـــمن هـــذا الأخير "يحدد النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية الخاصة و على الإستثمارات

1 موهون صافية، الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق ص 105-107.

الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الإقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي صراحة بموجب نص تشريعي"[1].

و تجدر الإشارة هنا أن هذا القانون جاء لغرض تحسين شروط إستقبال الإستثمارات الخاصة و لا سيما الأجنبية ، و إعطاء دفع لخوصصة المؤسسات العمومية و إنشاء المناطق الحرة، و بالمقابل قام بإلغاء القيود المتضمنة في القوانين السابقة لا سيما قانون 82-11 (1982) و قانون المحروقات 86-41 ( 1986) فيما يتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط ، حيث أعطى إمتيازات خاصة و إضافية للإستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني[2]، لا سيما من حيث حجم المشروع و خصائص التكنولوجيا المستعملة مع إرتفاع نسبة إندماج الإنتاج الذي يجري تطويره و الذي تترتب عليه مردودية عالية و بذلك تضاعف الأرباح خاصة بالعملة الصعبة.

و قد ميّز المشرع الجزائري بين الإمتيازات الممنوحة للإستثمار تبعا للمنطقة التي يتم فيها تجسيد الإستثمار و تحديد النظام الذي ينتمي إليه، حيث أن هناك النظام العام و المناطق الحرة.

- النظام العام:

يتضمن النظام العام الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين وتتمثل التدابير التالية متضمنة في المواد 17 و 19 و أهمها:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة؛
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بـ 0.5% (1000/5) تمس العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار و في الرسم العقاري؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- تطبيق نسبة 3%[3] في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- إعفاء لمدة سنتين من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري؛
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد إستثمارها؛

---

1 مادة 01: مرسوم تشريعي 93-12 بتاريخ 1993/10/05 ج/رقم 64.
2 مادة 15: مرسوم تشريعي 93-12 بتاريخ 1993/10/05 ج/رقم 64.
3 تم رفع نسبة TVA إلى 5% وفقا لقانون المالية لسنة 1998.

- الإعفـــاء من الضريبة IBS و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري في حالة التصدير؛

الإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:

تستفيد هذه الأخيرة من عدة إمتيازات و تسهيلات و أهمها (المادة 21):

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية؛
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 0.5% (1000/5) فيما يتعلق بالعقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بأشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز المشروع؛
- الإعفـــاء مـــن الرســـم علـــى القيمة المضافة للسلع و الخدمات التي توظف مباشرة في الإستثمار؛
- تطبيق نسبة 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من IBS، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري لمدة أدناها 5 سنوات و أقصاها 10 سنوات؛
- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد إستثمارها؛
- الإعفاء من TAIC، VF و IBS في حالة التصدير؛
- كما يمكن للدولة أن تمنح إمتيازات أخرى قد تصل إلى الدينار الرمزي.

الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:

و هـــي اســـتثمارات تـــنجز برؤوس أموال من عملات قابلة للتحويل، و مسعرة من طرف البنك المركزي الجزائري، و تكون هذه الإستثمارات موجهة للتصدير و تتمتع بامتيازات عديدة أهمها:

- تعفـــى الإســـتثمارات التـــي تقـــام فـــي المناطق الحرة من جميع الضرائب و الرسوم و الإقـــتطاعات ذات الطابع الجبائي، شبه الجبائي و الجمركي، و المرتبطة مباشرة بنشاط الإستغلال؛
- تعفـــى عـــائدات رأس المـــال الموزعـــة و الناتجة عن نشاطات في المناطق الحرة من الضرائب؛
- تستورد السلع و الخدمات المتعلقة بإنجاز المشروع بكل حرية؛
- يرخص للمستثمرين في المناطق الحرة أن يبيعوا جزءا من إنتاجهم في الجزائر.

## المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة لترقية الإستثمار.

إنتهجت الجزائر منذ بداية التسعينيات تجسيد إصلاحات إقتصادية عميقة، من أجل بلوغ أهداف مرسومة، حيث مست الإطار الجبائي، الجمركي و المالي عن طريق إدخال تقنيات لتسهيل حركة النشاط الإقتصادي، و بالموازاة فقد إعتمدت السلطات الجزائرية تجسيد سلسلة من البرامج أهمها برنامج التثبيت الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، و الذي سنتعرض إليه بالتفصيل، ثم قامت الجزائر لغرض تشجيع حركة الإستثمار الأجنبي بإقرار مبدأ التحكيم الدولي.

### المطلب الأول: أهداف الإصلاحات و النتائج المرجوة منها.

- أهداف الإصلاحات الإقتصادية[1]:

لقد فرضت الأزمة الإقتصادية الناتجة عن إختلالات هيكلية إدخال إصلاحات عميقة، تتمثل أساسا في محورين:

1. إعادة تحديد دور الدولة.
2. إصلاح القطاع العمومي باختلاف جوانبه و مؤسساته.

*1-إعادة تحديد دور (مهمة) الدولة في الإقتصاد الوطني*: يعتبر هذا الإصلاح حتمي وضروري تفرضه شروط إقتصاد السوق حيث يتحول دور الدولة من مالك و منتج و مسير في الوقت نفسه إلى دور القوة المنظمة و المعدلة (régulateur) للنشاط الإقتصادي عبر سياسة إقتصادية واضحة و محكمة، لأنه في هذا الإطار (الإقتصاد الحر) فإنه من الضروري على الدولة أن تكون أكثر قوة و أكثر فعالية مما يتطلبه الإقتصاد المدار (éco, administrée) لأنها مطالبة بفرض السلطة العمومية، التحكيم في حالات النزاع، الدعم، التمويل و تشجيع المؤسسة الحرة.

*2- إصلاح القطاع العمومي*: مهما اختلفت الأسباب و تعددت أوجه النظر (و الزاوية موضوع النظر) في إطار الإصلاح الإقتصادي يعتبر القطاع العام المحور الأساسي و الرئيسي للإصلاحات. و في ظروف الراهنة يعاني من نقص الموارد المالية ومن توسع قاعدته، و منه فإن تخلي الدولة على القطاع الإقتصادي يعتبر ضرورة حيوية، يمكننا القول أن إصلاح القطاع العام يعتمد على نقطتين:

- إدخال عملية خوصصة واسعة في القطاع العمومي تكون مدروسة و تخضع لمعايير محددة من حيث كيفية و مجال التجسيد.
- إعادة إحياء (la réhabilitation) بعض الوحدات ذات الحيوية الإقتصادية وفق برنامج تعديل مدروس و محدد مسبقا.

1 L'économie n°18 octobre 1994, «les enjeux des réformes» par Salah Mouhoubi, page :12, 13.

النتائج المرجوة من الإصلاحات الإقتصادية[1]:

_ بناء إقتصاد قوي و منسجم مع السوق العالمي.

_ تنويع المداخيل (المصادر) من العملة الصعبة عن طريق تنويع الصادرات و هو بمثابة هدف إستراتيجي يساهم في تدعيم الإستقلال الإقتصادي.

إهـتمام الدولـة و دعمهـا للقطاعات الحيوية من أجل توفير الإستقرار السياسي، الإجتماعي و الثقافي.

توفـير جـو من «consensus social sans faille» تفهم اجتماعي سليم عن طريق الحوار ورفض الأساليب الديماغوجية و التفكير الشعبوي يعتبر بمثابة شرط أساسي لبلوغ الحل المرجو.

إحـداث نظـام تـربوي قوي يستجيب للتحولات ليس فقط على المستوى الوطني بل حتى على المستوى الدولي، لأننا بلغنا مرحلة لا يسمح فيها بالخطأ، فلأن بناء إقتصاد قوي لا يمكن أن يوازيه إلا نظام تربوي قوي و سليم.

-تحرير رأسمال المؤسسات العمومية:

لقـد جـاء مشـروع تجسـيد إصـلاحات إقتصادية، نتيجة تدهور القطاع الإنتاجي و التسييري للمؤسسات العمومية بسبب مشاكل التسيير، تقلص حصة الإستثمارات و بالتالي تقلص في خلق مناصب الشغل و منه ظهور بطالة هيكلية.

عدم إستمرار مسيرة الإصلاحات الإقتصادية (كتجسيد مشروع برنامج):

رغم البعد الإصلاحي الذي كان مشروعا يتجسد بصورة بطيئة أخذا بعين الاعتبار أساسا الإطار المالـي و القانونـي بـدأ بتعديل الدستور و ظهور دستور 89/02/23 و الذي جاء بتصور إقتصادي ليبرالي عن طريق ضمان الملكية الفردية، حرية النشاط الإقتصادي، حرية حركة الأموال داخل البلاد، كذلك توحيد القواعد القانونية المطبقة على المتعاملين الإقتصاديين سواء عموميين أو خواص بالإضافة إلى إلغاء إحتكار الدولة لبعض النشاطات كالتجارة الخارجية.

و في نفس الإطار المالي جاء قانون النقد و القرض2 يخطط الإطار الليبرالي للنشاط الإقتصادي، عـن طـريق إسـتبدال مصـطلح الوطنـي و الأجنبي national/étranger بمصطلح مقيم و غير مقيم résident/non résident، و السـماح للنشـاط الإسـتثماري لغير المقيمين لا سيما للبنوك الدولية بإنشاء وحـدات لهـا فوق التراب الوطني. كما بين شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج: أموال، فوائد، أرباح، عوائد و ريوع المؤسسات المستثمرة.

1L'économie n°18 octobre 1994, op cit. Page 14.

2 قانون النقد و القرض 90-10 مؤرخ في 14-04-1990 ج/رقم /90.

كما قامت الدولة الجزائرية في هذا السياق، بالمصادقة على كل المعاهدات الدولية و خاصة معاهدة نيويورك المتعلقة بالتحكيم الدولي بالإضافة إلى الإتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف لتشجيع و ضمان و حماية الإستثمارات.

و نتيجة لهذه الإجراءات المجسدة عرفت بداية سنة 1991 ظهور عدة إعلانات بالرغبة في النشاط على المستوى الوطني من طرف شركات خارجية كبنوك دولية، موزعين concessionnaires grossistes في مجالات مختلفة و منهم من بدأ في طور التجسيد خاصة الشركات المختلطة و ذلك بعد إلغاء سقف المشاركة الأجنبية.

لكن عكس ما كان ينتظر، فإن عدم الإستقرار و بوادر الفوضى التي بدأت تظهر بعد حوادث جوان 1991 ثم تطورت إلى أزمة سياسية و أخرى أمنية داخلية كانت سببا في تردد بعض المستثمرين الأجانب و تراجع البعض الآخر رغم الإجراءات التشريعية و الإقتصادية المتخذة لصالح تشجيع و حماية الإستثمار الأجنبي!

بداية نتائج مرضية للإصلاحات الإقتصادية:

لقد أدت سلسلة الإصلاحات المتخذة إلى نتائج مرضية مع نهاية 1996 إلى النقاط التالية[1]:

- تحقيق معدلات نمو موجبة للسنوات 1995 و 1996 على التوالي 3.9% و 3.4% بعدما كانت سالبة سنة 1993 ‎-0.2%‎.
- تخفيض معدل التضخم من نسبة 30% سنة 1995 إلى نسبة أقل من 19% سنة 1996.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 4.5% سنة 1994؛ 1.4% سنة 1995، و رصيد إجمالي موجب للخزينة يقدر بـ 2.88% من الناتج الداخلي الخام.
- التحكم في السياسة النقدية عن طريق إمتصاص الفائض النقدي المتداول، فقد إزدادت الكتلة النقدية بـ 11.8% سنة 1996 نتيجة تقليص إستدانة الخزينة العمومية مع بنك الجزائر.
- تقليص من نسبة خدمة الدين الذي كان يمثل نسبة 85% من إيرادات صادراتنا سنة 1995 إلى نسبة 53% سنة 1996.
- بلغ إحتياطي من العملة الصعبة لدى بنك الجزائر سنة 1996 مستوى 4.5 مليار $.

فلسفة الإصلاحات و مشكلة التمويل.

و لم تكن في تلك الفترة فلسفة الإصلاحات تسعى بالأساس الإستثمارات الأجنبية[1]، بل على العكس فكانت تهدف إلى إصلاح القطاع العمومي عن طريق المؤسسات العمومية و إعطاء أكثر حرية و

1GUERRAOUI et R.XAVIER, les investissements directs étrangers, op cit., page 258, (A. OUARDI, attractivité et promotion des investissements directs étrangers en Algérie).

مــبادرة للقطاع الخاص، حيث كانت المؤسسات العمومية خاضعة لقيود ميزانية (مالية) هشة و بالتالي دفعهــا إلى ترشيد تسييرها و زيادة مردوديتها عن طريق إحداث إصلاحات في الجانب النقدي المالي و حتى القانوني.

لقــد ظل تمويل الإستثمارات مخططا و يعتمد على الإقتراض الخارجي، قروض الخزينة طويلة الأجل و قروض البنوك التجارية متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم على مستوى البنك المركزي، مما أدى نتيجة هذا الأسلوب إلى وقوع المؤسسات العمومية في مديونية قصيرة الأجل إتجاه البنوك التجارية، و قد تم إتخاذ إجراءات لإصلاح هذه الأساليب التمويلية سنة 1978 لكنها لم تكن في واقع الأمر صارمة مما أدت إلى تقليص في نفقات الإستثمار نتج عنه نقص مستوى الإستثمار و بالمقابل التحكم و الحد من زيادة المديونية.

و جاءت ضمن الإجراءات الإصلاحية إنشاء صناديق المساهمة Fonds de participation من أجل تحرير المؤسسات العمومية، و التي حولت إلى مؤسسات عمومية إقتصادية (E.P.E )، من هيمنة الدولة و إعطــاء لهذه المؤسسات إستقلالية التسيير تحت مراقبة صناديق المساهمة، مع إلزامها بتحقيق نتائج موجبة و بالمقابل ظل في الأفق مشروع إنشاء سوق مالي و بالتالي الإتجاه نحو فتح رأسمال المؤسسات العمومــية أمام تمويل الخواص عن طريق زيادة في رأس المالها (إنشاء أسهم) قصد تقليل التمويل عن طريق المديونية.

لقــد كــان الإصلاحيون يدركون أنه بإحداث فتح في تمويل المؤسسات العمومية ستتوسع لتشمل مســاهمات أصحاب الأموال الخواص و بصورة تدريجية تزول الشبه تفرقة بين رأس المال الخاص و العام و لكنه بالمقابل سيخلق تساؤل في التمييز بين رأس المال الوطني و الأجنبي. كما أنه يصبح ممكن لرأس المال الخاص اللجوء إلى التمويل الخارجي.

لقــد كان يصبو نموذج الإصلاح المالي إلى إحداث تمويل بوساطة في السوق و ليس مباشرة من السوق عن طريق إحداث سوق نقدي حركي و مرن مع إبقاء البنوك و المؤسسات المالية والإستثمارية بالإضافة إلى صناديق المساهمة، المؤسسات العمومية و التي تبقى كلهم تحت ملكية الدولة[2]، ففي بادئ الأمــر كانــت الغاية الأساسية للإصلاحات هي إعادة تنظيم الإقتصاد و تزويد الدولة بوسائل سياسية و إقتصادية فعالة عن طريق معدل الصرف، تخفيض قيمة الدينار وتخفيض الفارق بين السعر الرسمي و الموازي و بعد ذلك إمكانية فتح المجال للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

1Driss GUERRAOUI et X. RICHET, les investissements directs étrangers, op cit. Page 237.
2Ibidem, page : 240.

المطلب الثاني: إصلاح النظام الجبائي و الجمركي.

لقد تضمن موضوع الإصلاحات عدة إجراءات إصلاحية مست هياكل عدة و أهمها: القطاع الجبائي، الجمركي، المالي.

الفقرة 1: إصلاح النظام الجبائي.

يعتبر النظام الجبائي بمثابة العصب المؤثر في حركة النشاط الإقتصادي لذلك فإن إصلاحه و تحسينه كحتمية نحو التوجه الجديد إلى الإقتصاد الحر. و منذ بداية التسعينيات تم الشروع في إصلاح هذا الأخير بغية تحقيق شروط أساسية: توحيد و مرونة القواعد الجبائية و تطبيقها بصورة شفافة على كل المتعاملين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وطنيين أو أجانب، مع محاولة تحقيق عدالة ضريبية على مختلف الشرائح الإجتماعية.

- موضوع الإصلاح الجبائي: لقد مس هذا الإصلاح بصورة عميقة ثلاث نقاط هامة أي ثلاث ضرائب :

- الرسم على القيمة المضافة TVA.
- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.
- الضريبة على أرباح الشركات IBS.

1-الرسم على القيمة المضافة: La taxe sur la valeur ajoutée TVA.

تم إنشاء هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1991 و دخلت حيز التطبيق إبتداءا من أفريل 1992 بهدف تبسيط الجباية غير المباشرة، فقد حلت هذه الضريبة محل الرسمين:

- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP و مختلف نسبه (10 معدلات).
- الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS.

و يتضمن الرسم على القيمة المضافة طبقا لقانون المالية لسنة 1992 أربعة معدلات:

- المعدل المنخفض الخاص %7.
- المعدل المنخفض[1] %13.
- المعدل العادي %21.

المعدل المضاعف %40[2].:

1 تم رفع المعدل المنخفض إلى نسبة 14% في قانون المالية لسنة...
2 تم التخلي النهائي على المعدل المضاعف ابتداءا من قانون المالية 1995.

و يمس تطبيق هذا الرسم كل العمليات المتعلقة بالمبيعات و التسليمات التي يقوم بها المنتجون، و المبيعات و التسليمات على حالتها الأصلية من المنتجات و البضائع المستوردة والمنتجة و العمليات التي يقــوم بها كل من تجار الجملة و التجزئة، و عمليات الإيجار و أداء الخدمات بصورة عامة، المتاجرة بالمعادن النفيسة، الأشغال العقارية و الحقالات و التسليمات...الخ. بصورة وجوبية (وجوبا) بينما هناك عملــيات تخضـــع لهذا النوع من الرسوم بصورة إختيارية، طبقا للمادة 3 من قانون الرسم على القيمة المضــافة، و تتمــثل في عمليات التقدير، العمليات التي تقوم بها الشركات البترولية و المؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء.

بالنســبة للمعدليــن المــنخفض 14% و العــادي 21% فقــد تــم إستبدالهما بمعدل واحد بنسبة 17% بموجب قانون المالية لسنة 2001.

و كان من أهداف إنشاء هذا الرسم على القيمة المضافة هو تبسيط الجباية غير المباشرة، و إلتزام الشــفافية عن طريق خصم الرسم المدرج. بينما على الصعيد الخارجي تصبو إلى الإنسجام بين الدول المغاربية ( المغرب و تونس اللذان يطبقان هذا النوع من الرسوم ) و تقوية المؤسسات الوطنية و جعلها قادرة على المنافسة الخارجية لا سيما المغاربية.

2-الضريبة على أرباح الشركات IBS:

ظهرت هذه الضريبة كبديل على الأرباح الصناعية و التجارية بموجب قانون المالية لسنة 1992[1] حيث تفرض على مجموع أرباح كل من :

المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري.

الشــركات باخــتلاف شــكلها و غرضــها ما عدا شركات التضامن و المساهمة إلا إذا إختارت الخضوع لهذه الضريبة.

الشــركات الأجنبــية التي كانت تخضع قبل الإصلاح إلى ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية التجارية (IREEC) و تلك التي كانت تخضع للضريبة على الربح التجاري الصافي.

و بمعنى آخر فإن هذه الضريبة تطبق على المؤسسات الأجنبية التي تنشط بصورة مباشرة أو غير مباشــرة حلقة كاملة للعمليات التجارية أي الشراء و إعادة البيع بالإضافة إلى الشركة الأجنبية النشيطة بصــورة مؤقــتة و ليس لديها تمثيل مستقل، حيث تخضع مداخيلها المحققة في الجزائر إلى اقتطاع من المنــبع بنســبة 10% مــن المداخيل المتاحة المحققة في إطار الأعمال العقارية، بينما تخضع مداخيل عمليات الخدمات المقدمة إلى نسبة 20%.

1 تأسست هذه الضريبة بموجب قانون الضرائب المباشرة مادة 135.

بيـــنما تفـــرض هذه الضريبة بصورة إختيارية على كل من شركة الأشخاص، شركة التضامن، شركة المساهمة و شركات التوصية البسيطة.

و مـــن خـــلال مـــا ســـبق يتضح لنا جليا، أن المشرع الجزائري (الجبائي) أقر بعدم التمييز بين المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة و الوطنية و الأجنبية.

معدلات هذه الضريبة:

- المعـــدل العـــام 50% إلى 42% ثم أصبح هذا المعدل 38% بموجب قانون المالية لسنة 1994.
- المعدل الخاص بالأرباح الذي يعاد إستثمارها فيقدر بـــ 5%.

بينما بموجب قانون المالية لسنة 1999 في المادة 14 فإن النسب أصبحت كالتالي:

- معدل 30% على أرباح الشركات[1].
- معدل 15% على الأرباح المعاد إستثمارها.

الأنظمة الخاصة بهذه الضريبة: هناك نظامين:

* النظام الحقيقي: يفرض على كل مؤسسات القطاع العام أو شركات الأموال بشكل عام، و على كل المؤسسات التي ترغب في تطبيق هذا النظام.

* الـــنظام الـــتقديري: يفـــرض على شركات الأفراد و مؤسسات الأشخاص التي لا تتوفر فيها الشروط السابقة.

3-الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

لقد تم إلغاء الضرائب على الأجور و المرتبات (ITS) الضريبة على الربح الصناعي و التجاري (BIC)، الضـــريبة الجزافية (TF) و الضرائب على الأرباح غير التجارية (BNC) و تم تعويض هذه الضـــرائب بضـــريبة جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بموجب قانون مالية سنة 1991.

و تطـــبق هـــذه الضريبة IRG على مداخيل الأشخاص الطبيعيين و المداخيل الأصلية الجزائرية للأشخاص غير المقيمين مع مراعاة الإتفاقية الدولية المتعلقة بعدم الإزدواج الضريبي.

و هـــي بذلـــك تفـــرق (أي الضريبة) ما بين أرباح الشركات الصناعية و التجارية و بين عوائد الأجراء و التجار باختلاف نشاطاتهم.

و تخضع لهذه الضريبة المداخيل التالية:

---

1 تم تغيير نسبة IBS إلى 30% بموجب قانون المالية 2001.

- الأرباح الصناعية التجارية و الحرفية.
- مداخيل المستثمرات الفلاحية.
- مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.
- فوائض القيمة للتنازل عن العقارات المبنية و غير المبنية و الحقوق المتعلقة بها.
- مكافآت الشركات.
- أرباح المهن غير التجارية.
- مداخيل الإيجارات المبنية و غير المبنية.
- الرواتب، الأجور، المعاشات و الريوع.
- المداخيل المقبوضة في الخارج.
- كما يخضع لهذه الضريبة الأشخاص التاليين:
- الشركاء في شركات الأشخاص.
- الشركاء في الشركات المدنية المهنية و المشكلة من أجل الممارسة المشتركة.
- أعضاء الشركات باسم جماعي شريطة أن لا تكون هذه الشركات في شكل: شركة أسهم، شركة محدودة المسؤولية.
- أعضاء الجمعية المساهمة الذين لديهم مسؤولية تضامنية.

<u>الفقرة 2: إصلاح النظام الجمركي.</u>

إن الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة مست شتى الميادين الحساسة منها كقانون الجمارك الذي عرف سلسلة من التغيرات النوعية التي تصب في تحسين التشريع الجمركي و جعله مرنا و في خدمة التوجهات نحو إقتصاد السوق، عن طريق إيجاد وضعية تسمح لكل من المستورد و المصدر بالنشاط دون عراقيل إدارية أو بيروقراطية.

فقد تم تعديل و مراجعة قانون 07/79 المؤرخ في 79/07/21 المتعلق بقانون الجمارك بقانون 98-10 المؤرخ في 1998/08/22 لمواكبة الإنفتاح الإقتصادي و تسهيل حركة تداول السلع و الخدمات المتعلقة بالإستثمارات بصورة عامة و الإستثمارات الأجنبية بصورة خاصة، كما عرف عدة تعديلات جزئية عن طريق قوانين المالية و كان الغرض من وراء هذه التعديلات هي:

- جعل الميكانيزمات الجمركية أكثر حياد و مرونة.
- إعطاء الأنظمة الجمركية أكثر ديناميكية و جعلها قادرة على مواكبة اقتصاد السوق.
- عقلنة القواعد الخاصة بالضمانات الجمركية.

▪ الرجوع إلى قواعد القانون العام.

أ-الأنظمة الجمركية: لقد تم وضع أنظمة جمركية متنوعة، تهدف إلى تشجيع و ترقية عدة أنشطة صناعية تجارية تتمثل في:

النظام العام المتعلق بالمخزن « les entrepôts »:

مخصص لعملية تخزين البضائع و إمكانية مراقبتها من قبل إدارة الجمارك في سياق أداء مهامها و هناك أربعة أنواع من المخازن.

▪ المخازن العمومية entrepôt public: موجه لكل المتعاملين الإقتصاديين لتخزين بضائعهم.

▪ المخازن الخاصة entrepôt privé: و هي مخصصة لمؤسسات معينة سواء تجارية أو صناعية.

▪ المخـــازن الخصوصية entrepôt spécial: و هي مخصصة لبضائع ذات ميزة معينة كالبضائع الســـهلة الإنفجار و التي قد تؤدي إلى إفساد البضائع الأخرى، لذا فهي تخزن في مخازن مهيئة و معدة لذلك.

▪ المخـــازن الصناعية entrepôt industriel: و يمنح للمتعاملين لتخزين البضائع الموجهة للتحويل (الإنتاج) قصد التصدير مع تعليق الحقوق و الرسوم.

ب-الأنظمة الجمركية الخاصة بالقبول و الصادرات المؤقتة: تتمثل هذه الأنظمة في:

▪ نظام القبول المؤقت régime d'admission temporaire: يسمح هذا الأخير بقبول البضائع في مجال الإقليم الجمركي دون الخضوع للرسوم و الحقوق المستحقة على الواردات.

▪ نظـــام التصـــدير المؤقـــت régime d'exportation temporaire: يســـمح بموجب هذا النظام للمتعامليـــن اقتصـــاديين أو غـــيرهم، بتصدير مؤقت لبضائع موجودة في إطار الإقليم الجمركي قصد تحويلها أو إصلاحها، أو عرضها في المعارض.

ج-الأنظمـــة الجمركية الخاصة بتنشيط الصادرات: تهدف هذه الأخيرة إلى إعطاء أكثر فعالية و ديناميكية لعملية التصدير و تتمثل هذه الأنظمة في:

▪ نظـــام Draw-back: يســـمح للمتعامل الإقتصادي بالحصول على تعويضات و ذلك لدى قيامه بتصدير سلع و دفع الرسوم و الحقوق الجمركية، غير أن هذا النظام لم يطبق في الجزائر لحد الآن.

▪ نظام إعادة التموين بالإعفاء le réapprovisionnement en franchise: يسمح هذا الأخير بإمكانية الإســـتيراد مع الإعفاء الكلي أو الجزئي من الحقوق و الرسوم لبضائع يتم تحويلها إلى منتوجات معدة للتصدير، للمتعاملين الإقتصاديين باختلاف طبيعتهم خواص أو عموميين.

▪ نظام المخزن الصناعي l'entrepôt industriel: و هو نظام سبق تعريفه سابقا.

تسهيلات الإجراءات الجمركية: من أجل أكثر مرونة للميكانيزمات الجمركية و تبسيط الإجراءات و تفاديا لكل عراقيل قد تصيب أداء المتعاملين الإقتصاديين لنشاطهم العادي هناك إجراءات تسهيلية اتخذت لصالحهم تتمثل:

- الإيداع المسبق للتصريحات الجمركية Déclaration anticipée.
- قبول التصريح المبسط Déclaration simplifiée.
- الدفع المؤجل للحقوق و الرسوم crédit de droits et taxes- c. d'enlèvement. administratif.
- إمكانية إستعمال المعلومات و الإحصائيات المتوفرة لدى المركز الوطني للإعلام و الإحصاء الجمركي CNIS من طرف المتعاملين الإقتصاديين.
- إلتزام الشفافية و الحياد في معاملة كل المتعاملين الإقتصاديين.
- إستعمال بنك المعلومات التابع للمؤسستين PROMEX* و CAGEX* و الموضوع تحت تصرف المتعاملين الإقتصاديين.

لقد إنضمت الجزائر لعدة اتفاقيات في شأن التجارة و العبور و هي كالتالي[1]:

- إتفاقية "Kyoto" تم الإنضمام إليها بموجب المرسوم 88-97 المؤرخ في 1988/05/16.
- الإتفاقية الجمركية للقبول المؤقت للبضاعة .(ATA).
- الإتفاقية الجمركية المتعلقة بالعبور الدولي للبضائع (ITI).
- الإتفاقية الجمركية الخاصة بالحاويات (conteneurs).

تم الإنضمام إلى الإتفاقية الخاصة بالنظام العام للتفضيلات التجارية ما بين الدول النامية الموقعة في بلغراد في 1988/04/13، بموجب المرسوم رقم 177/90 مؤرخ في 1990/06/10.

- إبرام الإتفاقية الدولية الخاصة بالنظام الملائم لتعيين و إشارة و تقنين البضائع بروكسل 1983/06/14 بموجب مرسوم رقم 241/91 المؤرخ في 1991/07/20.
- المصادقة على قبول بروتوكول تعديل الإتفاقية الدولية للمساعدة المتبادلة الإدارية بغرض التوصل، البحث و ردع المخالفات الجمركية بروكسل 1988/06/22، بموجب المرسوم رقم 66/92 المؤرخ في 1992/02/29.

---

* تعتبر PROMEX مؤسسة إدارية تتمثل مهمتها في ترقية التجارة الخارجية.
* تعتبر CAGEX مؤسسة إدارية تتمثل مهمتها في المعارض foires d'expositions.

1 فارس فوضيل، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مرجع سابق ص: 196.

- المصـــادقة على الإتفاقية التجارية و التعريفية ما بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة في ليبيا (لنوف) 09-10 مارس 1990.

تم الإنضمام إلى إتفاقية بروكسل المتعلقة بالنظام المنسق لقانون التعريفة الجمركية بموجب قانون رقـــم 09/91 المـــؤرخ فـــي 1991/04/27، و تم تطبيقه في إطار قانون المالية لسنة 1992 لا سيما المادتين 118 و 138.

## المطلب الثالث: الإصلاحات المالية و تجسيد برامج FMI.

الفقرة 1: قانون النقد و القرض 90-10:

لقـــد جـــاء هذا القانون في إطار الإصلاحات الإقتصادية لا سيما في جانبه النقدي و المالي كونه يحـــدد ســـير حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج تشجيعا للإستثمار الأجنبي و إستجابة للأهداف التنموية و يمكن حصر ما جاء به هذا القانون في جانبين:

1-الجانب المالي:

و يمس كل الإجراءات المالية و النقدية و يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- جعـــل بنك الجزائر (البنك المركزي) مؤسسة مستقلة بهياكلها و تنظيمها و يلغي إرتباطها بالخزينة العمومية.
- تنشيط حركة البنوك التجارية خاصة عن طريق الفصل بين عمليتي الإصدار و القرض.
- حرية إنشاء بنوك و مؤسسات مالية للمقيمين و لغير المقيمين.

2-الجانب الإستثماري:

طبقا للمادة 183 من القانون المذكور التي تنص: "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات إقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة، أو المؤسسات المتفرعة عنها، أو لأي شـــخص معـــنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني يحدد مجلس النقد و القرض بموجب نظام يصدره".

و مـــن خـــلال أحكام هذا القانون يمكن للإستثمار الأجنبي (رأس المال الأجنبي) أن يستثمر في النشـــاطات غير المخصصة للدولة وفق المعايير المنصوص عليها و ذلك بغية تلبية الأبعاد الرئيسية لا سيما:

- إنشاء و ترقية مناصب الشغل.
- تكوين و ترقية مستوى الإطارات الجزائرية.

- إمتلاك الوسائل التقنية و العملية الحديثة و الإستفادة من الإستخدامات التكنولوجية.
- إحداث توازنات كلية لا سيما في المجال النقدي و التجاري.

و بذلـــك فإنـــه تم إلغاء كل الأحكام السابقة التي تلزم أغلبية رأسمال الجزائر (49/51) في إطار الشـــركات المخـــتلطة مع الأجانب و فتح المجال لكل أشكال المساهمات لرأس المال الأجنبي في تنمية الإقتصاد الوطني لكن من حيث الإطار الميداني فلا بد لكل مشروع إستثماري أجنبي أن يحضى بموافقة مـــن قبل مجلس النقد و القرض و الذي يتولى إعتماده بناءا على ملف طلب خاص بمشروع يقدم للبنك الجزائـــري و الـــذي يحوله بدوره إلى المجلس المختص أي مجلس النقد و القرض[1]، طبقا للمادة 184: يمكـــن المستثمر الأجنبي تحويل مداخيله و الفوائد و حتى رؤوس الأموال من و إلى الخارج، حيث أنها تحضى بكل الضمانات المتضمنة في الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

كما يقوم بنك الجزائر بالسهر على مدى تطبيق القوانين و التنظيمات و حماية حقوق المستثمرين الأجانب من كل الأخطار حيث أنه في حالة نشوب نزاع بين الطرفين الوطني و الطرف الأجنبي يمكن لهذا الأخير اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل هذا النزاع.

<u>الفقرة 2: مسار إتفاقيات الجزائر مع FMI و تجسيد الإجراءات الإصلاحية:</u>

لقد مرت هذه الإتفاقيات بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بمراحل عديدة و متميزة حيث أنه في مدة عشر سنوات 1989-1999 تم إبرام أربع إتفاقيات[2]:

<u>1-إتفاقات الرغبة 30 ماي 1989 accords stand-by:</u>

لقد قامت الجزائر بأول إتفاق stand-by في ماي 1989 مع صندوق النقد الدولي و قد كان من أهم شروطه:

- تجسيد سياسة نقدية تقشفية.
- التخلص من عجز الميزانية.
- تخفيض العملة الوطنية.
- إدخال مرونة في الأسعار.

حيث قامت السلطات الجزائرية بتجسيد هذا البرنامج عبر إدخال إجراءات إصلاحية.

<u>2-إتفاق الرغبة لـــ 1990/06/03:</u>

و قد نتج عن هذا الإتفاق برنامج أكثر صرامة يتمثل في الشروط التالية:

---

1 يقوم مجلس النقد و القرض بدراسة جدوى المشروع من شتى النواحي وفقا لتعليمة بنك الجزائر المؤرخة في 04/21/ 1991.

2Monde arabe Maghreb Machrek n° 166 oct-déc 1999, op cit., page :16.

- تحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض قيمة العملة.
- إصلاح تسيير النظام النقدي.
- تحرير الأسعار و تقليص مجال تدعيمها عبر الميزانية.
- إصلاح النظام الجبائي و الجمركي.
- مراقبة حجم الكتلة النقدية (عن طريق مراقبة القروض).

و رغم إدخال عدة إجراءات تشريعية و تنظيمية كتحرير التجارة و إصلاح النظام المالي والنقدي، لكن عدم تناسق إجراءات هذا البرنامج أدت إلى إضعافه كما أن فترة 92-1993 تم اللجوء إلى تطبيق سياسة ميزانية توسعية « politique budgétaire expansionniste » مع الإلتزام بدفع خدمات الديون التي كانت تشكل 80% من مداخيل الصادرات، لكن تأزم الوضعية الإقتصادية منذ 1994 نتيجة إنخفاض مستمر في أسعار النفط و للإستقرار السياسي جعل الجزائر تدخل في حالة التوقف عن الدفع مما إضطر بها اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها مع FMI

3-إعادة جدولة الديون و إتفاق التأكيد ماي 1994 (Accord de confirmation).

و لقد نتج عن إتفاق إعادة الجدولة برنامج سنوي يعتمد الشروط التالية:

- التحرير الكلي للأسعار بما فيها أسعار المواد الأساسية.
- تخفيض العملة لتصل إلى 50% مع تخلي البنك المركزي على التسيير الإداري لمعدل الصرف، و بيع بصورة منتظمة العملات الصعبة للبنوك التجارية.
- تدعيم تحرير التجارة الخارجية مع قيام البنك المركزي بإمكانية قابلية التحويل التجاري للدينار.
- التحكم في التدفقات النقدية بهدف إيجاد توازن الميزانية.

و قد تم تجسيد هذا البرنامج بأكثر حزم لكن دون أن تعرف المشاكل المالية حلولا، مما أدى إلى حصول الجزائر على برنامج اقتصادي متوسط المدى يدوم ثلاث سنوات.

4-الإتفاق الثلاثي المتعلق بالتسهيلات الموسعة[1] Accord triennal pour la facilité élargie

(22 ماي 1995- 21 ماي 1998)

لقـد كـان من نتائج هذا الإتفاق إعادة جدولة الديون الخاصة و العامة و ذلك على مستوى نادي بـاريس و نـادي لـندن، حيـث أكد على مواصلة سياسة التثبيت و الإهتمام بالمشاكل الهيكلية للنظام الإنتاجي. و قد مست إجراءات التثبيت actions de stabilisation النقاط التالية:

- توسيع مجال نشاط القطاع الخاص (ما عدا القطاعات الهامة و الحيوية للدولة).
- إلغاء بصورة نهائية عجز الميزانية.
- إلغاء سياسة التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- تقليص النفقات العمومية و مراجعة الشبكة الإجتماعية.
- إعطاء نفس للإدخار العمومي رغم قلة المداخيل.

بينما مست إجراءات الإصلاحات الهيكلية:

- سـن أوامر تسمح بإمكانية خصخصة الشركات العمومية سواء كانت ذات رأسمال وطني أو أجنبي.
- محالة تنويع الصادرات عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إنشاء سوق مالي.
- إستبدال صناديق المساهمة بشركات قابضة.
- إدخال أساليب تمويل جديدة بإدخال مثل factoring, leasing و إنشاء بنوك خاصة.
- طلب الإنضمام إلى المنظمة الدولية للتجارة بالإضافة إلى إبرام إتفاقات ثنائية للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي.

و كان من أسباب إجراء هذه المفاوضات و إبرام عدة اتفاقيات مع FMI بشأنها هي تفاقم الديون لا سـيما خدمـة الديـون و عدم قدرة الجزائر على تسديدها بسبب السقوط المتتالي لأسعار النفط و بذلك تدهور العائدات بالعملة الصعبة، و هذا ما يظهره الجدول أدناه.

1A. OUARDI, attractivité et promotion des investissements directs étrangers en Algérie, du livre :D. GUERRAOUI et X. RICHET, les investissements directs étrangers, éditions l'Harmattan et éditions Toubkal, 1997, page 258.

جدول 19: أهمية نسبة خدمة الدين الخارجي.

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة خدمة الديون (%)<br>Ratio du service de la dette | 82.22 | 48.6 | 42.5 | 29.5 |
| العملة الصعبة المتوفرة (مليار $)<br>Avoirs en devises | 2.2 | 1.1 | 2.3 | 4.5 |

Source : EL WATAN

لقد حاولت مختلف الحكومات المتعاقبة تجسيد مختلف الشروط بصورة جدية لكن نقص الإنسجام، الفوضـــى في التسيير و إبتزاز الأموال العمومية حال دون ذلك زد التدهور المتتابع لأسعار النفط الذي يمـــثل 95% من عوائد الصادرات و ثلثين (2/3) من إيرادات الميزانية، و ضعف النمو في القطاعات خارج المحروقات نتج عنه معدل بطالة رهيب حيث بلغ معدل الطبقة العاملة (النشيطة) 28%.

جدول 20: مستوى المديونية[1].

| | 1993 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|
| حجم الديون (مليار دولار) | 25.7 | 31.6 | 30.26 |
| نسبة خدمة الدين | %82 | %29 | %47.7 |
| نسبة الدين/PIB | %66 | %66.4 | %64.8 |
| المدة المتوسطة للدين (سنة) | 2 | 8 | 7 |
| إحتياطي الصرف (مليار دولار) | 1.5 | 2.7 | |

Source : EL WATAN

الفقرة 3: إقرار التحكيم الدولي:

- مرسوم تشريعي 93-09.

لقـــد تم إقرار "التحكيم التجاري الدولي" من طرف الجمهورية الجزائرية بموجب مرسوم تشريعي رقم 93-09*، و ذلك بمثابة الرغبة في تكريس التحكيم التجاري الدولي داخليا و بذلك تعديل و تكميل قانون الإجراءات المدنية.

و يمكننا التعرض بإيجاز لأهم النقاط التي جاء بها مرسوم 93-09 و الذي يقر بالتحكيم الدولي في مجـــال المـــتاجرة حيث يطبق على مجموع العمليات الإقتصادية و التجارية[2] مع منح إمكانية التعويض

1EL WATAN (quotidien national) du dimanche 6 février 2000, page :9.

* مرسوم تشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 1993/04/25 ج رقم: 27.

2 مادة 458 مكرر من قانون الإجراءات المدنية (الجديدة).

الخــاص بالخطــر أو الإساءة لجميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين ضمن القانون الخاص، و حتى الأشخاص المعنويين ضمن القانون العام كما يتم عقد إتفاقات التحكيم لغرض حل النزاعات الناتجة عن العلاقات التجارية الدولية، حيث أن هذه الأخيرة أي إتفاقات التحكيم تتولد عن إرادة الأطراف المعنوية، الإشارة إليها في العقد الأساسي أو إما عن طريق القانون الجزائري.

و في الأخير فإن الإعتراف و الإقرار بالحكم الصادر عن التحكيم التجاري الدولي يستلزم شروط معينة كأن يكون مؤسس من جهة و أن لا يكون مناقض للنظام العمومي الجزائري.

- مرسوم تشريعي 93-12:

إن المرسوم التشريعي 93-12 أو قانون الإستثمار "جاء يؤكد ما ورد في قانون النقد و القرض (90-10) و المرسوم التشريعي 93-09، حيث أنه يقر بصراحة و ضمن إطار واضح إلى التحكيم الدولــي فــي حالة نشوب نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين الأجانب (المتعاملين) أو المصالحه لغرض فك هذا النزاع و هذا ما تؤكده المادة 41 من المرسوم المذكور.

"يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر و إما نتيجة لإجــراء إتخذتــه الدولــة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك إتفاقيات ثنائية أو مــتعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح و التحكيم أو إتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالإتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص".

و قــد خول للأطراف المتنازعة إمكانية إختيار طرف التحكيم أي بين نمطين، نمط « Adhoc » و نمط تحكيم الهيئات الدولية كالغرفة التجارية الدولية مثلا.

بينما في حالة إبرام الجزائر لاتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف فإن التحكيم في هذه الحالة يخضع لمحتوى و شروط الإتفاقيات المبرمة.

## المبحث الرابع: تأمين و ضمان الاستثمارات (المحلية و الأجنبية) في الجزائر:

إن النشاط الإستثماري الوارد و المحلي لا يمكنه أن يتطور أو يتوسع في ظل جو تسوده عدم الثقة و الخــوف مــن المجهــول كالاضــطرابات السياسية، التشريعية، الإقتصادية و حتى الإجتماعية. فإن الإستقرار السياسي و خاصة إستقرار الأطر القانونية و التشريعية المحلية لها دور كبير في تنمية حجم الإســتثمارات و بذلــك محاولــة إن لم نقل من الضروري إدراج إجراءات و تنظيمات تسمح بتأمين و ضمان هذه الإستثمارات.

من أجل أكثر إنتعاش لحركة رؤوس الأموال في العالم، لا سيما في اتجاه الدول النامية، و بهدف إحاطتها بأكثر ضمان ممكن، ظهرت في هذا السياق عدة إتفاقيات هامة ثنائية و متعددة الأطراف لغاية تشجيع، ضمان و حماية الإستثمارات و ترقيتها.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الضمانات المحلية (الدستورية و القانونية) ثم إلى الضمانات الدولية للإستثمارات و الإتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف.

## المطلب الأول: الأطر القانونية لتشجيع و ضمان الإستثمار في الجزائر.

لغرض تشجيع النشاط الإستثماري المحلي (في الجزائر) لقد أعطى المشرع الجزائري سعة من الضمانات و التأمينات المشجعة للمستثمر من حيث حركة رأسمال دخوله حركته و كذا خروجه سواء بالنسبة للمستثمرين المحليين (الوطنيين) أو الأجانب و يمكننا ترتيب هذه الضمانات عبر قسمين: الضمانات الدستورية (العامة) و الضمانات القانونية (التشريعية) التي تضمنتها قوانين الإستثمار.

الفقرة 1 – الضمانات الدستورية: لقد تعاقبت الدساتير السابقة و لم يغفل أحدها على أهمية النشاط الإستثماري و تشجيعه وفق مقاييس و شروط كانت سائدة خلال تلك المرحلة و يمكن تلخيص هذه الأولويات في النقاط التالية و التي ذكرت في الدستور عبر المواد التالية 31، 37، 38، 52، و 67.

- حرية الإستثمار: لقد كرس المشرع الجزائري هذه الحرية في المادة 37 من الدستور 1966[1]، و الذي ينص على أن: "حرية الصناعة و التجارة مضمونة و تمارس في إطار القانون".

حيث أن هبوب رياح الإصلاحات الإقتصادية أدخلت إجراءات تحسينية و تسهيلية بالإضافة إلى إزالة عدة حواجز سابقة كان يتميز بها الإقتصاد الإشتراكي أو المخطط و الدخول بقوة في إطار إقتصاد السوق الذي يعتمد على حرية المبادرة و كذا مرونة الإجراءات الإدارية، فقد تم إزالة نظام الشروط المسبقة بحيث أصبح المستثمر غير ملزم باستعمال نسبة معينة من رأس المال بالعملة الصعبة أو شرط إعادة استثمار نسبة من الأرباح أو شرط تشغيل عدد معين من المستخدمين المحليين بالإضافة إلى ذلك فقد تم تعديل قانون الشركات المختلطة 14/82 عن طريق إلغاء لسقف مشاركة رأس المال الأجنبي التي ظلت محددة بـ 49%، حيث يستطيع المستثمر الأجنبي إمتلاك حتى 100% من رأسمال الشركة، كما تم فتح مجال إقتصادي واسع للنشاط الإستثماري للخواص و ذلك بإلغاء نظام القوائم الإيجابية و إستبداله بنظام القوائم السلبية، و بذلك أعطيت أكثر حرية و مبادرة للقطاع الخاص بعدما ألغيت الاحتكارات للنشاطات الممنوحة للشركات الوطنية (العمومية) و فتح الباب على مصرعيه للخواص للعمل في هذه الميادين كقطاع السياحة، النقل الجوي، البنوك، التأمينات...الخ.

1 دستور 1996/11/28 الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438، مادة 37. (ج ر رقم: 1996/76)

و لأكـــثر مـــرونة و فعالية تم إلغاء نظام الموافقة المسبقة و إستبداله بطلب أو تصريح إستثماري يوجـــه إلى وكالة دعم و ترقية و متابعة الإستثمارات APSI، التي تقوم بدراسة جدوى المشروع لتمنح قرار التمتع بعدة مزايا جبائية و غيرها.

حمايـــة ممتلكات المستثمر: بالإضافة الى تكريس حق الاستثمار فقد كرس المشروع أيضا حامية ممـــتلكات المستثمر في إطار القانون كما تحتفظ الدولة بحق المصادرة أو نوع الملكية وفقا للتشريعات المعمـــول بهـــا حيـــث ورد ذلك في مجمل الدساتير السابقة، كما تلتزم الدولة لدى المصادرة بتعويض المســـتثمر بصورة عادلة. وذلك ما تأكد في دستور 89.11.23 في مادته 49 فقرة 1 على ضمان الدولة للملكـــية الخاصـــة محلـــية كانـــت أو أجنبية و في المقابل في المادة 20 ينص المشروع على إمكانية المصـــادرة طـــبقا للقـــانون و بالمقابل يتحصل المستثمر على التعويض عادل، مما يعطي أكثر حماية للمســـتثمر غير أنه لم يوضح بصورة واضحة حالات التي تكون موضوع المصادرة ، و ذلك ما تؤكده المادة 52 من دستور 1996.

إلغـــاء أي تميز بين الاستثمار الوطني و الأجنبي : يمثل هذا المبدأ في إلغاء وإزالة أي تمييز بين المستثمرين سواء كانوا وطنيين (محليين)أم أجانب طبقا للمادة 67 من الدستور، حيث يحضى الأشخاص الطبيعـــيون المعـــنويون الأجانـــب بـــنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون من حيث الالتزامات و الحقوق في شتى المجالات موازاة مع إحترام الاتفاقيات الدولية .

فقـــرة 2 : الأطر القانونية لتشجيع الاستثمار في الجزائر:لقد تعزز ميادان الاستثمار في الجزائر بعـــدة وســـائل قانونـــية و تشـــريعية لدفع النشاط الاستثمار المحلي إلى الأمام و جذب أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي و يمكن تقسيم هذه الوسائل القانونية و التشريعية إلى جزئين(قسمين) هامين : قانون الاستثمارات و قانون المحروقات.

1–قانون الاستثمارات 93–12 و الضمانات التي جاء بها: لقد جاء القانون بعدة ضمانات مالية و قانونية

الضمانات القانونية : يمكن تلخيص أهم الضمانات القانونية في النقاط التالية:

- إستقرار الإطار التشريعي و التنظيمي المتعلق بالاستثمار و في حالة التغيرات أو تعديلات فإنها لا تطبق على المستثمر إلا إذا كانت في صالحه أو بطلب منه.
- ثبات الاطار القانوني و تكريس مبدأ رجعية الضمانات و المزايا الممنوحة للمستثمر.
- لا يتم اللجوء إلى التأميم أو المصادرة على الممتلكات المستثمرين إلا في إطار القانون مع تعويض مسبق و عادل يستفيد منه المستثمر.
- عدم التميز بين الرأسمال الوطني و الأجنبي من حيث الحقوق و الواجبات.

- إمكانية المستثمر الأجنبي ، في حالة نزاع إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي و إلتزام الجزائر بالاعتراف و تنفيذ .

الضـــمانات المالية : لقد ورد في القانون الاستثمار عدة ضمانات مالية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- حق و إمكانية المستثمر الأجنبي إمتلاك 100% من رأسمال الشركة .
- حق تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و المداخل التي تنتج عنها
- قابلية تحويل الحر ، في إطار تجسيد المشاريع بالعملة الصعبة ، للعوائد ، نتيجة البيع أو التصفية حتى وإن فاق الناتج رأسمال المستثمر في الأصل.

2- قانون المحروقات (86-14 أو 91-21) : لقد جاء قانون المحروقات بعدة ضمانات و تشجيعا للشركاء الأجانب يمكن سردها في النقاط التالية:

- حمايـــة ممـــتلكات المســـتثمر و ضـــمان حقوقه بالرغم من إمكانية الدولة بالقيام بعملية المصادرة إدارية طبقا للقوانين المعمول بها شريطة إعطاءه تعويضا عادلا.
- للشركات الأجنبية (البترولية) الحق في الحصول على حصتها في المنتوجات المستخرجة (محروقات)في شكل عيني أو نقدي.
- كما لها الحق في نقل حصتها من المحروقات عبر أنابيب النقل الوطنية التابعة لسوناطراك حسب شروط إقتصادية عادية و أسعار غير تمييزية.
- المعاملـــة غـــير التمـــيزية بين المستثمر الأجنبي و الوطني مع إحترام كافة الاتفاقيات و العقود المبرمة بين الشريك الأجنبي مع الدولة أو مع الشريك الوطني.
- فـــي حالـــة تعديلات و تغيرات قانونية لا يتم تطبيقها على الشريك الأجنبي إلا إذا كانت صالحة له، أو بطلب منه.
- للمستثمر الأجنبي الحق في تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الأرباح الناتجة عنها إلى الخارج وفقا للتنظيم الساري المفعول.
- في حالة نشوب نزاع بين المستثمر الأجنبي و الشريك الوطني فبإمكان المستثمر الأجنبي اللجـــوء إلى المحاكم الدولية التجارية بينما في حالة نشوب نزاع بينه و بين الدولة فيبقى حل هذه النزاع من صلاحيات أو من إختصاص القضاء الوطني.

الفقرة 3: التنظيمات المكملة لقانون الاستثمارات: و من أجل أحسن تنفيذ لقانون الاستثمار 93-12 تـــم إصـــدر عدة مراسيم تنفيذية من أجل ترتيب و تسهيل تطبيق القانون المذكور تتعلق بتشجيع و ضمان الاستثمار المحلى و الأجنبي و تتمثل هذه التنظيمات في :

- قانون متعلق باستيراد التجهيزات 90-16 في 7-8-90 (ج-34-90)
- مرسوم تنفيذي المحدد لقائمة الاستثمارات 92-270 في 06-7-92 ( ج-52-92)
- مرسوم تشريعي يمنح الامتيازات الجبائية 93-01 في 19-01-93 (ج-04-93)
- مرسوم تشريعي خاص بامتياز الاستثمار 93-18 في 29-12-93 (ج-88-93)
- مرسوم تشريعي متعلق بالتحكم رقم 93-09 في 25-0-93 ( ج-27-93)
- مرسوم تنفيذي متعلق بالإعفاء الضريبي و الجمركي 93-270 في 10-11-93(ج 74-93)

**المطلب 2 : الاتفاقيات المتعلقة بترقية و ضمان الاستثمار[1]**

في إطار تشجيع و ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بالموازات مع الضمانات الدستورية و التشريعية التي منحها المشرع الجزائري إلى المستثمر الأجنبي أو الوطني فقد تم إبرام عدة معاهدات و إتفاقــيات ثنائـــية مـــع دول شقيقة و صديقة تهدف إلى إعطاء بعد كبير في شأن ترقية و ضمان تبادل الاســتثمارات و في هذا المجال نحاول سرد أهم المعاهدات و لاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دول عــدة، فقــد قامت منذ بداية التسعينيات، ودخولها مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الواسعة بغية الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد السوق، بإبرام:

أبرمــت الجزائر إتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية في شأن الاستثمار بموجب مرسوم رئاسي رقم 90-319 بتاريخ 17 أكتوبر 1990 (ج رقم 90/45) كما تم إبرام إتفاقيات ثنائية بين الجزائر و دول أوروبــية بين فترة 91 19 حتى 1995 تتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات ، و تتمثل هذه الاتفاقيات في :

إتفاقــية ثنائــية مــع بلجــيكا لكســمبورغ بموجــب مرســوم رئاســي رقم 91-345 بتاريخ 05-10-91 (ج ر رقم 46-1991)

- إتفاقية ثنائية مع إيطاليا بموجب مرسوم رئاسي رقم 91 - 346 مؤرخ في 05-10-94 (ج رقم 46-1991).
- إتفاقية ثنائية مع فرنسا بموجب مرسوم رئاسي رقم 94 - 01 مؤرخ في 02-01-1994 (ج رقم 69-1994).
- إتفاقــية ثنائية مع إسبانيا بموجب مرسوم رئاسي رقم 95-88 مؤرخ في 25-03-95 (ج رقم 23-1995).

---

1 م. بودهان، الأسس و الأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، سنة 2000.

المطلب 3: الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتشجيع و ضمان الاستثمار.

مـــن أجل أكثر إنعاش لحركة رؤوس الموال في العالم، لاسيما في إتجاه الدول النامية ، و بهدف إحاطـــتها بأكـــثر ضـــمان ممكن، ظهرت في هذا السياق عدة إتفاقيات متعددة الأطراف هامة نتج عنها هيئات دولية تسهر على حرية و ضمانا الاستثمارات الخارجية . و تتمثل هذه الهيئات في:

1. الوكالة المتعددة الأطراف للضمان الاستثمار AMGI
2. المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار CIRDI
3. إتفاقيات عربية و أخرى

فقرة 1- الوكالة المتعددة لضمان الاستثمار AMGI[1]

نشـــأتها : تعتـــبر هـــذه الوكالـــة هيئة دولية أنشئت بتاريخ 11-10-1985 كنتيجة لاتفاقية "سيول" (SEOUL) و ذلـــك بمبادرة من البنك العالمي الإنشاء و التعبير(BIRD )، و تتمثل وظيفتها الأساسية في وضـــع نظـــام مـــتعدد الأطـــراف لضـــمان الاستثمارات ، حيث تسعى لخلق جو من الثقة في مجال الاســـتثمارات العمومـــية و الخاصة المنجزة فيما بين الدول ، كما تسعى إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الإنتاجـــية بيـــن دولهـــا الأعضاء و خاصة الدول النامية منها ، وقد انضمت إليها الجزائر سنة 1995 بموجب أمر 95- 05 بتاريخ 24-12-1994 و تعرف هذه الوكالة بأنها تنظيم دولي حكومي مستقل يتمتع بالشخصـــية المعـــنوية (القانونية) في نظر القانون الدولي و التشريع الداخلي للدول الأعضاء كما تتمتع بحاصنات دولية، و تقع الوكالة بالضبط في واشنطن DC

تنظـــيمها: تنتظم الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار على شكل الهيئات المالية الدولية و تتكون من: مجلس المحافظين، مجلس الإدارة و الرئيس أي رئيس الوكالة.

*مجلس المحافظين: CONSEIL DES COMMISSAIRES يتألف من محافظ و نائب و عضو ممثل عـــن كل دولة يجتمع على الأقل مرة واحدة في السنة ، و يتمتع بسلطات واسعة كسلطة قبول أو إيقاف عضوية دولة ما تعديل مواد المعاهدة و حتى التوقف النهائي لنشاط الوكالة.

*مجلـــس الإدارة : CONSEIL D'ADMINISTRATION يرأســـه رئـــيس البنك العالمي الإنشاء و التعميم و يتألف من إثني عشر (12) إداري على الأقل منتخبين من طرف مجلس المحافظين ، وتتمثل مهمة المجلس الإداري بتسيير العمليات العامة للوكالة.

الرئيس: يتم تعينه من طرف المجلس الإداري، و هو بذلك مكلف بتسيير العمليات العادية للوكالة، التوظيف و تنظيم مصالحها.

---

1 أمر 95-05 المؤرخ في 94/12/24 ج ر رقم 1995/07.

رأس مـــال الوكالـــة و الاكتتاب فيه[1]: تمتلك الوكالة رأسمال إجتماعي يقدر بواحد (01) مليار من الحقـــوق بالســـحب الخاصة DTS موزع على مائة ألف (1000000) سهم، قيمة السهم الإسمية تقدر بـــ عشرة آلاف (DTS(10000.

- كما إن الانخراط بالوكالة مفتوح لكل الدول الأعضاء في البنك العالمي و سويسرا.
- يتم الاكتتاب الدول لدى إمضائها الاتفاقية و انخراطها لدى الوكالة ضمن الإصدارات الجديدة الذي يحدد من طرف مجلس المحافظين، بحيث لا يقل سعر الإصدار على القيمة الاسمية

و يـــتم دفع نسبة 10% من سعر السهم المكتتبة فقدا و هي عملية قابلة للتحويل و نسبة 10% في شكل سندات إذنية (Les billets à ordre) أو أوراق تجارية مشابهة غير قابلة للتفاوض (بدون فائدة)، فيما أن نسبة 80% رصيد سعر الأسهم المكتتبة يمكن طلبها من طرف الوكالة لدى الحاجة.

ولدى إنخراط دولة عضو جديد يقدم لها مجلس الإدارة الوثائق التالية:

- قرار مجلس محافظي البنك الدولي الإنشاء و التعمير (BIRD)
- تقرير أعضاء مجلس المحافظي
- إتفاقية إنشاء الوكالة
- نظام الوكالة
- ملف الوثائق المقدمة للتصديق على الاتفاقية

الاستثمارات موضوع الضمان و الأشخاص المستفيدة منه[2]

الأشـــخاص المســـتفيدة من الضامنات : يستطيع كل شخص سواء كان شخص طبيعي أو معنوي ينشـــط في المجال التجاري أن يستفيد من خدمات الوكالة أي الحصول على ضمانها حيث يجب على الشـــخص الطبيعي أن يكون منتميا أو موطنا لدولة عضو لدى الوكالة بينما الشخص المعنوي يجب أن يكـــون منتميا لدولة عضو و مشكلا في إطار قوانينها و ليس على أساس الدولة المستثمرة بحيث يكون لديه مقر رئيسي بها أو الحصة الكبرى من رأسماله تنتمي لهذه الدولة العضو.

بينما في حالة ما يكون المستمر مشكلا وفقا للدولة المستقبلة أو مواطنا لديها فإن طلب الضمان في هـــذه الحالة لا يخضع للقاعدة العامة بل يجب أن يتم بين المستثمر المذكور و دولته الأصلية إذا أنه في واقـــع الأمر يسمح هذا الإستثناء لمواطني الدولة النامية رد أموالهم المحتجزة في الخارج ، وبذلك فإن الوكالة لا يمكن منح الضمان للمستثمر إلا بعد موافقة الدولة المستقبلة العضو فيها (أي الوكالة).

---

1 مادتين 5 و 6 من الأمر 95-05 أعلاه.
2 مادة 12 أمر 95-05 مرجع سابق.

نماذج الاستثمارات المضمونة : من أهم الاستثمارات و الأموال التي تضمنها الوكالة :

* تقويمات الاستثمار : LES PRISES DE PARTICIPATION

حيث يمتد الضمان إلى ستة 06 أشكال : الحصص في الشركة، حقوق الاشتراك في الربح، حقوق علـــى أموال فرع ، الاستثمارات المحفظية ، القروض الممنوحة بفائدة من طرف أصحاب رأسمال لمدة سداد تساوي أو تقل عن ثلاث سنوات ، الضمانات و كفاءة الأمن .

* الاستثمارات الأجنبية المباشرة: و تشمل كل إستثمار أنجز لغرض الحصول على حقوق دائمة فـــي مؤسســـة تعمـــل علـــى مستوى دولة مضيفة أي غير دولة المستثمر الأصلية (الأم)، حيث يكون للمستثمر على أثرها حق الاشتراك الفعلي في تسير المؤسسة.

كمـــا تشمل هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة عقود الخدمات و التسيير ، عقود إستئجار أموال مـــنقولة أو عقارات بالإضافة للعقود البترولية المختلفة كعقود الخدمات بالمخاطرة و بغير المخاطرة و عقود تقاسم الإنتاج.

الأخطـــار الاســـتثمارية القابلة للتغطية من طرف الوكالة[1]: تنص الاتفاقية المذكورة على إمكانية تغطية أربعة (04) أخطار تتمثل في:

* خطر التحويل الناتج عن فرض قيود من طرف إدارة الدولة المستقبلة للتحويلات و نقل رؤوس الأموال.

* خطـــر نـــزع الملكـــية : فـــي هذا الشأن تمنح الوكالة ضمان تغطية الاستثمار صد إجراءات المصادرة، التأميم أو الوضع تحت الحراسة، الحجز، المعارضة و تجميد الأموال و بذلك تحفظ حقوقه و تجعل أمواله و إستثماراته مؤمنة .

* خطر النزعات المسلحة والاضطرابات المدنية : و تمس خاصة التمردات، الانقلابات العسكرية و كـــل الأحداث السياسية التي تحدث إضطرابات و تحول دون قدرة السلطات الحكومية للدولة المستقلة على السيطرة عليها غير أن الأعمال الإرهابية الموجهة بالقصد ضد المستثمر الأجنبي غير مغطاة من طرف الوكالة.

* خطـــر فسخ العقد : يمكن للوكالة منح ضمان ضد خطر فسخ العقد ، غير أن إمكانية التعويض يمكـــن أن تـــتم شريطة أن لا يستعمل المستثمر أسلوب الطعن القضائي أو التحكيمي، حيث لا يسلم أي قرار من طرف أي هيئة و حتى أن سلم لا يمكن تنفيذه

كذلك ما يكمن الإشارة إليه وهو أخطار تدهور أسعار الصرف و إنخفاضها بالإضافة إلى الخسارة الناتجة عن قيمة الأسهم غير قابلة للتغطية من طرف الوكالة AMGI و بذلك غير قابلة للتعويض.

---

1 مادة 11 أمر 95-05.

إمكانـــية تســـوية النزعات من طرف الوكالة[1]: طبقا للاتفاقية فان وكالة AMGI بإمكانها إستعمال إجراءات لتسوية أربعة (04) أنواع من النزعات تتمثل في:

* النزاع بين الوكالة و المستثمر صاحب الضمان المتعلق بعقد الضمان الذي يتم إخضاعه للتحكيم وفقا للقواعد المشترطة في عقد الضمان، في حالة مالم تسوى وديا.

* النزاع المتعلق بتفسير و تطبيق أحكام الاتفاقية إلخ، الذي تتعرض له دولة عضو في الوكالة أو حـــتى بين الدول الأعضاء فيما بينها حيث يتم الفصل فيه بالدرجة الأولى من طرف مجلس الإدارة للوكالة كما يمكن الطعن فيه أمام مجلس المحافظين.

* النزاع الواقع بين الوكالة بصفتها ممثلة للمستثمر و دولة عضو ، حيث تتم تسويته طبقا لاتفاق مبرم بين الوكالة و الدولة العضو.

* الـــنزعات التـــي قد تحدث بين الوكالة و إحدى الدول الأعضاء أو هيئاتها بالإضافة إلى التي يمكن أن تنشأ بين الوكالة و دولة قديمة العضوية و التي يتم تسويتها طبقا لأحكام الاتفاقية أي عن طريق التفاوض و في حالة هذه الأخيرة ، فيتم تسويتها عن طريق التوفيق أو التحكيم.

فقرة 2 إتفاقية واشنطن:

لقـــد نشأت الاتفاقية تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء و التعمير (BIRD) ، حيث تمت المصادقة علـــيها بتاريخ 18-03-1965، و لم يعرف سريانها النور إلا ابتداءا من تاريخ 14-10-1966 بعد موافقة 20 دولـــة علـــيها، حيـــث أنـــه بموجب هذه الاتفاقية تم إنشاء المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات (CIRDI)

كـــان إنضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية بتاريخ 1995 ، إذ صادقت عليها بموجب أمر رقم 04/95 بتاريخ 24-12-1994 كسبيل لتدعيم وإقرار مبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي.

المركـــز الدولـــي لتســـوية الـــنزعات المتعلقة بالاستثمارات يقع مقره في نفس مقر البنك الدولي (BIRD)،يتمـــتع بالشخصـــية القانونـــية الدولية و يهدف إلى تقليص الخلافات و حل النزعات المرتبطة بالاستثمار بين الأعضاء و رعايا الدول الأخرى، حيث أن كل دولة متعاقدة ممثلة بعضو، و يرأس هذا المركز CIRDI رئيس البنك العالمي .

---

1 المواد 56-57 و 58 من الأمر 95-05.

فقرة 3: إتفاقيات عربية و أخرى:

* الإتفاقيات العربية[1]:

عرفت الساحة الإقتصادية العربية عدة معاهدات و اتفاقية في شأن التجارة و الإستثمار و سياسة ترقيتهما و حمايتهما سواء على المستوى الإقليمي كدول المغرب العربي و دول الإتحاد الخليجي أو على المستوى الكلي و كانت الجزائر ضمن الحدث و عرفت إبرام عدة اتفاقيات عربية في شأن الإستثمار و ترقيته و حمايته و تتمثل هذه الأخيرة في:

- إتفاقية المغرب العربي بتاريخ 1991/11/04، تتضمن إنشاء مركز مغاربي للتحكيم الدولي.
- إتفاقية (عربية) عمان الصادرة بتاريخ 1987/03/14 و المتعلقة بالتحكيم التجاري.
- إتفاقية الرياض الصادرة بتاريخ 1983/04/06 المتعلقة بالتعاون القضائي.
- الإتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع و ضمان الإستثمار بين دول المغرب العربي المصادق عليها وفق المرسوم الرئاسي رقم 90-420 بتاريخ 1990/12/22 (ج ر رقم 91/06).
- الإتفاقية العربية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية حيث صودق عليها بموجب أمر 95-1306 في 1995/10/07 (ج ر رقم 59-95).
- الإتفاقية المتعلقة بالبنك المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية تم المصادقة عليها في سنة 1992 (ج ر رقم 92/45).

* إتفاقيات أخرى:

إتفاقيات نيويورك الخاصة باعتماد القرارات التحكمية الأجنبية و تنفيذها.

لقد نتج عن ندوة الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 10-06-1985 إتفاقية متعلقة بالتحكيم و إعتراف و إقرار الأحكام التحكمية الأجنبية من طرف محاكمها الوطنية و ذلك في الميدان التجاري و التي تكون صادرة من طرف أحد هذه الدول.

كما يمكن لهذه الدول رفض الاعتراف و الإقرار بالأحكام التحكمية الصادرة و ذلك في حالات وجود عيب يميز الإجراء، ومنه تبيح هذه الاتفاقية للأطراف حق عدم الاعتراف و الإقرار بالأحكام التحكمية الصادرة في حالة ما تكون هذه الأحكام مناقضة القانون العام للدولة المستقلة طرف في النزاع أو في حالة ما يكون فيه قانون الدولة المتعلق بالإقرار لا سمح بتسوية الخلاف عن طريق التحكيم.

1 م بودهان، الأسس و الأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر، مرجع سابق.

في سنة 1988 تم إنضمام الجزائر لاتفاقية نيويورك بموجب قانون رقم 18/88 و المؤرخ في 12-7-1988 (ج رقـم 28) و لكـن مع شرط المعاملة بالمثل LA RECIPROCITE و شرط المتاجرة (LA COMMERCIALITE)

كما إنضمت الجزائر إلى مؤسسة التمويل الدولية بموجب المرسوم الرئاسي 90-196 المؤرخ في 23-6-90- ج رقم 90/26

**خاتمة الفصـــــل**

لم تكن الجزائر قبل سنة 1962 سوى مستعمرة، تخضع لنظام الفرنسي الذي كان يوجه إقتصادها لصالح خدمة إقتصاد الدولة الفرنسية، دون مراعاة أي خصوصية للمجتمع الجزائري.

مع نيل الجزائر إستقلالها، وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه، بطالة، أمية، قلة البنى التحتية، قلة الهياكل الإقتصادية، هروب رؤوس الأموال و هروب الإطارات الأوروبية...الخ، و كان لزاما على الحكومة الجزائرية إيجاد إطار تشريعي و تنظيمي يشجع الإستثمار الخاص، بما فيه المحلي و الأجنبي.

لقـــد عرفت الجزائر خلال فترة الستينيات قانونين هامين لتشجيع الإستثمار، حيث كان الأول سنة 1963، و كـــان موجـــه بصـــورة مباشرة إلى المستثمرين الأجانب و إلى القطاع الإستثماري الخاص المحلي، و ضيق هذا الأخير في جانب شروط تجسيد الإستثمار: الموقع، الوسائل الحديثة التكوين...الخ، و لم يحضى إلا على إعتماد مشروعين (02) إستثماريين فقط.

بيـــنما جـــاء القانون الثاني سنة 1966، و كان يهدف بصورة أساسية إلى تشجيع الإدخار الخاص المحلي و جلب رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى أنه خص القطاعات الحيوية للدولة و ترك الباقي لمـــبادرة القطـــاع الخاص، حيث إستطاع هذا الأخير قبول 780 مشروع ما بين 1967-1974، بحصيلة مالية قدرها 900 مليون دينار جزائري.

زد إلـــى ذلـــك فإن حركة الأموال سواء بين مؤسسات القطاع الواحد، و في النشاطات المختلفة كانت تخضع إلى تسريح قبلي (موافقة قبلية).

كما عرفت الفترة ما بين 60-1970 سلسلة من التأميمات، نتج عنها هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، أو لجوئها إلى نشاطاتالتجارة، العقار و المضاربة.

لقـــد ظلـــت التنمية الجزائرية تعتمد على القروض الخارجية و قروض الخزينة لتمويل المشاريع الإستثمارية، لكن خلال الثمانينيات و مع إنخفاض سعر البترول، دخل الإقتصاد الوطني في أزمة حادة نـــتج عنها إختلال هيكلي في القطاع الإنتاجي العمومي، بالإضافة إلى زيادة حدة الديون العمومية على المستوى الداخلي و الديون الخارجية على المستوى الخارجي.

و أهـــم الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية "الخيارات الإستراتيجية للجزائر فيما يخص النموذج التـــنموي، إقتصـــاد محمـــي، مركزي و خاضع لهيمنة الدولة"، كذلك دور المحروقات يبين أنه إقتصاد ريعـــي، زد إلـــى ذلـــك الأسباب التاريخية، فإن الإقتصاد الجزائري و المغاربي بصورة عامة، يتميز بالتبعية الهيكلية للإقتصاد الفرنسي.

بالإضـــافة إلى أن الإستثمار و الإنتاج المباشر في الجزائر،لم يكونا أهم إنشغالات في تلك الفترة سواء من جانب الجزائر أو من جانب شركائها. كما إتسم بالضعف أيضا على مستوى جيرانها تونس و المغــرب اللــذان يــتخذان إتجاه ليبراليا فإن الدول المغاربية الثلاث و رغم إرتباط إقتصادها بالجانب الأوروبي، فإنها لم تتحصل مجتمعة خلال فترة 1978-1987 إلا على 74 مليون فرنك. ف من 36 مليار ف.ف من صافي الإستثمارات الخارجية الفرنسية في الدول النامية.

إن سياســة الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة، لغرض تنمية الإقتصاد الوطني تتطلب إجراءات و وسشــائل قانونـــية و مالية لبعثها، و تفاديا لسياسة تمويل الإقتصاد و الإستثمارات عن طريق المديونية الخارجية إهتم المشرع الجزائري بإغراء و جذب الإستثمارات الأجنبية على شكليها الإستثمار المحفظي و الإســتثمار المباشر، فالإستثمار المحفظي يتطلب وجود سوق مالي متكامل مع النظام المالي العالمي، حيــث يمكنه جذب مستويات هامة من رؤوس الأموال في صورة سندات، غير أنه في الواقع فإن هذه رؤوس الأموال تخضع لحركية سريعة إستجابة لجاذبية الأسواق المالية و الإقليمية و العالمية، غير أن هــذا الــنوع لا يتماشــى مــع الظــروف الإقتصادية الوطنية لبطء الحركة الإستثمارية و الإقتصادية (الجزائرية)، بينما الإستثمار المباشر، فهو يتميز بالإستقرار و خلق أصول إستثمارية إنتاجية و حتى و إن إنخفضت الجاذبية أو المردودية الإستثمارية، فإن جزء من الإستثمار المنجز غير قابلة للإسترجاع. و من المنظور السابق، أصبح الإستثمار المباشر بصورة تدريجية الحل المفضل و الموضوعي لمشاكل و صعوبات الإقتصاد الوطني.

و يشــمل الإســتثمار علــى إختلافه خاص أو عام محلي أو أجنبي صور عدة تتمثل في: إنشاء إستثمار، توسيع و التجديد أو إعادة الهيكلة،مجسد في شكل حصات عينية أو مالية يمكنهم الإستثمار في مجالات عدة ما عدا تلك المخصصة للدولة، و هي المجالات الحيوية منها المحروقات (البترول و الغاز) و يــتم فــيه الإستثمار عن طريق المشاركة (الشراكة)، و قد نتج عن هذه الفلسفة إصلاحات إقتصادية عمــيقة، بعثت عدة إجراءات تشجيعية و تحفيزية للإستثمار المحلي و لا سيما الأجنبي في ضمن قانون الإســتثمار بهــدف إعطاء أكثر دفع و تحفيز للإستثمار، وفقا لمسيرة التنمية و كذا بالمقارنة مع إعطاء أكثر حركية و مرونة بانسبة لقوانين الإستثمار السابقة، فقد تم إدراج إصلاحات إقتصادية مست قطاعات حساســة كالقطــاع الجبائي، الجمركي، و القطاع المالي و المصرفي، و من أجل أكثر تشجيع و ترقية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، قامت الجزائر بتوفير جملة من الضمانات عن طريق إبرامها لمجموعة مــن الإتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف و مع الصندوق النقد الدولي، ومنه يمكن القول أن الجزائر خطت خطوات ثابتة نحو توفير جو إقتصاد السوق، عبر تجسيد سلسلة من الإصلاحات المختلفة.

# الفصل الرابع: واقع آفاق الإستثمار المباشر الأجنبي في ميدان المحروقات الجزائرية.

مقدمــــة الفصـــل.

المبحث الأول: النماذج الرئيسية للعقود البترولية.

المطلب الأول: عقد الامتياز.

المطلب الثاني: عقد تقاسم الإنتاج.

المطلب الثالث: عقود الخدمات.

المبحث الثاني: تطور القانون البترولي الجزائري.

المطلب الأول: الفترة الإستعمارية قبل سنة 1962.

المطلب الثاني: الفترة الممتدة ما بين 1962-1971.

المطلب الثالث: الفترة ما بعد 1971 .

المبحث الثالث: الشراكة الأجنبية في ميدان المحروقات، واقعها و أهميتها.

المطلب الأول : ظروف الشراكة والاهداف المتبادلة للشركاء.

المطلب الثاني: النشاط النفطي خلال الفترة 1952 ـ1964.

المطلب الثالث: حركة الشراكة خلا ل الفترة 1965ـ1970.

المبحث الرابع: حركة الشراكة في الجزائربعد حدث التأميم.

المطلب الأول: حركة الشراكة خلا ل الفترة 1971ـ1979.

المطلب الثاني: حركة الشراكة خلا ل الفترة 1980ـ1986.

المطلب الثالث: حركة الشراكة ما بعد 1986.

خـــاتمة الفصـــل.

## مـــقـــدمة الفـــصـــل:

عرف النشاط البترولي عبر الشركات البترولية العالمية، منذ ظهوره دورا قويا وبارزا في توجيه وتنمـية القـاعدة الصـناعية، حيـث لعبت هذه الأخيرة أدوارا متعاقبة ومختلفة، فمن شكل إستغلالي وإسـتعماري للثروات الطبيعية للدول النامية والمتخلفة لخدمة متطلبات إقتصادياتها المحلية، لتنتظم في صورة إحتكارية عبر وسائل تنظيمية إستغلالية تسمح لها بالنشاط فوق الأراضي والمناجم الغنية للدول النامية.

ظهرت عدة أشكال من العقود متلاحقة، نشأت حسب مكان وزمان الإستغلال النفطي، كان بدايتها فـي آسـيا، وتنظم هذه العقود علاقة المستغل أي الشركة البترولية وصاحب الأراضي أو المناجم، فقد عرفت إيران في 1800 أول عقد بترولي يدعى بعقد الإمتياز أو عقد التوكيل ثم تلتها العراق، الكويت، ثـم السـعودية...الخ. وفي الفترات الأخرى عرفت قارة أمريكة الجنوبية أيضا نفس الظاهرة، حيث أن المستغل يقوم باستغلال مساحات شاسعة ولمدة طويلة تفوق الخمسين سنة مقابل حصة نقدية قليلة ونسبة محدودة من الضرائب ،ثم تطور هذا النوع من العقود وتحسنت شروطه، لاسيما في الخمسينيات بسبب ظهور الحركات التحررية وإنتشار الوعي الفكري كحالة الدول العربية.

ومـع ظهور النشاط البترولي، وزيادة حدة التنافس بين الشركات البترولية أنفسها، وكذلك بينها و بيـن الـدول المضيفة، ظهرت أشكال أخرى من العقود البترولية تتميز بأكثر مرونة و أقل إستغلالية، وتعـود بأكبر فائدة للبلاد النامية وهي عقود تقاسم الإنتاج التي ظهرت سنة 1966 في أندونيسيا، ثم في البيرو ثم ظهور عقود الخدمات في نهاية السبعيينات وبداية الثمانينيات.

تعتبر الجزائر إحدى الدول النشطة في مجال النفط ، لتوفرها على إحتياطات هامة نفطية وغازية، فقد عرفت بداية نشاط إستكشاف المحروقات من طرف الإدارة الفرنسية سنة 1952، عن طريق منحها عقود إمتياز أو توكيل لشركات نفطية فرنسية في ظل القوانين الفرنسية أهمها قانون 58-1111 قانون البترولـي الصحراوي الذي إستمر تطبيقه حتى بعد الإستقلال ، ولم يعرف الإطار القانوني المحروقاتي للجزائـر المستقلة وزنا إلا بعد حدث التأميم سنة 1971، الذي مس الشركات النفطية الأجنبية ( ما عدا الفرنسية ) كلها ونسبة 51% من الشركات الفرنسية، حيث تم صدور أربعة أوامر أساسية تنظم النشاط النفطي والتي إستمر سريانها حتى سنة 1975 أين تم تعطيلها وبذلك وضع إطار الشراكة الأجنبية في حالة غموض.

وقد إستمر الأمر على حاله بالرغم من أن إطار الشراكة البترولية لم يعرف التوقف ولا الجمود، وعـرف إبـرام عـدة عقود شراكة طوال الفترة أدت إلى إنتعاش النشاط النفطي وزيادة عوائد مبيعات

المحروقات ، حيث أنها لم تستمر طويلا، فمع بداية 1985 عرف العالم الإقتصادي والنفطي بالخصوص أزمة إقتصادية خانقة عصفت بأسعار النفط إلى الحضيض ، مما أدى إلى تدهور النشاط المحروقاتي الأستكشافي و الإستغلالي، لاسيما في نطاق الشراكة مما أدى بالمشرع الجزائري إلى إصدار قانون متعلق بالمحروقات سنة 1986 تحت رقم 86-14 المؤرخ في أوت 1986، والذي كان نقطة تحول إيجابية ، حيث رسم إطار الشراكة البترولية ، وقدم مجموعة من التحفيزات والتسهيلات للشركاء الأجانب، وقد إقتصر فقط على إستكشاف وإستغلال البترول دون الغاز، ثم عرفت سنة 1991، صدور قانون معدل ومتمم تحت رقم 91-21 الذي جاء في ظروف إقتصادية، سياسية وإجتماعية مميزة والذي وسع من مجال نشاط الشركاء، ليشمل بالإضافة إلى البترول الغاز وخدمات النقل.

و موازاة لحركة الإطار القانوني للمحروقات، عرفت الشراكة الأجنبية في المجال المذكور نفس الحركة تجسدت عبر مراحل عديدة ومختلفة، فترة قبل الإستقلال، فترة 64-70، فترة 71-1979، فترة 80-86 ثم فترة 87-2000.

وقد تم خلال هذه الفترة حتى اليوم، إتخاذ الشركة الوطنية سوناطراك ومختلف فروعها على عاتقها مهمة تسيير ومتابعة قطاع المحروقات، فقد تم إنشاءها سنة 1963 كشركة نقل وتسويق، ثم تم توسيع دورها إلى كافة نشاطات الحلقة البترولية، وقد لعبت دورا هاما في المجال النفطي سواء لوحدها أو بشراكة الأجانب ، وقد عرفت هيكلها التنظيمي تغيرات هامة أهمها سنة 2000 .

وسوف نتعرض خلال هذا الفصل ، عبر أربعة مباحث إلى التعريف بمختلف العقود البترولية من حيث أطرها المختلفة ، التاريخي ، القانون والجبائي ، ثم نحاول التطرق إلى القانون البترولي الجزائري، ثم نعرج على الشراكة الأجنبية أهميتها ، حركتها ونتائجها الميدانية.

## المبحث الأول: النماذج الرئيسية للعقود البترولية.

تطورت أشكال العقود البترولية خلال القرن السابق، نتيجة تطور النشاطات البترولية و القطاعات الصناعية التابعة لها، و لقد ظهر "عقد الإمتياز" la concession كأقدم أنواع العقود البترولية، حيث مازال منتشرا في عدة أقطار من العالم، و قد ساد هذا الأخير فترة طويلة من الزمن قبل أن تظهر أنواع أخرى من العقود تعتمد على المشاركة في النشاط البترولي، و هو ما يعرف بـ: "عقود تقاسم الإنتاج" Contrat de Partage de Production و "عقود الخدمات" Contrats de services، و سنحاول تفصيل كل نوع من العقود البترولية على حدا.

### المطلب الأول: عقد الإمتياز (Concession agreement, contrat de concession)

إن هذه الصيغة من العقود البترولية تعتبر أقدم صيغة، و لقد ظهرت في فترة تميزت بالإستعمارات، حيث كانت هذه الأخيرة بقوتها الإقتصادية و الحربية تسيطر على الخيرات الطبيعية للدول الفقيرة و المستعمرة لا سيما الدول التي تعرف اليوم بالدول النامية.

يتمثل هذا النوع من العقود بقيام الدولة صاحبة الثروات الطبيعية و الخيرات المنجمية بمنح شركة نفطية أجنبية، تتمتع بطاقات مالية و تقنية، سند منجمي(Titre minier) يخول لها الحق في إستكشاف و إستغلال المحروقات على مستوى الحقول التي تقع في ترابها( حدودها الجغرافية)، مقابل إتاوة( Redevance) و ضريبة على الإنتاج محددتين مسبقا، حيث يمس هذا السند حق الإستكشاف و الإستغلال في حدود مساحة محددة و لمدة زمنية معينة تفوق عادة العشرين سنة.

الإطار التاريخي لعقد الإمتياز:

لقد تم إبرام أول عقد من هذا النوع[1] من طرف شاه إيران مظفرالدن مع رجل القانون الإنجليزي "وليام كنوكس دارسي"WILLIAM KNOX D'ARCY بتاريخ 1901/05/28 لمدة 60 سنة، لاستكشاف و إستغلال حقول النفط على مستوى التراب الإيراني لمساحة 600000 ميل$^2$، و قد تم هذا العقد مقابل مبلغ 40000 £ شهريا بالإضافة إلى نسبة 16% من الأرباح السنوية، بالإضافة إلى قيمة نقدية ثابتة سنوية تقارب 1800 $.

- كما تحصلت شركة IPC في العراق على عقد إمتياز من الحكومة العراقية بتاريخ 14 مارس 1925 لمدة 75 سنة حول مساحة 32000 ميل$^2$ و تمت مراجعته بتاريخ 24 مارس 1931 و

[1] Jean Pierre ANGELIER, Energie et société, la rente pétrolière, édition : centre national de la recherche scientifique, Paris, 1976, page : 85.

ذلك مقابل 9000 جنيه إسترليني ذهبي عند إمضاء العقد و 60000 جنيه إسترليني سنويا لما الصادرات تفوق أربعة ملايين طن و 20000 £ سنويا لكل مليون طن إضافي[1].

• تحصل السيد PERCY COX من سلطان العربية السعودية على عقد إمتياز لمساحة 36000 ميل[2] لمــدة 60 ســنة مقابل تسبيق بقيمة 50000 دولار أمريكي عند إمضاء العقد يسترجع عن طريق الإتاوة الذي تمثل 4 shilling-or لكل طن، و في 31 ماي 1931 تحصلت شركة ARAMCO لمدة 60 سنة على مساحة 500000 ميل بموجب عقد إمتياز[2].

• و في الكويت و بتاريخ 1934/12/23 تم منح عقد إمتياز لشركة KUWEIT OIL CO LTD من أجــل إستكشــاف و إنتاج و تسويق البترول لمدة 75 سنة، لمساحة 6000 ميل[2] و ذلك مقابل 475000 روبــي هندية Roupies indiennes موافق لقيمة 35625 £ لدى إمضاء العقد، بالإضافة إلى مبلغ سنوي 95000 روبي[3].

• كمــا تحصل رجل الأعمال الأرميني "سركيس غلبكيان" SARKIS GULBEKIAN، سنة 1908 علــى إمتياز لاستكشاف و إستغلال المحروقات بمنطقة كركوك بالعراق، ثم عرف هذا النوع من العقود انتشارا و توسعا، حيث تم بمنطقة شبه الجزيرة العربية إبرام عدة عقود بين دول المنطقة لا سيما العربية السعودية،البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان و الشركات الأمريكية و الإنجليزية، كمــا عرفــت دول أمريكا الجنوبية نفس الحدث بإبرام عدة عقود لاسيما الأرجنتين، المكسيك، فنزويلا، بوليفيا...الخ مع الشركات البترولية العالمية خاصة الأمريكية و البريطانية.

تطور عقد الامتياز:

لقــد تطور "عقد الامتياز" بدءا من الخمسينات (50-70)، بتعدد الشركات البترولية و حدة تنافسها مــن جهــة، و مــن جهة أخرى تطور الوعي السياسي و العلمي للدول صاحبة الثروات، حيث تحسنت شروط هذا العقد و أصبحت الدول تستفيد من عدة مزايا كتحسين حجم الإتاوة و الضريبة، بإدخال تقنيات جديدة، و رغم نقص إستعماله إلا أنه إلى حد نهاية سنة 1980 ما زال متواجدا في أكثر من 120 دولة[4] و تتركز لا سيما في المناطق أين يكون المنتوج ضخما.

---

[1]Ibidem, page : 85.

[2]Ibidem, page : 86.

[3]Ibidem, page : 87.

[4]Jean MASSERON, l'économie des hydrocarbures, publication IFP, 3è édition Paris, page :150.

فقــد عــرف هذا النوع من العقود تطورا بدءا من الخمسينات حتى فترة السبعينيات، حيث ظهرت طـــريقة أو مبدأ تقاسم الأرباح المعلنة « Fifty-Fifty » سنة 1948[1] في فنزويلا، مع الشركات المستفيدة من الإمتياز، بينما يتمثل الأسلوب الثاني في مبدأ « l"expensing »[2] تمديد الإتاوة.

الإطار القانوني:

يمكن تلخيص الإطار القانوني لعقد الإمتياز في النقاط التالية:

-بموجب هذا العقد يتحصل صاحب الإمتياز على رخصة منجمية(titre minier)، رخصة تنقيب أو رخصة إستغلال لدى إكتشافه لحقل قابل للإستغلال تجاريا؛

-يعتبر صاحب الإمتياز مالكا للإنتاج (من المحروقات) على مستوى رأس آبار المحروقات؛

-يعتبر صاحب الإمتياز مالكا للوسائل المادية و التقنية للإنتاج؛

-يــتم تحديــد أعمـــال البحث و التنقيب و إستغلال المحروقات و كذا واجبات و حقوق صاحب الامتياز إما بموجب عقد أو بموجب دفتر شروط.

الإطار الجبائي:

فـــي إطـــار إبرام عقد الإمتياز، تتحصل الدولة بموجبه على أنواع الإيرادات تتمثل في المكافأة و بعض الضرائب، و ذلك نضير إستغلال صاحب الإمتياز لأراضيها، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. المكافأة Le bonus
2. الإتاوة La redevance
3. الضريبة على المداخيل أو على المنتوج
4. رسوم و ضرائب إضافية

و تختلف هذه المكافآت، الإتاوات و الرسوم و الضرائب من عقد إلى آخر و من بلد لآخر من حيث نوعها و قواعد حسابها .

1. المكافأة Le bonus :

يمكن تعريف المكافأة على أنها حصة نقدية جزافية تفاوضية(forfaitaire, négociable)، تدفع بمناسبة معينة في إطار العقد أو في مختلف مراحله، و تتمثل أنواع المكافآت فيما يلي:

- مكافأة الإمضاء: حصة نقدية تفاوضية تدفع عند إبرام العقد بين الطرفين.
- مكافأة الإكتشاف: حصة نقدية تفاوضية تدفع لدى الإعلان عن إكتشاف حقل المحروقات.

[1] Jean Pierre ANGELIER, Energie et société, la rente pétrolière, op cit. Page : 95.
Ibidem, page : 98. [2]

• مكافـأة الإنـتاج: و تدفع هذه الأخيرة ضمن الظروف السالفة الذكر، عندما يفوق حجم الإنتاج مستواه العادي( العتبة العادية).

2. الإتاوة La redevance:

و هي حصة نقدية تمثل نسبة مئوية معينة تحسب على أساس عدة مقاييس، و تدفع سنويا و بصورة منتظمة بعد كل دورة إنتاجية و من أهمها:

-الإتاوة على أساس المساحة: و هي بمثابة كراء يتناسب مع حدود المساحة المحددة تعاقديا، حيث أن كـل وحـدة مسـاحة مـثلا كـم2 تقابلها نسبة من المال(كم$^2$ ← 10$)، و قد تزداد من مرحلة الإستكشاف إلى مرحلة الإستغلال، كما يمكنها أن تزداد عند تجديد العقد.

-الإتاوة على الإنتاج: و تمثل حصة نقدية تحسب على أساس حجم الإنتاج، فهي بذلك:

• تمثل رسما نوعيا متعلقا بقيمة (العائد النقدي) الإنتاج.

• توافـق تعويضـا لخسـارة ناتجـة عـن إسـتغلال لثروات غير متجددة (Ressources non-renouvelable).

• تعبر عن نسبة معينة من الإنتاج (معدل مرن- معدل ثابت).

• تدفع عادة نقدا كما يمكن أن تدفع عينا حسب شروط العقد.

• تحسب على أساس الإنتاج و ليس على أساس الربح (حجم الإنتاج- رقم الأعمال).

كما أن الإتاوة على الإنتاج و رغم بساطتها، فإنها تنشئ عدة تعقيدات لدى حسابها.

-مقاييس حساب الإتاوة على الإنتاج (paramètres de calcul):

• محيط الحساب (Périmètre de calcul): هل يتم حسابها على حقل على حدا أو على كل مساحة موضوع الإمتياز، و هل يمكن تجسيد (la consolidation) مبدأ التدعيم الجبائي؟

• مكان الحساب: هل يتم حسب الإتاوة انطلاقا من مستوى رأس البئر أو عند بداية الحقل، أو على مستوى نقطة التوريد(livraison) أو التصدير( أنبوب النقل- نقطة المصفاة) ؟

• تقيـيم الإنتاج: يتم تقييم الإنتاج إما على أساس سعر السوق كما يعرف بالمصطلح الإنجليزي " arm's length transactions" و إمـا علـى أسـاس سعر المعلن (prix affiché- posted price)، و المحدد من طرف الدولة.

يتم تحديد هذه المعايير(paramètres) إنطلاقا من تحديد محيط و مستوى الحساب في الحقل حتى كيفية و دورية دفع هذه الضريبة في ظل فصول عقد الإمتياز.

3. الضـــريبة على الدخل: و تنشأ هذه الضريبة لدى إكتشاف حقل قابل للإستغلال التجاري، نتيجة العملـــيات النفطـــية سواء البيع أو التصدير، و هي تمثل حصة نقدية جبرية غير تفاوضية تحسب على نسبة معينة من حجم الإنتاج المباع.

-يتم تحديد الضريبة على االدخل عن طريق إطار قانوني سواء قانون الضرائب أو قانون الجباية البترولية الخاصة أو حتى قانون المالية، بصورة تفصيلية من حيث حسابها، تحديد وعائها، إستحقاقها... الخ، كما تكون كل هذه النقاط مدرجة في العقد.

-إطار حساب الضريبة: يمكن حساب هذه الأخيرة على أشكال مختلفة حسب العقد المبرم، إذ يتم تحديدهـــا إما على أساس كل حقل(ring-feneing) أو على أساس حق الإمتياز أي كل المساحة موضوع الإمتياز، كما أن هناك في بعض البلدان إمكانية تطبيق التدعيم الجبائي " la consolidation fiscale ".

-تحديـــد الوعاء الضريبي: و يختلف من دولة لأخرى حسب نظامها المحاسبي و الجبائي، إذ يتم ذلـــك عـــادة بحـــذف كـــل النفقات المتعلقة بالتكاليف العملية " coûts opératoires "، الإهتلاكات، فوائد القـــروض و كـــل الـــنفقات المســـموح بحذفها من رقم الأعمال الإجمالي، مع الأخذ بعين الإعتبار كل الإعفاءات و التسهيلات المقدمة في هذا الشأن.

-تحديد نسبة الضريبة: يتم تحديد هذه النسبة من طرف التشريع المالي و الجبائي، و تختلف نسبة هـــذه الأخيرة من بلد لآخر حسب السياسة الإستثمارية المطبقة، من حيث إستغلال الثروات المحلية من جهـــة، و مـــدى إمكانية إستقطاب أكبر عدد من المستثمرين من جهة أخرى، و في الواقع تتراوح هذه النسبة ما بين 30% إلى 70% ، كما يمكن أن تفوق ذلك( حالة الجزائر 38% و فنزويلا 85%).

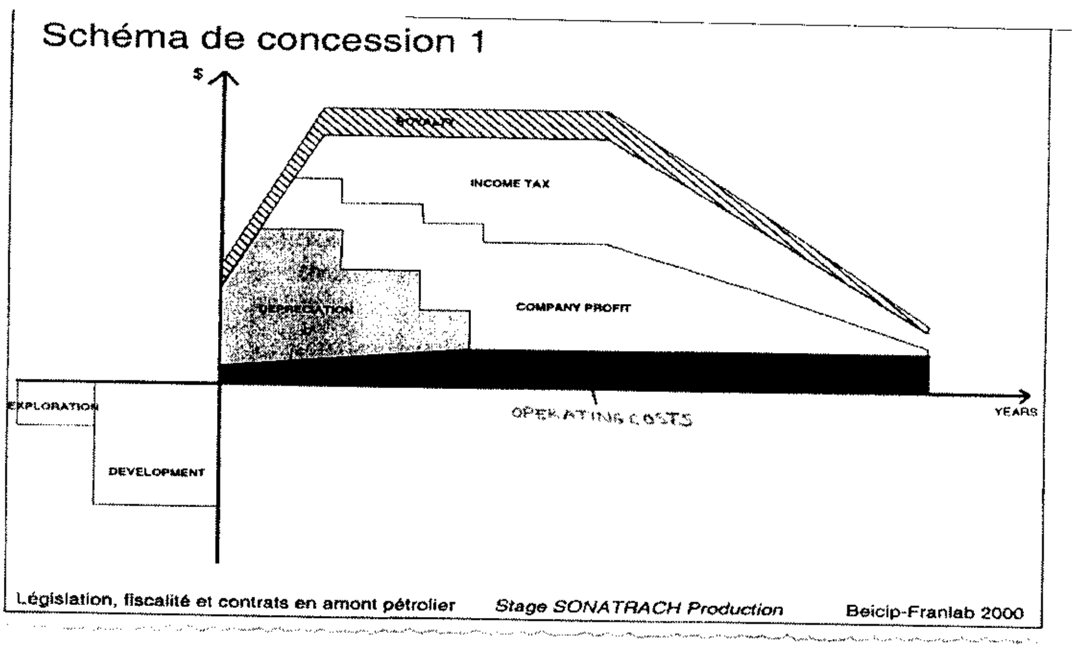
-يتم تحديد الأساليب و الإجراءات المحاسبية بصورة دقيقة حيث تتضمن:

- تحديد كل النفقات القابلة للتحميل على النتيجة (dépenses déductibles).
- تحديد كل المداخيل و الإيرادات المشكلة للنتيجة.
- تحديد طريقة الإهتلاك و كذا النسب المتعلقة به(النسب و المدة).
- تحديد فترة السنة المحاسبية(12 شهرا إبتداء من شهرx إلى شهرy و تطابق السنة المدنية).
- تحديد العملة المتعامل بها: سواء العملة الوطنية أو العملة الدولية الدولار الأمريكي مثلا.
- تحديد طريقة تحميل الخسائر " Le report des pertes ".

4. الرســوم و الضرائب الإضافية: يتم فرض هذا النوع من الرسوم غالبا في حالات استثنائية من طرف بعض الدول، حيث تقوم بفرض رسم إضافي بنسب ضعيفة على الشركات البترولية، و لقد حدث ذلك، تاريخيا، خاصة في السنوات أين عرفت أسعار النفط إرتفاعا مذهلا 1973 و 1979 " les chocs pétroliers "، و يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال:

- الولايات المتحدة فرضت رسما يعرف باسم: Windfall Profit Tax (W.P.F)؛
- إنجلترا فرضت رسما يعرف باسم: Petrolium Revenue Tax (P.R.T)؛
- النرويج فرض رسما يعرف باسم: Special Petrolium Duty (S.R.D)؛

كما أن هناك بعض البلدان المعتمدة لطريقة معدل المردودية أي المعامل " R" (تونس مثلا)، فإنها تفرض رسوما إضافية عن بلوغ "R " لمستويات معينة، كحالة أستراليا، غينيا، السنغال، الصومال...الخ.




شكل 04: عقد الإمتياز ـ الأكثر إنتشار ـ

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Operating costs | نفقات عملية | Royality | الإتاوة | Incometax | الضريبة على الدخل | Depreciation | الإهتلاك |
| | | Exploration | الإستكشاف | Development | التطوير | Company profit | ربح الشركة |

**المطلب الثاني: عقد تقاسم الإنتاج (Contrat de Partage de Production)**

تعتبر هذه الصيغة من العقود حديثة النشأة مقارنة بسابقتها، حيث تنطلق من أساسيات أن الدول هي المالكة للثروات النفطية، و صاحبة السندات المنجمية، إذ تقوم بمنحها بصورة مقتصرة على الشركات الوطنية، و تقوم هذه الأخيرة بإبرام عقد شراكة مع شركة بترولية أجنبية تمتلك التقنيات العالية و رأس المال الكافي، بهدف إستكشاف و إستغلال المحروقات الموجودة في حدود المساحة المسموحة بها، حيث يقوم الشريك الأجنبي بتحمل جميع المصاريف المتعلقة بالإستكشاف و الإستغلال، و في حالة إكتشاف حقل نفط قابل للإستغلال تجاريا، تقوم الدولة بتعويض الشريك الأجنبي عن كل المصاريف بواسطة جزء من إنتاج الحقل نقدا أو عينا بالإضافة إلى حصوله على جزء آخر من الإنتاج بحسب نسبة مشاركته في صورة إنتفاع (intéressement) ، وفقا للشروط المنصوص عليها في العقد.

**الإطار التاريخي لعقد C.P.P:**

يعتبر هذا النوع من العقود حديث النشأة مقارنة بعقد الإمتياز، إذ ظهر عقد تقاسم الإنتاج لأول مرة سنة 1966 في إندونيسيا، إذ تم العقد بين الشركة الوطنية الإندونيسية PERTAMINA و إحدى الشركات الأمريكية فهو يعتبر بمثابة الإطار النظري و المرجعي لهذا النوع، ثم ظهر بشكل آخر في البيرو سنة 1971، و سنحاول و لو بصورة موجزة عرض التطور التاريخي لهذا النوع من خلال الشكل الإندونيسي و البيروفي.

- **عقد تقاسم الإنتاج شكل إندونيسيا:**

في إطار هذا العقد يقوم الشريك الأجنبي بأعمال الإستكشاف بمفرده، و في حالة عدم حصوله على إكتشاف حقول نفط قابلة للإستغلال التجاري يتحمل لوحده كل التكاليف و الخسائر، بالإضافة إلى المكافآت و بعض الإقتطاعات الأخرى للدولة، و ليس له أي حق في التعويض، بينما في حالة إكتشاف حقل قابل للإستغلال تجاريا، في هذه المرحلة تتدخل الشركة الوطنية و تصبح شريكا فاعلا (حقيقيا) مع الشريك الأجنبي و يتحصل هذا الأخير على جزء من الإنتاج، لا يتعدى سقف معين من الإنتاج الإجمالي، كتعويض لمصاريفه، و تسمى هذه الحصة بـ Cost.Oil، و بعد طرح من الإنتاج الإجمالي حصة Cost.Oil تبقى الحصة الرئيسية وهي Profit.Oil ، حيث يتم تقسيمها بين الشريكين وفقا لبنود العقد، إذ تمثل نسبة كل شريك نسبة مشاركته في رأسمال الشركة أو الجمعية.

كمـــا أن الشـــريك الأجنبي و بطبيعة الحال، يتحرك بصورة دائمة تحت رقابة مصالح المناجم أو المحـــروقات التابعة الدولة سواء في مرحلة الإستكشاف أو الإستغلال[1]. كما أن عملية دفع الضرائب تتم تسويتها بين الشركة الوطنية و الدولة.

• **عقد تقاسم الإنتاج نوع البيرو:**

يعتبر هذا النوع بسيطا من حيث مبدئه، لكنه صعب من حيث تنفيذه، حيث تتدخل الشركة الأجنبية لحساب الشركة الوطنية و تأخذ بذلك على عاتقها كل المصاريف و التكاليف المتعلقة سواء بالاستكشاف أو الإســتغلال، و يــتم ذلك تحت رقابة مصالح الدولة و إن لم يؤدي هذا الإكتشاف إلى أي نتيجة، فإن الشــريك الأجنبـــي لا يحق له التعويض و لا طلبه، بينما إذا حصل إكتشاف فإنه يتحصل على تعويض نفقاتـــه بالإضافة إلى أكبر حصة من الإنتاج سواء نفط أو غاز تمكنه من تغطية جميع نفقاته و حصوله على ربح.

في هذا النوع من العقود يلعب حجم الحقول دورا هاما، حيث ميدانيا، يمكن أن يؤدي إلى اختلال التوازن بين مصالح الشركة الوطنية و الشركة الأجنبية بفعل الحجم و المردود الصافي للحقل[2].

الإطار القانوني: إن عقد تقاسم الإنتاج، من حيث إطاره القانوني، يتميز بالنقاط التالية:

-تعتـــبر الدولـــة بصـــورة مباشرة أو ممثلة بالشركة الوطنية المالك و الحائز الوحيد على جميع السندات المنجمية؛

-يـــتم إبرام العقد أو البروتوكول بين الدولة أو الشركة الوطنية و الشريك الأجنبي المتعاقد بهدف إستكشاف و إستغلال حقول النفط موضوع السند المنجمي؛

-يعتـــبر المـــتعاقد أي الشريك الأجنبي مقدم خدمات prestataire de services لحساب الدولة أو الشركة الوطنية؛

-فـــي إطار عملية التنقيب و البحث، يتحمل المتعاقد خطر العملية بالإضافة إلى تمويل العمليات النفطية موضوع الشراكة؛

-في حالة عدم إكتشاف حقل نفطي، يتحمل المتعاقد كل التكاليف و هي غير قابلة للتعويض؛

-في حالة إكتشاف حقل نفطي قابل للإستغلال تجاريا، فإن الشريك الأجنبي المتعاقد يحصل على:

• تعويض لكل تكاليف العمليات بجزء من الإنتاج (عينا أو نقدا ) و يسمى باللغة الإنجليزية " Cost-Oil ".

[1] J. Masseron, l'économie des hydrocarbures, op cit., page 152.

[2] J. Masseron, l'économie des hydrocarbures, op cit., page 153.

• إنتفاع intéressement أو أجر rémunération نظير جهوده المبذولة، عن طريق جزء من الإنتاج الباقي بعد إختزال التكاليف عينا أو نقدا حسب بنود العقد، و تسمى هذه الحصة "profit-oil ".

-تتحصل الدولة أو الشركة الوطنية على الجزء الباقي:

=[الإنتاج الكلي-(حصة الشريك منprofit oil+cost oil)].

-الإطـــار الجبائـــي: بموجـــب إبـــرام عقد الشراكة-تقاسم الإنتاج- تتحصل الدولة على مختلف الضرائب و الرسوم ،بالإضافة إلى حصتها في profit-oil نظير إستغلال أراضيها و ثرواتها، و أهم هذه العوائد (المداخيل):

-حصة الدولة من العائد الصافي profit-oil في حالة ما تتحصل عليه دون الشركة الوطنية، و يتم تثميـــنه على أساس أسعار النفط و بالعملة الوطنية بالإضافة إلى الضرائب المتحصل عليهم: وهم تقريبا نفس الضرائب في إطار عقد الإمتياز، و هم:

-المكافـــأة le bonus: و هي بمثابة حصة نقدية تفاوضية سابقة لعمليات الإستغلال، تدفع بمناسبة معينة لدى إبرام العقد أو لدى مختلف مراحله و تتمثل في الأنواع التالية و التي أنه تم توضيحها في عقد الإمتياز.

• مكافأة الإمضاء • مكافأة الإنتاج • مكافأة الإكتشاف.

-الإتاوة la redevance: تمثل حصة نقدية يدفعها الشريك الأجنبي إلى الدولة، و هي نسبة مئوية تحسب على أساس المساحة، وفق طريقة محاسبية معينة و تدفع سنويا، أي مع نهاية كل دورة إنتاجية، و يقتصر هذا العقد غالبا على الإتاوة على أساس المساحة( أنظر تعريف الإتاوة على المساحةفي عقد الامتياز ) .

• الإتـــاوة علـــى الإنتاج: و تحسب على أساس حجم الإنتاج لمحصل عليه في ظل هذا النوع من العقود نادرة الحدوث.

-الضـــريبة علـــى الدخل impôt sur les revenues: و تظهر هذه الضريبة و تصبح سارية لدى الحصول على إكتشاف نفطي قابل للإستغلال تجاريا، و يتم حساب هذه الضريبة غالبا بعد تحديد النتيجة و تقاسم الإنتاج، كما يتم تحديد كل هذه الإجراءات المحاسبية عن طريق التنظيم، بالإضافة إلى إدراجها في العقد.

• تحديـــد نســـبة الضـــريبة: يتم تحديد هذه النسبة من طرف التشريع المالي( قانون المالية ) أو الجبائي( قانون الضرائب )، و تختلف من دولة لأخرى تبعا للإطار الإستثماري الذي تتبعه.

• تحديد الوعاء الضريبي: يتم تحديد هذا الأخير بالصورة التالية:

الدخل الإجمالي-3 تكاليف العمليات= الوعاء الضريبي.

أي أن الدخل الإجمالي مطروحا منه كل التكاليف المتعلقة بالإستكشاف و الإستغلال المسموح بإدراجها في مستوى معين.

- تحديد الإجراءات المحاسبية بصورة دقيقة، حيث يظهر:

-وضع قائمة للنفقات القابلة للتحميل.

-وضع سقف للنفقات المحملة سنويا.

-تحديد طريقة الإهتلاك المطبقة، خطي تناقصي...الخ، و تحديد النسب و مدة الإستعمال.

-تحديد طريقة تحميل الخسائر.

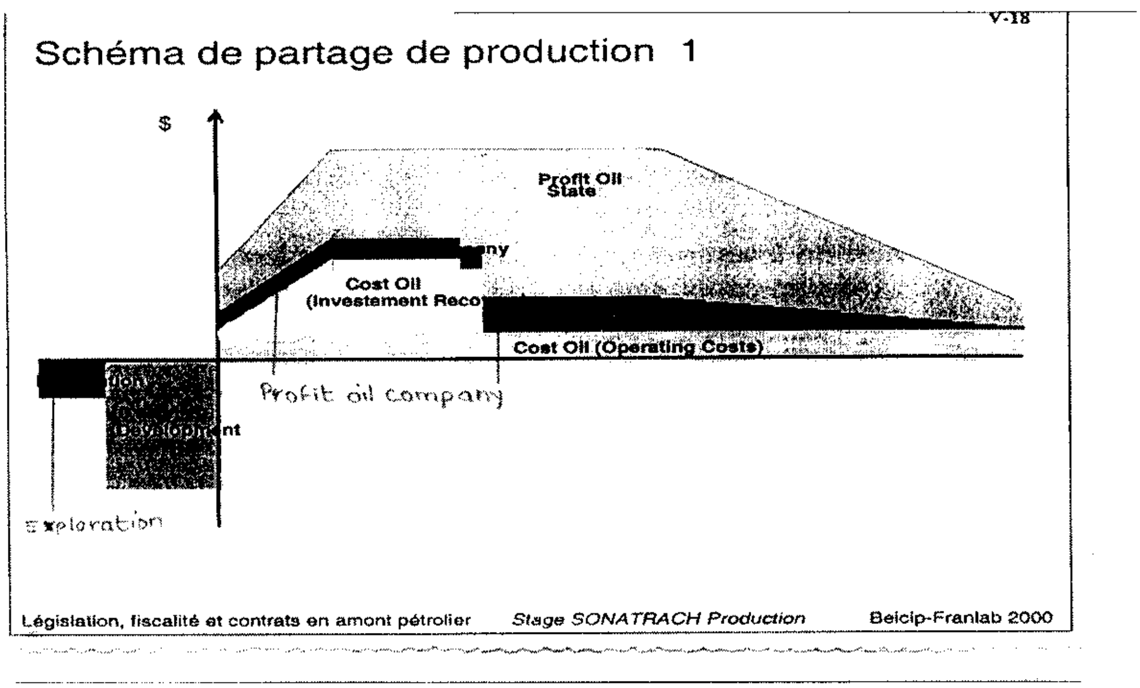
-تحديد الإيرادات المشكلة للنتيجة.

-تحديد السنة المحاسبية.

-يمكن أن تفرض الضريبة على الدخل قبل الإقتسام أو بعده.

ففي حالة فرض الضريبة قبل الإقتسام، وهو شائع لدى بعض الدول، يتحمل المتعاقد دفع كل الضريبة على المدخول الذي يتحصل عليه .

في حالة فرض الضريبة بعد إقتسام الأرباح، يتحمل المتعاقد الأجنبي دفع الضريبة المتعلقة بحصته فقط من الأرباح profit oil، و من أجل التوضيح نستعين بالشكل المتعلق بعقد تقاسم الأرباح:




شكل رقم 05: الأكثر إنتشارا

الضـــرائب و الرســـوم الإضـــافية: مهما كان شكل العقد المبرم، فإن هذه الأخيرة تفرضها الدولة على الشـــركات البترولية في حالات إستثنائية لاسيما في حالات ارتفاع أسعار النفط الذي يؤدي إلى إرتفاع كبير في إيرادات الشركات، و هي نفسها كما هو مبين في حالة عقد الإمتياز.

تغطية نفقات " cost oil ":

إن طريقة تغطية التكاليف، و إن كانت تخضع لمعايير ثابتة فإنها تختلف من جهة لأخرى و حسب محتوى العقد.

-يحـــق للشريك المتعامل الأجنبي، لدى إكتشاف حقل قابل للإستغلال تجاريا، تغطية أو إسترجاع التكاليف التي قام بها.

-تتمثل حصة النفقات المنفقة المسترجعة سنويا في cost oil.

-يـــتم الإســـترجاع كل سنة إنتاج طبقا لحدود معينة أو وفق نسبة محددة من حجم الإنتاج تكون محددة آنفا في العقد و لا يجوز تجاوزها[1]

-تتراوح نسبة إسترجاع النفقات الأولية الضخمة سنويا معدل حوالي 40% إلى 60% ،حيث أنه كلمـــا كانت النسبة مرتفعة كان إسترجاع النفقات سريعا و هاما، كما توجد في بعض البلدان أين يسمح باسترجاع النفقات الأولية بصورة كلية إبتداءا من السنة الأولى للإنتاج.

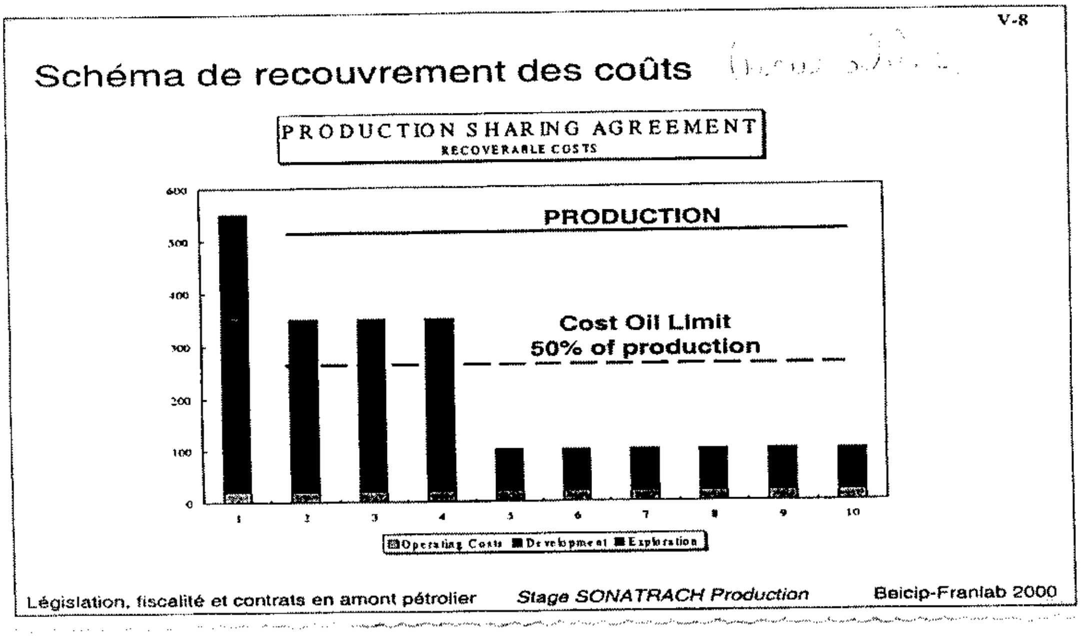
-تنقسم النفقات من حيث فترة سدادها إلى نفقات قابلة للإسترجاع recouvrables، يتم استرجاعها خـــلال فـــترة الإستثمار أو الإستغلال و نفقات مسترجعة سنويا أو في السنة الجارية و تمثل جزءا من النفقات القابلة للإسترجاع، و يحمل رصيد هذه الأخيرة على السنوات الآتية.

-لما تقل النفقات المسترجعة عن النسبة المحددة تعاقديا، يتم إسترجاع هذه الأخيرة و يدرج الباقي في الربح profit oil.

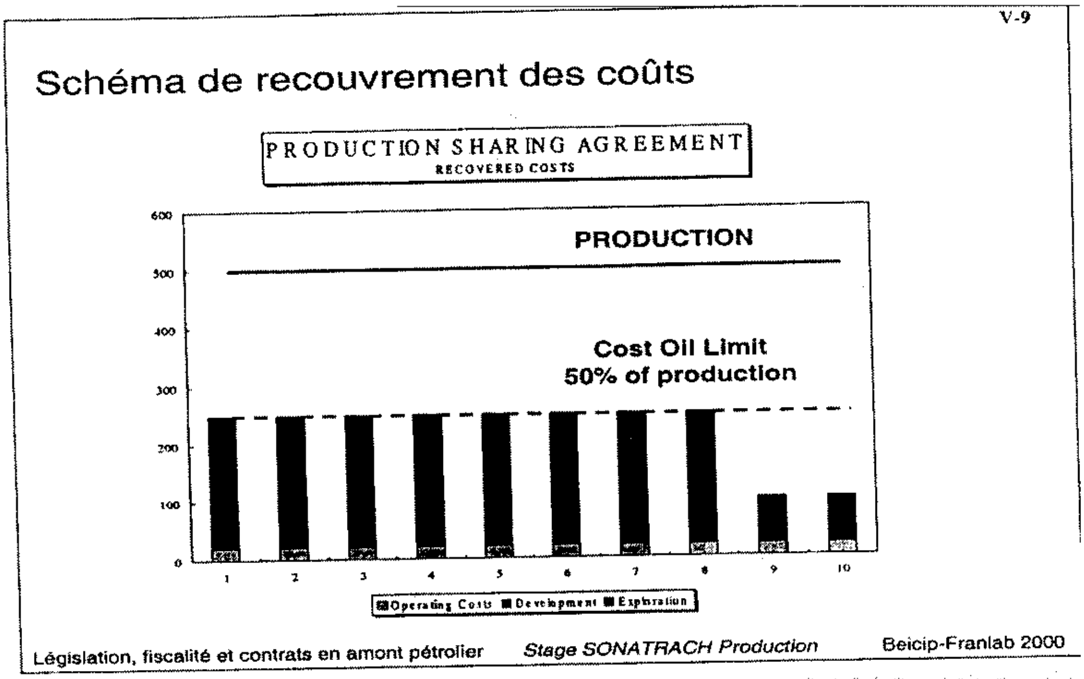
-يـــتم تحديد عن طريق التنظيم و تعاقديا مجموع النفقات القابلة للإسترجاع، حيث أن هناك عدة نفقات غير قابلة للإسترجاع، مثلا: المصاريف المالية، المصاريف المرتبطة بالشركة الأم...الخ.

و من أجل توضيح و تفسير تغطية النفقات العملية cost oil، نستعين بالشكلين التاليين:

[1] لقد تطور التعامل مع الإستثمار البترولي حيث أن هناك تعدد الإجراءات بين الإستكشاف و الإستغلال على سطح الأرض on shore و الذي في البحر off shore إذ يستفيد هذا الأخير من تسهيلات أكبر لصعوبته و قلة مردود ، و بذلك فإن معدل الاسترجاع يكون هاما.




الشكل رقم 06: الشكل البياني لإسترجاع النفقات في إطار عقد تقاسم الإنتاج




شكل رقم 07 :الشكل البياني لإسترجاع النفقات في إطار عقد تقاسم الإنتاج

تقاسم الربح Partage de la production profit oil:

مما لا شك فيه، أن كل عمليات الإستكشاف و الإستغلال تهدف إلى خلق ربح معتبر يلبي تطلعات و حاجات الشريكين:

-يمثل الجزء الباقي من الإنتاج بعد طرح تكاليف cost oil بالربح profit oil.

-يتم إقتسام حصة الربح بين الدولة أو الشركة الوطنية و المتعاقد وفق نسب معينة و محددة مسبقا تعاقديا.

-يتم تحديد نسبة تقاسم الأرباح بطرق مختلفة تختلف و كل بلد.

• معدل تقاسم ثابت: و هو غالبا في حدود 40%-60% على التوالي للشريك الأجنبي و الدولة.

• معدل تقاسم ثابت يأخذ بعين الإعتبار حجم الإنتاج وموقع الإستثمار السطح- البحر- البحر العميق Deep off shore- off shore- on shore.

• معدل تقاسم متغير بحسب:

-مستوى الإنتاج السنوي، معبر عنه بالبرميل يوميا. (Baril/Jour)

-مستوى الإنتاج المتراكم، معبر عنه بالبرميل يوميا.

-معدل مردودية (المعامل R)*

-تغير طريقة المعدل المتغير الأكثر إنتشارا و الأكثر مرونة، حيث أنها تأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل تقنية، مالية و إقتصادية كحجم الإحتياطات و الإنتاج، التكاليف، الإستثمار و حركة أسعار النفط.

## المطلب الثالث: عقود الخدمات Les contrats de services:

إن هذا النوع من العقود لا يختلف بصورة كبيرة عن سابقيه لاسيما عقود تقاسم الإنتاج، حيث ينطلق من قيام المؤسسة الوطنية بإسناد أعمال الإستكشاف و الإستغلال أو التطوير لشركة أجنبية وفق شروط معينة و مقابل أجر معين، و يمكن تمييز نوعين من عقود الخدمات، عقود الخدمات بمخطر contrat de services à risque و عقود خدمات بغير مخطر أو كما تعرف بعقود المساعدة التقنية contrat d'assistance technique.

-عقود الخدمات بالمخطر: فهي عقود تنطلق من نفس منطلقات عقود تقاسم الإنتاج من حيث أن الدولة هي المالك الوحيد للحقوق و السندات المنجمية، حيث تمنح الشركة الوطنية حق حيازة هذه السندات، إذ تقوم هذه الأخيرة بالإتفاق مع شركة أجنبية لإنجاز أعمال معينة، فتقوم الشركة الأجنبية في هذا السياق بأعمال الإستكشاف و تمويلها، و في حالة الحصول على إكتشافات قابلة للإستغلال التجاري تتدخل الدولة و تقوم بتعويض الشركة الأجنبية لمختلف التكاليف التي أنفقتها نقدا، و تبقى هي (الدولة)

* و هو معامل يحدد نسبة تقاسم الأرباح بعد اختزال الضرائب و الرسوم و هو كسر يأخذ عدة أشكال و من بينها:

R= 3الضرائب ∑ و النسبة المحصل عليها تمثل نسبة التقاسم

3 المصاريف ∑

المالك الوحيد للإحتياطات المكتشفة و ليس للشركة الأجنبية أي حق في ذلك، غير أنه يمكنها شراء جزء من إنتاج الحقل المكتشف بأسعار تفضيلية.

و ينتشر هذا النوع من العقود في البلدان التي تتميز باستيرادها للمحروقات، بهدف تخزينها للإستهلاك المحلي إعتمادا بصورة أكبر على كميات الإنتاج الوطني (حالة الأرجنتين و البرازيل مثلا).

فقد تم إبرام هذا النوع من العقود في عدة أقطار من العالم و من بينها البرازيل، الأرجنتين، الجزائر، الصين و الإمارات العربية المتحدة.

و تختلف عقود الخدمات بمخطر عن عقود تقاسم الإنتاج من حيث أن الأولى يتم فيها دفع أجر الشريك الأجنبي نقدا (قسط من المال)، بينما الثاني يتم فيه دفع انتفاع الشريك عينا، أي قسط من البترول الخام[1] و يمكننا تلخيص خصائص هذا النوع من العقود في:

- يتحمل المتعاقد المخاطرة في عملية الإستكشاف؛
- يتم تعويض المتعاقد في حالة إكتشافه لحقل ؛
- يتحمل المتعاقد مسؤولية تمويل العمليات؛
- يتم دفع التعويض (النفقات+أجر) للمتعاقد نقدا؛
- ليس للمتعاقد أي حق في كميات النفط أو الغاز المستخرجة.

-<u>عقود الخدمات بغير مخطر أو عقود الخدمات التقنية:</u>

في هذا النوع من العقود لا تتحمل الشركة الأجنبية أي مخاطرة (risque)، حيث تقوم هذه الأخيرة بخدمات معينة مقابل أجر معين يكون مرتبطا بمدى نوعية النتائج المحققة و مدة الإنجاز.

و يمكن أن يخص هذا العقد عمليات الإستغلال و التطوير كما يتسع إلى مجال المساعدة التقنية، مثل العقود المبرمة بين الشركة السعودية " أرمكو " و الشركات البترولية الأمريكية، كما تم إبرام هذا النوع من العقود في عدة بلدان أخرى في فترة الثمانينيات، مثل حالة الهند، كوبا، الجزائر، اليمن...الخ.

و يمكن إعادة تلخيص خصائص هذا النوع في:

- غياب عنصر المخاطرة، أي أنه ليس هناك أية مخاطرة يقوم بها الشريك المتعاقد.
- لا يتحمل الشريك المتعاقد مسؤولية تمويل المشروع بل يكون على عاتق الدولة أو الشركة الوطنية.
- يتم دفع أجر المتعاقد نقدا نظير الخدمة المقدمة.

[1] J. Masseron, l'économie des hydrocarbures, op cit. , page 153.

## المبحث الثاني: تطور القانون البترولي في الجزائر:

لقد نشأ قطاع النفط (الإستكشاف و الإستغلال) منذ فترة الإستعمار، إذ كان تحت تصرف الشركات الأجنبية و مع نيل الجزائر إستقلالها سنة 1962 ، ورثت بذلك وضعية إحتكارية لمجال النفط من طرف هذه الشركات لا سيما الفرنسية منها كنتيجة لقيود إتفاقيات إيفيان لشهر مارس 1962.

حيث كان يتمثل دور الجزائر بما يعرف بالشريك النائم Sleeping partner ، إذ إقتصر دورها في تحصيل الإتاوة و الضريبة و التي كانت تحتسب على أساس معايير جائرة مستندة بذلك من القانون البترولي الصحراوي، ثم ظهرت عدة تغييرات تشريعية و تنظيمية في هذا الشأن حتى تاريخ صدور آخر قانون سنة 1991 الساري المفعول.

### المطلب الأول:الفترة الإستعمارية قبل سنة 1962*:

لقد ظهرت أول عمليات التنقيب على البترول في الجزائر خلال نهاية القرن الماضي، لكن لم تصبح هذه العمليات جادة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، أين تكثفت عمليات الإستكشافات مما أدت إلى إكتشاف حقول هامة في منطقة حاسي مسعود سنة 1956 و ذلك أثناء أول عملية عقد إمتياز – Concession- الذي سلم في 1952، إذ أعطت نتائج معتبرة من حيث حجم الإنتاج.

و قد كانت هذه الإمتيازات، التي كانت شائعة الإستعمال في إفريقيا الشمالية و الشرق الأوسط، تمنح إلى الشركات البترولية الفرنسية إستغلال مساحات شاسعة من الصحراء الجزائرية، و تتفرد بمراقبة و كذا تسيير مختلف العمليات الإستكشافية و الإستغلالية، بينما يتحدد دور الدولة في تحصيل الإتاوة و الضريبة و نلاحظ أن هذه الفترة لم تعمر طويلا، حيث أن إستغلال المحروقات في ظل الحكم الإستعماري لم يدم أكثر من 10 سنوات.

#### القانون البترولي الصحراوي Le code pétrolier saharien(français):

يتمثل الإطار القانوني البترولي في مجمل النصوص التشريعية التي صدرت من سنة 1958 حتى 1962، و يعتبر القانون البترولي الصحراوي أبرز دعائمه، إذ يبين تسيير قطاع المحروقات؛ لقد صدر هذا القانون بصورة رسمية في 1958/11/22 تحت رقم 58-1111 ،و تم تعديله مرات عديدة سنة 1959 (59/12/09) ثم سنة 1961.

و قد تم توجيهه وفق القانون المنجمي الفرنسي « Droit minier » إذ أعطى للدولة عدة حقوق من حيث الرقابة في ظل نظام الإمتياز، لا سيما في شأن حل النزاعات التي قد تنشأ لدى عمليات إستكشاف،

*Les informations de ce titre sont tirées et résumées de l'ouvrage : Christian Haberli Les investissements étrangers en Afrique. Edition : librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris 1979 page 224-225.

إستغلال و نقل المحروقات بين الدولة و الشركات النفطية المستفيدة من الإمتياز فإنه "تقرر ملائمة طرح مباشــرة، حــل الــنزاعات المتعلقة باستغلال و نقل عبر الأنابيب، بالإضافة إلى الضرائب و الإتاوات الخاصة بهذه الأنشطة إلى أعلى سلطة قضائية في المجال الإداري: مجلس الدولة"[1].

و بذلك فإن حقيقة طرح المنازعات النفطية على مجلس الدولة (الفرنسي) ترجع لسببين[2] رئيسيين:

1. المنع القانوني لمقاضاة الدولة أو أحد أشخاصها العمومية.
2. الطبيعة الإدارية للإمتياز البترولي.

و أهــم مــا يجدر الإشارة لذكره، أن القانون البترولي الصحراوي، عرف عشية الإستقلال عدة تغيــيرات تتمــثل في تقليص دور الدولة الجزائرية، بعدما تم توسيعها في الفترة السابقة لصالح الدولة الفرنسية، في تسيير و مراقبة هذا القطاع بالإضافة إلى إلغاء أحكام المادة التي تشترط، في حالة حدوث نزاع، اللجوء إلى الهيئات القضائية الفرنسية فقط.

كذلــك إستطاعت فرنسا أن تدعم مساعيها في إستغلال قطاع المحروقات عن طريق هذا الأخير (Code P.S)، بالإضـــافة إلـــى أحكـــام مضرة بمصالح الدولة الجزائرية متضمنة في إعلان مبادئ 19 مـــارس 1962 ، و كذلـــك إتفاقيات إيفيان المتمثلة في إبقاء نظام ضريبي في صالح الشركات الفرنسية بالإضافة إلى حق تفضيلها لدى ترشيحها في المنافسات الدولية.

و لقـــد تـــم بضغط من السلطات الفرنسية، عن طريق وثيقة إتفاقيات إيفيان 1962/08/28 إلغاء اللجـــوء إلى مجلس الدولة لحل النزاعات النفطية كما جاء في قانون 1958، و تم تعويضه باللجوء إلى أســـلوب التحكيم الدولي، حيث نشر هذا الإتفاق موازاة من طرف الحكومتين عن طريق مرسوم 515-62 بالنسبة للجزائر و بمرسوم 1020-62 بتاريخ 62/08/29 من الطرف الفرنسي[3]. غير أنه في واقع الأمـــر لـــم يتم تطبيق هذا التعديل كونه لم يتم المصادقة عليه ratification طبقا للإجراءات المتعارف علـــيها، بالإضـــافة إلـــى أنــــه في المرسوم لم ترد صورة أو شكل إلزامية التطبيق، كذلك من الناحية الدســـتورية فإنه من غير المقبول أن اتفاقية كاتفاقية إيفيان بإمكانها إلغاء نص تشريعي[4] و هذا ما حدث تقريـــبا لاتفاقية التحكيم الجزائرية الفرنسية في 63/06/26 و تم نشرها وفق المرسوم 63-889 مؤرخ في 29-08-63 بالنسبة للحكومة الفرنسية[5].

---

[1]Belkacem BOUZANA, le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères, OPU-PUBISUD, 1985, page : 41.

[2]Ibidem page : 51.

[3]Ibidem page : 78.

[4]Ibidem page : 85.

[5]Ibidem page : 85.

و قـد ظـل القانون البترول الصحراوي ساري المفعول حتى بعد الإستقلال، و إمتد تطبيقه مدة السنوات الأولى.

## المطلب الثاني: الفترة الممتدة بين 1962-1971:

لقد عرفت هذه الفترة إضطرابات متتالية، حيث لم تعرف أي إستقرار نتيجة تنافر مصالح الجهتين مـن جهـة، و مـن جهـة أخرى هيمنة الشركات الأجنبية و عدم إكتراسها بمطالب الجزائر الحديثة الإستقلال، و من أهم هذه الخلافات:

الفقرة 1: النزاع المتعلق بأنبوب نقل البترول الرابط بين حوض الحمراء و أرزيو:

يرجع أصل هذا النزاع، نتيجة عزم الشركات البترولية الفرنسية العاملة بالجزائر على بناء أنبوب-pipeline- لنقل البترول، يربط مركز التجميع بحوض الحمراء بمركب أرزيو.

و فـي ظل تجسيد هذا المشروع أبدت الجزائر رغبتها في المشاركة في إنجاز هذا الأنبوب بنسبة 51%، لكن الطرف الفرنسي قابل الرغبة الجزائرية بالرفض، مستندا في حد زعمه على أحكام القانون البترولـي الصحراوي[1] (Le code pétrolier saharien) الفرنسي الأصل و متأثرة بهذا الرفض، قررت الجزائر إنجاز هذا المشروع (الأنبوب) بمفردها و الإستغناء عن مشاركة الشركات الفرنسية، حيث لهذا الغـرض، تم إنشاء أول شركة جزائرية نفطية تحت اسم "الشركة الجزائرية لنقل و تسويق المحروقات" (سوناطراك) طبقا لمرسوم 63-491 الصادر بتاريخ 31-12-63[2].

و لقـد قامـت الجزائـر، متمثلة في الشركة الوطنية سوناطراك، بإسناد إنجاز مشروع الأنبوب البترولي إلى الشركة الإنجليزية C.J.B[3].

الفقـرة 2: الإتفاقـيات الجزائرية الفرنسية لـ 65/07/29 لقد تضررت الجزائر غداة الإستقلال بـنقص العوائد الضريبية على نشاطات الشركات الفرنسية البترولية، حيث أبقتها هذه الأخيرة في حدود دنـيا لأسباب تقنية و محاسبية مصطنعة، هدفها الإستغلال الحدي للخيرات البترولية الجزائرية، و من أهم هذه الأسباب المفتعلة:

- إتـباع أسـلوب محاسـبي مصطنع يساهم بصورة غير مقبولة في تدهور الإيرادات الضريبية لصـالح الجزائـر، و بالمقابل رفع مداخيل الشركات الفرنسية إلى الحدود القصوى عن طريق احتساب

[1] القانون البترولي الصحراوي الصادر بتاريخ 1958/11/22 تحت رقم 58-1111، حيث تم تعديله سنة 1959 (59/12/09) تم سنة 1961 بموجب قانون 61-748 حيث يعطي هذا الأخير كامل الصلاحيات و التسهيلات دور احتكاري في استغلال قطاع النفط في الصحراء الجزائرية.

[2] تم بموجب هذا المرسوم إنشاء سوناطراك و إسنادها في بداية الأمر دور النقل و التسويق و ذلك مخالفة للقانون البترولي.

[3] شركة C.J.B الإنجليزية « Construction John Brown » مختصة في الصناعة البترولية (نقل المحروقات).

تكاليف خيالية، إستعمال الإهتلاك التنازلي Amortissement dégressif[1] بالإضافة إلى إنشاء صندوق لإعادة تجديد حقول البترول بنسبة 27.5% من الربح الخام.

- زيادة على ذلك إعتماد الشركات البترولية (الفرنسية) السعر المعلن « Posted Price» كأساس لتحديد القاعدة الخاضعة للإتاوات و الضرائب المباشرة على البترول، بالإعتماد على أسعار بترول الشرق الأوسط.

كل هذه الأساليب التقنية و المحاسبية نتج عنها إحداث أضرار و تقليص حاد في مداخيل الجباية البترولية، حيث كانت هذه الأسباب موضوع لقاءات و مفاوضات عديدة و حادة بين الطرفين في سنوات 1964 و 1965، حيث توجت باتفاقيات 65/07/29 يبدأ حيز تطبيقها من 1965/12/30، و جاءت هذه الأخيرة بعدة تعديلات هامة تخدم بصورة نسبية تطلعات الدولة الجزائرية، و عرف هذا الإتفاق بـ: "الإتفاق المتعلق بتسوية مسألة المحروقات و التنمية الصناعية الجزائرية"، حيث نتج عنه ما يلي[2]:

- تم إلغاء ما يسمى بصندوق إعادة تجديد الحقول البترولية، و إستبدال طريقة الإهتلاك التنازلي بالإهتلاك الخطي A. linéaire؛

- إلتزام الشركات الفرنسية ببيع كميات من الغاز المستخرج من الحقول الجزائرية إلى الدولة الجزائرية بسعر يتم الإتفاق عليه بين الطرفين، بغرض قيام هذه الأخيرة بتسويقه، كما تلتزم فرنسا بضمان دخول الجزائر إلى الأسواق الدولية لغرض بيع محروقاتها؛

- كما تلتزم فرنسا بمنح مساعدة مالية على أوجه مختلفة تتمثل في مساعدة تقنية في عمليات التركيب، التكوين المهني و التسويق، إذ تتم هذه المساعدة بموافقة جهاز مؤسساتي (O.C.I) Organisme Coopération Industrielle، و الذي تم إنشاؤه موازاة مع جمعية ASCOOP، و هي شراكة تعاونية Association Coopérative جزائرية فرنسية، يتمثل دورها في البحث و التنقيب على المحروقات بنسبة 50% لكل من الدولتين، حيث تم إسناد دور الطرف الجزائري إلى شركة سوناطراك و التي تم توسيع مهامها لتشمل البحث، الإنتاج، النقل، التحويل و تسويق المحروقات في سنة 1966[3]، بينما يمثل الطرف الفرنسي شركة: SOPEFAL؛

- إستمرار الشركات الفرنسية في الاستفادة من الإمتياز، و إستغلال النفط الجزائري طبقا للقانون البترولي الصحراوي، و بالمقابل تلتزم فرنسا بمساعدات متعددة للجزائر؛

---

[1] الإهتلاك التنازلي: هو طريقة اهتلاك تستعمل بهدف اهتلاك الإستثمارات و استردادها في أقرب وقت، كما ينتج عنه تقليص النتيجة الخاضعة للضريبة و بالتالي تقليص حجم الضريبة المحصلة من الجزائر.

[2] Rabah MAHIOUT, le pétrole algérien, édition ENAP Alger 1974, page 144.

[3] تم توسيع دور سوناطراك بموجب مرسوم رقم 66-296 المؤرخ في:66/09/22. (ج ر 1966 ص 939)

بالإضـــافة إلـــى الأهـــداف المرجوة (الأساسية) لـــ ASCOOP، فقد كان يعول عليها من طرف الجزائـــر خاصـــة، في رفع حجم الإنتاج الجزائري ليصل إلى 100 مليون طن سنويا، لكن نتائج عمل ASCOOP كان في عمومه مخيبا للآمال، نتيجة عدم إلتزام الطرف الفرنسي بالقيام بدوره و إلتزاماته، رغم التنازلات الهامة التي قدمتها الجزائر في ميدان الإعفاء الضريبي.

و بالـــرغم من هذه الإتفاقية إلا أن الخلافات لم تزُل بصورة كلية بل إستمرت حتى 1971، ومن أهم المشاكل التي واجهتها الجزائر:

- رفض الشركات الفرنسية تطبيق التعديلات الضريبية المرتبطة بالفترة 65-1966.
- رفـــض الشركات الفرنسية تطبيق الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على حقول البترول المستغلة، إستنادا لحيلة قانونية كالطعن الموقف للقرارات، و ذلك لدى لجوئها إلى المحاكم الدولية « recours qui a un caractère suprême »، و الذي كان غالبا لصالحها.

ممـــا أدى بالجزائـــر ســـنة 1969 إلى طلب تطبيق نفس النظام الضريبي المعمول به في الشرق الأوســـط مع المطالبة بمراجعة إتفاقيات 1965/07/29 إلى رفع نسبة مشاركة سوناطراك، لتصل إلى 51%.

إن هـــذه الـــتأزمات بالـــرغم من اللقاءات المتكررة و المفاوضات التي بلغت 22 لقاء إنعقد بين الجزائر و باريس[1] دامت 91 يوم متفرق (أنظر الجدولين 21-22) لم تزد إلا حدة و تعقيدا، نتيجة تعنت الطرف الفرنسي و عدم إلتزامه بنتائج الإتفاقيات، الأمر الذي أثر سلبا على الإستقرار الإقتصادي، إذ أن قلـــة العائدات من الجباية البترولية أدى بالجزائر إلى التفكير في أسلوب يحرر طاقاتها، و يخرجها من غطرسة الشركات الأجنبية الفرنسية.

الفقرة 3: وضعية الشركات البترولية و حدث سلسلة تأميمات المحروقات:

**أ-وضعية الشركات غير الفرنسية:**

إن الإتفاقيات السالفة الذكر، لا تطبق إلا على الشركات الفرنسية، حيث أنه إبتداء من سنة 1967 بـــدأت الجزائر في توسيع نشاطها في مجال المحروقات، و في الوقت نفسه تدعيم وسائل المراقبة على المجـــال الحـــيوي، لتنفـــيذ سلسلة من التأميمات على شركات على أجنبية هامة، و يمكن تلخيص هذه السلسلة من التأميمات في[2]:

-بداية 1967: شراء شبكة التوزيع التابعة لشركة BP Algerie.

[1]Rabah MAHIOUT, le pétrole algérien, op cit. Page : 141.

[2]RABAH MAHIOUT, Le pétrole algérien. Op cit. pages 144 à 146.

-1967/08/24: تأميم شركتي ESSO و MOBILOIL.

-1967/12/14: تحويل مصلح « Electricité et Gaz Algérie » التابعة لشركة SOTHRA المشرفة على تسيير أنبوب البترول gazoduc الذي يحول غاز حاسي الرمل نحو أرزيو.

-1968/05/13: منح سوناطراك إحتكار توزيع المحروقات.

-1968/05/20: تأميم شركة SHELL و تحويل أملاكها إلى سوناطراك.

1969/04/25: سحب الرخص المنجمية للتنقيب، إستغلال و نقل المحروقات من شركة: Sinclair Mediterranean Petroleum Company.

-1970/02/08: منح سوناطراك ملكية الرخص المنجمية التي كانت بحوزة شركة Sinclair Mediterranean Petroleum Company.

-1970/06/12: تأميم الشركات: Drilling specialities co ; Philips Petroleum Algerie ; Amif ; Sofrapel، بالإضافة إلى تأميم مصالح بحوزة SHELL Petroleum NV في شركات STRAPSA. SRA. CPA. CREPS.

-1970/11/10: تأميم مصالح الشركات Mobil investment AG ; Mobiloil Française ; Mobil producting sahara Inc ; Mobil sahara ; New mont overseds petroleum co.

جدول21: الإجتماعات حول مراجعة النظام الجبائي[1]

| تاريخ اللقاءات | المكان | العدد |
|---|---|---|
| من 24 إلى 27 نوفمبر 1969 | الجزائر | 4 أيام |
| من 8 إلى 9 ديسمبر 1969 | الجزائر | 2 أيام |
| 21 إلى 24 جانفي 1970 | الجزائر | 4 أيام |
| 24 إلى 26 فيفري 1970 | الجزائر | 3 أيام |
| 24 إلى 30 مارس 1970 | الجزائر | 7 أيام |
| 25 إلى 26 ماي 1970 | الجزائر | 2 أيام |
| 11 إلى 13 جوان 1970 | الجزائر | 3 أيام |
| **07 لقاءات** | **الجزائر** | **25 يوم** |

[1] Rabah MAHIOUT, Le pétrole algérien, op cit, page 141.

جدول22 : الإجتماعات حول مراجعة إتفاق 1965[1]

| تاريخ اللقاءات | المكان | العدد |
|---|---|---|
| من 29 إلى 30 أوت 1970 | الجزائر | 2 |
| 18 إلى 20 سبتمبر 1970 | باريس | 3 |
| 28 سبتمبر 1970 | باريس | 1 |
| 5 إلى 7 أكتوبر 1970 | باريس | 3 |
| 26 إلى 28 أكتوبر 1970 | الجزائر | 3 |
| 4 إلى 5 نوفمبر 1970 | الجزائر | 2 |
| 16 إلى 28 نوفمبر 1970 | باريس | 13 |
| 13 إلى 15 ديسمبر 1970 | الجزائر | 3 |
| 16 إلى 18 ديسمبر 1970 | الجزائر | 3 |
| 22 إلى 23 ديسمبر 1970 | الجزائر | 2 |
| 28 إلى 30 ديسمبر 1970 | الجزائر | 3 |
| 19 إلى 29 جانفي 1971 | باريس | 11 |
| 2 إلى 4 فيفري 1971 | باريس | 3 |
| 27 مارس إلى 8 أفريل 1971 | الجزائر | 13 |
| 15 أفريل 1971 | الجزائر | 1 |

-1970/12/01: تحويل إلى سوناطراك مصالح الشركات: Mobil producting sahara Inc ; Mobil sahara ; Mobiloil Française ; Mobil investment AG، غير أن إجراءات التأميم إستثنت شركة GETTY Petroleum[2]، حيث تم إبرام إتفاقية بين هذه الأخيرة و شركة سوناطراك بتاريخ 10/19/ 1968 تتمثل في تقاسمهم (Co-titulaire) لرخص منجمية، و في نفس السياق تم إنشاء شراكة association de participation تحت إسم « SONGET » بهدف تنقيب و إنتاج المحروقات تمتلك فيها سوناطراك حصة 51% و 49% تمتلكها شركة GETTY.

و كانت هذه الشراكة بمثابة النوع المثالي للتعاون حيث منحت هذه الشركة GETTY حق النشاط حتى بعد سنة 1971.

[1] Rabah MAHIOUT, Le pétrole algérien, op cit, page 141.

[2] C. HABERLI, Les investissements étrangers en Afrique, op cit., page 226.

**ب-تأميم مصالح الشركات الفرنسية:**

بعـد المفاوضات الماراطونية التي خاضتها الجزائر مع الشركات الفرنسية لغرض تنقية الأجواء الإقتصادية، و تجسيـد أكـثر عدالة في توزيع الريوع البترولية، مما أدى بالجزائر إلى خلق أجواء شراكة ثنائية و كذلك تقديمها، رغم ظروفها الإقتصادية الصعبة، تنازلات و تسهيلات ضريبية بهدف دفع عجلة الشراكة ASCOOP إلى الأمام.

بالـرغم من الإتفاقيات الثنائية و التنازلات العديدة، فلقد ذهبت الجهود أدراج الرياح نتيجة تعنت الطـرف الفرنسـي، ممـا أصبح لا شك فيه بالنسبة للجزائر اللجوء إلى إجراء مغاير عن المفاوضات لـتعديل الكفـة لصالحها، حيث ظلت فكرة التأميم تنضج في الخفاء إلى أن قررت علانية يوم 02/24/ 1971 على إثر خطاب الرئيس "هواري بومدين" تأميم المحروقات، التي هي تحت سيطرة الشركات و المصالح الأجنبية[1].

إن عـدم تجديـد العقد المبرم نتيجة المفاوضات الجزائرية-الفرنسية لـ: 1965/07/21، بسبب تعنـت الطرف الفرنسي أثر سلبا على الجزائر من جهة، و من جهة أخرى فقد منح لها حرية المناورة بتجسـيد سلسـلة تأمـيمات مست الشركات غير الفرنسية في بداية الأمر. كما قامت الدولة الجزائرية بإجـراء مجموعة من المفاوضات مع الشركات الفرنسية و هي على التوالي: س.ف.ب/طوطال (CFP TOTAL) و شركة ELF/ERAP ألف-إيراب من دون تدخل الحكومة الفرنسية، و الذي نتج عنها إبرام اتفاقيات جديدة مع هذه الشركات كانت على التوالي في 1971/08/17 مع CFP-TOTAL و في 12/15 /1971 مع ELF/ERAP.

و تم إعتماد نفس النظام الضريبي المطبق في دول الشرق الأوسط في نفس السنة 1971، و تحديد دور مشـاركة الشركات الفرنسية في إستكشاف و إستغلال المحروقات السائلة، و قد دعم هذه الأحداث بانضمام الجزائر إلى منظمة OPEP في جويلية من سنة 1969[2]

و قد إستندت إجراءات التأميم على قرارات (Traités) الأمم المتحدة ONU المتعلقة بالسيادة الدائمة للثروات الطبيعية بتاريخ 1962/12/14[3].

إن إسـتمرار إبقـاء نظـام الإمتـياز بالنسبة للشركات الفرنسية يمثل عائق مهم في وجه تكامل الصـناعة البترولـية فـي إطار الإقتصاد المخطط، و لا يخدم إلا المصالح الفرنسية، بالإضافة إلى أن

---

[1] تم ذلك بموجب أمر 71-22 بتاريخ 1971/04/12.

[2] Mana Said AL OTAIBA, l'OPEP et l'industrie pétrolière, édition CROOMHELM, Londres 1978, page 91.

[3] C. HABERLI Les investissements étrangers en Afrique, op cit., page 223.

تطبيق إتفاقيات جويلية 1965، لم ترضي التطلعات الشرعية للجزائر، إذ طالبت هذه الأخيرة بمراجعة هذه الإتفاقية، حيث امتدت المفاوضات من شهر نوفمبر 1969 حتى 1971/02/04 التاريخ الذي تزامن مع القرار الفرنسي القاضي بتوقيف المفاوضات من طرف واحد.

لكن الرد الجزائري لم يدم طويلا، فبتاريخ 1971/02/24 صدر قرار تأميم الشركات الفرنسية مع إلـــتزام الدولة بحق التعويض (l'indemnisation)، حيث تم خلال نفس التاريخ إصدار أربعة أوامر* في نفـــس الشأن أي إستغلال المحروقات، و كان أهمها أمر 71-22 مؤرخ في 1971/04/12 و الذي نتج عنه التأميمات التالية:

- 100% فيما يخص إستغلال المحروقات الغازية.
- 100% فيما يخص أنابيب النقل.
- 51% فيما يخص استغلال المحروقات السائلة.

و قــد كان التسلسل التاريخي لعملية التأميم لا سيما المصالح الفرنسية بعد تاريخ 1971/02/24، الإعلان التاريخي للرئيس هواري بومدين أمام العمال في شأن تأميم المحروقات كما يلي:

1-تأمـــيم شركة ;S.E.H.R و جميع المصالح المنجمية التي بحوزة الشركات Concessionnaires صاحبة الإمتيازات لحقول الغاز و الكندونسا (condensat).

2-تأميم شركات النقل: TRAPSA ;SOTRA ;SOPEG بالإضافة إلى مصالح CREPS في شركة TRAPSA، بالإضافة إلى القنوات: PK 66 In Amenas Méditerranée à Ghanet و قناة حاسي الرمل- حوض الحمراء.

3-التأمـــيم الجزئـــي لشـــركة FRANCAREP, EURAFREP, OMNIREX, COPAREX, SOFREPAL, SNPA, PETROPAR, CREPS, CFP(A).

4-تحويل جميع المصالح و الأملاك المؤممة إلى شركة سوناطراك.

في 1971/04/12:

1-التأميم الجزئي لشركات :SOPEFAL و CFP(A) في مساحة الإستغلال بركاوي بن كحلة.

---

* تم إصدار بتاريخ 1971/04/12 الأوامر التالية:

-أمر 71-22.

-أمر 71-23 :يتعلق بالتأميم الجزئي لبعض الشركات SOPFAL و CFPA.

-أمر 71-24: يعدل أمر 58-1111 بـــ 58/11/22 المتعلق بقانون البترول الصحراوي.

-أمر 71-25: متعلق بالنظام الجبائي.

• مرسوم 71. 100: يعدل الإتفاقية النموذج لحق الإمتياز لاستغلال مناجم المحروقات السائلة و الغازية المصادق عليها بمرسوم 61-1045 بتاريخ 6-9-61.

2-إنشـــاء شـــركات تضامن (S^TES anonymes) بين شركة سوناطراك و الشركات التي تم تأميم مصالحها بنسبة 51%، وفقا للقانون الجزائري.

3-تحويل الممتلكات و المصالح المؤممة إلى شركة سوناطراك.

## المطلب الثالث: الفترة الممتدة ما بعد 1971:

جـــاءت هـــذه المرحلة بعد أحداث تأميم المحروقات السائلة و الغازية و تحكم الدولة في ثرواتها الطبيعية، و قد ميز هذه المرحلة الإطار التشريعي الملائم و على رأسه الأمر 71-22 المؤرخ في 12-04-1971.

1 ـ أهمية الأمر 71-22:

يعتبر كنقطة تحول هامة و استكمالا لإجراءات التأميم و يمكن تلخيص النقاط الأساسية التي جاء بها:

1-منح الرخص: تنفرد الشركة الوطنية سوناطراك بالحيازة على الرخص المنجمية -Les titres miniers-.

2-إطار الشراكة مع سوناطراك:

-للشـــركات الأجنبـــية الحـــق في المساهمة في إطار الشراكة مع سوناطراك في أعمال البحث، الإستكشاف و إستغلال المحروقات في صورة شركة تجارية تخضع للقانون التجاري الجزائري، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة شركة سوناطراك على 51% من إجمالي رأس مال الشركة.

-يمكـــن للشـــراكة الأجنبية أن تأخذ شكلين هما: Association en participation, joint venture ، حيـــث تنشأ الشركة L'association بموجب إتفاقية النشأة Convention d'établissement كما هو الحال بالنســبة للتي تمت سنة 1968 مع شركة GETTY، إذ تتكون هذه الإتفاقية من عقدين منفصلين[1]، و إن كانا يبرمان في نفس الوقت simultanément:

- برتوكول Protocole بين الدولة و الشركة الأجنبية.
- إتفاق بين الشركة سوناطراك و الشركة الأجنبية Accord.

حيـــث يتضمن البروتوكول: القانون المطبق خاص أو مشترك، حل المنازعات، النظام الجبائي، إعادة استثمار جزء من عوائد المبيعات، مدة الإتفاقية و إمكانية تعديلها.

يتضـــمن الإتفاق accord: أشكال الشراكة l'association بين سوناطراك و الشريك الأجنبي دور المتعامل، التمويل، هيئة التسيير، التقاسم، النقل، توزيع الخام و نهاية النشاط.

[1] C.HABERLI, Les investissements étrangers en Afrique, op cit., page 230.

و في الأخير عند إبرام البروتوكول و الإتفاق، يتم المصادقة على هذه "الإتفاقية التنشأة" Convention d'établissement من طرف الشريكين، من جهة الجزائر بإصدار أمر أو مرسوم، و من جهة الشريك الأجنبي عن طريق الإمضاء.

3-دور المتعامل Opérateur: تلعب شركة سوناطراك دور المتعامل خلال نشاط الشراكة مع إمكانية التخلي عن هذا الدور للشريك الأجنبي في مرحلة الإستكشاف.

4-تسيير الجمعية Association: يتم إقتسام إنتاج المحروقات السائلة بين الشريكين في حدود نسبة كل منهما، و يتحمل كل طرف مسؤولية دفع تكاليف النقل، دفع الإتاوة و كذلك الضرائب المباشرة على حجم حصته.

5-نظام التحويلات: على الشريك الأجنبي إعادة إستثمار جزء من أرباحه في عمليات المحافظة على الإحتياطات من المحروقات، و كذلك تجديدها كما هو مطالب بإعادة إستثمار جزء أساسي يغطي عمليات الإستكشاف و الإستغلال.

6-التحكيم: في حالة نشوب خلاف أو نزاع بين الشريك الأجنبي مع الدولة أو سوناطراك فلا يجوز اللجوء إلى التحكيم الدولي بل يتم عرضه و حله على مستوى المحاكم الجزائرية.

7-الإستثمار حول الإستكشاف و الإستغلال: تشترط الجزائر معدل إستثمار بالنسبة لكل كم$^2$، حيث يقوم الشريك الأجنبي بدفع مجمل نفقات الإستكشاف و الإستغلال بما فيها نسبة الشريك الوطني، و لا يمكنه إسترجاع نفقاته إلا في حالة تحقيق إكتشاف يمكن إستغلاله تجاريا،أي أن الشريك الأجنبي يتحمل لوحده خطر العملية.

8-النظام الجبائي: قبل سنة 1971 كانت الشركات البترولية تحدد بنفسها القسط الخاضع للضريبة (l'assiette) بإعلان السعر المعلن (posted price, prix affiché) لكنه بموجب أمر 71-24 (71/04/12) الذي ألغى للقانون البترولي الصحراوي ينص على أن إدارة الضرائب، هي من هذا التاريخ فصاعدا، تحدد السعر المعلن الإسمي عن طريق إصدار مرسوم، بالإضافة إلى تحديد المعدلات و طريقة حساب المبالغ المستحقة للضرائب كالإتاوة و الضريبة البترولية، كما نص هذا الأخير على قواعد حل المشاكل و النزاعات المتعلقة بالجباية البترولية.

لقد عرفت هذه المرحلة إبرام عدة عقود من طرف سوناطراك مع شركات أجنبية خاصة في سنتي 1973 و 1974 و من أهم هذه الشركات: "صن ويل" SUNOIL، "طوطال" TOTAL، "أموكو" AMOCO، "ألف" ELF، "ديمينيكس" DIMINEX، "نفطوغاز" و "براس بترو" BRASPETRO.

من جانب الشركات الفرنسية المؤممة، تم إنشاء شركات مختلطة بصورة إنفرادية تنشط في نفس المساحات التي كانت تنشط بها هذه الأخيرة سابقا، وفقا لمرسوم 71-98 بهدف إستمرارية النشاط البترولي.

2 ـ الفراغ القانوني للفترة ما بعد جويلية 1975:

بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر عن طريق توسع نشاط سوناطراك، كذلك عامل إرتفاع أسعار النفط إبتداء من 1973[1] و تطور الجباية البترولية مما سمح للجزائر بتنفيذ برامجها التنموية، و توسيع القطاع العام عبر القطاعات الحيوية و تقلص بذلك نشاط الخواص في الميدان الحيوي كالمحروقات بما فيهم القطاعات غير الحيوية، حيث أحست الدولة الجزائرية بنوع من الانفراج و إمكانية إستغنائها بصور شبه كلية على القطاع الخاص، فقررت الدولة الجزائرية إلغاء كل النصوص السابقة في ميدان الإستثمار الخاص لا سيما في ميدان المحروقات و الميادين الحيوية، و ذلك بموجب أمر 73-29 إبتداء من تاريخ 1975/07/05.

و لقد لعبت شركة سوناطراك الدور الفعال في إستكشاف و إستغلال المحروقات، و رغم هذا الفراغ القانوني، و الوضعية غير العادية، فقد تم إبرام عدة عقود لاستكشاف و إستغلال المحروقات السائلة مع شركات أجنبية هامة منها: AGIP الإيطالية، CEPSA الإسبانية، TOTAL و ELF الفرنسيتان، و شركة NAFTOGAZ و ذلك في سنتي 1980-1981، حيث أن إبرام هذه العقود تم على أساس قوانين ملغاة.

لقد تميزت الفترة السابقة بين 1986 و ما بعد جويلية 1975، بفراغ قانوني لمدة تفوق 11 سنة، عرفت نهايتها لدى صدور قانون 1986 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بأعمال البحث و التنقيب عن المحروقات و نقلها عبر الأنابيب، و لقد عرفت سنة 1986 أزمة حادة تمثلت في إنخفاض أو بالأحرى سقوط أسعار النفط إلى أدنى مستوى* محدثا بذلك أزمة إقتصادية عالمية، كان ضحيتها بصورة أولى البلدان المصدرة للنفط، و بدرجة أقل الدول الصناعية المستوردة للمحروقات، مما أجبر الجزائر التي تعتمد على النفط بصورة شبه مطلقة 97% إلى إحداث إطار إستثماري جديد في مجال المحروقات و جلب الشركات الأجنبية البترولية.

و يمكن تلخيص أسباب صدور هذا القانون فيما يلي:

-الأزمة الإقتصادية العالمية الحادة التي عصفت بالساحة البترولية.

---

[1] لقد عرفت سنة 1973 أول هزة بترولية (1er choc pétrolier) حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا مذهلا إذ قفزت من 2$ البرميل إلى سعر 12$ البرميل.

-التدهور الحاد في أسعار النفط مما نتج عنه تقليص مداخيل الجباية البترولية للدول المصدرة.
-شساعة المجال المنجمي الجزائري، و عدم قدرة سوناطراك على تغطيته لوحدها.
-الأموال الضخمة التي يتطلبها الإستثمار في مجال المحروقات، لا سيما في مرحلة الإستكشاف.
-فتح مجال المحروقات الجزائري للاستثمارات الأجنبية بدرجة أوسع.

1 أحكام قانون 86ـ14:

جـــاء هذا القانون كإطار تشجيعي للاستثمارات في مجال المحروقات من جهة، و من جهة أخرى يحـــدد الـــنظام القانونـــي لنشـــاطات التنقيب و البحث عن المحروقات، إستغلالها، نقلها و المنشئات و التجهيزات التي تسمح بممارستها، بالإضافة إلى تحديد حقوق و واجبات المؤسسات العاملة بها.

و يمكن تلخيص النقاط العريضة التي جاء بها هذا القانون:

دور الدولة:

-تعتـــبر مـــوارد المحروقات المكتشفة و غير المكتشفة التي يحتويها سطح و باطن التراب الوطني ملكا للدولة، بالإضافة إلى المجال البحري الخاضع للسيادة الوطنية و القضاء الجزائري.
-تمتلك الدولة الرخص المنجمية و تمنحهم لشركة وطنية (سوناطراك) الحائز الوحيد.
-تقوم الدولة أو هيئاتها بمراقبة مدى تنفيذ التزامات الشريك الأجنبي.

أعمال التنقيب، البحث و الإستغلال:

-تعتبر أعمال الإستكشاف و الإستغلال أعمالا تجارية و هي بذلك خاضعة للقانون التجاري.
-يمكـــن للشـــركات الأجنبـــية (شخص معنوي أجنبي) ممارسة أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات السائلة، و إستغلالها إلا بالإشتراك مع مؤسسة وطنية (سوناطراك).
-تنفرد المؤسسة الوطنية دون سواها بأعمال نقل المحروقات.

إطار الشراكة:

-لدى إشتراكه مع مؤسسة وطنية، يقوم الشريك الأجنبي بإبرام (مادة 21):

- عقـــد مع المؤسسة الوطنية يحدد فيه قواعد المساهمة في الأعباء و الأخطاء و النتائج، و كيفية إنتفاع هذا الأخير.
- بروتوكول بينه و بين الدولة، يحدد إطار مباشرة الأعمال المزمع القيام بها مع الشريك الوطني، و الالتزامات تجاه الدولة و العكس بالعكس، و تتم الموافقة عليه عن طريق التنظيم (مرسوم).

* لقد انخفضت أسعار النفط سنة 1986 إلى سعر 9$ للبرميل في جويلية 1986 بالنسبة للعربي الخفيف بعدما كانت تتراوح ما بين 28-32$ للبرميل بالنسبة لهذا النوع خلال الثمانينات مما أدى إلى تقليص فادح في الجباية البترولية و التي تعتبر المصدر التمويلي الرئيسي للجزائر.

أشكـــال الشراكة:

-شركة إقتصاد مختلط (مادة 23).

-إشتراك بالمساهمة دون إكتساب الشخصية المعنوية، أي جمعية association.

-شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري و يقع مقرها بالجزائر.

حيـــث يتعين على الشريك الأجنبي إنشاء شركة تجارية لهذا الغرض خاضعة للقانون الجزائري، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال و مهما كان الشكل المعتمد، أن تقل نسبة الشريك الوطني عن 51 %.

دور المـــتعامل: تضـــطلع المؤسسة الوطنية بقيادة عملية البحث و التنقيب و الإستغلال أي القيام بدور المتعامل.

إنتفاع الشريك الأجنبي: يحصل الشريك الأجنبي لدى إكتشاف حقل قابل للإستغلال التجاري على شكل من الأشكال التالية:

- حصة من إنتاج الحقل تعويضا لمصاريفه و أجره المحدد في عقد الإشتراك.
- جزء من إنتاج الحقل المكتشف بنسبة مساهمته في الإشتراك عينا أو نقدا.

النظام الجبائي:

يمـــس هذا النظام أعمال التنقيب، البحث و استغلال المحروقات و نقلها بالأنابيب، و تمييع الغاز الطبيعي و معالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول، و فصلها عن بعضها (م 34)، حيث يـــتم دفـــع الضرائب التالية من طرف الشريك الأجنبي و المؤسسة الوطنية حسب نسبة كل طرف في الإنتاج:

-الإتاوة بنسبة 20% من إجمالي الإنتاج الخام.

-الضريبة على النتائج بنسبة 85%.

التحكيم:

تخضع الإعتراضات و المنازعات الناجمة عن تطبيق هذا القانون بين الشريك الأجنبي و الشركة الوطنية أو مع الدولة إلى الجهات القضائية الجزائرية.

**2- أحكام قانون 91-21:**

لقـــد كـــان لصدور قانون 86-14 صدى واسع في مجال المحروقات، حيث عرف في إطار هذا الأخير إبرام عدة عقود شراكة مع شركة سوناطراك في مجال إستكشاف و إستغلال المحروقات السائلة فقـــط، لكن عنف الأزمة الإقتصادية و أثرها السلبي على الجزائر من خلال قلة الجباية البترولية، كذلك تطـــور حـــركة الشركات العالمية البترولية عبر العالم من جهة، و من جهة أخرى شروع الجزائر في

إدخـــال إجراءات هيكلية عميقة لإصلاح الإقتصاد الوطني، فقد تم إصدار عدة تشريعات و تنظيمات في هـــذا الشأن، إذ يعتبر قانون 91-21 المعدل و المتمم لقانون 86-14 (86/08/19) و المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب، أهم ركائز هذه الإصلاحات.

الأحكام الجديدة التي جاء بها قانون 91-21[1]: يمكن تلخيصها فيما يلي:

إدخال المحروقات الغازية ضمن ميدان الإستغلال (مادة 4) و إلغاء مادة 23 من قانون 86-14.

-إمكانـــية إســـتغلال نشـــاط نقـــل المحـــروقات عـــن طريق الأنابيب لحساب الشريك الوطني (مادة 4).

-إلغـــاء شرط إبرام البروتوكول بين الشريك الأجنبي و الدولة، حيث تقتصر الموافقة على إبرام عقد بين المؤسسة الوطنية و الشريك الأجنبي بواسطة التنظيم (مرسوم تنفيذي) (مادة 6).

-يجـــوز إستغلال الحقول المكتشفة (من قبل صدور هذا القانون) من طرف الشركة الوطنية من قبل الشريك الأجنبي لكن مقابل تعويض يقدم من طرف الشريك الأجنبي للمصاريف بنسبة حصته.

-لا يمكن للشريك الأجنبي الإنتفاع إلا لدى إكتشاف حقل قابل للإستغلال التجاري (مادة 75).

-تقديم إغراءات ضريبية هامة تصل لحد إمكانية تخفيض نسب الضرائب إلى حد أقصى (لا تقل عليه):

- الإتاوة: بنسبة 10%.
- الضريبة بنسبة 42% الضريبة على الإنتاج (مادة 11)[2].

- في حالة حدوث منازعات بين الدولة و الشريك الأجنبي فتخضع وجوبا إلى القضاء الجزائري، بيـــنما إذا نشـــب نـــزاع بيـــن المؤسسة الوطنية و الشريك الأجنبي فتخضع في بادئ الأمر إلى عملية مصالحة، فإذا فشلت يمكن عرضها على التحكيم الدولي (مادة 12).

---

[1] قانون رقم 91-21 مؤرخ في 1991/12/04، يعدل و يتمم القانون 86-14 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب. الجريدة الرسمية رقم 1991/63.

[2] تم تخفيض معدل الضريبة على الإنتاج إلى 38%.

## المبحث الثالث: الشراكة الأجنبية في ميدان المحروقات واقعها و أهميتها:

### المطلب الأول: ظروف الشراكة و الأهداف المتبادلة للشركاء

1-أهداف البلدان المضيفة للإستثمارات .أ. البترولية (المحروقات):

إن سعي الدول إلى جذب الإستثمارات الأجنبية صار جليا، و يندرج ضمن سياسة الدولة، خاصة النامية منها في تشجيع الإستثمار البترولي سواء كان على مستوى النشاط القبلي l'amont البحث و التنقيب و الإنتاج، أو على مستوى النشاط البعدي l'aval النقل و التخزين، التكرير و التوزيع، نظرا لدوره الحيوي في النشاط الإقتصادي، و يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. ترقية النشاطات البترولية على مختلف المستويات:

-إستكشاف أحواض البترول في القطر الوطني.

-تنمية و إستغلال الموارد المكتشفة.

-إعادة الإعتبار (إعطاء أهمية) للحقول القديمة أو الإكتشافات التي لم يتم تنميتها لأسباب إقتصادية أو تقنية.

2. زيادة حجم (تعظيم) موارد الدولة (العوائد المالية) و ذلك عن طريق الجباية البترولية مع ضمان مردود كافي (مجزي) للمستثمرين، مع الأخذ بعين الإعتبار الأخطار الذي يواجهونها في فترة الإستكشاف.

3. إعداد نظام جبائي و تعاقدي يتميز بـ:

-الإغراء attractif : أن يكون جذاب و يثير إهتمام المستثمرين.

-العدالة l'équité: أي أن يحفظ مصالح المستثمر الأجنبي.

-الإستقرار la stabilité: يكون قادرا على التكيف مع التحولات و تغير الشروط على فترة طويلة بغية الحفاظ على مستوى نشاط مقبول.

4. إضفاء الرقابة و المعاينة على مختلف العمليات بشكل لا يمكنه تعطيل هذه العمليات عن طريق الإجراءات الإدارية البيروقراطية.

5. إكتساب الخبرة و التجربة عن طريق التحويل التكنولوجي و التأهيلي، و كذلك الإستفادة من مزايا أخرى منها:

- تشغيل العمالة المحلية.
- تكوين الموارد البشرية المحلية خاصة الفئة المؤهلة منها.
- إستعمال (إستهلاك) المنتجات و الخدمات المحلية وأعمال المناولة sous-traitances.

2-أهداف الشركات البترولية الأجنبية:

إن ممـــا لا شـــك فـــيه أن إ.م.أ بصـــورة عامـــة و لا سيما الشركات البترولية منها، لا تهتم إلا بالمشـــاريع التـــي تحقـــق لها أوسع ربح (مردود) ممكن، لذلك فهي تجري سعيا وراء منافذ إستثمارية مـــربحة، خاصـــة تلك التي تتوفر على مستوى البلدان النامية، و من أهم الأهداف التي تصبو إليها هذه الشركات:

-تحقيق مردودية تتناسب مع أهداف و طموحات الشركة.

-محاولة تحقيق إسترجاع سريع (récupération rapide) لاستثماراتها (النقطة الأولية).

-تحقيق منافذ لاحتياطات البترول و الغاز.

-تحقيق تجديد على مستوى إحتياطاتها.

-تحديد و تقليل (limiter) الأخطار عن طريق تنويع نشاطها في الميدان المنجمي.

-تأكيد اهتماماتها على مرحلتي الإستكشاف و الإنتاج (exploration-production).

-ترتيب الأولويات حسب إستراتيجية الشركة.

-ترتيب المشاريع من حيث نسبة النجاح مقارنة بمعامل المخاطرة و كذا حجم التكاليف.

-إمكانية تطبيق التدعيم الجبائي la consolidation fiscale .

3- أشكال المشاركة بين المؤسسة العمومية و الشخص المعنوي الأجنبي:

طـــبقا للمادة 63[1] من القانون 84-06 المؤرخ في 1984/01/07 و المتعلق بالأنشطة المنجمية، يأخذ الإتفاق بين المؤسسة العمومية و الشخص المعنوي الأجنبي الأشكال الخمسة التالية:

1. تكوين اشتراك بالمساهمة (association) لا يتمتع بالشخصية المعنوية، يتحصل بموجبها الشريك الأجنبـــي على جزء من الإنتاج المنجمي المطابق لنسبة مشاركته و التي لا يمكنها أن تتجاوز 49% و تخضـــع هذه الأخيرة أي الشركة إلى القانون الجزائري و يكون مقرها في الجزائر، و يعتبر هذا الشكل الأكثر إنتشارا.

2. إنشاء شركة بالأسهم (SPA) تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها بالجزائر، و بموجبها يتم تقسيم النتائج على المبيعات من الإنتاج المحصل عليه، طبقا لنسبة مشاركة الشركاء.

3. إبرام عقد تقاسم الإنتاج، يحصل بموجبه الشريك الأجنبي على جزء من الإنتاج مقابل إنتفاعه و يمثل تعويضا لمصاريفه و مكافآته.

---

[1] لقد تم تكرار محتوى المادة 63 من القانون 84-06 في المادة 23 من القانون 91-24 المؤرخ في 1991/12/06 المعدل و المتمم للقانون السابق الذكر.

4. إبـــرام عقـــد خدمة، يحصل بموجبه الشريك الأجنبي على جزء من الإنتاج مقابل إنتفاعه يمثل تعويضا لمصاريفه و مكافآته.

5. إبـــرام عقـــد خدمة يستفيد بموجبه الشريك الأجنبي من مبلغ مالي مقابل إنتفاعه يمثل تعويضا لمصاريفه و مكافآته نقدا أو عينا.

لكن في الواقع الميداني و منذ صدور قانون 86-14 تم تعديله و إتمامه من طرف القانون 91-21، فإن عقد تقاسم الإنتاج هو الأكثر شيوعا و استعمالا ثم يليه عقد الإشتراك بالمساهمة.

كمـــا ظهر نوع من الأشكال الجديدة هو شكل التجمع[1] groupement ، حيث تم تأسيسها بموجب مرسوم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25، و يتميز بالخصائص التالية:

-يتمتع بشخصية معنوية.

-ليس له هدف ربحي.

-له دور المتعامل opérateur موكل من طرف الشريكين أو الشركاء.

-لا يملك المجمع أية أملاك مادية أو معنوية طبقا للمادة 799 من القانون التجاري.

-يتكون المجمع من الهيئات التالية: الإدارة (مسيرين) - لجنة العمليات- الجمعية العامة.

-لا يخضع المجمع لأي ضريبة.

4-الأوجه التي تأخذها السندات المنجمية:

يـــتم مـــنح الســـند المنجمي بموجب تنظيم و بصورة إنفرادية إلى الشركة الوطنية، و يأخذ السند المنجمـــي أربعة أشكال مختلفة، حيث تنشأ هذه الأخيرة حق خاص في ملكية سطح الأرض و هم بذلك غير قابلين للتملك و غير قابلين للحجز.

تتمثل الأشكال الأربعة للسندات المنجمية طبقا للمادة 11 من القانون 86-14، فيما يلي:

-تســـريح الإستكشـــاف autorisation de prospection: تخول لصاحبها حق غير إنفرادي للقيام بالأعمـــال الأولية لاستكشاف المحروقات، في إطار مساحة محددة المعالم أي على مستوى كتلة معينة دون عملية الحفر.

-رخصـــة البحث permis de recherche: يمنح بصورة منفردة إلى كل شخص في حدود مساحة معينة إنجاز كل العمليات المتعلقة بالإستكشاف و البحث عن المحروقات.

---

[1] مثل حالة "مجمع بركين" المتكون من الشريكين سوناطراك و شركة أنادركو بنسب 51% و 49%.

-تسريح مؤقت للإستغلال autorisation provisoire d'exploiter: يمنح بصورة مؤقتة إلى الحائز علــى رخصة البحث سارية المفعول أي قبل إنتهاء الفترة، حق إستغلال الآبار المنتجة للمحروقات لمدة معينة على إثرها يلتزم بإتمام تحديد و تطوير الحقل المكتشف.

-رخصة إستغلال permis d'exploitation: تمنح لاستغلال حقل نفطي قابل للإستغلال التجاري.

5-الإستثمار و الجباية البترولية:

يعتــبر قــانون 86-14 أســاس النشــاط البترولي و الإطار الجبائي للجزائر و قد عرف بعض التغيرات على إثر قوانين المالية و قانون 91-21.

يتمثل النظام الجبائي الخاص بالنشاط البترولي في:

-الإتاوة: و تمثل نسبة 20% من كميات البترول المنتجة.

-الضـــريبة على النتيجة:38% على النشاط (و قد كانت في بادئ الأمر 85%)، و تمس النشاط البترولي سواء إنتاج النفط و الغاز، تمييع الغاز، فصل غاز البترول السائل و النقل عن طريق الأنابيب.

و قــد منح المشرع الجزائري تخفيضات لصالح المناطق التي تتميز بصعوبات خاصة و تتطلب تكنولوجيا عالية و تتمثل في:

-الإتاوات: بنسبة 16.25% في المنطقة أ.

بنسبة 12.50% في المنطقة ب.

-الضريبة على النتيجة: بنسبة 75% في المنطقة أ.

بنسبة 65% في المنطقة ب.

ملاحظة:المعدلات المطبقة لا يمكن أن تقل على 10% بالنسبة للإتاوات و 38% بالنسبة للضريبة على النتيجة.

الإعفــاءات: بموجــب المادتين 57 و 59 من القانون 86-14 تعفى الشركة الوطنية سوناطراك بالإضـــافة إلى الشركاء الأجانب الذين يقومون بعمليات الإستكشاف، البحث و التنقيب و إستغلال حقول المحروقات، من الضرائب و الرسوم التالية:

-الرسم على النشاط المهني T.A.P.

-الرسم على القيمة المضافة.

-حقوق، رسوم و إتاوات الجمارك.

و قـد عرفت الجبلية البترولية تطور مهم، كما يظهره الجدول أدناه حول تطور الجباية البترولية في الجزائر[1]، و تختلف السياسة الجبائية البترولية من بلد لآخر سواء في أوروبا أو في إفريقيا و هو ما يبينه الجدول أدناه:

جدول23: أمثلة حول الجباية البترولية[2]

1. الجباية البترولية في أروبا:

| البلد | Royalties | الضريبة البترولية | الضريبة على الشركات |
|---|---|---|---|
| بريطانيا | 12.5% محذوفة لصالح الحقول الجديدة (1982) | 75% لكل حقل | 35% |
| هولندا<br>Pays Bas | متغيرة بحسب الإنتاج (16-0) | 50% أو 70% | 35% |
| النرويج NORVEGE | متغيرة بحسب الإنتاج (16-0) و تحـذف بالنسبة للحقول الجديدة | 30% | 50.8% |

Source :Revue IEDF

2. الجباية البترولية في إفريقيا:

| البلد | الإطار الجبائي<br>Cadre fiscal | الإتاوة | الضريبة البترولية |
|---|---|---|---|
| أنغولا | عقد تقاسم النفقات partage-cost 50%<br>الربح الخاضع من 10 إلى 15% | - | 50% |
| الكاميرون | اتفاقية/شراكة<br>إنتاج 30%<br>تكاليف الإنتاج 50% | 0> أو<0.<br>يخضع الربح الصافي<br>13% مضمونة لكل رخصة | |
| الكونغو | اتفاقية/شراكة | 17.5% | 75% |
| الغابون | اتفاقية/شراكة<br>هناك من عقود تقاسم بالجباية أو بدونها | 15% إلى 20% | 73% |
| تونس | بروتوكول اتفاق<br>protocole d'accord | 12.5% | 75% |

Source :Revue IEDF

[1] IEDF, Partenariat et fiscalité « Actes de la journée d"études sur la fiscalité », Alger le 21/11/1999, page 13 (intervention de M[R] A.MOSTEFAOUI).
[2] Ibidem, pages 11-12.

جدول 24: تطور الجباية البترولية في الجزائر

الوحدة 10 $^6$دج

| | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|
| Versements تسديدات | 506386 | 570.120 | 378.672 |
| بما فيها شركات مع سوناطراك Dont Sonatrach en association | 14.521 | 17.815 | 10.244 |
| بما فيها الضرائب على أجور الشركاء Dont impôt sur rémunération associés | 937 | 3883 | 1297 |

Source :Revue IEDF

## المطلب الثاني:النشاط النفطي خلال الفترة 1952 ـ 1964

لقد ظهرت منذ 1930 عدة تخمينات وتضاربات حول وجود المحروقات في الصحراء الجزائرية ، لكنه تم البدء في إستكشاف المحروقات منذ سنة 1952 ، عندما كانت الجزائر آنذاك تعيش تحت السيطرة الإستعمارية ، أين قامت الحكومة الفرنسية ( الإدارة الإستعمارية ) يمنح عقود إمتياز أو توكيلات لصالح شركات بترولية فرنسية ، لغرض إستكشاف المحروقات على مستوى التراب الوطني ، ولاسيما في الصحراء الجزائرية .

* الإنجازات

فقد شملت الإستكشافات مساحات شاسعة تتراوح ما بين 241000 كلم2 سنة 1952 إلى 549000 كلم2 سنة 1964 .

عرفت هذه الفترة إكتشاف أهم حقلين سنة 1956 وهما : حقل حاسي مسعود البترولي وحقل حاسي الرمل الغازي ، كما تم إكتشاف عدة حقول أخرى : أجلاح ، حاسي العقرب ، القاسي ، قاسي الطويل ، رود الباقل ، تبن فوي ، زرزايتين ، القتلة ، عين أمناس .

* نشاط الحفر :

بدأ نشاط الحفر في الجزائر منذ فترة الإستعمار أي في سنة 1952 ، عن طريق الشركات الفرنسية بعد حصولها على عقد إمتياز لإستكشاف المحروقات في الصحراء الجزائر ، فقد عرفت سنة 1952 حفر 1,5 كم ، لترتفع إلى 3,9 كم سنة 1953 ثم تستمر في الزيادة نتيجة حصول عدة شركات على عقد إمتياز إستكشافية ، أدى إلى تضاعف نشاط الحفر ، ويظهر الجدول التالي مدى تزايد نشاط الحفر لفترة 1952 – 1959

جدول 25: تطورات نشاط البحث عن المحروقات في الصحراء الجزائرية[1]

| السنوات | 1952 | 1953 | 1954 | 1955 | 1956 | 1957 | 1958 | 1959 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كم محفور | 1,5 | 3,9 | 30,4 | 37,9 | 62,6 | 121,4 | 228,2 | 309,0 |

Source : L. BLIN, l'Algérie du Sahara au Sahel.

– مستوى الإستثمار : لقد أعطت الشركات البترولية أهمية كبيرة الإستثمار في المحروقات، في الصحراء الجزائرية، خاصة بعد تحقيق في الإكتشافين الهامين سنة 1956 على مستوى حاسي مسعود وحاسي رمل، حيث بدأ مستوى الإستثمار في 1952 بـ 0,396 مليار فرنك قديم، ثم يرتفع إلى 12 مليار فرنك قديم سنة 1956، ثم يعرف زيادة مستمرة لتحقيق المزيد من الإكتشافات ، و ذلك ما يبينه الجدول التالي :

جدول26: الإستثمارات في المحروقات الصحراوية للفترة 1952 – 1960[2]

الوحدة : مليار فرنك قديم

| السنوات | 1952 | 1956 | 1957 | 1958 | 1959 | 1960 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإستثمار | 0,396 | 12 | 20 | 80 | 140 | 200 |

Source : L. BLIN, l'Algérie du Sahara au Sahel.

لقد عرف نشاط البحث خلال هذه المرحلة بدءا 1961 حتى 1965 نوع من التقهقر، حيث عرفت سنة 1961 في هذا الشأن[3] 340 شهر / فرقه لتنخفض إلى مستوى 40 شهر / فرقة سنة 1965 ، مما يفسر عدم الإستقرار التي كانت تعيشه الجزائر المستقلة ، والتي أثر على إقتصادها سلبيا بالرغم من ذلك فقد عرف الإنتاج البترول الخام إرتفاعا نسبيا حيث مر من 23,89 مليون طن إلى 26,49 مليون طن بين فترة 1963 و 1964 ثم ليبلغ حجم 26,48 مليون طن في سنة 1965 .

-إنتاج المحروقات السائلة والغازية :

إنتاج البترول الخام : لقد عرف إنتاج البترول في الجزائر إبتداء من بداية الستينيات أهمية كبيرة ، نظرا لأهمية الحقول المكتشفة ، ومن خلال المعطايات الإحصائيات المتوفرة لدينا والتي تخص فقط الفترة 1960 – 1964 ، عرف الإنتاج زيادة معتبرة ومستمرة ، وذلك موازاة مع إرتفاع الإحتياطات المؤكدة ، حيث بلغت سنة 1960 مستوى 5,200 مليون برميل كإنتاج لنفس السنة ، وعرف كيلهما

[1] LOUIS BLIN, l'Algérie du Sahara au Sahel, route transsaharienne, économie pétrolière et construction de l'état, édition l'HARMATTAN, Paris 1990, page : 85.
[2] Ibidem, page 85.
[3] Rabah MAHIOUT, le pétrole algérien, op cit., page 130.

تـزايدا مسـتمرا ليلغا في سنة 1964 على التوالي الإحتياطي والإنتاج السنوي 7500 مليون برميل و 204,1 مليون برميل ، كما يظهر على الجدول أسفله .

**جدول 27**: حجم الإنتاج للفترة 1960 – 1964 متعلقة بـــ 8 حقول رئيسية[1]:

حاسي مسعود ، حاسي مسعود غرب ، حاسي الرمل ، قاسي طويل ، رورد النوص ، تين فوي ، عين آمناس ، ألرار .

الوحدة : مليون برميل

| السنوات | الإستكشافات المتراكمة | الإحتياطات المؤكدة الجديدة | الإنتاج السنوي | الإنتاج المتراكم |
|---|---|---|---|---|
| 1960 | 5.266,3 | 5.200 | 66,3 | 66,3 |
| 1961 | 5.687,1 | 5.500 | 120,8 | 187,1 |
| 1962 | 6.846,6 | 6.500 | 159,5 | 346,6 |
| 1963 | 7.530,6 | 7.000 | 184,1 | 530,6 |
| 1964 | 8.234,8 | 7.500 | 204,1 | 734,8 |

Source : L'économie Algérienne – Ediafric, paris 1985.

و لقـد إنفـردت الشـركات الأجنبـية بالإنـتاج، حيـث أن سـوناطراك عرفـت الـنور في 12/31/ 1963، وبـدأ نشاطها في نقل المحروقات تم منذ توسيع نشاطها سنة 1966 بدأت في عملية الإستكشاف، الإستغلال والإنتاج .

يتمـثل الإنـتاج الكلـي للخام سنة1963:23,89 مليون طن ليرتفع إلى 26,49 مليون طن إنتاج الكندونسا : فيما يتعلق بالكندونسا ، فيعتبر من حيث كمية الإنتاج ضعيفة مقارنة بإنتاج البترول الخام ، فقـد إنفردت كما سبق الذكر ، الشركات الأجنبية بالإنتاج حيث بلغت الكمية المنتجة للسنوات 1963 و 1964 على التوالي 0,24 مليون طن و 0,26 مليون طن :

إنـتاج الغاز الطبيعي : فبالرغم من إكتشاف عدة حقول غاز خاصة حقل حاسي الرمل ، فحركة الإنتاج يستحيل التكلم عليها لعدم توفرنا على المعلومات والإحصائيات .

<u>أهم حقول النفط المكتشفة خلال هذه الفترة[2] (1952 – 1964)</u>

– حقلـي القاسي والعقرب تم إكتشافهما في سنة 1959، بمستوى إنتاج يقدر بـ1,8 مليون طن/ سنة .

[1] L'économie algérienne, ediafric la documentation africaine Paris XVI, 4e édition, Paris 1985, page 153.

[2] L'économie algérienne, ediafric la documentation africaine Paris XVI, 4è édition, Paris 1985, pages 151-152.

– قاسي الطويل إكتشف في 1963 على مساحة ( رخصة ) 1.080 كلم2 من طرف سوناطراك – س ف ب بمستوى إنتاج يقدر بـــ 1,7 مليون طن / سنويا .

– حاسي مسعود شمال وجنوب أكتشف سنة 1956 على رخصة 4.200 كم2 ؟

– رورد البغل تم إكتشافه سنة 1962 وينتج 1,8 مليون طن / سنويا

– أجلاح أكتشف في سنة 1956 وينتج 500000 طن / سنة .

– تين فوي أكتشف 1961 ، بمستوى إنتاج 1,2 مليون طن / سنة ( TIN FOUYE )

– زرازايتين أكتشف في 1958 وينتج 2,8 مليون طن / سنة .

– حاسي الرمل تم إكتشافه في 1956 ( غاز ) .

– القلتة :

– عين أمناس :

حقـــل حاســـي مســـعود[1] : يقع على بعد 800 كم جنوب شرق الجزائر ، ويعتبر أول وأهم حقل بترولي في الجزائر ، تقدر مساحته بـــ 16000 كم$^2$ . لقد تم إكتشاف هذا الحقل سنة1956 ثم توسعت عمليات الإستكشاف وما فتأت تتضاعف خاصة بعد قرار التأميم ، حيث زادت معدلات الحفر ومعدلات الإنتاج .

يتبع إنتاج المسار التالي،حيث بعد تنقية كمية البترول الخام المستخرج ، من الغاز والملح على مســتوى وحـــدات معالجة محلية، تتمثل في مركزي المعالجة الشمالي والجنوبي ، ثم ينقل إلى محطة الضـــخ الرئيســـية فـــي حوض الحمراء، ثم إلى معامل التكرير والمواني بواسطة شبكة الأنابيب، وهي أساسا :

– أنبوب حوض الحمراء – أرزيو

– أنبوب حوض الحمراء – بجاية ( ثم إلى الجزائر على مستوى بني منصور )

– حوض الحمراء – سكيكدة

يتميز البترول الخام لحاسي مسعود بالخصائص التالية:

– نقطة غير مشبع

– غني بالمواد الخفيفة ذو كثافة 98

– كمـــية الكبرين حوالي 0,0 % يساعد على تخفيف حدة التلوث ويقلل من تأكل المعادن ويبسط عملية التكرير .

---

[1]Sonatrach C.R.D.

حقـل حاسي الرمل[1]: يقع على بعد 500 كم جنوب، ويعتبر أول حقل للغاز الطبيعي في الجزائر، وأهم الحقول الغازية على المستوى العالمي، تم إكتشافه سنة 1956 من طرف الشركة الفرنسية للبترول CFP، ويقـدر الإحتياطـي فـيه أنذاك 2000 مليار م$^3$ و قد بدأ إستثماره عام 1961من طرف نفس الشركة، وقد تحصلت الجزائر على حق تسويق الغاز الطبيعي بموجب الإتفاق الجزائري الفرنسي لشهر جويلية 1965 .

يتميز الغاز الطبيعي الجزائري بالميزات التالية :

- غير مختلط مع البترول يجعله سهل المعالجة
- يحتوي على نسبة عالية من الميتان ( 84 % بالنسبة للغاز التجاري )
- طاقته الحرارية مرتفعة تقدر بـ 940 $10X^4$ حريرة / م$^3$ .

ويتم تصريف غاز حاسي الرمل نحو أرزيو لتزويد معمل تمييع الغاز الطبيعي عن طريق أنبوب حاسـي الـرمل – أرزيو ( 508 كم )، كما يقوم بتزويد معمل تمييع الغاز بسكيكدة و المنطقة الشرقية بالغاز الطبيعي عبر أنبوب حاسي الرمل – سكيكدة ، كما يصرف منه جزء إلى حوض الحمراء وذلك بعد تنقيته بإتجاه مركز التخزين لحوض الحمراء ، ثم يتم ضخه إلى بجايةعن طريق أنبوب الغاز حاس الرمل – بجاية ( 298 كم ).

## المطلب الثالث:حركة الشراكة خلال الفترة 1965 – 1970

لقـد عرفـت هذه الفترة، إضطرابات سياسية محلية ، تنتج عنها تغيير على هرم السلطة ، حيث بـرزت علـى إثـرها الرغبة في خوض نشاط واسع في ميدان المحروقات من طرف الشركة المحلية والـذي كان في السابق حكرا على الشركات البترولية الأجنبية لاسيما الفرنسية منها ، فلقد شهدت هذه الفترة عدة حوادث هامة:

المفاوضـات المارطونـية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية في شأن النظام الجبائي وإمكانية إسـتحداثه ، وجعلـه يتماشى مع تطلعات الشركين ، ومن جهة أخرى محاولة إيجاد إطار تعاوني بين الجانبين .

توسيع مجال نشاط الشركة الوطنية سوناطراك : لقد عرفت سنة 1966 إتساع دور سوناطراك في النشـاط النفطي ، حيث بعدما كان يقتصر دورها في نقل المحروقات ، توسع ليشمل مجال الإستكشاف الإستغلال والنقل وذلك بموجب مرسوم 66 – 296 والمؤرخ في 22-09-1966

---

[1]Ibidem.

عرفت الشراكة الجزائرية الأجنبية بداية حسنة ، فقد تم إبرام عقدين هامين كلهما على التوالي مع الحكومة الفرنسية وتمخض عنها إنشاء جمعية " أسكوب " Ascoop ، و مع شركة GETTY الأمريكية حيث نتج عنها جمعية SONAGET .

إنجازات فترة 1965 – 1970 :

لقد عرفت هذه الفترة تراجعا نسبيا ، مقارنة بالمرحلة السابقة بالرغم من تواجد عدة شركات بترولية أجنبية تنشط في الإطار النفطي الجزائري ، ويرجعها البعض إلى بعض الإضطربات السياسية ، ولاسيما الإتجاه الجديد التي إنتهجته السلطة الجزائرية إزاء الشركات الأجنبية ، حيث اعتمدت هذه الأخيرة سياسة التأميم للصالح الشركات الأجنبية ، غير الفرنسية منها[1]، وبالرغم من ذلك فقد عرفت هذه الفترة نتائج مقبولة خاصة من جانب الشركة الوطنية وتطورها وتوسع نشاطاتها .

إطار الشراكة : تم في هذا الشأن، كما سبق إبرام عدة عقود شراكة أهمهم مع :

– شركة أسكوب.

– شركة SONAGET المتكونة من سوناطراك وشركة GETTY الأمريكية .

فقد إتسم الأول بالفشل إذ لم نقل الذريع ، نتيجة قلة إهتمام الجانب الفرنسي ، وعدم إعطاء الأهمية المناسبة لهذه الشركة ( الجمعية ) .

بينما إتسم العقد الثاني مع شركة GETTY بنتائج جيدة ، حيث وصفت بالشراكة المثالية[2] من حيث التنظيم والأداء وذلك نتيجة إلتزام الطرفين الأمريكي والجزائري بمحتوى العقد .

أ – شركة التعاون "ASCOOP " : Association coopérative

لقد نشأة هذه الشركة المختلطة[3] الجزائرية الفرنسية سنة 1965 ، نتيجة سلسلة من مفاوضات 1965 ( جويلية ) ، حيث يمثل الطرف الجزائري شركة سوناطراك ، بينما يمثل الطرف الفرنسي الشركة الفرنسية S.O.P.E.F.A.L ، وكان الهدف الرئيسي من هذه الشركة هو تكثيف التعاون بين الطرفين مع إلتزام الحكومة الفرنسية بتقديم المساعدات التقنية والعلمية اللازمة ، لا سيما في النشاط المنجمي ( النفطي ) .

ولم يبدأ نشاط هذه الشركة حتى سنة 1966، وقد كانت نتائجها في النشاط النفطي هزيلية لعدم إلتزام الطرف الفرنسي بعودة، كما يتضح ذلك جليا عبر الجدولين رقمي (   ،   ) فلم تعرف هذه

---

[1] عملية تجسيد سلسلة التأميمات بصفة أولية على الشركات الأجنبية غير الفرنسية أنظر فصل 4 مبحث 2.

[2] HABERLI, les investissements directs étrangers, op cit., page.....

[3] أنظر الفصل 4، مبحث 3 من نفس الرسالة، الإتفاقيات الجزائرية الفرنسية بتاريخ 65/07/29.

الشـــركة خـــلال 1965 – 1966 أي اكتشـــاف، حيث تم حفر 06 أبار إستكشافية كلها غير منتجة، ثم إرتفعت نسبيا إلى 24 بئر إستكشافي أدت إلى خمسة إكتشافات منتجة و كان الحد الأقصى للإ كتشافات، حيث تنازلت هذه الأخيرة في السنوات المتتالية إلى إكتشافين سنة 1968 ثم ثلاث إكتشافات سنة 1969 ، وكذلك بالنسبة لسنة 1970 حيث لم يتجاوز مجملها 13 اكتشاف خلال خمس سنوات ( أبار منتجة )

كذلـــك الحـــال لحجم الإنتاج على مستوى الحقول البورصة ، مصدر غرب ، تيميدراتين شرق ، حاســي مـــزاولة ، جاوة شرق تين فوي – تابنكورت ، تاوراتين وحوض بركاوي ، والتي كانت محل إستغلال شركة Ascoop ، حيث عرفت سنة 1966 مستوى ضعيف من الإنتاج لقلة الحقول المستغلة ، ولكـــن برغم توسع الإستغلال لعدة حقول أخرى ، فإن تزايد الإنتاج لم يكن إلا بنسب قليلة فقد تم إنتاج 1022576 طن من الخام سنة 1967 باستغلال ستة (6) حقول ، تم 1697243 طن بسنة 1968 ، تم 2956911 طن بسنة 1969 وبلغ سنة 1970 بـــ 3844765 طن رغم إستغلال ثمانية (08) حقول .

حيـــث بلغت كمية الإنتاج الإجمالي المنتجة 9.541.408 طن من الخام خلال خمسة سنوات، أين عرفت السنوات الأخيرة شبه تخلي وقلة الإهتمام من الطرف الفرنسي.

جدول28: [1] إنتاج الخام لشركة أسكوب خلال الفترة 1966 – 1970

الوحدة : طن

| الحقول | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | Cumul au 31.12.70 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| El Borma | – | – | – | 111.388 | 733.840 | 845.228 |
| Mesdar ouest | – | – | – | 32.934 | 14.061 | 46.995 |
| Mesdar Est | – | – | – | 177.560 | 117.206 | 294.766 |
| Timedratine est | – | 42.145 | 103.745 | 92.243 | 96.731 | 334.766 |
| Hassi-Mazoula | – | 14.345 | 45.330 | 52.386 | 49.313 | 161.374 |
| Djaoua ouest | – | 2.196 | 21.050 | 258.767 | 166.618 | 448.631 |
| Taouratine | – | 53.539 | 128.824 | 604.363 | 1.066.690 | 1.853.417 |
| Fouyé Tabankort | – | 1.846 | – | – | – | 1.846 |
| Haoud Berkaoui | 19.913 | 908.505 | 1.398.294 | 1.627.269 | 1.600.306 | 5.554.287 |
| TOTAL | 19.913 | 1.022.576 | 1.697.243 | 2.956.911 | 3.844.765 | 9.541.408 |

Source : R.MAHIOUT, Pétrole algérien

جدول 29[2]: نتائج نشاط الحفر لشركة أسكوب للفترة 1966 – 1970

| | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | Total au 31.12.70 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Puits forés en exploration | 6 | 24 | 19 | 19 | 37 | 105 |
| Découvertes | 0 | 5 | 2 | 3 | 3 | 13 |
| Rendement | % 0 | % 31 | % 15 | % 16 | % 10 | %15 |
| Puits d'extension productifs | – | 8 | 4 | 0 | 4 | 16 |
| Puits secs | 6 | 11 | 13 | 16 | 30 | 76 |

Source : R.MAHIOUT, Pétrole algérien

ب – شراكه سوناجيت SONAGET(SONATRACH- GETTY)

تــم إبرام إتفاقية لإنشاء شراكة بين شركة سوناطراك والشركة الأمريكية GETTY بتاريخ 19-10-1968 تحت إسم SONGET ، تهدف إلى إستكشاف وإستغلال المحروقات تمتلك فيها سوناطراك نسبة 51 % وتمتلك شركة GETTY 49 % ، كما تتقاسم هذين الأخيرتين الرخص المنجمية .

وبالرغم من أننا لم نستطيع التحصل على معطايات إحصائية خاصة بنشاط الشركة، إلا أننا يمكن أن نأكد حسب المصادر المتوفرة بأنها شراكة ناجحة و قدمت فوائد كبيرة لسوناطراك.

ج- أهم أوجه الشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة 65 ــ1970

مــنذ صــدور مرســوم 1966 المتعلق بتوسيع مهام سوناطراك، سعت هذه الأخيرة إلي تكثيف نشاطاتها النفطية عن طريق الشراكة حيث قامت بإنشاء عدة شركات بترولية أجنبية فقد وصل عددها إلــى 17 شــركة ، و ذلــك خــلال الفترة 66-70 ومنها من إمتد إلى سنة 1972, حيث تمتلك فيها سوناطراك 51 فأكثر من رأس المال .

تتمثل هذه الشركات في[3] : SONAGET, ALEIP, ALGEAN, CAMEL SONEMS, ALTECH ALDIM, ALMIER, ALCIME, ALTEST, ALDIA, ALREG, ALFUID, ALCOR, ALTRA, ALGEO, ALFOR وتم إنشاؤها مع شركاء أجانب وذلك كما يبينه الجدول التالي

[1] et [2] Rabah MAHIOUT, le pétrole algérien, op cit. Page 131.

[3]Rabah MAHIOUT, le pétrole algérien, op cit., page 182-183.

جدول30 : فروع وشراكة سوناطراك.

| التسمية | تاريخ التكوين | رأسمال ($10^6$ دج) | قسم سوناطراك | مساهمين آخرين | النشاط |
|---|---|---|---|---|---|
| ALFOR | 1966 | 3,000 | %51 | | |
| ALGEO | 1966 | 1,000 | %51 | | |
| ALTRA | 1967 | 5,000 | %51 | | |
| ALCORE | 1969 | 1,000 | %51 | | |
| ALFLUID | 1969 | 2,000 | %51 | | |
| ALREG | 1969 | | %51 | | |
| ALDIA | 1970 | 0,050 | %51 | | |
| ALTEST | 1970 | 2,000 | %51 | | |
| ALCIME | 1972 | | %75 | | |
| ALMER | 1970 | 2,200 | %60 | | |
| ALDIM | | | %51 | | |
| ALTECH | | 0,250 | %60 | | |
| SONEMS | 1967 | 0,942 | %50 | | |
| CAMEL | 1962 | 62,500 | %48,8 | | |
| ALOCEAN | | | %50 | | |
| ALEIP | 1968 | | %51 | | |
| SONAGET | | | | | |

Source : R.MAHIOUT, Pétrole algérien

2 – النشاطات النفطية ونتائجها للفترة 1965 – 1970 :

شهدت هذه الفترة دخول الجزائر في توجهات إقتصادية جديدة، تتدرج في تنمية قطاع المحروقات من جهة ومدى تدعيم لقطاع العام من جهة أخرى.

عرف النشاط النفطي خلال هذه الفترة تطورا مهم، سواء من ناحية نشاط شركة سوناطراك أو من طرف شركائها.

- نشاط الحفر Forage :

شـــهدت نشـــاطات الحفر معدل متزايد، فمن جهة الشركة الوطنية سوناطراك، فقد تم سنة 1966 حفــر 12223م وإنجازه 8,43 شهر. آلة، لتفريغ سنة 1967 إلى 31766م و44,82 شهر.آلة ثم لتبلغ سنة 1970 أقصر حد خلال الفترة حفر 78439م وإنجاز 112 شهر.آلة.

بيـــنما عرف نشاط الشركاء أي الشركات الأجنبية، حيث تم حفر سنة 1966، 33484م وإنجاز 22,66 شهر.آلة (mois-appareil) ثم تستمر في الزيادة لتبلغ حدها الأقصى سنة 1969 بحفر 38850 م و46,4 شهر.آلة ثم تستقر عند هذا الحد سنة 1970.

ويمكننا أن نفسر حجم هذا النشاط في هذه المدة بأهمية الاكتشافات التي حققها الأجانب.

جدول31: نشاط الحفر للفترة 1965 – 1970

حفر : سوناطراك.

| السنوات | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متر محفور | – | 12223 | 31766 | 29922 | 61285 | 78439 |
| شهر/آلة | – | 8,43 | 44,82 | 38,18 | 100,2 | 112 |
| **المردود** | – | **1449,94** | **708,75** | **783,71** | **611,63** | **700,35** |

Source : Sonatrach

الحفر (الشركاء) Associés

| السنوات | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متر محفور | – | 33484 | 23732 | 26769 | 38850 | 38849 |
| شهر/آلة | – | 22,66 | 25,64 | 33,1 | 46,4 | 44,21 |
| **المردود** | – | **1477,67** | **925,59** | **808,73** | **837,28** | **878,74** |

Source : Sonatrach

نشاط الجيوفيزياء Géophysique sismique terrain

فيما يخص نشاط سوناطراك، فقد بدأ نشاط الاكتشاف سنة 1966 بصورة نسبيا محتشمة حيث بلغ ســـنة 1966 : 346 كم مقطع مقابل 919 كم بالنسبة للشركاء، ثم ترتفع لتبلغ مستوى أعلى 6528 كم بالنسبة لسوناطراك سنة 1970 فمستوى 2466 كم بالنسبة لشركاء في سنة 1968.

جدول 32: نتائج نشاط الجيوفيزياء(sismique terrain) للفترة 1965 – 1970

الوحدة كم (Km)

| السنوات | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | – | 349 | 816 | 730 | 1349 | 6528 |
| الشركاء | – | 919 | 1662 | 2466 | 1177 | 1581 |
| **المجموع** | – | **1268** | **2478** | **3196** | **2526** | **8108** |

Source : Sonatrach

• إنتاج المحروقات السائلة والغازية : عرف إنتاج المحروقات خلال الفترة تزايد مستمر.

– إنتاج البترول الخام : سيطر على هذه الفترة إنتاج الشركات الأجنبية، حيث عرف الإنتاج سنة 1965 حجم 26,48 مليون طن يبلغ حده الأقصى 38,33 مليون سنة 1967، ليستقر سنة 1970 في مستوى 37,99 مليون طن بينما بدأ نشاط سوناطراك سنة 1966 بحجم 0,01 مليون طن ثم يتطور سنة 1970 في مستوى **10,21** مليون طن وكما يظهره الجدولان التاليان :

جدول33: نتائج نشاط إنتاج الكلي للبترول الخام للفترة 1965 – 1970

$10^6$ طن

| السنوات | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 0,00 | 0,01 | 0,45 | 5,80 | 7,28 | 10,21 |
| الشركاء | 0,45 | 0,61 | 38,63 | 37,11 | 37,50 | 37,99 |
| **المجموع** | **26.48** | **33.87** | **39.08** | **42.90** | **44.78** | **48.21** |

Source : Sonatrach

إنـــتاج الكندودســـا : إقتصر إنتاج هذا السائل منذ الإستقلال على الشركات الأجنبية حيث عرف إنـــتاجه مســـتوى 0,45 مليون طن سنة 1965 ، ثم يتزايد حجم الإنتاج ليبلغ سنة 1970 حجم 0,93 مليون طن وهو كما يظهره الجدول التالي:

جدول 34: حجم إنتاج الكندوسا للفترة 1965 –1970* إنتاج الكندوسا Condenset

الوحدة: $10^6$ م$^3$

| السنوات | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| الشركاء | 0,45 | 0,61 | 0,70 | 0,76 | 0,95 | 0,93 |
| **المجموع** | **0,45** | **0,61** | **0,70** | **0,76** | **0,95** | **0,93** |

Source : Sonatrach

إنتاج الغاز الطبيعي : عرف إنتاج الغاز للفترة إرتفاعا نسبيا بلغ سنة 1965 حجم 2,39 مليار م$^3$ ثم يزداد باستمرار يبلغ أقصى حجم 10,20 مليار م3 سنة 1970

* Sonatrach, annuaire d'informations statistiques 1995.

جدول 35: حجم إنتاج الغاز الطبيعي للفترة 1965 – 1970

الوحدة: $10^6$ م$^3$

| السنوات | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| غاز مجمع | 0,06 | 0,06 | – | 4,41 | 4,41 | 5,72 |
| غاز غير مجمع | 2,34 | 2,82 | 2,65 | 4,58 | 4,58 | 4,47 |
| **المجموع** | **2,39** | **2,88** | **–** | **8,08** | **8,98** | **10,20** |

Source : Sonatrach

صادرات المحروقات : لم تشرع سوناطراك في عملية التصدير إلا بعد سنة 1966 ، أين شهدت توسع نشاطاتها بينما كان قبل ذلك حكرا على الشركات الأجنبية ، عرفت عملية التصدير تزايدا مستمرا طوال الفترة سواء بالنسبة لسونطراك أو للشركاء الأجانب . وذلك ما يبينه الجدول أسفله وتحتوي هذه الإحصائيات على صادرات البترول الخام والغاز الطبيعي معا .

جدول 36 : صادرات المحروقات البترول الخام والغاز للفترة 1965 – 1970 *

الوحدة: $10^6$ طن

| السنوات | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 0,00 | 0,00 | 4,7 | 6,9 | 8,1 | 9,8 |
| شركاء | 24,5 | 31,9 | 31,7 | 34,3 | 34,0 | 35,7 |
| **المجموع** | **24,5** | **31,9** | **36,4** | **41,2** | **42,1** | **45** |

Source : Sonatrach

جدول 37* : يخص إنتاج الحقول 8 الرئيسية للفترة 1965 – 1970

( حاســي مسعود – حاسي مسعود غرب – حاسي الرمل – قاسي الطويل – رورد النوص – تين فوي – عين أمناس – ألرار )

الوحدة: $10^6$ برميل

| السنوات | الإستكشافات المتراكمة | الإحتياطات المؤكدة الجديدة | الإنتاج السنوي | الإنتاج المتراكم |
|---|---|---|---|---|
| 1965 | 8.338,7 | 7.400 | 203,9 | 938,7 |
| 1966 | 8.451 | 7.250 | 262,3 | 1.201,0 |
| 1967 | 8.402,4 | 6.900 | 301,4 | 1.502,4 |
| 1968 | 8.833,4 | 7.000 | 331 | 1.833,4 |
| 1969 | 10.178,8 | 8.000 | 345,4 | 2.178,8 |
| 1970 | 10.652,4 | 8.098 | 375,6 | 2.554,4 |

Source: l ' economie Algerienne

3 – الحقول المكتشفة خلال الفترة 65 – 70 :

– حوض بركاوي ، تم إكتشافه سنة 1965 على الترخيص 1.600 كم2 من طرف سوناطراك / س ف ب وينتج 1,4 مليون طن / سنة وقد بدأ النشاط به في جانفي 1967 .

– حاسي مسعود شمال وجنوب تم إكتشافه 1965 على الترخيص ( Permis ) 4200 كم2 من طرف سونطراك – س ف ب وينتج 11,1 مليون طن / سنة بالنسبة للحقل الشمالي و 13,8 مليون طن / سنة للحقل الجنوبي .

– تين فوي تابتكوت أكتشف سنة 1966 ، وينتج 3,3 مليون طن / سنة

– واد نومر تم إكتشافه سنة1969 وبمستوى إنتاج يقدر 600.000 طن سنة من طرف شركة سوناطراك وعرف بداية الإنتاج سنة 1972 .

– حقل قلالة تم إكتشافه سنة 1969 ، ويمتد على مساحة 35 كم2 ، وقد عرف بداية الإنتاج في فيفري 1973 .

– حقل بن كحلة تم إكتشافه سنة 1966 على مساحة 72 كم2 وقد بدأ في الإنتاج سنة 1967 .

## المبحث الرابع: حركة الشراكة الأجنبية في الجزائر بعد حدث التأميم

### المطلب الأول: حركة الشراكة خلال الفترة 1971 – 1979 :

لقد شهدت هذه الفترة حدثا بارزا طفا بصورة قوية على الساحة النفطية المحلية ، وكان له صدى على الأوساط النفطية العالمية ، ألا وهو تأميم المحروقات الجزائرية من سيطرة الشركات الأجنبية لاسيما الفرنسية ، فبعد سلسلة التأميمات للشركات غير الفرنسية منذ سنة 1967 حتى 1970 ، وبعد سلسلة من المفوضات مع الجانب الفرنسي أفضت إلى تعنت الطرف الفرنسي ، قررت بذلك تأميم مصالح الشركات الفرنسية بصورة جزئية ، ودخول الشركة الوطنية سوناطراك بحصة لا تقل عن 51 % وذلك بإصدار أربعة أوامر في هذا الشأن وعلى رأسهم الأمر 71 – 22 .

*__إنجازات الفترة 1971 – 1979__*

1 – إطار الشركة :

وقد قامت الجزائر بإبرام عقود شراكة مع شركات أجنبية أهمها :

– الشركتين الفرنسيتين طوطال وألف ELF – TOTAL .

– الشركتين الأمريكيتين صن أويل Sunoil – و آموكو AMOCO

* Economie algérienne, op cit., page 153.

- الشركة البرازيلية براس بيترو BRASPE TRO
- الشركة الإسبانية جيسبانويل HSPANOIL
- الشركة الهولندية كوبيكس KOPEX

2 – النشاطات النفطية ونتائجها خلال الفترة 1971 – 1979

شهدت هذه المرحلة حدثا محليا بارزا يتمثل في تأميم مصالح الشركات الغربية المستغلة للمحروقات الجزائرية ، سواء بصورة كلية أو جزئية وبالمقابل دخول شركة سوناطراك بقوة في عمليات الإستكشاف والإستغلال ، كما عرفت هذه الفترة حدثين بتروليين هامين تمثلا في الإرتفاع المذهل لأسعار النفط .

نشاط الحفر

عرفت عمليات الحفر مستوى من التراجع ، بالنسبة لشركة سوناطراك ، فقد تم حفر 67515 م سنة 1971 لتنزل إلى مستوى 46847 م سنة 1972 ثم تبدأ في الإرتفاع لتبلغ حدها الأقصى سنة 1979 : 110950 م وإنجاز 280,51 شهر آلة .

بينما بالنسبة لشركات الأجنبية ، فقد عرفت سنة 1971 تراجعا حادا في عمليات الحفر وذلك نتيجة إنعكاس السلبي لإجراءات التأميم عليهم مما قلص من نشاطهم بنسبة كبيرة ، حيث إنخفض مستوى الحفر سنة 1971 إلى 9.418 م وإنجاز 17,65 شهر.آلة مما يترجم درجة الصدمة لحدث التأميمات على الشركات الأجنبية ثم تواصل هذا الإنخفاض ليبلغ حده الأدنى سنة 1973 : 3527 م ثم يعاود الإرتفاع من جديد .

جدول 38: نشاط الحفر للفترة 1970– 1979*

الحفر سوناطراك

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متر محفور | 675,15 | 46847 | 49747 | 66224 | 102443 | 96076 | 83499 | 88837 | 110950 |
| شهر آلة | 94,35 | 54,19 | 75,48 | 132,8 | 186,09 | 253,1 | 235,2 | 292,2 | 280,51 |
| **المردود** | **715,58** | **864,50** | **659.08** | **498,67** | **550,50** | **579,60** | **355,01** | **304,03** | **395,53** |

Source : Sonatrach

الحفر الشركاء

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متر محفور | 9418 | 7644 | 3527 | 11771 | 3717 | 16324 | 34860 | 9918 | 5548 |

* Sonatrach, Annuaire d'informations statistiques 1995.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شهر آلة | 17,65 | 15,51 | 12,68 | 22,01 | 6,65 | 26,47 | 44,12 | 10 | 6 |
| **المردود** | **533,60** | **492,84** | **278,15** | **534,80** | **558,35** | **616,70** | **790,112** | **991,8** | **924,67** |

Source :Sonatrach

نشاط الجيوفيزياء :

قامـــت سوناطراك خلال الفترة بإنجاز 6528كم مقطع سنة 1970 ثم ليرتفع هذا المستوى ليبلغ حـــده الأقصى سنة1976 بـــ3270 ثم يعرف مستوى من الهبوط، بينما نشاط الشركات الأجنبية فبعدما كان مستوى النشاط مقبول خلال مستوى الستينيات ، سقط إلى مستوى الصفر سنتي 1971و1972 ثم يعاد نشاط سنة 1973 بمستوى 4220كم

جدول 39 :نشاط الجيوفيزياء :

| **السنوات** | **1971** | **1972** | **1973** | **1974** | **1975** | **1976** | **1977** | **1978** | **1979** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 15,742 | 15,493 | 13,859 | 32,659 | 23,797 | 32,720 | 24,499 | 25,235 | 19,877 |
| الشركاء | 0 | 0 | 4220 | 3,238 | 9,228 | 3,923 | 632 | 1617 | 1219 |
| **المجموع** | **15,742** | **15,493** | **18,079** | **35,897** | **33,025** | **36,643** | **25,131** | **26,852** | **210,96** |

Source :Sonatrach

إنتاج المحروقات السائلة والغازية :

-إنتاج البترول الخام : عرف إنتاج البترول الخام بالنسبة لشركة سوناطراك تزايدا مستمرا خلال فـــترة فقد بلغ حجم الإنتاج لسنة 1970 مستوى 10.21 مليون طن ، ثم يتضاعف سنة 1971 ليصل 23.28 مليون طن ثم يستمر في الإرتفاع ليبلغ حده الأقصى سنة1978 بحجم 42.35مليون طن.

بيـــنما عرف نشاط شركاء سوناطراك تدهورا لإنتاج 1971 حيث إنخفض إلى 13.8 مليون طن بعدما كان في السنوات السابقة لا يقل على 37مليون طن ثم إستقر في مستوى إنتاج بين 10و13 مليون طن ، لكن إذا أخذنا مستوى الإنتاج بصورة كلية ، فإن حجمه يتزايد باستمرار وذلك ما يبينه الجدولان التاليان .

جدول 40: لحجم إنتاج 08 حقول رئيسية خلال الفترة 1971-1980[1].

| السنوات | الإستكشافات المتراكمة | الإحتياطات المؤكدة الجديدة | الإنتاج السنوي | الإنتاج المتراكم |
|---|---|---|---|---|
| 1971 | 12.681,1 | 9.840 | 286,7 | 2.941,1 |
| 1972 | 12.979,9 | 9.750 | 388,8 | 3.229,9 |
| 1973 | 11.270,4 | 7.640 | 400,5 | 3.630,4 |
| 1974 | 11.698,5 | 7.700 | 368,1 | 3.998,5 |
| 1975 | 11.727,2 | 7.370 | 358,6 | 4.357,2 |
| 1976 | 11.550,7 | 6.800 | 393,5 | 4.750,7 |
| 1977 | 11.771,2 | 6.600 | 420,6 | 5.171,2 |
| 1978 | 11.895,1 | 6.300 | 423,8 | 5.595,1 |
| 1979 | 14.895,2 | 8.440 | 421,1 | 6.016,2 |
| 1980 | - | 8.200 | 372,3 | 6.888,5 |

Source: l ' economie Algerienne

جدول 41 : الإنتاج الكلي للبترول الخام لسوناطراك وشركائها*

الوحدة $10^6$ طن

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 23,28 | 37,78 | 37,61 | 34,57 | 32,09 | 38,22 | 40,97 | 42,35 | 40,92 |
| الشركاء | 13,80 | 11,56 | 12,03 | 11,38 | 12,11 | 9,72 | 10,77 | 11,98 | 11,74 |
| **المجموع** | **37,08** | **49,34** | **49,63** | **45,95** | **44,21** | **47,94** | **51,74** | **54,33** | **52,66** |

Source : Sonatrach

إنتاج الكندونسا : عرف إنتاج الكندونسا بدية حسنة بالنسبة لشركة سونطراك بعدما كان في الفترة السابقة تحت سيطرت الشركات الأجنبية فقد عرفت سنة 1971 إنتاج 0,76 مليون طن ليرتفع إلى 1,01 و 1,48 مليون طن سنوات 1972 و 1973 ، ثم يستمر في التزايد يبلغ حده الأقصى سنة 1980 بحجم 5,01 مليون طن .

بينما على مستوى الشركات الأجنبية فقد كانت سنة 1971 أخر سنة لإنتاج هذا السائل بحجم 0,16 مليون طن .

[1] L'économie algérienne, op cit. Page 153 : concernant les huit (08) puits il s'agit de : H. Messaoud, H. Messaoud ouest, H. R'mel, Gassi Touil, Rourd nouss, Tin Fouge, In amenas et Alrar.
* Sonatrach, annuaire d'informations statistique 1995 op cit.

جدول 42 : إنتاج الكندونسا لفترة 1971 - 1980 *

الكوندونسا (Condensat) الوحدة $10^6$ طن

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 0,76 | 1,01 | 1,48 | 1,51 | 1,88 | 2,54 | 2,35 | 3,45 | 4,88 |
| الشركاء | 0,16 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **المجموع** | **0,91** | **1,01** | **1,48** | **1,51** | **1,88** | **2,54** | **2,35** | **3,45** | **4,88** |

Source : Sonatrach

إنتاج الغاز : إستطاعت شركة سوناطراك ، في إستغلالها لحقول الغاز أن تبقي على حجم إنتاج مستمر في التزايد عبر السنوات ، حيث بلغ سنة 1970 10,20 مليار م$^3$، ليرتفع إلى 13,68 مليار متر م3 ، ثم يستمر في الزيادة بنسب هامة ليبلغ حده الألأقصى للفترة سنة 43,74 مليار م3

جدول 43: إنتاج الغاز الطبيعي للفترة 1971 - 1979 الوحدة $10^6$ طن

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الغاز المجمع | 9,23 | 12,55 | 12,36 | 12,10 | 11,28 | 12,24 | 14,52 | 16,81 | 43,06 |
| الغازغيرمجع | 4,45 | 4,88 | 7,12 | 7,65 | 9,56 | 12,55 | 12,77 | 19,07 | 27,03 |
| **المجموع** | **13,68** | **17,43** | **19,47** | **19,75** | **20,84** | **24,79** | **27,29** | **35,88** | **43,06** |

صـــادرات البـــترول الخام : عرفت الصادرات تزايد مستمرا نتيجة توسيع نشاط الإستكشاف، وتحقـــيق عدة اكتشافات هامة حيث شهدت إرتفاعا مستمرا بدءا من سنة 1971، فقد بلغت 33,8 مليون طن ثم لتبلغ أعلى مستوى 46 مليون سنتي 1972 وسنة 1978

حيـــث أن حصــــة ســـوناطراك من الإنتاج بلغت مستوى مرتفع مقارنة بحصة الشركاء ، فقد إنحصــــرت حصـــــة الشــــركاء مـــن مستوى 9,4 مليون طن و 12 مليون طن بينما بدأ مستوى إنتاج ســـوناطراك مـــن 21,8 مليون سنة 1971 ليبلغ مستوى 46,9 مليون طن سنة 1978 ثم لينخفض إلى 45,1 مليون طن سنة 1979 .

جدول 44: صادرات البترول الخام الوحدة $10^6$ طن

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 21,8 | 33,3 | 33,0 | 29,7 | 27,0 | 35,4 | 35,9 | 35,0 | 33,4 |
| الشركاء | 12,0 | 12,7 | 11,2 | 11,4 | 12,2 | 9,7 | 9,4 | 11,9 | 11,7 |
| **المجموع** | **33,8** | **46,0** | **44,2** | **41,1** | **39,2** | **45,1** | **45,3** | **46,9** | **45,1** |

Source : Sonatrach

صادرات الغاز الطبيعي والسائل : حيث تنفرد سوناطراك بإنتاج وتسويق الغاز

جدول 45:صادرات غاز و المنتوجات المكررة. الوحدة مليار م$^3$

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | 26 |

Source : Sonatrach

صادرات G NL الغاز الطبيعي السائل الوحدة : $10^6$ طن

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 918 | 923 | 2296 | 3203 | 4543 | 6336 | 5228 | 10794 | 19611 |
| الشركاء | 1464 | 1755 | 1739 | 1459 | 1470 | 1609 | 1527 | 0 | 0 |
| **المجموع** | **2382** | **2678** | **4035** | **4662** | **6013** | **7945** | **6755** | **10794** | **19611** |

Source : Sonatrach

صادرات غاز البترول المميع GPL الوحدة : 106

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | _ | _ | _ | 60 | 252 | 264 | 208 | 309 | 318 |

Source : Sonatrach

صادرات GPL الوحدة 106 طن

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0,5 | 0,6 | 0,8 | 1,0 | 1,3 | 2,0 | 1,5 | 2,3 | 3,9 |

Source : Sonatrach

المنتوجات المكررة الوحدة : $10^6$

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0,5 | 0,5 | 2,4 | 2,2 | 2,5 | 1,9 | 1,9 | 3,3 | 2,9 |

Source : Sonatrach

GPL

غاز البترول المميع ( بما في ذلك البوتان والبروبان ) الوحدة $10^6$ طن

| السنوات | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | _ | _ | _ | 0,07 | 0,33 | 0,36 | 0,27 | 0,39 | 0,51 |

Source : Sonatrach

3 – أهم الحقول المكتشفة خلال الفترة 1971 – 1979 ( بترول )[1]

– أيت خير، تم إكتشافه سنة 1971 وبمستوى إنتاج يقدر بـــ 700.000 طن/سنة.

– السطح، أكتشف سنة 1979 ، على ترخيص 185 كم2 ، من طرف سوناطراك – س ف ب وينتج 3,4 مليون طن/سنة .

قلالة ، أكتشف في 1972 وبمستوى إنتاج يقدر بـــ 1,2 مليون طن/سنة

– مركســـن، أكتشـــف سنة 1974 على ترخيص 39 كم2 من سوناطراك –س ف ب وينتج 2,5 مليون طن/سنة .

أهم الحقول التي تم اكتشافها منذ سنة 1972 وتتمثل في :

– رأس تومب من طرف سوناطراك –بيتروبراز (Sonatrach-Petrobras).

– ذارع التمرة ، قلالة شمالا ، نقوسة وبوخزان بمنطقة ورقلة من طرف سوناطراك

– جـــوف وكـــاف العرزوب بمنطقة غردايةمن طرف سوناطراك – مسيبان أيل ( Sonatrach - HISPANOIL)

– ســـيدي مزغـــيش بمـــنطقة غـــرداية ، من طرف سوناطراك – ديميناكس ( Sonatrach – DIMINEX)

– ماكودة بمنطقة غرداية من طرف سوناطراك

– واد الطح بمنطقة قاسي الطويل

– عين الرمانة من طرف سوناطراك – ديميناكس .

نتائج أحداث التأميم 24 .02 .1971:

–بالنسبة للحقول النفطية :

لقـــد نـــتج عن إجراء التأميم الذي بموجب أربع أوامر أهمهم 22.71 وقد مس التأميم الجزئي الحقـــول النفطـــية حيث تم توسيع مساهمة سوناطراك ورفع إلى أكثر من 50% وهذا ما يبينه الجدول أدناه .

[1]L'économie algérienne, op cit. Pages : 150-151.

جدول 46[1] : نسبة % مشاركة سوناطراك في الحقول النفطية:

| الحقول | قبل تاريخ 24.2.1971 | الحالة في 1972/01/01 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | سوناطراك | شركات أجنبية | | | مجموع الشركات الأجنبية |
| | | | ERAP | CFP | GETTY | |
| Nezla nord<br>Hassi Messaoud sud | 25,000 | 63,495 | 12,495 | 24,010 | - | 36,505 |
| Hassi Messaoud Nord | 24,000 | 83,005 | 12,005 | 24,990 | - | 36,995 |
| Hassi Berkaoui | 50,000 | 51,00 | 51,90 | 33,10 | - | 49,00 |
| Gassi touil | 25,500 | 97,55 | - | 2,55 | - | 2,55 |
| Rhourde El Baguel | 33,865 | 97,18 | - | - | 2,82 | 2,82 |
| Tin Fouyé Tabankort<br>Stah<br>Ammasak | 51,217 | 60,21 | 34,79 | - | - | 34,79 |
| Timerdratine Est<br>Mesdar Ouest<br>Djoua Ouest<br>Guellala | 50,00 | 51,00 | 49,00 | - | - | 49,00 |
| Mesdar Est | - | 67,54 | 29,64 | - | 2,82 | 32,46 |
| Gassi Touil Est<br>Ohanet Sud et Krebb-<br>Timedratine<br>El Gassi El Agreb | 00,000 | 100,00 | - | - | - | - |
| Ohanet, Askrène et Guelta | 29,000 | 100,00 | - | - | - | - |
| Aït Kheir<br>Oued Noumer | 100,000 | 100,00 | - | - | - | - |
| Rhourde Nouss | 00,00 | 100,00 | - | - | - | - |
| El Borma<br>Hassi Keskessa<br>Hassi Mazoula B | 50,000 | 51,00 | 49 | - | - | 49,00 |

Source : Avant le 24 Février 1971 –« Documents sur les relations entre l'Algérie et les sociétés pétrolières Françaises », Alger, Maï 1971, Livre Blanc.

| الحقول | قبل تاريخ 24.2.1971 | الحالة في 1972/01/01 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | سوناطراك | شركات أجنبية | | | مجموع الشركات الأجنبية |
| | | | ERAP | CFP | GETTY | |
| Acheb, Acheb Ouest et In Akamil | 51,217 | 100,00 | - | - | - | - |
| Edeyen<br>Tiguentourine et la Reculée<br>El Abed Larache et Addekaifaf<br>Hassi Mazoula Nord et Sud<br>Ouan Tarefert Tan Emellel Sud<br>Dome à collenias | 37,435 | 100,00 | - | - | - | - |
| Zarzaitine<br>Edjeleh | 87,435 | 100,00 | - | - | - | - |
| Tan Amellal Nord | 20,000 | 100,00 | - | - | - | - |
| Tin Fouyé F6 et Tin Fouyé Nord | 51,217 | 100,00 | - | - | - | - |

Source : Avant le 24 Février 1971 –« Documents sur les relations entre l'Algérie et les sociétés pétrolières Françaises », Alger, Maï 1971, Livre Blanc.

[1] Rabah Mahiout, lepétrole Algérien, Opcit pages : 171,172

بالنسبة لنسبة مشاركة سوناطراك في الشركات الأجنبية الناشطة محليا .بعد سلسلة التأمينات التي أجـرتها الجزائـر بـدأ من الشركات الأجنبية غير الفرنسية، و التي أختتمت سنة 1971 (24 فيفري) بالشركات الفرنسية ، حيث تم تأميمهم بصورة جزئية و دخول سوناطراك معهم بنسبة لا تقل عن 51% و أهمها شركة CREPS و ASCOO

جـدول 47 : نسـبة حصة سوناطراك قبل تاريخ 1971.02.24 في الشركات و الشركات التي مسها التأميم

| ET SOCIETES ASSOCIATIONS | PART DETENUE AVANT LE 24 FEVRIER 1971 | | PART TRANSFEREE A SONATRACH PAR LES DECISIONS DU 24 FEVRIER (EN %) | PART DE SH APRES LES DECISIONS DU 24 FEVRIER ( EN %). |
|---|---|---|---|---|
| | SONTRACH | INTERETS FRANÇAIS | | |
| SN REPAL | 0،50 | 0،50 | 0،1 | 0،51 |
| CFP ( A) | 0،00 | 0،100 | 0،51 | 0،51 |
| CREPS | 4،37 | 5،62 | 5،13 | 0،51 |
| ASCOOP | 0،50 | 0،50 | 0،1 | 0،51 |
| ASBK | 0،50 | 0،50 | 0،1 | 0،51 |
| PETROPAR | 0،00 | 0،100 | 0،51 | 0،51 |

SOURCE: Documents sur les relations entre l'Algérie et les sociétés pétrolières françaises ALGER Mai 1971.

## المطلب الثاني: حركة الشراكة خلال الفترة 1980-1986:

لقد عرفت هذه المرحلة عدة أحداث عالمية ومحلية، حيث شهدت أواخر 1979 وبداية سنة 1980 مـا يعـرف بالصدمة البترولية الثانية، والذي نتج عنها إرتفاعا هاما في أسعار النفط (البترول الخام ) عقـب إنتصار الثورة الإيرانية، وما نتج عنها من تخوف لدى الشركات البترولية العالمية، من إمكانية بروز إضطرابات حادة، وقد تطول في السوق البترولية العالمية، و قد أعطى هذا الحدث للدول الأوبيك وزنا مهما في الساحة النفطية، لكن على المستوى المحلي، لم تعرف هذه الفترة إنتعاشا كبيرا في ميدان الاستكشاف والاستغلال بالرغم من إبرام عدة عقود مع شركات بترولية عالمية.

إنجازات الفترة 1980-1986:

1- إطـار الشـراكة : لقـد شـهدت الفترة من 1979 إلى 1982 إمضاء أكبر عدد من العقود البترولية، حيث بلغت 14 عقد مع شركات بترولية أجنبية وفق رخص إستغلال جديدة، وقد شملت [1]:

- عقـد مـع شركة NAFTAGAS اليوغوسلافية ، بتاريخ 1979/07/07 بنسبة 15-49، على رخصـة تمـس المـناطق : توقـرت، قـارة تيسـلت على مدة 4 سنوات ب 80 مليون دج كنفقات الاستكشاف.

[1] L'économie Algérienne، Opcit، Pages 151-152.

– عقــد مع شركة س .ف.ب (CFP) الفرنسية بتاريخ 21 ماي 1980، يمس مساحة 4.300 كم² بمــنطقة بريان حاسي الرمل، بمبلغ نفقات الاستكشاف 206 مليون دج لمدة 4 سنوات، وبحصص 60/ 40 لشركة سوناطراك وس .ف.ب ن بينما عرفت بدايته منذ 1981.

– عقــد مــع شركة س.ف.ب الفرنسية بتاريخ 1980/07/16، على مساحة 5.010 كم² بمنطقة بركين ( الرق الشرقي)، وبنسبة 65-35 بين الشركين بمبلغ نفقات يصل إلى 156 مليون دج.

– عقــد بتاريخ 1980/07/24 على مساحة 3.855 كم² بمنطقة سيف فاطمة موازاة مع الشركين (CFP) و BPGelsemberg، حيث بلغت نفقات الاستكشاف 198 مليون دج بنسبة 35/65 أي 17.5% لكلتا الشركتين الأجنبيتين.

– عقــد مع شركة SOHIO: standard oil of ohio بتاريخ ماي 1980، على مساحة 3.645 كم² بالقرب من حقل البومة المتواجد على مقربة من الحدود التونسية لمدة (02) سنتين، بنسبة 40/60 لكلا الشركين.

–عقــد مــع شركة BRAPESTRO البرازيلية، بتاريخ 1980/07/12 على مساحة 2.800 كم²، بمنطقة زلفانة ( ورقلة ) بمستوى نفقات إستكشاف 120 مليون دج وبنسبة 62-38.

– عقد مع شركة (RFA) VEBA الألمانية ( ألمانيا الفيدرالية سابقا ) وتشمل مجمع (groupe) VEBA.Sourbrwerke ، Union Reimische Brankohlen Krafstof et Winntershall ag n، تم إمضاءه بــتاريخ 1980/07/13 علــى مســاحة 11.000 كم²، ويشمل المناطق التالية القلتة، مركسن، العبيود، المدسة، واد تاكوارت، وقد بلغت نفقات الاستكشاف حجم 635 مليون دج وبنسبة 40/60.

–عقد مع Sumoil الأمريكية بتاريخ 80/07/16 بنسبة 35/65، على مساحة 9.000 كم² بمنطقة حاسي مطماط، كما بلغت نفقات الاستكشاف 298 مليون دج.

–عقد مع (rfa) BP-Golseenberg بتاريخ 1980/07/24، وبنسبة 35/65 على مساحة 3.330 كم² بمنطقة المرك في العرق الشرقي، وقد بلغ حجم نفقات الاستغلال 166 ميلون دج.

–عقــد مــع ELF-Aquitaine الفرنســية بتاريخ 30 سبتمبر 1980، بنسبة 40/60 على مساحة 9000 كم² بمنطقة تالمزان (الأغواط)، ولمدة 4 سنوات.

– عقد مع الشركة الايطالية AGIP على مساحة 9100 كم 2 على مستوى العرق الشرقي.

– عقــد مع الشركة الإسبانية HISPANOIL بتاريخ ديسمبر 1980، على مستوى منطقة غدامس كما بلغت نفقات الاستكشاف 168 مليون دج.

– عقد مع الشركة الإيطالية INA سنة 1980.

2- النشاطات النفطية و نتاجها خلال هذه الفترة :

- الحفر : FORAGE

عرف نشاط الحفر على مستوى هذه الفترة نوعا من التراجع، حيث بلغ عدد الأمتار المحفورة سنة 1980 : 88.519م و 213.1 شهر ألة بينما عرفت سنة 1979 حفر10.950م و إنجاز 280.51 شهر الة ، ثم بتواصل هذا التراجع على بمستوى طول الفترة ليبلغ أدنى حد سنة 1984، 36153 متر محفور و 133.5 شهر ألة، و ذلك ما يبينه الجدول أسفله.

جدول 48*: نتائج نشاط الحفر الفترة 1980- 1986 . ( بما فيها نشاط سوناطراك وشركائها)

حفر سوناطراك.

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متر محفور | 88519 | 60906 | 64219 | 54903 | 36153 | 61315 | 65827 |
| شهر – آلة | 213.1 | 151.3 | 189.3 | 199.1 | 133.5 | 205.5 | 223.83 |
| المردود | 415.39 | 415.77 | 339.24 | 275.5 | 270.81 | 298.37 | 294.09 |

SOURCE : SONATRACH

حفر الشركاء

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متر محفور | 6208 | 1209 | 2693 | 8377 | 16750 | 18916 | 9559 |
| شهر – آلة | 8.2 | 6.95 | 7 | 33.39 | 21.1 | 30.4 | 12.8 |
| المردود | 757 | 173.96 | 384.71 | 250.88 | 793.84 | 622.24 | 746.80 |

*SOURCE : SONATRACH*

* نشاط الجيوفيزيك و السيسمي SISMIQUE TERRAIN

لم تختلف نتائج نشاط الجيوفيزيك عن نتائج نشاط الحفر، من حيث التراجع خاصة بالنسبة لنشاط سوناطراك، حيث عرف تراجع ملحوظ فقد بلغ سنة 1980 20030 كم ( K M DE PROFIL)، تم 16741كم سنة 1981 ليصل إلى أدنى حد سنة 1986 أي 10243 كم بينما عرف نشاط الشركاء تطورا نسبيا، فقد عرفت سنة 1980 مستوى 275 كم لتبلغ سنة 1981 :5114 كم ثم تليها تذبذبات لتتوقف نهائيا سنة 1986 .

* Sonatrach، annuaire d'informations statiques 1995.

جدول 49*: نتائج نشاط الجيوفيزيك للفترة 1980-1986

الوحدة : كم مقطع زلزلي

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 20030 | 16741 | 13063 | 15881 | 13540 | 13072 | 10243 |
| الشركاء | 275 | 5114 | 7555 | 4643 | 263 | 356 | 0 |
| **المجموع** | **20305** | **21855** | **20618** | **20524** | **13803** | **13428** | **10243** |

SOURCE : SONATRACH

* نشاط إنتاج المحروقات السائلة و الغازية :

شـــهدت هذه الفترة نوعا من الركود، يتخلله بعض التراجع على مستوى مختلف نشاطات الحلقة النفطية القبلية (AMONT PETROLIER)

- إنتاج البترول الخام : عرف إنتاج الخام نوعا من الركود ، حيث بلغ انتاج سنة 1980 47.22 طـــن ثم يتراجع سنة 1981 إلى 37.58 مليون طن ثم إلى 33.34 طن ثم يتذبذب بين مستوى31 و 33 مليون طن، و ذلك ما يبينه الجدول التالي :

جدول 50*: إنتاج البترول الخام للفترة 80-1986

الوحدة : 10 طن

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 37.01 | 37.06 | 33.19 | 31.02 | 32.41 | 33.97 | 33.94 |
| الشركاء | 10.21 | 0.52 | 0.35 | 0.28 | 0.33 | 0.37 | 0.36 |
| **المجموع** | **47.22** | **37.58** | **33.54** | **31.29** | **32.74** | **34.34** | **34.30** |

SOURCE : Sonatrach

- إنتاج الكندوسيا : عرف إنتاج الكندوسيا خلال هذه الفترة نوعا من التطور، فقد تم إنتاج سنة 1980 5.01 ملـــيون طـــن ثم إرتفع الإنتاج إلى 9.60 مليون طن سنة 1981، ثم يستقر في التزايد ليبلغ سنة 1986، مســـتوى 14.61 ملـــيون طن، و يقصر إنتاج هذا النوع من المحروقات على سوناطراك دون شركائها،و هذا ما يبينه الجدول :

جدول 51*: إنتاج الكندوسيا( المكثفة) لفترة 80-1986

الوحدة : مليون طن

| سنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 5.01 | 9.60 | 13.10 | 14.29 | 14.52 | 13.85 | 14.61 |

SOURCE : SONATRACH

* Sonatrach annuaire d'information statistique 1995.

- إنتاج غاز البترول السائل G P L : و تنفرد به شركه سوناطراك ، كما يظهر في الجدول التالي :

جدول 52*: إنتاج غاز البترول السائل G P L للفترة 80-1986

الوحدة : مليون طن

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| G P L | 0.84 | 1.76 | 2.32 | 2.23 | 2.28 | 2.34 | 3.10 |

SOURCE : SONATRACH.

- إنـــتاج الغـــاز الطبيعـــي : على عكس إنتاج البترول، فلقد عرف إنتاج الغاز الطبيعي تزايد مســـتمرا من سنة.لأخرى منذ بداية إستغلاله، مما يدل على أن الجزائر بلد منتج للغاز أكثر ما هو منتج للبـــترول، فقـــد بلغ إنتاج الغاز الطبيعي لسنة 1980 : 74،43 مليار م$^3$ ثم إستمر في التزايد ليبلغ سنة 1986 مستوى67،99 مليار م$^3$.

جدول 53*: إنتاج الغاز الطبيعي لفترة 80-1986

الوحدة مليار م$^3$

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| غاز مجمع | 25،15 | 75،11 | 16،10 | 18،10 | 78،11 | 50،12 | 17،13 |
| غازغيرمجمع | 49،53 | 69،53 | 91،71 | 67،97 | 05،82 | 17،78 | 83،85 |
| **المجموع** | **74،43** | **44،65** | **07،82** | **85،89** | **82،93** | **67،90** | **00،99** |

SOURCE SONATRACH.

إنتاج الغاز الطبيعي السائل

الوحدة مليون م$^3$

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| GNL | 74،10 | 43،12 | 81،16 | 94،25 | 15،20 | 00،21 | 8،20 |

SOURCE SONATRACH.

3- الاكتشافات المحققة : تم خلال هذه الفترة تحقيق الاكتشافات التالية :

- حقل مخاق الكباس من طرف شركة شل SHELL.
- حقل زلفانة من طرف الشركة البرازيلية برا سبيترو BRAZPETRO.
- حقل رورد الشقة من طرف الشركة اليوغسلافية نافطاغاز NAFTAGAZ.
- حقل رورد مسعود من طرف الشركة الإيطالية أجيب AGIP.
- حوض بركين، بئر بركين شمال و سيف فاطمة مع طوطال TOTAL .

و مـــن الملاحظـــات الهامة التي بإمكاننا إضفاءها على هذه المرحلة، أنها لم تعرف نشاط معتبر للشـــركات الأجنبـــية أي شـــركاء سوناطراك، حيث يظهر بوضوح دور شركة سوناطراك في تغطية

الأنشــطة النفطــية، و كــذا إلى أهمية حصتها من 51الى 60% مع الشركاء، فقد تم خلال هذه الفترة استثمار ما قيمته 2.704.286.600 دج و حفر 377.142 م و إنجاز 1315.63 شهر آلة بالإضافة إلى إنجاز 119776 كم جيوفيزياء (SISMIQUE).

## المطلب الثالث: حركة الشراكة ما بعد 1986:

عــرف العــالم الاقتصــادي مــنذ 1986 أزمة اقتصادية حادة مختلفة الأبعاد، مست بذلك الدول الصناعية الكبرى و بدرجة أكبر الدول النامية، فقد عرفت سقوط قوي و مفاجئ لاسعار النفط ،من جهة و من جهة أخرى سقوط قيمة الدولار الأمريكي الواسع الاستعمال، بالنسبة للعملات الأخرى .

خــلال هــذه الفترة شهدت الجزائر تأزم حاد بسبب انخفاض عائدات الصادرات البترولية نتيجة الســببين الســابقي الذكــر ، لقد تسبب هذا الانخفاض في ظهور اختلالات اقتصادية عامية في القطاع الإنتاجــي، ممــا أدى بالمشــروع الجزائري إلى إدخال إصلاحات اقتصادية عميقة، كان أهمها قانون المحروقات 86-14 الذي أعطى أكثر تشجيع للاستثمار في مجال المحروقات الجزائرية، موجه بصورة أساسية إلى الاستثمار الأجنبي متمثلا في الشركات البترولية العالمية ، و الذي كان له أثر إيجابي ثم جاء قانون 91-12 الذي وسع نشاط الاستغلال للمحروقات السائلة و الغازية .

يمكننا تقسيم هذه الفترة 1987-2000 إلى فترتين فترة 1987-1991 و فترة 1992-2000 .

فترة 1987-1991 :

شــهدت هذه المرحلة إدخال إجراءات إصلاحية عميقة مست قطاع المحروقات عن طريق تدعيم قانون 86-14 المؤرخ في أوت 1986 بمراسيم تنفيذية .

<u>إنجازات الفترة :</u>

1-إطــار الشراكة : في خلال هذه الفترة، وفي إطار القانون البترولي الجديد، تم إبرام 12 عقد شراكة بين سوناطراك و الشركات البترولية الأجنبية و من أهم هذه الشركات المتعاقدة :

| | |
|---|---|
| - ألبكو | - ALEPCO |
| - أنادركو | - ANADARCO |
| - طوطال | - TOTAL |
| - نيست أوي | - NESTE OY |
| - أجيب | - AGIP |
| - سيبسا | - CEPSA |
| - ربسول | - REPSOL |
| - بي أش بي | - BHP |

و تـندرج عقـود الشـراكة المذكورة في ضمن عقود تقايس الإنتاج، و قد قامت تعهدات المالية مسـتوى : 398مليون دولار ، أنظر الجدول : العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية منذ صدور قانون المحروقات 86- 14،في الملحق ص 27، حيث مست الاكتشافات مساحة 86275.2 كم$^2$ .

2- النشاطات النفطية و نتائجها خلال الفترة المذكورة :

- الحفـر: شـهد نشاط الحفر، بالنسبة لسوناطراك، نوع من التقهقر حيث بلغت سنة 1987 مستوى 65450 م و 212 شهر ألة ،لينخفض سنة 1988 إلى 45031 م و 156.5 شهر ألة ليصل إلى 34772 م و 118.83 شهر ألة سنة 1990 .

بينما عرف نشاط الشركاء نوعا من التزايد الملحوظ، فقد تم حفر 2663م و إنجاز 5.77 شهر ألة ليتزايد هذا العدد إلى 2885م سنة 1988 ليبلغ سنة 1991 مستوى 25832 م و 28 شهر ألة

جدول 54 : نتائج نشاط الحفر للفترة 1987-1991:

حفر : سوناطراك

| | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| متر محفور | 65450 | 45031 | 38971 | 34772 | 45527 |
| شهر-ألة | 212 | 156.5 | 137.79 | 118.83 | 106 |
| المردود | 308.73 | 287.74 | 282.83 | 292.62 | 429.50 |

SOURCE: SONATRACH

حفر: شركاء

| | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| متر محفور | 2663 | 2885 | 4772 | 7894 | 25832 |
| شهر-ألة | 5.77 | 2.17 | 7.9 | 9.23 | 28 |
| المردود | 461.53 | 1329.49 | 604.05 | 855.25 | 922.57 |

SOURCE: SONATRACH

* نشـاط الجيوفـيزيك : لـم تعرف هذه الفترة نوعا من الاستقرار في النشاط، فكانت النتائج بصـورة عامـة تتزايد و تتناقص، فقد عرفت حدها الأقصى بالنسبة لسوناطراك سنة 1990 بمستوى 8858 كم و 1929كم

للشركاء ليباغ الحد العام 10787 كم ، و ذلك ما يتضمن من خلال الجدول الجيوفيزياء

جدول 55: النشاط السيسمي و الجيوفيزياء الوحدة : كم مقطع زلزالي

| | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 7706 | 6007 | 6350 | 8858 | 7380 |
| الشركاء | 407 | 1585 | 158 | 1929 | 10573 |
| **المجموع** | **8113** | **7592** | **6508** | **10787** | **16198** |

SOURCE: SONATRACH

- **نشاط إنتاج المحروقات السائلة و الغازية .**

– إنــتاج الــنفط الخام : عرف إنتاج النفط مستوى من التزايد لكن بنسبة ضعيفة ،فقد بلغ 31.95 ملــيون طــن سنة 1987، ليصل إلى 34.07 مليون طن في سنة 1990، كما كان الحال بالنســبة لإنتاج الشركاء فقد عرف مستوى إنتاجهم تزايد بنسبة ضعيفة لا تتعدى 1.5% حيث كانت تبلغ سنة 1987مستوى 0.29 مليون طن لترتفع إلى 0.32 مليون طن سنة 1990.

جدول 56: إنتاج النفط الخام للفترة : 1987-1991 .

الوحدة: $10^6$ طن

| | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 31.95 | 31.72 | 32.99 | 34.49 | 34.07 |
| الشركاء | 0.29 | 0.30 | 0.32 | 0.32 | 0.27 |
| **المجموع** | **32.24** | **32.01** | **33.31** | **34.80** | **34.34** |

SOURCE: SONATRACH

– إنتاج الكندوسيا : لقد عرف نشاط إنتاج سائل الكندوسيا من طرف الشركة الوطنية سوناطراك نوعا من الاستقرار حيث بلغ سنة 1987- 16.62 مليون طن ثم لتستقر في مستوى 17 مليون طن .

جدول 57: إنتاج الكندوسيا للفترة 87-1991*:

الوحدة:$10^6$طن

| | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 16.62 | 17.35 | 17.13 | 18.10 | 17.79 |
| الشركاء | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **المجموع** | **16.62** | **17.35** | **17.13** | **18.10** | **17.79** |

SOURCE : SONATRACH

إنــتاج الغاز الطبيعي : شهد إنتاج الغاز مستوى متزايد خلال طول الفترة، فقد بلغ 99 مليار م$^3$ سنة 1987 ثم يتزايد ليبلغ حجم 119.91 مليار م3 سنة 1990 .

جدول 58 : إنتاج الغاز الطبيعي للفترة 87-1991 :

الوحدة 10 م$^3$

| | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| غاز مجمع | 13.17 | 12.40 | 12.62 | 14.06 | 15.97 |
| غاز غير مجمع | 85.83 | 98.28 | 104.82 | 105.85 | 112.26 |
| **المجموع** | **99.00** | **111.68** | **117.44** | **119.91** | **128.23** |

SOURCE : SONATRACH

* SONATRACH : ANNUAIRE STATISTIQUE 1995

الوحدة : $10^6$ طن

| | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|---|---|---|---|---|
| غاز البترولالسائل | 3.89 | 4.14 | 3.94 | 4.47 |

SOURCE : SONATRACH

الوحدة : $10^6$م3

| | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|---|---|---|---|---|
| غاز الطبيعيالسائل | 23.04 | 24.69 | 28.64 | 31.38 |

SOURCE: SONATRACH

فقد تم خلال الفترة 87-1999 إلتزام الشركات الأجنبية باستثمار ما يزيد عن 1184.550.000 دولار أمريكي، و ذلك للاستكشاف مساحة كلية تقدر ب32428،70 كم2 .

و من خلال الجدول نلاحظ أن الشركات البترولية الأمريكية كانت السباقة، حيث إستأثرت بحصة الأســد من الميدان المنجمي النفطي الجزائري. و تم منذ سنة 1987 إبرام 143 عقد بترولي يندرج في إطار عقود تقاسم الإنتاج.

2- النشاطات النفطية و نتائجها خلال الفترة:

نشـــاط الجيوفـــيزياء: عرف نشاط الجيوفيزياء خلال هذه المرحلة من طرف سوناطراك مستوى مقـــبول، حيث تم مسح ما طوله 46354 كم، بحيث عرفت توع من التذبذب بين 7401 كم ( 1999) أعلى حد و 4023كم (1993) آدني حد، و في المقابل فقد شهد نشاط الشركاء تحقيق مستوى جيد يقدر ب58607 كـــم يفوق بذلك مستوى ما أنجزته سوناطراك، كما تبينه معطيات الجدول التالي و قد عرف نشاط الشركاء أعلى مستوى سنتي 1992 و 1993 بحجم نشاط على التوالي 10573كم و 12170 كم.

جدول 59: نشاط الجيوفيزياء( PROFILS SISMIQUE DE TERRAIN )

الوحدة كم مقطع زلزالي

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 5.618 | 4023 | 6012 | 5442 | 6.614 | 6.159 | 5085 | 7.401 | 46354 |
| شركاء | 10573 | 12170 | 7031 | 5765 | 7160 | 6486 | 5464 | 3958 | 58607 |
| **المجموع** | **16.191** | **16.193** | **13043** | **11207** | **13.774** | **12645** | **10547** | **11359** | |

Source: sonatrach

* نشاط الحفر: في نفس مستوى نشاط الحفر، فإن نتائج الجدول أسفله تظهر بوضوح مدى تقدم الشـــركاء علـــى سوناطراك، فقد إستطاع الشركاء تحقيق ما طوله 545024 م مقابل 184017 م من طـــرف سوناطراك حيث عرف نشاط سوناطراك نوعا من التقهقر فقد نزل من 34347 م سنة 1992

بصورة تدريجية ليصل إلى مستوى 8556 م سنة 1997، ثم عاود الارتفاع يبلغ مستوى 16.983 م و 17178 م سنتي 1998و1999، بينما عرف نشاط الشركاء بلوغ 124077 م كأقصى حد سنة 1998.

جدول 60: *نشاط الحفر للفترة 92-1999 — الوحدة: متر محفور

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 34347 | 32839 | 21694 | 23737 | 28683 | 8556 | 16983 | 17178 | 184017 |
| الشركاء | 17072 | 35369 | 53194 | 54318 | 79649 | 132286 | 124077 | 49059 | 545024 |
| **المجموع** | **51419** | **68208** | **74888** | **78055** | **108332** | **140842** | **141060** | **66237** | **729041** |

SOURCE: SONATRACH

مستوى الآبار المحفورة و المنجزة :

شـــهدت هذه الفترة حفر مستوى مقبول من الآبار، لكنه لا يعبر عن الطموحات و الأهداف التي تصـــبوا إلـــيها، حيث تم حفر 274 بئر خلال العشرية 1990-1999، و يبقى هذا المستوى بعيد عن المعدل الدولي و المقدر ب 95 بئر إستكشافي في مساحة 10.000 كم$^2$ .

قامـــت سوناطراك بحفر106 بئر إستكشافي مقابل 168 بئر إستكشافي أنجز من طرف الشركاء، الـــذي تم تركيز جهودهم ابتداء من سنة 1994، حيث تضاعف عدد الآبار المحفورة مقارنة بالسنوات السابقة، ليبلغ أقصى حد سنة 1994 ب42 بئر، بينما عرفت سوناطراك مستوى نشاط مقبول بين 1990 - 1993 إذ تـــراوح عدد الآبار المنجزة بين 12 و 19 بئر لتبدأ في النزول منذ سنة 1994 حتى سنة 1999 و يتراوح عدد الآبار المحفورة ما بين 5 و 7 آبار باستثناء سنة 1996 ( 12 بئر) .

جدول 61 : عدد الآبار المنجزة.(FORAGES REALISE.) للفترة 90-1999.

| السنوات | سوناطراك | الشركاء | المجموع |
|---|---|---|---|
| 1990 | 15 | 2 | 17 |
| 1991 | 16 | 7 | 23 |
| 1992 | 19 | 4 | 23 |
| 1993 | 12 | 10 | 22 |
| 1994 | 9 | 18 | 27 |
| 1995 | 7 | 17 | 24 |
| 1996 | 12 | 22 | 34 |
| 1997 | 5 | 31 | 36 |
| 1998 | 5 | 42 | 47 |
| 1999 | 6 | 15 | 21 |
| المجموع | **106** | **168** | **274** |

SOURCE: SONATRACH.

* SONATRACH : ANNUAIRE STATISTIQUE 1999

● الإنجازات المالية : تزايد حجم الاستثمارات المنجزة في قطاع المحروقات، فقد تجاوزت ( 02) مليارين دولار في سنة 1999، بعد أن بدأت سنة 1990 بمستوى 60.286.461 دولار، بالرغم من أن هذه المعطيات الإحصائية غير نهائية و لا تعبر بالضرورة على مستوى حجم الاستثمارات المنجزة، و من جهة أخرى يعبر عن مدى أهمية الأخيرة و مدى إستجابة الاستثمار الأجنبي لهذه العروض .

جدول 62 : الإنجازات المالية للفترة 90-1999 .

| الاستثمارات | السنوات |
|---|---|
| 60.286.461 | 1990 |
| 140.547.000 | 1991 |
| 149.393.000 | 1992 |
| 199.615.000 | 1993 |
| 199.873.000 | 1994 |
| 240.321.000 | 1995 |
| 254.461.000 | 1996 |
| 303.398.000 | 1997 |
| 323.292.000 | 1998 |
| 196.123.000 | 1999 |
| **2.067.309.461** | **المجموع** |

SOURCE SONATRACH

* انتاج المحروقات السائلة و الغازية

عرفت هذه الفترة تزايد مستمر لانتاج المحروقات السائلة و الغازية، حيث بلغت مستوى 163.3 طن مكافئ بترول ( T E P) سنة 1992، ثم تستمر بزيادة بنسب تتراوح بين 1% الى 1،06% خلال فترة، ثم تبلغ حدها الأقصى ب 188،04 طن TPE سنة 1999،وقد نال الغاز حصة الأسد حيث فاقت بنسبة 60% خلال طول الفترة، بينما لم تتجاوز حصة المحروقات السائلة بترول و كندونسا32% .و35 %، مما يدل و يؤكد أن الجزائر بلد ذو محروقات غازية أكثر من نفطية وهو كما يظهره الجدول التالي:

جدول 63* انتاج المحروقات لفترة 1992الى 1999

الوحدة : مليون طن TEP

| | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بترول كندونسا | 54،1 | 54،1 | 53،4 | 53،7 | 56،4 | 56،3 | 56،8 | 58،1 |
| غاز طبيعي | 103،8 | 106،9 | 105،3 | 108،4 | 115،8 | 118،1 | 119 | 121،7 |
| غاز البترول المميع GPL | 5،4 | 5،6 | 5،5 | 5،5 | 5،7 | 6،7 | 7،5 | 8،6 |
| **المجموع** | **163،3** | **166،6** | **164،2** | **167،6** | **177،9** | **181،1** | **183،3** | **188،4** |

SOURCE SONATRACH

ورغم قلة الاحصائيات التفصيلية، فأن انتاج الشركاء في مجال المحروقات السائلة تطور بصورة معتبرة على ماكان عليه، وذلك نتيجة تكثيف جهود الاستكشاف و تحقيق إكتشافات نفطية جديدة .

أهم اكتشافات الفترة:

لقد عرفت بداية التسعينات عدة إكتشافات هامة، جاءت نتيجة تكثيف نشاط الشراكة بين الشركات البترولية الأجنبية وسونطرا ك ،وتتمثل أهم الاكتشافات في:

-المرق MERK : تم إكتشافه في الكتلة 208 من طرف الشركة الأمريكية ANADARKO، في فيفري 1993 .

-حاسي بركين: تم إكتشافه في الكتلة 404 من طرف ANADARKO، في فيفري 1994، والذي تم تطويره مع الشركة الإيطالية AGIP.

- المرق شرق : تم اكتشافه في الكتلة 208 من طرف ANADARKO.

-كوبا : (QUOUBA) : تم إكتشافه في الكتلة 404 في شهر ماي 1994 من طرف ANADARKO ويعتبر أهم اكتشاف، حيث يتم تطويره موازاة مع الشركات CEPSA، LL & E و TALISMAN.

- حاسي بركين جنوب : تم إكتشافه على مستوى الكتلة 404، في شهر مارس 1995، من طرف شركة ANADARKO .

- بركين شمال- شرق : تم إكتشافه في الكتلة 404 في شهر ماي 1996 من طرف ANADARKO.

و نلاحظ أن الشركات الأمريكية، و شركة أنادركو بالأخص، إستطاعت تحقيق أكبر عدد من الاكتشافات.

* SONATRACH : ANNUAIRE STATISTIQUE 1999

*الاكتشافات النفطية و الغازية المعلنة سنة 1997، تتمثل في [1]:

– المـــرق المركـــزي : تـــم إكتشــــافه فـــي الكتلة 208 بتاريخ فيفري 1997 من طرف شركة ANADARKO ، بمستوى 1،28 برميل / يوم من الكندوسا و 10،2 ألف P.C / يوم من الغاز.

– كوبــا شـــمال : و هي إمتداد لكوبا، تم الاكتشاف في الكتلة 404 أثناء الثلاثي الثاني من سنة 1997 من طرف شركة ANADARKO و بمستوى إنتاج 1214 برميل/ يوم من البترول الخام.

– تـــم اكتشاف في الكتلة 404 على مقربة من حاسي بركين جنوب، من طرف ANADARKO. أثـــناء الثلاثي الثاني من سنة 1997، و بمستوى إنتاج 17.092 بترميل / يوم من الخام و 37،5 ألف P.C / يوم من الغاز.

– تم إكتشاف في الكتلة 405 حقل طن من طرف LUISIANA LAND & EXPLORATION ) (LL & E وهو رابع إكتشاف للشركة، في شهر ماي 1997، و بمستوى 1387 برميل/يوم من الخام و 2،1 ألف P.C /يوم من الغاز.

– تم إكتشاف حقل في الكتلة 402 إ من طرف BHP في ماي 1997، بمستوى 5570 برميل/يوم من الخام، حيث يتم تطويره من طرف AGIP و سوناطراك.

– تـــم إكتشــــاف حقل قرب حاسي بركين جنوب، يعتقد أنه امتداد له، في الكتلة 404 من طرف ANADARKO أثناء الثلاثي الثالث لسنة 1997 بمستوى 16600 برميل/ يوم من الخام.

– حاســـي بـــئر الركايـــز: تـــم إكتشــــافه في جويلية 1997 من طرف ARCO بمستوى 1539 برميل/يوم من الخام.

– تم إكتشاف حقل على مستوى الكتلة 402 أ في سبتمبر 1997 من طرف BHP بمستوى 5526 برميل/يوم من الخام.

– تم إكتشاف على مستوى الكتلة 405 من طرف شركة LL & E في شهر ديسمبر 1997، وهو خامس و أهم إكتشاف لهذه الشركة بمستوى 11144 برميل/ يوم من الخام و 10،7 الف PC / يوم من الغاز.

– تينرهرت TINRHERT : تم إكتشافه من طرف PETRO CANADA في شهر ديسمبر 1997، وبمستوى 63،8 الف PC / يوم و 5،140 برميل/ يوم من الكندوسا.

* و قد تمت الاكتشافات من طرف الشركات الأجنبية بشراكة مع شركة سوناطراك و قد سيطرت الشركات الامريكية بصورة خاصة و الانجلوسكسونية بصورة عامة على معظم الاكتشافات.

[1] SONATRACH ANNUAIRE DINFORMATION STATISTIQUES 1997.

04: إكتشافات من طرف ANADARKO، LL&E : 02، BHP :02، PETRCANADA :01 و ARCO:01.

*الاكتشافات البترولية و الغازية المعلنة سنة 1998، تتمثل في[1] :

-تـــم إكتشـــاف في الكتلة 241 من طرف سوناطراك في الربيع 1998 على مستوى حقل إليزي بمستوى 1024 برميل / يوم من الخام 2 2160000 م 3 / يوم من الغاز .

-تـــم إكتشاف في الكتلة 212 من طرف الشركة الفنلندية NESTEOYE في ربيع 1998، على مستوى حوض بركين بمستوى 6659 برميل / يوم بترول و 42،7 الف P C/ يوم من الغاز.

- تـــم إكتشاف في كتلة 208 على مستوى حوض باركين من طرف شركة ANADARKO في مـــارس 1998 بمستوى 2198 برميل / يوم من الخام 51 الف PC/ يوم من الغاز، وهو أهم اكتشاف من طرف هذه الشركة .

-تـــم إكتشـــاف على مستوى 402 أ من طرف BHP في شهر فيفري عام 1998 على مستوى حوض باركين بمستوى انتاج 1960 برميل / يوم .

-تم إكتشاف بمنطقة تينرهرت (TINRHERT) من طرف شركة PETROCANADA، في محيط حوض إيليزي بمستوى 5280 برميل / يوم من الكندونسا و 117 ألف PC/ يوم من الغاز لكل اكتشاف، وذلك خلال سنة 1998 .

-تم إكتشاف بمنطقة تينرهرت من طرف شركة PETROCANADA ، في محيط حوض إيليزي بمستوى 850 برميل / يوم من الخام خلال 1998.

-تم إكتشاف في كتلة 402 أ من طرف شركة BHP، على مستوى حوض باركين في شهر ماي 1998، و بمستوى انتاج مستوى 7520 برميل / يوم من الخام (21270برميل / يوم كحد أقصى).

-تـــم إكتشاف في الكتلة 405 من طرف الشركة الامريكية BURLINGTON، في محيط حوض بركيـــن فـــي شهر جوان 1998، بحجم 14638 برميل / يوم من الخام و 107 ألف PC / يوم، وهو خامس اكتشاف في هذه الكتلة و يعتبر بمثابة امتداد للمرق الشمالي المكتشف من طرف ANADARKO في الكتلة 208 .

-تم في اكتوبر 1998 من طرف PETROCANADA بمنطقة تينرهرت بحوض ايليزي، اكتشاف بمســـتوى 3335 برميل / يوم من طرف الخام و 2805 برميل / يوم من الكندونسا و 77،5 الف PC /يوم من الغاز.

– تــم إكتشــاف في الكتلة 405 من طرف BURLINGTON، في محيط حوض بركين في شهر سبتمبر 1998 بحجم 1545 برميل / يوم الخام و 3،34 ألف PC/ يوم من الغاز

– عرفــت الاكتشــافات النفطــية و الغازيــة لســنة 1998 كالعادة، سيطرة شركة الامريكية و الانقلوسكســونية 03 اكتشـــافات : PETROCANADA، 02 :BURLINGTON، 02:BHP، 01 : ANADARKO، 01 NESTEOYE و 01 اكتشاف سوناطراك.[1]

*الاكتشافات النفطية و الغازية لسنة 1999 وتتمثل في[*]:

–منزل لجمات مركز (MLC-1) على مستوى حوض بركين، تم اكتشافه من طرف سوناطراك و LL&E باحتياطي يقدر ب 11،03 مليون من البترول، وذلك بتاريخ 5 جانفي 1999

–تم اكتشاف بتاريخ 27–02–1999 بشراكة مع BP-AMOCO حقل غاز بوترا : BOUTERRA (BTA-1) على مستوى حوض أهنت AHNET FHPJDH'Dبإحتاطي يقدر ب 27،6 مليار م 3 من الغاز

–تــم إكتشــاف من طرف شركة LL&E على مستوى حوض بركين لحقل منزل لجمات شمال غرب (MLNW1) باحتياطي يقدر 14،47 مليون طن من النفط .

–تــم إكتشاف بتاريخ 04–10–1999 مع شركة LL&E حقل بن كحلة شرق (BKHE-1)، على مستوى كتلة 438 في محيط حوض واد مي باحتياطي يقدر ب 11،6 مليون طن من النفط .

*عرفــت هــذه السنة 1999، من حيث عدد الاكتشافات، سيطرة شركتي سوناطراك و LL&E الأمريكية .

**<u>حصــيلة سنة 2000</u>:** لقد تزامنت سنة 2000 بالذكرى الثلاثين لإسترجاع الجزائر زمام الامور في تسيير محروقاتها ، وذلك بعد حدث 24–02–1971 وكان لهذه السنة تحصيل عدة أرقام قياسية على مستوى النشاط النفطي إستطاعت سوناطراك تحصيلها.[2]

–تجاوز حجم المبيعات المحققة مبلغ 22 مليار دولار .–82 حقل في طور الاستغلال ، منها ثلاثة حقــول جديــدة ساهموا في بلوغ مستوى إنتاجي تجاوز سقف 200 مليون طن أي مايعادل 4،4 مليون برميل يومي .

–تم حفر 28 بئر ، منهم 9 أبار أدو إلى إكتشافات جديدة .

---

[1] SONATRACH ANNUAIRE DINFORMATION STATISTIQUES 1998.

[*] SONATRACH ANNUAIRE DINFORMATION STATISTIQUES 1999.

[2] REVUE SONATRACH N0 23 FEVRIER 2001.

-تم تقييم إنتاج الغازطبيعي مميه ب 44،6 مليون طن، و 8،4 طن من غاز بترول مميه ( بوتان و بروبان ) .

-وتم بلوغ حجم مبيعات الى 144 مليون طن . TEP

-تم تصدير أكثر من 60مليار م$^3$ من الغاز الطبيعي .

لقد إستطاعت الجزائر، إلى حد سنة 2000 و في مجال المحروقات تسجيل نقاط التالية .

- إمضاء 46 عقد منذ 1986

- إستثمار أكثر من 3 ملايير دولار من طرف الشركاء الأجانب في ميدان الاستكشاف .

-يقدر حجم المحروقات المكتشفة في المكان حاليا حوالي 10 ملايير برميل مكافئ بترول.

-تصبو سوناطراك لتجسيد برنامج تنموي ، من خلاله مستوى 1،5 مليون برميل يوميا في آفاق 2004 و تسويق حجم قدره 186 مليون طن مكافئ بترول .

-بلغ إجمالي الاستثمارات طيلة هذه الفترة 21 مليار دولار منها 55 % بالعملة الصعبة .

<u>العقود المبرة خلال سنة 2000 تتمثل في العقود التالية</u>

تـم بـتاريخ 16-04-2000 بالجزائـر إمضاء عقدين في إطار تقاسم الإنتاج[1] بين سوناطراك الشـركة الوطنية و الشركة الاجنبية اميراداهس A MERADA HESSالامريكية بنسبة شراكة 51% و 49% علـى التوالي: يتعلق العقد الاول برفع معدل الاسترجاع لاحتياطيات البترول على مستوى حقل القاسـي ،العقرب ، زوتي المتواجدون على بعد 103كلم جنوب غرب حاسي مسعود و لمدة قدرها 25 سـنة ، و بحجـم إسـتثماري يقـدر ب 550 ملـيون دولاد تتكفل به الشركة الامريكية و يقدر طاقة الاسترجاع ب 340 مليون برميل ، بينما يتعلق العقد الثاني بعقد إستكشاف و إستغلال المحروقات على مسـتوى منطقة رورد – الروني ، بمساحة قدرها 459،79 كم 2 الموجودة في حوض بركين ، ولمدة 05 سـنوات و يقـدر مبلغه الاستثماري 28،5 مليون دولاد كما يتضمن العقدين شرط تكوين إطارات جزائرية في ميدان الاستكشاف وكذا ميدان الاستغلال النفطي .

*عقـد تسويق البترول[2]: تم بتاريخ 08-04-2000 امضاء عقد بين شركة سوناطراك و الشركة الكندية كندين إلترامار CANADIAN ULTRAMAR-CO التابعة للمجمع الامريكي

ULTRAMAR DIAMOND SHAMROCK،لمـدة07 سـنوات تقتضي قيام سوناطراك بتزويد الشـريك الامريكـي بحجـم 3500برمـيل /يوميا ( حوالي 1،6 مليون طن /سنة) من البترول الخام

---

[1]مجلة سوناطراك رقم: 18 – جوان 2000.

[2]مجلة سوناطراك رقم:18 – جوان 2000

بمواصـــفات صـــحراء بلند SAHARA BLEND، وتنطلق عملية التزويد بدءا من شهر جويلية 2001 والموجه إلى كيباك و بالضبط إلى وحدة DESTILATION ATMOSPHERIQUE.

*عقد تطوير و إستغلال قرارات أوهانت الغاز الطبيعي[1]: تم بتاريخ 02 جويلية-2000 بالجزائر إبـــرام عقـــد بيـــن) و الشركتين اليابانية شركة سوناطراك و المجتمع الاسترالي BHP( بروكن هيل بروبرتـــياري JOOG و الأمريكـــية PETROFAC ويدخل في باب عقد خدمات بمخاطر و يقضي إلى تطويـــر و إســـتغلال إحتـــياطات الغاز الطبيعي لقرارات أوهانت لصالح سوناطراك بهدف إنتاج غاز البترول المميع للكندوسا ( كثافة ) و الغاز الجاف .

و يمتد العقد على مدى ثماني (8) سنوات، و يحتوى موضوع المشروع على :

-إنجاز مصنع لمعالجة الغاز .

-إنجاز وحدة لازالة الكربون المترسب في الغاز المنتج .

-إنجاز مايقارب 236 كلم من قنوات التجميع و التصريف .

-حفر 47بئر تطويريا .

-الاقتناء السيسمي ذي 3 أبعاد على مجمل المربع المتعاقد عليه .

-تخصيص ميزانية بغرض تكوين مستخدمي سوناطراك .

حيث يتم تمويل المشروع من طرف الشركاء الأجانب على التوالي 60% BHP، 30% JOOG و10% PETROFAC ويبلغ مبلغ الاستثمار الإجمالي : 928مليون دولار .

تـــم بتاريخ 25-06-2000 بالجزائر، إمضاء عقد بحث إستغلال المحروقات بين سوناطراك و الشـــركة الكـــندية FIRST CALGARY PETROLEUM، ويدخـــل في إطار الاشتراك بالمساهمة على مستوى الكتلة 406، في محيط رورد يعقوب بحوض بركين، لمدة (5) خمسة سنوات، وبمبلغ إستثماري قدرة 31000000 دولار و يشمل المشروع أعمال الاقتناء السيسمي و حفر أبار إستكشافية تتوزع على قسمين :

*القســـم الأول* : الاقتـــناد السيسمي لـــ 200 كم ذو بعدين و 100 كم ذو ثلاثة أبعاد و حفر بئرين للاستكشاف و تمتد على 36 شهر .

*القســـم الثاني* : و يمتد على 24 شهر ، يشمل الاقتناء السيسمي لـــ 50 كم ذو بعدين وحفر بئرين للاستكشاف

[1]مجلة سوناطراك رقم: 19 – جويلية 2000.

*تم بتاريخ 8جوان 2000 ، في مدينة نيس ( فرنسا) أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الـــ 21 للغاز ، إمضاء إتفاق تعاون بين سوناطراك وغاز فرنسا و يتمثل موضوع الاتفاق في :

-إعادة تجديد إلى غاية 2013 ، للعقدين المتضمني بين الغاز الطبيعي المميع لشركة غاز فرنسا اللذان ينتهيان في 2002

-إنشاء شركة (CONJOINTE) بنسبة 50% لكلا الطرفين تهدف إلى تسويق الغاز .

-مشـــاركة غـــاز فرنسا ، عن طريق الشراكة مع سوناطراك في البحث و تنمية إحتياطات الغاز الطبيعي.

-تـــم بـــتاريخ 02-جانفـــي 2001 بجنان الميثاق ( جزائر) إمضاء عقد لتنقيب و إستغلال المحروقات بين سوناطراك ، بيتروناس و غاز فرنسا، يبلغ مبلغ الاستثمار ب 2 مليار دولار، حيث يتم تمويله بالنسب التالية 30% سوناطراك و بيتروناس ب 45 % و غاز فرنسا ب 25 %، كما يتم دفـــع لســـوناطراك مـــن طـــرف الشركاء مبلغ 45 مليون دولار كحق دخول ، و تخصيص مبلغ 125000 دولار لتكوين عمال سوناطراك .

و يشـــمل موضوع المشروع : توصيل، تطوير و إستغلال المحروقات وخاصة منها الغازية التي قدرت ب TCFS( حوالي 140 مليار م$^3$ )، و كذا التقييم المشترك لمنبع هذه الموارد على مستوى منطقة أوهانت عبر مساحة قدرها 17357كلم$^2$

أهم الحقول و الاكتشافات لسنة 2000.

حـــوض رقان [1]: (1) وهو إكتشاف غاز جديد تم خلال سنة 2000 وذلك في بئري جبل حيران وتابلـــبالة، علـــى بعد 180كلم شمال غرب رقان و 76 كلم غرب أدرار، على عمق 2572 م، وبسعة إنـــتاج 17773 م$^3$ / ســـاعة و بدرجـــة ضغط تقدر ب 2484 P S I على مستوى رأس البئر، وقد تم اكتشاف هذا البئر من طرف شركة سوناطراك

حـــارس زابات [2]: أقدمت سوناطراك على إكتشاف بترولي جديد على مربع حاسي زابات، الوقع علـــى بعـــد 50 كم جنوب حاسي مسعود ( كتلة 439أ)، على عمق 3590 م و ذلك خلال سنة 2000، ويرمز للبئر ب AZ .91

---

[1]مجلة سوناطراك رقم 18 جوان 2000

[2]مجلة سوناطراك رقم 20

حـــوض رقـــان[1] : أعلنت سوناطراك خلال سنة 2000 على تحقيق إكتشاف غازي جديد، على مســـتوى كتلة 351 بالضبط على بعد 10كلم شمال شرق مدينة رقان، وذلك على عمق 4042 م، وهو ثاني إكتشاف غاز منذ بداية سنة 2000 من طرف سوناطراك و يرمز له HDZ2

حقل فيجت العرف : أقدمت سوناطراك على تحقيق إكتشاف جديد المحروقات ، في منطقة فيجت العرف على بعد 150 كلم جنوب شرق حاسي مسعود، و يقع البئر في كتلة 237 ب، على عمق 3350 م، ويعـــــرف تدفقــــا بترولـــــيا يـــــبلغ 8،3 م$^3$ /الســـــاعة و تدفقـــا غازيــــا يبلغ 592 م$^3$/ساعة .

[1] مجلة سوناطراك رقم 20.

## خاتمـــة الفصـــل:

لقد عرف النشاط النفطي تطورا مذهلا خلال القرن الحالي، حيث أصبح قبلة الشركات الإقتصادية الكبرى، و ذلك نتيجة مردوديته التجارية من جهة و من جهة أخرى مدى أهمية النفط لمختلف القطاعات الصـــناعية، كونـــه عصب الإقتصاد و العامل المحرك الذي لا يمكن الإستغناء عنه، و تقوم الشركات البترولـــية العالمـــية باستغلال القطاع النفطي في الدول النامية و خاصة الدول العربية، بموجب عقود بترولية تحدد حقوق و واجبات كل طرف.

و تتمـــثل هذه العقود في عقود الإمتياز أو التوكيل، و هو أقدم العقود و قد قل إستعماله في الفترة الراهـــنة، بينما عرف نوع عقود تقاسم الإنتاج توسعا و إنتشارا على مستوى الأقطار المنتجة للنفط، و يتمـــيز هـــذا الأخير بكونه يخدم الدول النامية أي المضيفة للإستثمار و الدول المستثمرة بشكل عام، ثم ظهرت عقود الخدمات، و تظهر على شكلين، تتمثل في عقود المنتج في اليد، العقود التقنية...الخ، و هي ما زالت قليلة الإنتشار، بينما يشبه الشكل الأخر عقود تقاسم الإ نتاج

نمت الشراكة الأجنبية، في ميدان المحروقات، حيث ظلت تمشي في صورة حركية و تميل نسبيا نحو الإستثمار الكبيرة.

بالنســـبة للجزائر و مما لا شك فيه أن هذه الشركات تقوم باسكتشاف و إستغلال المحروقات في صـــورة شـــراكة مـــع الشركة الوطنية سوناطراك، وفقا للتشريع البترولي الجزائري، و قد عرف هذا الأخـــير تطورا معتبرا متماشيا مع مختلف الفترات، و قد كان في بداية سنوات الإستقلال يتم إستعمال القوانيـــن الفرنســـية، و لم يظهر القانون الجزائري للمحروقات إلا سنة 1971 لدى حدث التأميم ، فقد صدرت في تلك الفترة جملة من الأوامر أمر 71-22 في شهر أفريل من سنة 1971.

و قد إستمر النشاط في ظل هذه الأوامر حتى سنة 1975، أين تم العزوف عنهم و إستمر النشاط البترولي يفتقر لقاعدة قانونية و تنظيمية تسيره.

و قد تميز واقع الشراكة بين سوناطراك و الشركات الأجنبية بفترات مختلفة، حيث يمكن تقسيمها إلى فترتين، فترة ما قبل التأميم 1971 و تتميز بهيمنة الشركات العالمية و خاصة الفرنسية، و فترة ما بعـــد 1971 حـــتى سنة 1986 و تتميز هذه الفترة بمردودية أكبر و دخول سوناطراك بقوة في مجال الإستكشاف و الإستغلال.

إن التدهور المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986، موازاة مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي، كان له صـــدمة عنـــيفة علـــى الإقتصـــاد الجزائري الذي يعتمد بصورة شبه كلية على عوائد صادرات النفط، بالإضـــافة إلىالـــتطور المذهـــل للتكنولوجيا النفطية على مستوى العالمي بينما بقيت سوناطراك تنتج بوسائلها القديمة و التي تآكلت مع الزمن، مما أدى إلى تقلص حجم إنتاجها نسبيا لينخفض إلى 675000

برميل/يوميا سنة 1986، مما فرض على السلطات الجزائرية إدخال إصلاحات عميقة في مجال الإستثمارات النفطية.

كان الهدف من وراء هذه التعديلات فتح سوق المحروقات للإستثمار و الشراكة الأجنبية و إعطاء أكثر مرونة في شأن سياسة الإستكشاف للشركات الأجنبية و تشجيع الشراكة في شكل عقود إمتياز، عقود خدمات أو عقود تقاسم الإنتاج مع إحتفاظ سوناطراك بالإشتراك في الأغلبية (51%) لدى حصول إستكشاف قابل للإستغلال التجاري.

و جاء كتكميلة لقانون المحروقات في السنة الموالية من صدوره أي 1987، صدور ثلاث مراسيم تنفيذية:

-مرسوم 87-157 المتعلق بمناطق الإستكشاف و الإستغلال.

-مرسوم 87-158 متعلق بالعقود البترولية للإستكشاف، الإنتاج و مراقبة المشتريات.

-مرسوم 87-159 متعلق بمساهمة الأجانب في القطاع البترولي.

بتاريخ 1991/08/26، تم تعديل المادة 39 من قانون 86-14 بموجب قانون المالية التكميلي الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني، و يمس هذا التعديل الإطار الضربي للشركات الأجنبية، و الذي يجنبهم الإزدواج الضريبي في بلادهم الأصلية و في الجزائر.

لقد جاء قانون 91-21 مؤرخ في 1991/12/04 المعدل و المتمم للقانون 86-14 و قد جاء بتعديلات هامة تتمثل في:

-إمكانية نشاط الشركات الأجنبية في حقول الإنتاج (المكتشفة من قبل) مع إستحواذ سوناطراك على حصة لا تقل على 51%.

-إمكانية إستغلال الغاز الطبيعي مثل البترول من طرف الشركات الأجنبية.

-رفع إحتكار سوناطراك على نقل المحروقات.

-الإعتراف باللجوء إلى التحكيم الدولي لدى حدوث نزاع أو خلاف بين المتعاقدين.

و قد كان لهذا التغيير صدى إيجابي و تحقيق نتا ئج جد هامة في ميدان الشراكة.

# الفصل الخامس: واقع وآفاق سونطراك في الاستثمار النفطـي .

مقدمـــة الفصـــل.

المبحث الأول: نشأة سوناطراك و تطورها وفق الاطر التنظيمية.

المطلب الأول: نشأة سوناطراك، موضوعها وهدفها.

المطلب الثاني: الهيكلة القانونية لشركة سوناطراك.

المطلب الثالث: أهمية التنظيم الجديد لمجمع سوناطراك.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك و دوره في النشاط النفطي.

المطلب الأول: فروع ومساهمة سوناطراك داخل الوطن.

المطلب الثاني: فروع ومساهمة سوناطراك في الخارج.

المبحث الثالث: إستراتيجية سوناطراك في الميدان النفطي ونشاطها في الخارج.

المطلب الأول : شراكة سوناطراك في الخارج.

المطلب الثاني: سوناطراك، نتائج و معطيات رقمية.

المبحث الرابع: أفاق مجمع سونطراك في خضم الرهانات المستقبلية.

المطلب الأول: أساليب وعقابات البراغماتية.

المطلب الثاني:أفاق سوناطراك في ظل مشروع قانون المحروقات الجديد.

خـــاتمة الفصـــل.

## مــقـدمة الفــصــل:

لقد ظلت الثروات النفطية الجزائرية، المكتشفة منها وغير المكتشفة، قبل سنة 1962 تحت سيطرة الإدارة الفرنســية، والتي كانت تستغلها عن طريق منحها لعقود إمتياز لصالح شركات بترولية فرنسية، حيث عرفت بداية نشاط إستكشاف المحروقات سنة 1952، في ظل القوانين الفرنسية أهمها قانون 58-1111 قانون البترولي الصحراوي الذي إستمر تطبيقه حتى بعد الإستقلال .

كــان علــى الجزائــر كدولــة مستقلة فتية، أن تهتم بثرواتها، وتحاول مواجهة و التصدي لهيمنة الشــركات البترولــية العالمية عامة و الفرنسية خاصة، و التي كانت أنذاك تتحكم بصورة شبه كلية في الثروات النفطية الجزائرية، حيث كان أول رد فعل هو إنشاء شركة وطنية مختصة في نقل المحروقات ســوناطراك وذاك فــي 31. 12. 1963 و قد إستمرت كذلك حتى 1966 أين تم توسيع نشاطها لتمس كافة الحلقة البترولية: البحث،التنقيب،الحفر،التطوير،الإستغلال والنقل.

وقد ظلت الشركة الوطنية تنشط في ظروف تعرف الهيمنة الأجنبية للشركات البترولية العالمية و بالمقــابل كانــت الإدارة الضــريبية الجزائرية تقاوم تعسف هذه الشركات وخاصة الفرنسية منها،لعدم إكتراسها بالإتفاقيات الثنائية، مما دفع بالجزائر إلى تأميم مصالح الشركات غير الفرنسية كمرحلة أولى، ثــم مــع تعثر سلسلة الإتفاقيات الجزائرية الفرنسية بسبب تعنت الطرف الفرنسي، لجأت كمرحلة ثانية إلى تأميم 51 % من مصالح الشركات الفرنسية و تحويلها إلى شركة سوناطراك .

وقــد تــم طــوال هذه الفترة حتى اليوم، إتخاذ الشركة الوطنية سوناطراك بمختلف فروعها على عاتقهــا مهمــة تسيير ومتابعة قطاع المحروقات، وقد لعبت دورا هاما في المجال النفطي ، كما عرف هيكلها التنظيمي تغيرات هامة نهاية التسعينيات، وقد إتخذت إستراتيجية توسيع نشاطها عبر الشراكة أو لوحدهــا، وعرفــت نهايــة ســنة 2000، فترة من القلق وعدم الأرتياح بسبب محتوى مشروع قانون المحــروقات الجديــد، والــذي يجعــل من سوناطراك شركة عادية كباقي الشركات، ويجردها من كل الإمتيازات السابقة ، و ذلك في ظل فلسفة الفصل بين وظائف الدولة وشركة سوناطراك.

وســوف نــتطرق خــلال هــذا الفصل الخامس والأخير، عبر مباحثه الأربعة إلى نشأة وتطور ســوناطراك عــبر الأطر التنظيمية المختلفة، من شركة وطنية إلى مصف مجمع دولي ذو إستراتيجية شاملة، وأخيرا نحاول تسليط الضوء على، نشاطها ، نتائجها، واقعها وآفاقها.

## المبحث الأول: نشأة سوناطراك و تطورها وفق الاطر التنظيمية.

قـــررت الجزائـــر فـــي نهاية 1963 إنشاء شركة وطنية بترولية سوناطراك تساهم ولو بصورة ضـــعيفة في إستغلال محروقاتها، ثم تم توسيع دورها في المجال النفطي القبلي والبعدي ،ثم إستمرت هذه التغيرات والتحسنات لتبلغ مستوى هام في إستكشاف وإستغلال المحروقات .

إن الدرجـــة التـــي بلغتها سوناطراك ،في المجال المحروقاتي، و التي جاءت كنتيجة لمجهودات ومثابرات حثيثة كلفتها تضحيات كبيرة طيلة أكثر من ثلاث عقود، أهلها إلى مصف مجمع المحروقاتي دولي .

### المطلب الأول: نشأة سوناطراك وتطور وفق الأطر التنظيمية :

نشأت شركة سوناطراك بتاريخ 31.12 .1963 وبموجب موسوم 63ــ491 وقد عهد إليها مهمة نقـــل المحروقات وتسويقها في المحيط الجزائري ،حيث إن النشاط الاستكشافي والبحث عن المحروقات الجزائرية وكذا إنتاجها كان تحت سيطرة الشركات البترولية الأجنبية ولاسيما الفرنسية منها .

وقـــد إقتصـــر دور ســـوناطراك على النقل وإستغلال بعض شبكات الأنابيب القليلة ، لأن الدولة الجزائرية لم تكن خلال تلك الفترة ن أي عشية الإستقلال ، تتمتع بمستوى مادي وتقني معتبر ، زد إلى ذلك قيود إتفاقيات إيفيان في مارس 1962 كانت بمثابة الكابح للتطلعات النفطية الجزائرية .

ومـــع إستمرار الخلافات بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية والفرنسية بالأساس ، نتيجة فـــرض هذه الأخيرة على الجزائر أساليب تقنية ومحاسبية مجحفة ، أدت إلى ضعف المداخيل الضريبية الجزائرية[1]، زد إلى ذلك توتر العلاقات بينهما ، و مآل سلسلة المفاوضات إلى الطريق المسدود ، فرض علـــى الجزائـــر إستجابة لظروف المرحلة بصورة مرحلية الأخذ بزمام الأمور والمشاركة في عمليات إستكشاف وإستغلال محروقاتها .

وجاءت كنتيجة لذلك ، توسيع مهام الشركة الوطنية سوناطراك عبر مرسوم 66-296.بتاريخ 22 -09-1966.فـــبعد أن كانـــت الشـــركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات ، أصبحت تعرف بالشركة الوطنية للبحث ، الإنتاج ، النقل ، التحويل ، وتسويق المحروقات ، وبرأسمال قدره 400.000.000دج، ويندرج موضوعها في[2].

---

[1] مادة 01 من المرسوم 66-296 المؤرخ في 22-09-1966.

[2] مادة 03 من المرسوم 66-296.المؤرخ في 22-09-1966.

1- كل العمليات المتعلقة بالإستكشاف و الإستغلال الصناعي والتجاري لمناجم المحروقات ، الصلبة ، السائلة والغازية والمواد الملحقة.

2- البناء والإستغلال الصناعي والتجاري لكل وسائل نقل المحروقات والمواد الملحقة ، سواء عن طريق الأنابيب ، وسواء عن طريق البر أو البحر أو غيرها.

3-المعالجة وتحويل المحروقات والمواد الملحقة ، سواء في التراب الجزائري ، أو في بلد آخر.

4-إنشاء ، شراء وكراء لكل مؤسسات المصانع من أجل المعالجة الصناعية للمحروقات الصلبة ، السائلة أو الغازية، ولاسيما إنشاء صناعة بتروكيمياوية ، بالإضافة إلى كل الصناعات الملحقة الأخرى المشتقة من هذه المحروقات.

5-التوزيع والبيع، سواء في الجزائر أو في الخارج للمحروقات المذكورة والمنتجات المشتقة أو الملحقة .

6- التسيير تحت إسمها الخاص للأصول المملوكة من طرف الدولة الجزائرية أو التي يتم إمتلاكها في مختلف قطاعات النشاط المتعلق بالوضوع الإجتماعي المذكور أعلاه.

7- مشاركة الشركة في كل العمليات الصناعية ، المالية ، التجارية ، المادية (mobiliers) والعقارية، يمكن أن تتعلق بأحد المواضيع المذكورة عن طريق إنشاء شركة فرع أو غيرها ، الإكتتاب أو شراء سندات أو حقوق إجتماعية ، إندماج ، إتحاد ، شراكة تساهمية أو غيرها.

8- وبصفة عامة ، كل العمليات ، الصناعية ، التجارية ، المالية ، المادية (mobiliers) أو العقارية، تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع الإجتماعي.

ثم مع تغيير الظروف الإقتصادية والإتجاه نحو الإقتصاد الحر ، عرفت سوناطراك تغير أهم ما جاء على إثر المرسوم الرئاسي 98-48 المؤرخ في 11-02-1998.

جاء هذا المرسوم الرئاسي في الثلاثي الأول لسنة 1998 لإعادة هيكلة سوناطراك وفق النعطيات الإقتصادية الجديدة على المستوى المحلي ، وكذا بمراعات التطورات الدولية ، وقد جاء بالنقاط التالية:

- تحول شركة سوناطراك إلى شركة ذات أسهم SPA برأسمال قدره بـ 245 مليار دج ، موزعة على 245 ألف سهم ، قيمة السهم بـ 1.000.000دج تكتبها وتحررها الدولة دون سواها ، ومنه فإن رأسمال الشركة غير قابلة للتصرف فيه ، أو الحجز ، أو التنازل عنه.

كما تمسك الشركة في إطار تسييرها المالي والمحاسبي ، الشكل التجاري وهي بذلك خاضعة للقانون التجاري .

- **هدف الشركة :** وهو كما جاء في النادة 07 من المرسوم تتمثل أهداف الشركة في : تهدف شركة سوناطراك سواء في الجزائر أو في الخارج إلى ما يلي :

1- التنقيب على المحروقات والبحث عنها وإستغلالها .

2- تطوير شبكات نقل المحروقالت ، تخزينها ، شحنها ، وإستغلال هذه الشبكات وتسييرها.

3- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجته ، وتقويم المحروقات الغازية.

4- تحويل المحروقات وتكريرها.

5-تسويق المحروقات .

6- إنمـــاء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع شركات جزائرية أو أجنبـــية ، وإكتساب وحيازة كل حقيبة أسهم والإشتراك في الرأسمال وفي كل القيم المنقولة الأخرى في شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.

7- تموين البلاد بالمحروقات على الأمدين المتوسط والبعيد.

8- دراسة كل الأشكال والمصادر الأخرى للطاقة وترقيتها وتقويمها.

9- تطويـــر كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن تترتب عنه فائدة لسوناطراك وبصفة عامة ، كل عملية مهما تكن طبيعتها ترتبط مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشراكة ، وبذلك باستغلال كل الوسائل المتاحة.

## المطلب الثاني: الهيكلة القانونية لشركة سوناطراك.

- **هـيــكلة الشــركة:** طبقا للمادة 08 من المرسوم تزود سوناطراك بالهيئات التالية:الجمعية العامة- مجلس الإدارة -الرئيس المدير العام.

- الجمعية العامة : تتكون من ممثلي الدولة ، وهم على التوالي:

الوزير المكلف بالمحروقات ، وهو رئيس الجمعية.

الوزير المكلف بالمالية.

مسؤول السلطة المكلف بالتخطيط.

محافظ بنك الجزائر .

ممثل رئاسة الجمهورية.

وتضطلح هذه الهيئة بالمهام التالية:

- البرامج العامة للنشاطات .

- تقارير محافظي الحسابات .
- حصيلة الشركة وحسابات النتائج المحققة.
- تخصيص الأرباح
- زيادة رأسمال الشركة وتخفيضه.
- إنشاء الشركات في الجزائر وفي الخارج.
- تعيين محافظي الحسابات.
- إقتراحات تعديل القانون الأساسي.

تجتمع الجمعية العامة مرتين (02 ) على الأقل في السنة في دورة عادية ، كما تجتمع في دورات غـير عادية لدى الحاجة أو الضرورة أو عند إستدعائها من طرف رئيسها ، أو بطلب ثلاثة (03 ) من أعضائها على الأقل ، وتقوم الجمعية بإرسال تقرير إلى رئيس المجلس الوطني للطاقة.

**<u>مجلـس الإدارة</u>** :وفقا للمادة 10 من المرسوم ، يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء الآتية :

- ممثلين (02 ) للوزير المكلف بالمحروقات.
- ممثلين (02) للوزير المكلف بالمالية.
- ممثل بنك الجزائر.
- ممثلين (02) للعمال.
- أربعة (04) أعضاء من اللجنة التنفيذية المكلفة بالأنشطة القاعدية لسوناطراك.
- شخصية يختارها الوزير المكلف بالمحروقات لكفائتها في مجال المحروقات.
- الرئيس المدير العام لسوناطراك ، ويترئس المجلس.

<u>يتولى مجلس الإدارة أساسا دراسة المسائل الآتية:</u>

- مشاريع البرامج العامة للنشاطات.
- الميزانية.
- مشاريع حصيلة الشركة وحسابات النتائج المحققة.
- طلبات السندات المنجمية من السلطات المختصة.
- مشاريع عقود الشراكة.
- توسيع نشاط الشركة.
- المساهمات المصرفية والمالية.
- مشاريع إنشاء الشركات في الجزائر وفي الخارج.

- المساهمة في رأسمال الشركة في الجزائر وفي الخارج.
- التنظيم العام للشركة ، والإتفاقيات الجماعية، ونظامها الداخلي.
- القانون الأساسي للعمال، وشروط توظيفهم، ومكافئتهم، وتكوينهم وفقا للتشريع الجاري به العمل.

يجتمع المجلس بطلب من رئيسه ولدى الحاجة أربع مرات على الأقل خلال السنة ، بطلب ثلث الأعضاء الإداريين ، كما يرسل تقرير حول سوناطراك إلى الجمعية العامة كل سداسي أو لدى طلبها.

**الرئيس المدير العام:** يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على إقتراح الوزير المكلف بالمحروقات ويتولى تسيير سوناطراك وإدارتها ، ويعد مسؤولا عن المدير العام للشركة، ويمثلها في كل أعمال الحياة المدنية ويمارس السلطة اللسلمية على مستخدمي الشركة.

تقوم لجنة تنفيذية بمساعدة الرئيس المدير العام وتتكون من المسؤولين الرئيسين لسوناطراك ويترئسها المدير العام

## المطلب الثالث: أهمية التنظيم الجديد لمجمع سوناطراك.

**أهداف التنظيم:** تتمثل الغاية من هذا التنظيم في النقاط التالية:

- سوناطراك هي شركة عالمية من حيث ميادين نشاطاتها، وأهميتها ووزنها الإقتصادي وكذا تاريخها وتوجهها الجديد.
- سوناطراك شركة بترولية وغازية ذات حجم دولي ، مطالبة بالتكيف مع إستراتيجياتها، وأسلوب نشاطها وفق المعايير الدولية ، حتى تصبح قادرة على المنافسة.
- أهمية سوناطراك في الإقتصاد الوطني من حيث كونها القوة الأولى ، ومنه إدماج الإقتصاد الجزائري ضمن إطار الإقتصاد العالمي ، والذي يفرض عليها بوزن شركة عالمية من حيث نشاطها وكذا امتلاكها لاستراتيجية شاملة عالمية.
- سوناطراك كشركة بترولية وغازية ، قادرة على مواجهة المنافسة الدولية على المستوى الوطني أو العالمي ، بامكانها المساهمة بدرجة قوية في تنمية الإقتصاد الوطني.

**المبادئ التنظيمية:**

- التنظيم هو ترتيب لنشاطات وموارد مكيفة ومهام المجمع (groupe) حجمه وكذا أهدافه.
- إتمام مهام النشاط البترولي القبلي والبعدي بمهام تدخل ضمن الحلقة الشبه البترولية ومحفظة نشاطات متنوعة في إتساع.

- مجمع متكامل ذو حجم دولي ، موجه صوب المصلحة الوطنية.

- الخيارات التنظيمية تطرجم وتسبق التحولات.

- إلزامية العولمة في ضرورة إيجاد إستراتيجية شاملة تدمج المحلي بالدولي.

**مـبادئ نشـــاط المجمـــع.**

- تـنظم المهـام فـي إطار المجمع ، حسب طبيعتها ، في مجموعات متجانسة بالشكل الذي يضمن لها شروط التماسك والتعاضد المكثفين.

- محاولـة عقلـنة هـذه المهـام ( الحـرف) وتوكـيلها إلى مسيرين ، في إطار الأهداف والإستراتيجيات المحددة.

- تثميـن المـوارد البشرية وإعطائها الإهتمام كعامل فاعل في إستراتيجية المجمع وكمحرك للابتكار والإبداع .

- ترقية المساعي التسييرة التي تسند إلى الكفاءة المهارة والحقيقة الميدانية.

- تحفـيز الإبـداع وتحريـر الطاقات في ظل تنظيم مرن يرسخ إقتصاد الإمتياز لأفراد دون غيرهم .

- إقامة وتعميم قواعد النظام التنافسي في إطار الصرامة والشفافية.

- جعـل من تدويل نشاطات سوناطراك عبر الشراكة خيار للرفع من فرص الأعمال وتعزيز قدرتها في خلق ثروات تجديدية والإرتقاء بها ( الشراكة ) إلى مستوى إستراتيجية تنموية.

- تعزيـز الوضـعية الدولية للمجمع ، في ظل أهداف تدويل النشاطات في مختلف الحرف ، وجعل منها تركيبة حيوية من الإستراتيجية الشاملة لنمو المجمع.

**تنظيم المجمع** l'organisation du groupe.

يتكون المجمع من ثلاث (03) دوائر مختلفة هي :

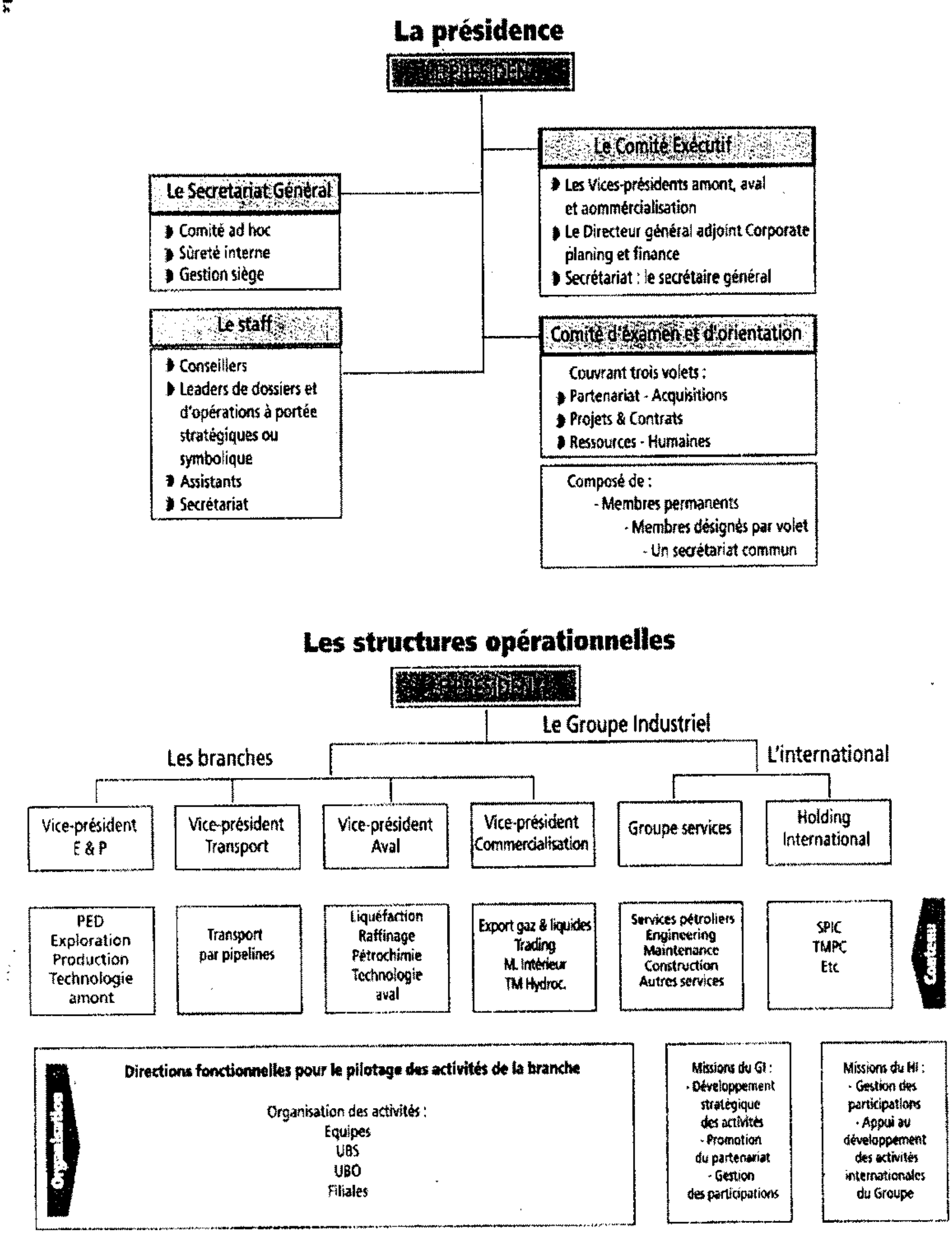
1– الرئاسـة: بصـفتها الشـركة الأم ، تقـوم بوظائف التوجيه ورسم الإستراتيجية العامة وكذا الإنسـجام والدعم ، تتكون من أربعة أجهزة : الأمانة العامة ، اللجنة التنفيذية ، الفريق( staff ) ولجنة المعاينة والتوجيه.

2– الهايكل الوظيفية: تقوم بتنسيق الإستراتيجيات ، سياسات ونشاطات المجمع ، عن طريق إيجاد وتوفـير وسـائل توجيه وتنظيم لتجسيد أوامر وإنشغالات الرئاسة ، وكذا توفير الدعم والخبرة اللازمة للهياكل العملية.

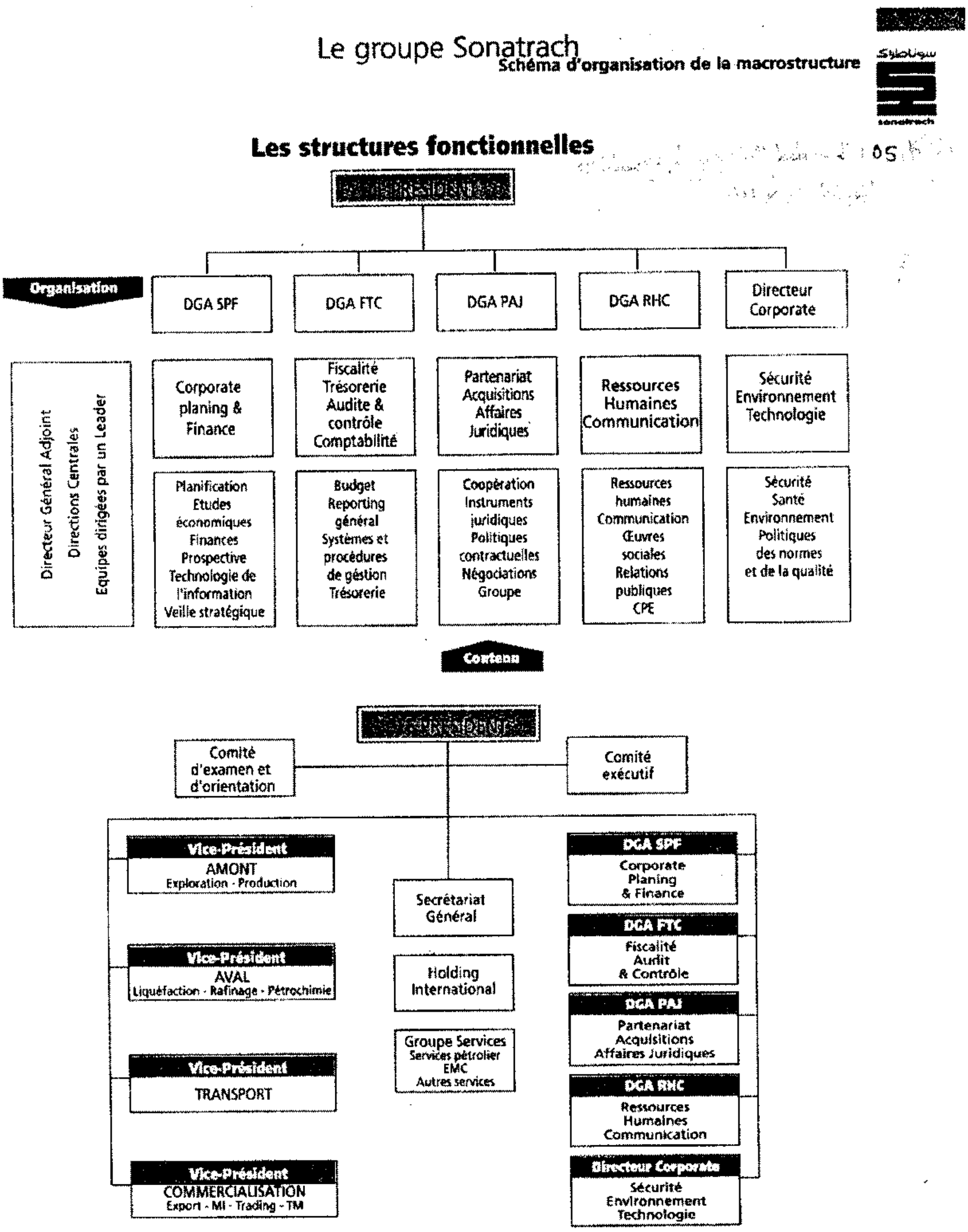
3- الهياكل العلمية: تظهر في شكل مجموعة متجانسة من الوظائف ، طبقا لقواعد مؤسسة مستقلة في إطار الأهداف الإستراتيجية للرئاسة.

وهو ما يظهره الشكل المتعلق بالنخطط التنظيمي للمجمع (باللغة الفرنسية ).

Le groupe Sonatrach
**Schéma d'organisation de la macrostructure**




شكل رقم 8: المخطط التنظيمي لمجمع سوناطراك: الهياكل الوظيفية




شكل رقم 9: المخطط التنظيمي لمجمع سوناطراك: الهياكل العملية

1- الرئاسة:

- اللجنة التنفيذية وتتكون من :

- الرؤساء النواب للنشاط البترولي القبلي والبعدي والتسوسق.( 04 رؤساء نواب)

- المدير العام المساعد الإستراتيجي والتخطيط والمالية.

- الأمانة العامة.

- لجنة الفحص والتوجيه، تغطي ثلاث جوانب:

- الشراكة – الشراء. – مشاريع وعقود . – الموارد البشرية.

وتتشكل هذه اللجنة من : –الأعضاء الدائمون. –أمانة مشتركة.

- الأعضاء المعينون لكل جانب من الجوانب المذكورة.

- الأمانة العـــامة، وتتكون من :

- لجنة adhoc. –الأمن الداخلي . –تسيير المقر.

- الفريق (staff) يتكون من :

- المستشارين . –مساعدين. – الأمـــانة.

- مسؤولي ملفات ذات بعد إستراتيجي أو رمزي.

2- الهياكل الوظيفية : تتكون من أربعة نواب للمدير.

- نائب المدير العام للإستراتيجية ، التخطيط والتنمية: مكلف بالتخطيط ، الدراسات الإقتصادية والمالية والتكنولوجية وكذا الأمور الإستراتيجية.

- نائـــب المديـــر العام مكلف بالجباية ، الخزينة ، التدقيق والمراقبة و المحاسبة: وهو مكلف بإعداد وتسيير الميزانية وكذا تجسيد النظم و طرق تسيير الخزينة.

- نائب المدير العام للشراكة ، التحصيلات والشؤون القانونية.

- نائب المدير العام للموارد البشرية والإتصال.

- مدير الركب: مكلف بمهام الأمن ، البيئة والتكنولوجيا.

3- الهياكل العملية : تتكون من أربعة نواب الرئيس:

- نائب رئيس الإستكشاف والإنتاج. – نائب رئيس النقل. – نائب رئيس التسويق.

- نائب رئيس النشاط القبلي البترولي ( المصب) .

## المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع سوناطراك و دورها في النشاط النفطي.

### المطلب الأول: فروع ومساهمة سوناطراك داخل الوطن.

يتكون مجمع سوناطراك من خمس 05 شركات قابضة تنشط في القطاع البترولي و شبه البترولي ، وتشمل كل شركة قابضة عدة فروع ومساهمات محلية بالإضافة إلى عدة مساهمات خارجية ، كما يبينه الجدول المتعلق بفروع سوناطراك المحلية تتمثل الشركات القابضة في :

1- **الشركة القابضة سوناطراك للخدمات البترولية** ، وتتكون من الفروع التالية :

- المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP وهو فرع مختص في الخدمات البترولية ، وتمتلك فيها سوناطراك نسبة 51 % حيث إستطاعت سنة 1998 إنجاز 71627 ساعة من snubing, wire line ، 4915 يوم من well testing ، و9831 عملية cimentation stimulation , tubage, loginge بالإضافة إلى خدمات أخرى ، بينما تمتلك شركة NGTP الأعمال الكبرى للبترول نسبة 49 %.

- المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ENAGEO: تمتلك فيه سوناطراك سنبة 51 %، بينما تمتلك الشركة القابضة الأعمال الكبرى للبناء نسبة 49 %، وقد قامت خلال سنة 1998 بتقديم خدمات بترولية بقيمة 5,2 مليار دينار لزبائن محليين ، و38,9مليون دولار لزبائن أجانب.

لقد تم إنشاء ENGEO بتاريخ 1981/08/01 وهي مختصة في عمليات البحث السيسمي ،ودراسات الإستكشاف والبحث عن المحروقات ، كما تقوم بتعريف ، تطوير و إقتراح تقنيات جديدة وطرائق حديثة في الإستكشاف الجيوفيزيائي.

- المؤسسة الوطنية للحفر ENAFOR : تم إنشائها في 1982/01/01، حيث ورثت مجمل الوسائل التي كانت بحوفزة ALFOR بعد إنتهاء العقد معها ( 1981/05/19) تمتلك فيها سوناطراك نسبة 51% ; و 49 %للشركة NGTC،و تختص ENAFOR في إنجاز عمليات الحفر الإستكشافي وتنمية حقول المحروقات والمياه الجوفية بالإضافة إلى عملية صيانة آبار البترول والغاز المنتجة ، وقد إستطاعت سنة 1998 حفر ما طوله 125933 متر .

-المؤسسة الوطنية للأعمال البترولية ENTP : تم إنشائها في 1981/08/01 وقد ورثت منذ 1983/01/01 مديرية الأشغال البترولية التابعة لسوناطراك ، تمتلك فيها سوناطراك 51% ونسبة 49% لشركة NGTP وهي مختصة في أعمال الحفر ، وقد تم سنة 1998 حفر 135035 متر لسوناطراك أي بزيادة نسبة 12,2 %مقارنة بالنسبة الماضية و 31645 متر للشركاء.

- مؤسسة ALEPCO: تمتلك فيها سوناطراك 50 %و50 %لشركة NOC الليبية .

-مؤسسةMIALGERIA : جزائرية أمريكية تمتلك فيها سوناطراك 40 %والشركة الأمريكية 60%، مختصة في توفير المواد الكمياوية (boue de forage) الضرورية لعملية الحفر

2- **الشركة القابضة سوناطراك لتكرير المحروقات** تتكون من الفروع :

-المؤسسة الوطنية للصناعة البترولية ENIP: تمتلكها سوناطراك بنسبة 100 %وهي مختصة في البتروكيمياء منذ 1998/04/18. وتقوم بتسيير مركبين هامين ، مركب الإيتيلان ومشتقاتها CP1K، وكركب الميتانون و لاريزين CP1Z المتواجد بأرزيو .

- مؤسسة NAFTEC : وهي مؤسسة مختصة في عملية التكرير ، تم إنشاؤها سنة 1998 من طرف سوناطراك بنسبة 100 %وتمتلك طاقة تكرير تقدر بـ 21,55 مليون طن سنويا .

- مؤسسة EGZIA : مختصة في التكرير ويمتلكها مجمع سوناطراك بنسبة 100%.

-مؤسسة EGZIK: مختصة في التكرير ويمتلكها مجمع سوناطراك بنسبة 100%.

3- **الشركة القابضة سوناطراك لتأمين المحروقات** ، وتتكون من الفروع التالية :

- مؤسسةNAFTAL : إحدى فروع مجمع سوناطراك يمتلكه هذا الأخير بنسبة 100 %منذ 18/ 1998/04 وهي مختصة في التوزيع، توظف 29452 عون ، وتقوم بتوزيع على مستوى السوق المحلي عبر قنواتها التوزيعية 6ملايين طن من المنتوج المكرر بما فيها 5,3 ملايين طن من الوقود.

- مؤسسةHELIOS :مختصة في التوزيع تمتلك فيها سوناطراك نسبة 51 %و 49 % تمتلكها شركة HELAP.

-مؤسسة COGIS: تنشط في نفس المجال وتمتلك سوناطراك بنسبة 100%.

4- **الشركة القابضة سوناطراك للإستثمار والمشاركة .**

- مؤسسة SNTM HYPROC : وتمتلكها سوناطراك بنسبة 100 %وتنشط في النقل البحري حيث تمتلك 15 باخرة (ناقلة)، قامت هذه الأخيرة سنة 1998 بنقل :

* 14,2 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي السائل .

*1,15 مليون طن من المتفعات البترولية .

*25000 طن من المنتوجات الكيمياوية وغيرها .

– مؤسسة SIM: وتمتلكها سوناطراك بنسبة 100 %وقد تم إنشاؤها من طرف المجمع لغرض تسيير ، صيانة الممتلكات العقارية وإنجاز السكنات والهياكل الإدارية.

– مؤسسة SOTRAZ : تمتلكها سوناطراك بنسبة 63 %ونسبة 37 %EGZIA

– مؤسسة CASH: تمتلكها الشركات التالية : سوناطراك ،NAFTAL .CCR .CAAR بالنسبة التالية 38,9% ، 16,7 %، 11,1 %.

–شركة طاسيلي TASSILI AIRLINES: وهي شركة مساهمة برأسمال يقدر بـ 700.000.000 ، تمتلكها سوناطراك بنسبة 51 % .والخطوط الجوية الجزائرية بنسبة 49 % . و تمثل دورها الرئيسي في ضمان النقل الجوي غير العادي ( غير المنتظم ) لعمال قطاع المحروقات.

–مؤسسة ENOR : وتمتلكها الشركات المذكورة بالنسب المقابلة :

| | |
|---|---|
| سوناطراك : 38,78% | الشركة القابضة MNN : 2,97% |
| بنك الجزائر 33,78% | AGENZOR : 0,61% |
| SAA : 17,57% | ORGM : 0,34% |
| –الشركة القابضة PP : 0,61% | EDIMINES : 0,34% |

– مؤسسة IFA : وهي شركة مساهمة تمتلك فيها الشركات التالية : سوناطراك ، بنك الجزائر الخارجي ، والبنك الوطني الجزائري بالنسب التالية: 33,33 %، 33,3 %، 33,4 %

–مؤسسة SOCEK :وهي شركة مساهمة تمتلكها الشركات التالية : سوناطراك ، EGPZIK.NAFTEC و ENIP بنسبة 25 % لكل شركة .

–مؤسسة GEPCO : وهي شركة مساهمة تمتلكها الشركات التالية بالنسب المقابلة:
SIMEST.SONATRACH. BETINH

**5– الشركة القابضة سوناطراك للهندسة ، البناء والصيانة** ، وتتكون من الفروع التالية :

– مؤسسة ENGTP : وهو فرع متخصص في البناء ، التركيب والصيانة الصناعية ، تمتلك فيها سوناطراك نسبة 51 % و 49 % للشركة القابضة RGT ،تم إنشاؤها في 1981/04/06 ،وقد ورثت مختلف الأملاك المنقولة وغير المنقولة ، الموارد المادية والبشرية التي كانت تنتمي إلى مجال الإستغلال البترولية لسوناطراك ، وتتمثل مهامها الرئيسية في بناء وتركيب المركبات الصناعية الكبرى في مجال المحروقات والصناعات البتروكيمياوية، بالإضافة إلى صيانة ومراقبة الإنجازات والوسائل الخاصة بالمركبات الصناعية، وقد قامت بأداء حجم إنتاجي يقارب 8,25 مليون رجل/ساعة في منطقة الجنوب موزعة إلى 42 وحدات صناعية ، ومشاريع ، ورشات ......الخ.

- مؤسسة SOMIK : وهي شركة مساهمة ما بين سوناطراك و EGZIK بنسبة 50 % لكليهما.
- مؤسسة SOMIZ : وهي شركة مساهمة مابين سوناطراك و EGZIA بنسبة 50 % لكليهما .
- مؤسسة SARPI : وهي شركة مساهمة مابين سوناطراك و ABB SEA SADELMI بنسبة 50 % لكليهما .
- مؤسسة GCB : وهي شركة مساهمة تمتلكها سوناطراك بنسبة 100%
- مؤسسة SAFIR : وهي شركة مساهمة تمتلكها الشركات التالية بالنسب التالية: GDF بنسبة 44 % SONATRACH 36 % ، SONALGAZ 15 %، SOFREGAZ 5 %.
- مؤسسة ALGESCO : وهي شركة مساهمة تمتلكها الشركات التالية :SONATRACH 26 % ، SONALGAZ 26 % ، GETSCZO 48 %
- مؤسسة BRC : وهي شركة مساهمة تمتلكها الشركات التالية : SONATRACH 25 %، NAFTEC 15 % ، BRC 49 % ، CDM11% .
- مؤسسة SIMAS : وهي شركة مساهمة تمتلكها الشركات التالية : ENCC **30** % ، KPSI (canada) 22,75 ، MP (espagne)، 11,25 ، سوناطراك 16 % ،سونالغاز 16 %
- مؤسسة INMA : وهي شركة مساهمة تمتلكها الشركات التالية : GETSCZO 48 %، ERCC 26,09 % ، EPRC 26,06 % ، ENEL 17،39 % ، FERPHOS 13,04 %، SONATRACH 8,7 % ، SONALGAZ 8,7 %
- مؤسسة SAJEC : تمتلكها سوناطراك بنسبة 100%
- مؤسسة ENEP :تمتلكها سوناطراك بنسبة 100%

## المطلب الثاني: فروع ومساهمة سوناطراك في الخارج.

1- **فروع سوناطراك التي تمتلكها بنسبة 100 %:** وهي فروع متخصصة في التجارة الدولية للمنتجات البترولية بما فيها الشراء ، البيع ، النقل ، الخدمات المالية وغيرها ، وتتمثل في .

- SPC (BVI: وتتكون من عشر مؤسسات قانونية مختلفة ، منها ثلاثة (03)مكلفين بتجارة المحروقات ، وهم ,ASIA,KSPC ,. SPC BVI.SONATRADING

منها أربع (04) مؤسسات متخصصة في النقل البحري للمنتجات البترولية و هي ، SPOTC SGCC، SGTC،SPMC..

مـــنها شركة قابضة وسيطة SPC (NA) : تمتلك محفظة السندات التابعة لـــ duke Energy على مستوى SPIC BV. و SOPEC (المنشأة في 1997).

- SPIC UD ( IRLAND ): تمتلك مساهمات الشركة الأمريكية Anadarko .

2- **مســـاهمة سوناطراك في الفروع الأخرى** : وهي فروع تمتلكها سوناطراك بمشاركة شركاء أجانب حيث تدخل هذه الشراكة الصناعية في الفلسفة الإستثمارية لسوناطراك بصورة خاصة والجزائر بصورة عامة .

شبكة الأنابيب Transmed :

- Transmediterranean pipeline company (jersey) : يتكون من 50% سوناطراك.

50% SNAM (إيطاليا)

- Samco Saagl Lugano (suisse) : يتكون من :90 % TMPC .

05 % سوناطراك.

05 % SNAM International.

- Mariconsult Spa Milan (Italy) : يتكون من المشاركة : 50 % سوناطراك .

50 % SNAM (إطاليا ).

- les associations de commercialisation: تتكون من:

*In solah Gas timited (jerseu-cu) يتكون من المشاركة : 50% سوناطراكة و 50% BP

*In solah Gas services limeted (jersey-ci): يتكون من المشاركة: 50% سوناطراك. 50%BP

## المبحث الثالث: إستراتيجية سوناطراك في الميدان النفطي ونشاطها في الخارج.

" يتوجب بالأحرى منا أن نجهد في إستمرار في سبيل الظفر من جديد بمستثمرين آخرين في ظل التنافس مع بقية البلدان وسط سوق يتسم بمحدودية الرسميل عند الإستثمارات في مجال الإستكشاف والإنتاج"[1]. وبذلك يتضح جليا مدى مسعى الدولة إلى تكييف و إستدراج وجلب الإستثمارات الأجنبية بالأحرى في مجال الطاقة والمناجم وحتى مجالات أخرى، كما تصبو الجزائر أيضا عن طريق سياستها الطاقوية وكذا شركة سوناطراك على محاولة الخروج باستثماراتها وخبراتها حتى خارج الحدود الوطنية

[1] مجلة سوناطراك رقم 18 جوان 2000، مقتطفات من خطاب وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل.

عن طريق أخذ مساهمات في الشركات الأوروبية وغيرها المدعوة إلى الخوصصة، ولبلوغ هذه الأهداف ، حسب وزير الطاقة ينبغي تبني إستراتيجية تجسد في النقاط التالية:

1- إعادة إضطلاع الدولة بدورها كمالك للمجال المنجمي.

2- إعادة إضطلاع الدولة بدورها كمدعم للإستثمارات .

3- إعادة إضطلاع الدولة بدورها كمنظم لنشاطات االاحتكارات الطبيعية .

4- تحسين تنافسية القوانين والمؤسسات.

5- إقحام المنافسة

6 - إزالة أي إحتكار فعلي .

7- تشجيع التحالفات بين المؤسسات العمومية والخاصة .

8- ترقية ،وذلك بواسطة الشراكة مع القطاع الخاص تطوير المد الكهربائي وتوزيع الغاز الطبيعي عبر الريف .

في نفس السياق فقد أكد الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك أن الشراكة ليست بجديدة عنا بل تعتبر كخيار إستراتيجي ، حيث أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي ودخول الشركات البترولية، أعطى نتائج معتبرة وما إنفكت الجزائر خلال أقل من عشرية تصبح قبلة المستثمر بين الأجانب وذلك ما تترجمه الإكتشافات العديدة والمختلفة من بترول وغاز ،لكنه في المقابل لم يخفي المشاكل والنقائص التي تعاني منها الشركة كالغموض الذي يتجلى "في تداخل مهام شركة سوناطراك كمؤسسة إقتصادية تضطلع بمهام سلطة عمومية "[1] وبذلك يستلزم إعادة تحديد مسؤوليات الدولة وتوضيح اشكال تدخلاتها من حيث كونها في الوقت نفسه سلطة عمومية ومساهمة في أفاق الصناعة البترولية وبذلك يرجعنا إلى الاهداف التي أشار لها وزير الطاقة، وعليه يجب محاولة إيجاد أفق يحرران سوناطراك من الارغامات وفي ذات الحين يمليان تغيرات عميقة قصد تكييف إستراتيجيتها ،نمط إشتغالها وممارسة التعاملة وفق المعايير الحالية لحرفها ووقف وفق تطورات بيئتها و إستنادا لخيار تجسيد استراتيجية الإندماج في الاقتصاد العالمي ومحاولة تدويل نشاطه ،يعتمد مجمع سوناطراك حسب السيد ع.بوحفص على توسيع اطار الشراكة للمجمع والمضي قدما نحوه .

---

[1] المرجع السابق.

## المطلب الأول : شراكة سوناطراك في الخارج.

سوناطراك تستثمر في البيرو في سنة 2000 قامت شركة سوناطراك بابرام عقد شراكة بتاريخ 21 أكتوبر 2000 ،برفقة الاتحاد المؤسساتي (groupe) للإنجاز مشروع متعلق باستغلال وصيانة شبكة لنقل وتوزيع المحروقات في البيرو[1] وذلك بموجب عقد إمتياز لمدة 33 سنة.

يتكون هذا المجمع من الشركات التالية:

- بليسبترول ( الأرجنتين ). -غراناي مونيترو (البيرو ).
- س.ك (كوريا الجنوبية ). -سوناطراك ( الجزائر ).
- هانت أويل (الولايات المتحدة الأمريكية ).

حيث تقدر حصة سوناطراك في إطار هذا المجمع بـ 10% كما حصلت في نفس الشأن على صفة مهندس مستشار على مجمل المنشأة و حيث سيتم نقل المحروقات (الغازية ) مابين كاميسيا بين مدن ليماوكاولا و ساحل البيرو عن طريق أنبوبين أحدهما لنقل الغاز الطبيعي والآخر لنقل المحروقات السائلة، ويبلغ طول الأول 697كم بسعة نقل تقدر بـ 7250طن/يوميا، وقد قدرت آجال إنجاز مشروع الأنبوبين والمنشآة الملحقة بـ 44 شهرا.

سوناطراك تستثمر في اليمن[2].

في إطار الجهود الإستكشافية وتوسيع مجال نشاطاتها وتدعياما لنهج الشراكة التي إنتهجتها شركة سوناطراك ، قامت هذه الأخيرة بإبرام عقد أو إتفاقية تعاونmèmorandum de coopèration بالجزائر في 04 ماي 1999، بين سوناطراك والمجمع الإيطالي ENI وذلك في مجال البحث وإستغلال المحروقات على مستوى جمهورية اليمن حيث بموجب هذا الإتفاق يتسنى لسوناطراك:

- المشاركة بنسبة 40% مع الشركة الإيطالية AGIP وهوفرع ينتمي إلى مجمع ENI في عقد إستكشاف وإستغلال المحروقات تم التوقيع عليه في شهر نوفمبر سنة 1990 بين AGIP وجمهورية اليمن على مستوى منطقة تسمى بـ garden area.
- إمكانية مشاركة سوناطراك بنسبة 40% في عقد آخر في مجال إستكشاف وإستغلال المحروقات في عقد قيد المفاوضة بين جمهورية اليمن والشركة الإيطالية AGIP.

سوناطراك تستثمر في العراق (البصرة ).

---

[1] مجلة سوناطراك رقم 21 ديسمبر 2000

[2] revue sonatrach.n°=13. Mai 1999. Page 21.

كما قامت سوناطراك بإبرام عقد إستكشاف وإستغلال المحروقات في سنة 1996 بمنطقة البصرة بالعراق ، وهو حاليا في طريق التطوير والإنتاج.

## المطلب الثاني: سوناطراك، نتائج و معطيات رقمية.

### المخطط التطوري 1999-2003[1].

شرعت سوناطراك في وضع مخطط تطويري يمتد لمدة خمس سنوات 1999-2003 بميزانية تفوق 20 مليار دولار ( 20,7 مليار دولار ) لغرض تطوير نشاطها بصفتها مجمع بترولي دولي ويتوزع هذا الغطاء المالي على العمليتين الرئيسيتين:

- 23,7% لغرض تثبيت الطاقات الإنتاجية . -76,3% لغرض توسيع الطاقة الإنتاجية.

وتصب هتين العمليتين في النشاطات التالية.

- 62% لتنمية حقول البترول. -17%لإنجاز أنبوب نقل الغاز وأخر لنقل البترول.
- 13% مخصصة للنشاط الإستكشافي. - 08% مخصصة لتمييع الغاز ومشاريع أخرى.

ويسعى هذا المخطط مستقبلا إلى حفر 175 بئر إستكشافي بما فيه 130 بئر في إطار الشراكة وبلوغ مستوى إنتاجي لسنة 2003 يقدر بـ 246 مليون طن مكافئ بترول TEP كما تنوي سوناطراك تنمية النشاط البترولي البعدي بما فيها التكرير والإنتاج البتروكياوي.

**•إحتياطات المحروقات:**

حسب تقديرات 1998 ( 01-01-1998) تقدر الإحتياطات الجزائرية بـ 4850 مليون طن مكافئ بترول TEP تتوزع إلى :

- 1430 مليون طن بترول خام. - 380 مليون طن من المكثفة : كندونسا.
- 3000 مليار متر مكعب من الغاز الخام. - 270 مليون طن من البترول المميع.

حسب آخر التقييمات تملك الجزائر إحتياطي نفط يقدر بـ 9,2 مليار برميل ( 1,2 مليار طن) وبذلك تمثل 0,9% من الإحتياطات العالمية و 1,1% من إحتياطات دول الأوبيك ويعتبر هذا المستوى من الإحتياطي ضعف إحتياطي سنة 1978 مما يدل على حجم الإستكشافات خلال هذه العشرية(78-1998) فقد عرفت الفترة 1994-1998 إستكشافات نفطية هامة حيث تعتبر سنة 1994 عام عرفت فيه الجزائر أعلى إحتياطات جديدة أو حديثة الإستكشاف.

[1] Sonatrach Abstract 1999

فـــإن تأكيد الإحتياطات يؤدي إلى زيادة دخول الشركات الأجنبية وبذلك دخول سند مالي مادي و تكنولوجي هام لاسيما في مجال الإستكشاف مما يؤدي إلى أكبر إسترجاع ممكن للحقل.

الإنتاج في إطار الشراكة :

. بلغ الإنتاج في إطار الشراكة لسنة 1998 نسبة 6,7% من إجمالي الإنتاج ويتوقع الوصول في آفـــاق 2003 نســـبة 26,3% ويظهر هذا التطور بصورة أوضح في ميدان البترول الخام حيث يرتقب المرور من 15% سنة 1998 إلى حوالي 50% في آفاق 2003 .

. سمحت الحركة الإستكشافية في ظل الشراكة باتقان تقنية الحفر الأفقي (forage horizontal) فقد تـــم إنجـــاز ســـنة 1998 حفر 08آبار أفقية ويتوقع إنجاز حفر 111 حفر أفقي من طرف سوناطراك بمفردها في سنة 1999 .

. إن نشـــاط ســـوناطراك من دون الشركاء لايغطي إلا متوسط سنوي يقدر بـــ 15% من الآبار المحفورة بتجديد الإحتياط المستهلك .

. تكثـــيف عمليات الشراكة خارج الجزائر في ميدان الإستكشاف والإستغلال حيث تم ذلك في كل من اليمن والعراق والبيرو.

.إنجـــاز الشـــريك الألمانـــي BASF فـــي مديـــنة tarragone بإسبانيا مصنع لإزالة الهيدروجين deshydrogination من البروبان وذلك باستعمال الغاز المستورد من الجزائر .

. تكثـــيف عمليات الإكتشاف من أجل تحسين معدل الإسترجاع وتنمية الحقول المكتشفة وتحقيق إكتشاف آخرى .

. بلغت الشركات الأجنبية المتعاقدة إلى غاية سنة 2000 : 25 شركة تنتمي إلى 19 بلد في مجال الإستكشاف و قد تم إمضاء بينهما وبين سوناطراك 46 عقد شراكة (joint.venture)في إطار عقود تقاسم الإنتاج كما زاد حجم المبالغ المستثمرة 03 مليار دولار حتى غاية فيفري 2001.

. عرفـــت الشركات الأمريكية تفوقا كبيرا مقارنة بالشركات الأخرى في مجال الإستكشاف حيث إستطاعت شركة أناداركو تحقيق ثمانية إكتشافات ، شركة bolington ressources بسبعة إكتشافات تليها شركة BHB أسترالية بأربعة إكتشافات بينما إستطاعت سوناطراك بمفردها تحقيق خمسة إكتشافات حيث يقـــدر حجـــم الإكتشافات بحوالي 5مليار برميل فقد سمحت برفع الإحتياطات إلى 600 طن طن موافق (بـــترول), ويعتبر حوض بركين أهم الإكتشافات حيث يصل مستوى إنتاجه إلى 10.000 برميل يوميا الموافق لـــ 05 مليون طن في السنة .

عــرف إنتاج المحروقات السائلة لسنة 1998 إرتفاعا متوسطا يقدر بـــ1,4مليون برميل في اليوم تتوزع على :

- 825 ألف برميل يوميا ( 4,5 مليون طن ) خام من نوع خفيف ونقي جدا .
- 430 ألف برميل يوميا مكثفة ( كندونسا ).
- 145 ألف برميل يوميا غاز البترول السائل .

وعرفــت الطاقـــة الإنتاجية إرتفاعا من سنة لأخرى سواء بالنسبة لإنتاج سوناطراك بمفردها أو بمشاركة الشركات البترولي الأجنبية المتعاقدة وهو ما يبينه الجدول أسفله.

جدول 65 : تطور الطاقات الإنتاجية في الجزائر — الوحدة : 1000 برميل يوميا

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوناطراك | 690 | 678 | 663 | 635 | 612 | 590 | 572 | 554 |
| الشـــركات الأجنبية*. | 240 | 443 | 725 | 706 | 678 | 650 | 616 | 529 |
| المجموع | 930 | 1121 | 1388 | 1341 | 1290 | 1240 | 1188 | 1083 |

*agissant en joint venture avec la sonatrach .source. wood mackenzie .

. صادرات المحروقات .

تعتبر المحروقات المصدر الأساسي للجباية الوطنية حيث تمثل نسبة 57,8% سنة 1993 لترتفع إلى 63,9%سنة 1997.

تتركــب صـــادرات المحروقات أساسا من الغاز، كندونسا والبترول حيث لا يمثل هذا الأخير إلا نســبة 20% مــن إجمالي الصادرات فقد بلغت عائدات الصادرات سنة 1997 مبلغ 13,6 مليار دولار لتــنخفض سنة 1998 إلى أقل من 10 مليار دولار نتيجة إنخفاض الأسعار ثم عرفت إرتفاعا هاما في الســنوات 1999-2000 حيــث تجــاوزت عوائد الصادرات مستوى 20مليار دولار فقد قدرت حصة الجزائــر فــي الأوبيك بـــ 731 ألف برميل يوميا بعدما كان 869 ألف برميل يوميا في فيفري 1998 علمــا أن حصة الأوبيك تتعلق فقط بإنتاج الخام دون الكندونسا أو غاز البترول السائل ومنه فإن تقريبا نصف حجم إنتاج المحروقات الجزائرية خارجية عن حصتها في الأوبيك.

**قــطـــاع الــغــاز:**

تعتــبر الجزائــر خامس منتج عالمي للغاز وأول منتج بالنسبة لدول OPEP موازاة مع أندونيسيا وثاني مصدر عالمي للغاز الطبيعي السائل GNL يصل إحتياطي الغاز الطبيعي للجزائر مستوى 3700 مليار م$^3$ (3,5 مليار طن بترول TEP) وهو بذلك يمثل 3 أضعاف إحتياطي البترول حيث يشكل 2,5%

مـــن الإحتياطي العالمي وأكثر من 5% من إحتياطي دول OPEP وأهم حقول الغاز حقل حاسي الرمل الذي بلغ الإحتياطي الغاز فيه لدى بداية إكتشافه 2000مليار م$^3$ وينتج حاليا 40مليون م$^3$ يوميا.

يعتـــبر حـــوض عين صالح خزان هام لكمية معتبرة من الغاز فمن شأنه رفع إحتياطي البلاد من الغـــاز وزيـــادة حجم الإنتاج وتقوم باستغلال هذا الحقل شركة "عين صالح غاز" بين شركة سوناطراك وشـــركة BP والتي تم إنشاؤها بتاريخ ديسمبر 1995 بنسبة 65% لـــ BP و 35% لسوناطراك، حيث ستســـتثمر 3,5 ملـــيار دولار من أجل إنجاز سبعة حقول لغرض الإنتاج حيث أن بداية الإنتاج سوف تـــنطلق بدايـــة 2002 وقد تم حفر 200 بئر وإنجاز أنبوب نقل غاز يربط الحوض بحاسي الرمل. كما تلـــتزم أيضا الشركة بإنجاز برنامج مسح زلزلي (sismique) بكلفة 100 مليون دولار وقد قامت عين صالح غاز في إطار تسويق غازها بإبرام أول عقد تموين بالغاز سنة 1997 مع الشركة الإيطالية ENEL ( منـــتج الكهـــرباء فـــي إيطاليا) ومن المحتمل التسويق إلى دول أوروبا ، تركيا بالإضافة إلى إفريقيا الشمالية.

تم تصدير ما حجمه 73 مليار متر مكعب سنة 1998 حيث تعتبر أوروبا الزبون الأول والأساسي في إستهلاك الغاز الجزائري حيث يمثل 28% من مجموع وارداتها الغازية إذ أنها تستورد الجزء الباقي من 43% من روسيا و 27% من النرويج.

**<u>التـــوظـــيف[1]:</u>**

في سنة 1999 تتكون الطبقة الشغيلة لسوناطراك من 35431 موظف يتوزعون على:

-10327 إطار ومهندس. -15357 أعوان.agents de maitrise

-9747 أعوان تنفيذ .

وقد تم توظيف سنة 1999 في إطار رفع مستوى التكوين والتأهيل 1653 عون ينقسمون إلى :

- 646 إطار ( 390مهندس و 199 جامعي ).
- 411 عون ( 268 تقني سامي ).
- 596 عون تنفيذ ( 311 عون مؤهل )

**<u>الـــتـــكويـــن[2]:</u>** لقد تم تكوين خلال سنة 1999 1984 عون.

- 96% منهم تلقوا تكوين قصير المدى. متخصص.
- 4% منهم تلقوا تكوين طويل المدى أي تكوين متخصص.

---

[1] Sontrach,Rapport Annuel 1999

[2] Ibidem

**المعطيات المالية والمحاسبية للنتائج المحققة من قبل مجمع سوناطراك[1].**

يمكننا توضيح بصورة رقمية عبر الجداول الآتية النتائج المالية والمحاسبية لمجمع سوناطراك ، هيكلها ومشاركتها على المستوين المحلي والخارجي بالإضافة إلى نشاطها الإنتاجي والتسويقي.

جدول 66: الميزانيـــة لمجمع سوناطراك. الخصوم.passif الوحدة مليون دج.

| البيـــان | المبالـــغ الصافية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
| الأموال الخاصة. | 333514 | 415853 | 464870 | 533981 |
| رأسمال القانوني. | 400 | 245000 | 245000 | 245000 |
| مساهمة الدولة. | 493 | – | – | 1472 |
| الإحتياطات القانونية. | 40 | – | – | 77192 |
| فرق التقدير. | 105391 | – | – | 148 |
| | 1223 | – | 23650 | 29809 |
| نتائج قيد التخصيص. | 59993 | 7263 | 79536 | – |
| مؤونات للخسائر والتكاليف. | 74793 | 49546 | 57245 | 76232 |
| النتيجة السنوية. | 96181 | 114044 | 29439 | 104129 |
| الديون. | 477342 | 522384 | 723890 | 821128 |
| ديون الإستثمار. | 272997 | 263202 | 314622 | 367460 |
| ديون المخزون. | 1690 | 8528 | 2689 | 3858 |
| Dètentions pour comptes. | 2771 | 2710 | 3176 | 4477 |
| ديون الشركاء والشريكات الشقيقات. | 87872 | 154940 | 203486 | 330087 |
| ديون الإستغلال. | 63668 | 59708 | 86811 | 71883 |
| تسبيقات تجارية. | 5356 | 8876 | 13684 | 4551 |
| مساهمة في مصارف الدولة. | 25000 | 7250 | – | – |
| حسابات الأصول الدائنة. | 17988 | 17170 | 18021 | 38811 |
| **مجموع الخصوم.** | **815856** | **938237** | **1188760** | **1355109** |

Source: Sonatrach 1999

[1] Abstract 1999,Sonatrach en chiffre

ميزانيـــة الأصـــول actif .

الوحدة : مليون دج .

| البيـــان | المبالغ الكلية. | إهتلاكات ومؤونات. | المبالغ الصافية. 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإستثمارات. | 1411291 | 735120 | 480522 | 583954 | 676171 | 813181 |
| المصاريف الإعدادية. | 95129 | 69542 | 56722 | 41265 | 25587 | 8616 |
| القيم المعنوية. | 67 | 30 | - | 28 | 37 | 94 |
| الأراضي. | 2894 | 1469 | 837 | 1175 | 1425 | 1375 |
| وسائل الإنتاج. | 865555 | 597864 | 178364 | 277745 | 267691 | 422596 |
| تجهيزات إجتماعية. | 32683 | 18485 | 5622 | 9335 | 14198 | 15111 |
| دراسات وأعمال البحث عن المحروقات. | 54788 | 47730 | 4814 | 3606 | 7058 | 5207 |
| إستثمارات قيد التنفيذ. | 360175 | - | 234163 | 300800 | 360175 | 360182 |
| مخزونات. | 68069 | 514 | 48973 | 63585 | 67555 | 75554 |
| مواد و لوازم. | 47299 | 514 | 37197 | 41062 | 46785 | 56581 |
| منتوجات تامة الصنع. | 8318 | - | 5946 | 8112 | 8318 | 7737 |
| مخزونات خارج المؤسسة. | 12452 | - | 5830 | 14411 | 12452 | 11235 |
| حقوق. | 363903 | 242 | 286301 | 290898 | 363662 | 466375 |
| دائنوا الإستثمار. | 52020 | 54 | 21204 | 23132 | 51966 | 17943 |
| مدينو المخزونات. | 313 | 1 | 43 | 350 | 312 | 746 |
| مدينون الشركاء. | 117083 | 0 | 117083 | 93811 | 69019 | 214247 |
| تسبيق على الحساب. | 2952 | 43 | 3329 | 2942 | 2909 | 4611 |
| تسبيق على الإستغلال. | 28820 | 3 | 10258 | 15366 | 28817 | 35972 |
| حقوق على الزبائن. | 81676 | 141 | 95369 | 87125 | 81535 | 107756 |
| نقديات. | 23707 | - | 12494 | 18364 | 23707 | 8049 |
| حسابات الخصوم. | 57333 | - | 74645 | 49604 | 75333 | 77051 |
| **مجموع الأصول.** | **1843263** | **735876** | **815856** | **938237** | **1188760** | **1355109** |

Source: Sonatrach 1999

جدول 67: حسابات النتائج لمجمع سوناطراك.

الوحدة : مليون دج.

| البيــان. | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|
| رقم الأعمال. | 754208 | 831288 | 645445 | 902390 |
| الإنتاج المخزن . | 1101 | 2166 | 205 | -581 |
| الإنتاج الثابت. | 45575 | 59060 | 55487 | 88525 |
| مواد سلع وخدمات مستهلكة. | 234106 | 264295 | 238905 | 332536 |
| القيمة المضافة. | 566778 | 628219 | 462232 | 657798 |
| منتوج مختلف. | 2343 | 2251 | 1930 | 1879 |
| مصاريف المستخدمين. | 15586 | 18610 | 22874 | 27276 |
| ضرائب ورسوم. | 5910 | 7068 | 6524 | 8524 |
| مصاريف مالية. | 27340 | 27971 | 20543 | 32871 |
| مصاريف مختلفة. | 1570 | 1442 | 1367 | 1182 |
| إهتلاكات ومؤونات . | 55878 | 49444 | 58614 | 92514 |
| نتيجة الإستغلال. | 462846 | 525935 | 345241 | 497310 |
| تكاليف خارج الإستغلال. | 51821 | 67919 | 82809 | 90863 |
| إيرادات خارج الإستغلال. | 61885 | 43026 | 19787 | 58073 |
| نتيجة خارج الإستغلال. | 10264 | -24893 | -33022 | -32790 |
| نتيجة الإستغلال. | 462846 | 525935 | 354241 | 497310 |
| نتيجة خارج الإستغلال. | 10264 | -24893 | -63022 | -32790 |
| النتيجة الإجمالية. | 473110 | 501042 | 321219 | 464520 |
| ضريبة على النتيجة. | 376929 | 386998 | 261780 | 360391 |
| **النتيجة الصافية.** | **96181** | **114044** | **29439** | **104129** |

Source: Sonatrach 1999

جدول 68: أهم النسب المالية لمجمع سوناطراك.

| النسب. | 1997 | 1998 | 1999 | أهمية النسب. |
|---|---|---|---|---|
| نتيجة الإستغلال/رقم الأعمال. | %63 | %55 | %55 | الزيادة الناتجة في1دج من رقم الأعمال |
| نتيجة الصافية/رقم الأعمال. | %14 | %09 | %12 | النتيجة الصافية الناتجة عن1دج من رقم أعمال |
| القيمة المضافة/رقم الأعمال. | %76 | %72 | %73 | الفائض عن1دج من رقم أعمال في الإنتاج الداخلي الخام. |
| نتيجة الإستغلال/إنتاج السنة. | %59 | %51 | %50 | تفسر قدرة المؤسسة على التطور عن طريق نشاطها العادي. |
| رقم الأعمال/إجمالي الأصول. | %93 | %60 | %67 | تفسر رقم أعمال الناتج باستثمار 1دج من الأصول |
| قدرة التمويل الذاتي/رقم الأعمال. | %19 | %23 | %22 | تفسر قدرة التمويل الذاتي الناتج عن1دج من رقمالأعمال. |
| ديون الإستثمار/الأموال الخاصة. | %81 | %82 | %82 | نسبة ديون الإستثمار على الأموال الخاصة. |
| الأموال الخاصة/الأموال الدائمة. | %53 | %46 | %44 | نسبة الأموال الخاصة على الأموال الدائمة. |
| الأموال الدائمة/الأموال الثابتة. | %1,03 | %1,14 | %1,20 | يفسر التوازن المالي العام شريطة أن يكون 1< |
| مجموع الديون/الأموال الخاصة. | %176 | %138 | %130 | تفسر المديونية بالنسبة لإجمالي الأصول. |
| مجموع الديون/مجموع الخصوم. | %64 | %65 | %67 | تفسر المديونية بالنسبة لمجموع الأصول. |
| الربح/عدد الأسهم(245000) | - | 0,1243 | 0,425 | ربح السهم |
| الربح الصافي/الأموال الخاصة. | %35 | %16 | - | يفسر مردودية الأموال الخاصة. |
| **الربح الصافي/إستثمار صافي.(ماعدا إستثمار في طور الإنجاز).** | **%47** | **%20** | - | **مردودية الإستثشارات خارج تلك التي في طور الإنجاز.** |

Source: Sonatrach 1999

جدول 69: المجمعات المحاسبة الكلية لمجمع سوناطراك.

الوحدة : مليار دج.

| البيان | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 831 | 645 | 902 |
| النتيجة الصافية | 114 | 59 | 104 |
| الإستثمارات | 176 | 253 | 175 |

| البيان | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|
| مصاريف الإستثمار | 310 | 249 | 406 |
| مصاريف الخاصة بالسنة. | 59 | 55 | 88 |
| ديون الإستثمار. | 263 | 315 | 367 |

Source: Sonatrach 1999

| البيان | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|
| الإســتثمارات الصافية بنشاط الجمعيات. | 66 | 95 | 165 |

| البيان | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|
| تحقيق الإستثمارات. | 176 | 253 | 175 |
| طاقة التمويل الذاتي | 159 | 145 | 199 |

جدول 70: تركيبة الميزانيـــة الإجتماعية 31 .12 .1999.

الوحدة: مليون دج.

| الأصول. | | | الخصوم. | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الإستثمارات الصافية. | 813181 | %60 | الأموال الخاصة. | 429853 | %32 |
| المخزونات الصافية. | 75554 | %6 | ديون الإستثمار. | 367460 | %27 |
| الحقوق الصافية. | 458326 | %34 | ديون أخرى. | 453668 | %33 |
| Disponibilitè | 8049 | 1 | النتيجة. | 104129 | %8 |
| **مجموع الأصول.** | **1355109** | **%100** | **إجمالي الخصوم.** | **1355109** | **%100** |

Source: Sonatrach 1999

جدول 71: تطور الإنتاج خلال الفترة 92-99.

الوحدة : مليون tep (millions de tep) .

| | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Brut et condensont. | 54,1 | 54,1 | 53,4 | 53,7 | 56,4 | 56,3 | 56,8 | 58,1 |
| غاز طبيعي GN | 103,8 | 106,9 | 105,3 | 108,4 | 115,8 | 118,1 | 119 | 121,7 |
| غاز البترول GPL | 5,4 | 5,6 | 5,5 | 5,5 | 5,7 | 6,7 | 7,5 | 8,6 |
| **المجموع** | **163,3** | **166,6** | **164,2** | **167,6** | **177,9** | **181,1** | **183,3** | **188,4** |

Source: Sonatrach 1999

زيادة الإنتاج تقدر بـــ 5,1 مليون TEP في سنة 1999 مقارنة بسنة 1999.

جدول 72: نقل المحروقات: خلال سنة 1999 عرفت شبكة النقل لسوناطراك.

خلال سنة 1999 عرفت شبكة النقل لسوناطراك.

| | 1997 | 1998 | 1999 | تغيرات %98/99 |
|---|---|---|---|---|
| خام وكوندونسا Brut et condensat MT | 53,4 | 53,7 | 55,1 | 2,6 |
| غاز البترول السائل GPL ( MT). | 5,4 | 6,3 | 7,1 | 12,7 |
| غاز طبيعي GN (GM3). | 68,0 | 72,2 | 81,4 | 12,7 |
| **إجمالي 10 TEP.** | **125,4** | **131,7** | **142** | **7,8** |

جدول 73: تسويق المحروقات الغازية عبر الأسواق الدولية.

الوحدة : مليار م$^3$ غاز طبيعي ($GM^3$).

| الأســواق. | الكمية. | النسبة. | تغيرات 99/98. |
|---|---|---|---|
| الدولية. | 60,3 | %82 | 14 |
| المحلية. | 13,2 | %18 | 7 |
| **الإجمالي.** | **73,5** | **%100** | **12** |

Source: Sonatrach 1999

لقد عرفت الصادرات في سنة 1999 زيادة تقدر بـــ 14% .مقارنة بـــسنة 1998.

حجم الصادرات من الغاز الطبيعي حسب الجهات.

الوحدة : مليار م$^3$.GN غاز طبيعي.

| الأســواق. | الكميــة. | النسبــة. | تغيرات 99/98. |
|---|---|---|---|
| أوروبا الشمالية. | 14,3 | %24 | -1 |
| أوروبا الجنوبية. | 42,8 | %71 | 20 |
| جهات أخرى. | 3,2 | %5 | 27 |
| **إجمالي.** | **60,3** | **%100** | **14** |

Source: Sonatrach 1999

ومن خلال الجدول لسنة 1999 يمكننا استنتاج النقاط التالية:

- نقــص نسبي في حصة الصادرات محو أوروبا الشمالية حيث نزلت من 27% سنة 1998 إلى 24% سنة 1999 بنسبة 1-%.

- زيـــادة خفيفة في حصة الصادرات نحو أوروبا الجنوبية حيث انتقلت من 68% سنة 1998 إلى 71% سنة 1999.

- بينما هناك استقرار في حجم الصادرات بالنسبة للجهات الأخرى :المغرب العربي، الولايات المتحدة (USA).

جدول 74: النقــل البحــري. Flottes nationales / règions.

| Flotte nationale | عدد الشحن | Variation 98/99 % | Flotte nationale. Millions m3 .GNL | تغيرات 98/99% |
|---|---|---|---|---|
| أوروبا الشمالية | 59 | 11 | 7.4 | -8 |
| أوروبا الجنوبية | 50 | 32 | 5,6 | 19 |
| جهات أخرى | 16 | 129 | 2,8 | 229 |
| **المجموع** | **125** | **13** | **15,8** | **16** |

125 عملية شحن. 15,8 مليون م3 GNL مشحون. Source: Sonatrach 1999

جدول 75: تسويق المحروقات السائلة.

لقد قامت شركة سوناطراك بتحقيق نتائج مقبولة عن طريق صادراتها وهذا ما يعبر عنه الجدول التالي:

الوحدة: 10 tep.

| الصادرات. | 1997 | 1998 | 1999 | التغيرات 98/99% |
|---|---|---|---|---|
| بترول خام. | 17,3 | 19,3 | 19,3 | -0 |
| Condensat. | 17,9 | 17,3 | 17,1 | -1 |
| نواتج مكررة. | 15,8 | 14,1 | 14,9 | 6 |
| غاز بترول مميع GPL | 0,6 | 6,8 | 7,6 | .15 |
| **المجموع** | **56,8** | **57,4** | **59,1** | **.3** |

Source: Sonatrach 1999

جدول 76: حجم الصادرات حسب الجهات الجغرافية. الوحدة: 110 TEP.

| | 1997 | 1998 | 1999 | النسبة. |
|---|---|---|---|---|
| الإتحاد الأوروبي. | 28,2 | 29,1 | 30,5 | .%52 |
| خـــــارج الإتحـــــاد الأوروبي. | 3,1 | 3,0 | 2,7 | .%5 |
| أمريكا الشمالية. | 17,5 | 17,3 | 15,7 | .%27 |
| أمريكا الجنوبية. | 5,4 | 6,4 | 7,8 | .%13 |
| آسيا. | 1,8 | 0,9 | 1,3 | .%2 |
| إفريقيا. | 0,8 | 0,7 | 0,9 | .%2 |
| **المجموع.** | **56,8** | **57,4** | **59,1** | **.%100** |

بما فيها إستخراجات الجمعيات الشريكة. Y compris entevements des associès Source: Sonatrach 1999

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| CASH ASSURENCES | CASH | 1 800 000 | 700 | SONTRACH 38,889% CAAR 33,333% CCR 16,667% RATTAL 11,11% |
| MIALGERIA | MIA | 413 050 | 165 | SONTRACH 40% MIDriling 60% |
| SOCIETE SAJEC | SAJEC | | 32 | SONTRACH 33,78% |
| ENTREP D'EXPLOITATION OR | ENOR | 888 000 | 300 | DIVERS |
| SICIETE COGIZ | | 24 000 | 24 | SONTRACH 100% |
| NAFTAL (HOLDING SVH) | | 6 650 000 | 6 650 | SONTRACH 100% |
| NEFTEC (HOLDING SRC) | | 12 000 000 | 12 000 | SONTRACH 100% |
| ENIP (HOLDING SRC) | | 3 000 000 | 3 000 | SONTRACH 100% |
| GCB (HOLDING SEC) | | 2 000 000 | 2 000 | SONTRACH 100% |
| **Total** | | | **26 597** | |

NB : Provision constituée pour Promosport au 31.12.998 de dinars : 50 000 000,00

Source: Sonatrach

NB : Provision constituée pour SGS au 31.12.1998 de dinars : 900 000,00 1999

ب-مشاركة سوناطراك في المؤسسات الدولية:

| | Données | Date de décision | Part Sonatrach en % | Associés | Capital en Monnaie d'Origine | Monnaie | Cours | Capital Libéré | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | En US$ | Part sontrach | |
| | | | | | | | | | En US$ | En millions de DA |
| 01 | * IMPC | 17.06.75 | 50 | SNAM 50% | 106 230 000 | US$ | 60,3606 | 106 230 000 | 53 115 000 | 3 206 |
| 02 | * MARICONSILT | 23.10.75 | 50 | SNAM 50% | 200 000 000 | LIT | 0,0364 | 120 569 | 60 285 | 4 |
| 03 | * SAMCO | 23.10.75 | 5 | TMPC 90% SNAM 05% | 20 000 | FS | 43,8540 | 14531 | 727 | 0,044 |
| 04 | * SPC BM (*) | 03.05.89 | 100 | | 15 000 000 | US$ | 60,3606 | 15 000 000 | 15 000 000 | 0,060 |
| 05 | * SPIC IRELAND | 04.02.93 | 99,90 | BAGE 0,10% | 1 000 | US$ | 60,3606 | 1 000 | 999 | 0,060 |
| 06 | * ISGL | 23.03.97 | 50 | BPEISL 50% | 180 | £ | 100,1986 | 299 | 149 | 0,009 |
| 07 | * ISGSL | 23.03.97 | 50 | BPEISL 50% | 180 | £ | 100,1986 | 299 | 149 | 0,009 |
| 08 | * OMEGAZ | 12.12.90 | 19 | ENAGAZ 19% SNPP 19% CDF 19% RHURGAZ 19% TRANSGAZ 05% | 1 000 000 | US$ | 17,2925 | 1 000 000 | 190 000 | 3 |
| | **TOTAL** | **56%** | | | | | | **122 366 697** | **68 367 309** | **3 213** |

Source: Sonatrach

NB: Provision constituée pour OMEGAZ au 31.12.1998 de dinars: 1 000 000.

SPC BVI : Capital porté à 15 Million de $ US par incorporation des réserves. Source: Sonatrach

Les valeurs OMEGAZ sont provisionnées à 100% à leur valeur d'origine.

جدول 78 : فروع مجمع سوناطراك بحسب النشاط على المستوى المحلي و الخارجي:

أ-أهم فروع سوناطراك على المستوى المحلي:

| | الفرع | الموضوع | الشركة القابضة | حصة سوناطراك% |
|---|---|---|---|---|
| 01 | ENIP | PETROCHEMIE | RCH | 100 |
| 02 | NAFTEC | RAFFINERIE | RCH | 100 |
| 03 | NAFTAL | DISTRIBUTION, PRODUIT PETROL | SVH | 100 |
| 04 | HELIOS | PRODUCTION. HELIUM | SVH | 51 |
| 05 | ALGESCO | MAINTENANCE TURBINES | SEC | 26 |
| 06 | B&R CONDOR | ENGINEERING &REALISATION | SEC | 25 |
| 07 | GTP | ENGINEERING & REALISATION | SEC | 51 |
| 08 | INMA | ETUDES & RECHERCHE EN MAINTENANCE | SEC | 8,7 |
| 09 | SAFIR | ENGINEERING | SEC | 36 |
| 10 | SARPI | MAINTENANCE &REPARATION PIPES | SEC | 50 |
| 11 | SIMAS | CHAUDRONNERIE INDUSTRIELLE | SEC | 16 |
| 12 | SOMIK | MAINTENANCE INDUSTRIELLE | SEC | 50 |
| 13 | SOMIZ | MAINTENANCE INDUSTRIELLE | SEC | 50 |
| 14 | ENOR | RECHERCHE & PRODUCTION D'OR | SIP | 33,78 |
| 15 | IFA | INVESTISSEMENT &FINANCEMENT | SIP | 33,3 |
| 16 | SIM | REALISATION &GESTION IMMOBILIERE | SIP | 100 |
| 17 | SNTM/HYDROC | TRANSPORT MARITIME | SIP | 100 |
| 18 | SOCEK | ETUDES & ASSISTANCE ESSAIMAGE | SIP | 25 |
| 19 | SOTRAZ | TRANSPORT COMMUN | SIP | 67 |
| 20 | TASSILI AIRLINES | TRANSPORT & TRAVAIL. AERIEN | SIP | 51 |
| 21 | ALEPCO | RECHERCHE PETROLIERE | SSP | 50 |
| 22 | ENAFOR | FORAGE PETROLIER | SSP | 51 |
| 23 | ENAGEO | GEOPGYSIQUE | SSP | 51 |
| 24 | ENSP | SERVICES PETROLIERS | SSP | 51 |
| 25 | ENTP | TRAVAUX PETROLIERS | SSP | 51 |
| 26 | M.I.ALGERIA | PRODUITS & SERVICES DE FORAGE | SSP | 40 |
| 27 | NAFTOGAZ | FORMATION / PERFECTIONNEMENT | SSP | 45 |
| 28 | GEPCO | MONTGE PREFABRIQUE | SIP | 40 |
| 29 | SAJEC | ENGINEERING | SEC | 30 |

Source: Sonatrach

Les Holdings:الشركات القابضة RCH : Raffinage et chimie des hydrocarbures.

- SVH : SONATRACH Valorisation des hydrocrbures.
- SIP : SONATRACH Investissement et Participations.
- SSP : SONTRACH Service Pétrolier.
- SEC : SONTRACH Enginéering et Construction.

ب-فروع سوناطراك في الخارج (المستوى الدولي):

| | الفرع | الموضوع | حصة سوناطراك | المقر |
|---|---|---|---|---|
| 01 | SPC (NA) | HOLDING FINANCIER | 100 | ANTILLES NEERL. |
| 02 | SGCC | SHIPPING | 100 | ILES VIERGES BRIT |
| 03 | SGTC | SHIPPING | 100 | ILES VIERGES BRIT |
| 04 | SPC BVI | TRADING | 100 | ILES VIERGES BRIT |
| 05 | SPMC | SHPPING | 100 | ILES VIERGES BRIT |
| 06 | SPOTIC | SHIPPING | 100 | ILES VIERGES BRIT |
| 07 | SPC ASIA | TRADING | 100 | ILES VIERGES BRIT |
| 08 | SONTRADING | TRADING | 99,9 | HOLLANDE |
| 09 | SPIC BV | HOLDING PORTEFEUILLE | 99,9 | HOLLANDE |
| 10 | SPIC | HOLDING PORTEFEUILLE | 99,9 | IRELAND |
| 11 | SOPEC | HOLDING PORTEFEUILLE | 99,9 | USA(DELAWARE) |
| 12 | MARICONSULT | SOCIETE DE SERVICES | 50 | ITALIE |
| 13 | IN SALAH GAS GSL | SOCIETE DE SERVICES | 50 | JERSEY |
| 14 | IN SALLAH GAS LTD | TRADING | 50 | JERSEY |
| 15 | SOTAL | TRADING | 50 | JERSEY |
| 16 | TMPC | TRANSPORT DE GAZ | 50 | JERSEY |
| 17 | SAMCO | SOCIETE DE SERVICES | 50 | SUISSE |

Source: Sonatrach

## المبحث الرابع : أفاق مجمع سوناطراك في خضم الرهانات المستقبلية.

المـــراحل التى نشأت وتطورت فيها سوناطراك وما أحاطها من صعاب لا تختلف عن الفترات المتتالية لنشاطها من مواجهات أزمات وإختناقات داخلية وخارجية فرضت التأقلم معها في كل مرة.

### المطلب الأول: أساليب وعقابات البراغماتية les voies et compromis du pragmatisme

إن الأزمة الإقتصادية التي غرقت في أوحالها الجزائر بدءا من أواخر الثمانينيات وبلغت ذروتها مـــنذ 1991 فرضـــت وبقـــوة مواصــــلة الإصلاحات الإقتصادية في ظل سياسة لإقتصادة براغماتية( pragmatique )تتمـــيز بالشفافية والإنسجام لاسيما بعد الدخول في سلسلة في الإتفاقيات نع صندوق النقد الدولي وضرورة إتباع الخطوط التي رسمها.

فإن محاولة تجسيد البراغماتية الإقتصادية من طرف الجزائر ، بدأ من قطاع المحروقات، ثم على إثر إدخال عدة إصلاحات متتالية جاء على إثرها فتح مجال النشاط القبلي البترولي "l`amant petrolier" أمام الإستثمار الأجنبي في عمليات الإستكشاف والإنتاج لحقول البترول والغاز على السواء.

حيـث أن فـي إطار السياسة المغاربية ومن أجل أكثر براغماتية فقد عرفت العلاقات المغاربية الداخلـية إنجـاز أنابيب نقل عبر تونس transmed نحو إيطاليا ( صقيلية ) إذ تم غبرام هذا العقد في 1983 بيـنما مشـروع إنجـاز أنـبوب الغاز نحو إسبانيا عبر التراب المغربي صعوبات جمة خلال المحادثات نظرا لتوتر العلاقات بين الجانبين وتم إنجازه وكانت بداية تشغيله 1998.

إن نشـاط المحروقات في الجزائر خلال فترة الإصلاحات ظل يتأرجح بين قطبين ، قطب الدولة كمالك للثروات الباطنية، تقوم بتوجيه النشاط مع شركة سوناطراك كمجسدة لتوجيهات الدولة في عمليات البحث والإستكشاف والإستغلال، وقطب الشركات العالمية ( الأجنبية ) الذي يتزايد عدده بصورة نسبية و بوتيرة تفرض على قطب الدولة أن توفر له مستوى من التشجيعات و الضمانات.

إن تطـور شركة سوناطراك عبر تطور هيكلها ونشاطها أصبحت فينظر البعض تشكل نوعا من الخطـورة مـن حيـث موازاتها للدولة كأنها بذلك دولة داخل دولة ،فحسب الاقتصادي فإن الشركات البترولية الوطنية(تقاوم باستمرار من أجل الحصول على الإستقلال من حكوماتها المالكة ،وتغليطها في مسـائل كشـأن التخطـيط الإستراتيجي ، الإستثمار والتمويل من أجل أن تصبح سيدة تدفقاتها المالية وبصورة عامة فهي تنجح في ذلم ، وإذا ما نجحت فإن تملص الشركة البترولية الوطنية عن الحكومة ( الدولة ) المالكة يشكل بصورة حدية خطر إقتصاديا وسياسيا لأنها قد لاتصبح مسؤولة لا أمام حكومتها ولا حـتى مسـاهميها ، وفي الأخير ، فإن الشركة البترولية الوطنية قد تنجو على تغليط نفسها بتجاهل القواعـد السياسـية والإقتصـادية ، وبذلك فإن نزاع جدي مستمر بين الحكومة التي تبحث في المدى القصـير علـى تعظـيم حصـتها من الربع البترولي و مسيري الشركة البترولية الوطنية التي تفضل سـيطرتها وتأثيرها ميلها إلى الإستثمار بدجة أوسع دون المراعات بما فيه الكفاية إلى تقليص التكاليف وتحسيس النتائج المالية ).

في أغلب الأحيان فإن مسؤولي الشركات البترولية الوطنية تسعى إلى السيطرة على أموال الشركة بغـرض الحفـاظ على إستقلاليتها والإحتماء من المنافسة الشديدة التي تقيم وتظهر مدى جدارتها في التسـير وهـي بذلك تسعى إلى التصدي بحزم إلى سياسة الإنفتاح أمام الشركات الأجنبية،" فان طموح سـوناطراك وطاقات بعض مسؤوليتها يصعب بصورة تدريجية علاقاتها مع الدولة [1]" ، مما قد يحدث صدمات محتملة ذات مخرج ( منفد ) مجهول .

**المطلب الثاني: أفاق سوناطراك في ظل مشروع قانون المحروقات الجديد.**

لقد إستطاعت شركة سوناطراك ، خلال طول هده الفترة ، تحقيق أهدافا كبيرة ، كانت تصبو إليها الدولة من حيث تألقها في النشاط المحروقاتي على مستوى الاستكشاف و الاستغلال بفضل إمكانياتها و كذا مستوى إطاراتها الكفئة، فقد كانت تشكل عائدات النفط نسبة 94 % من ميزانية الدولة، لكن مع هبوب رياح الخوصصة ضمن إقتصاد السوق ثم إعادة النظر في ميكانيزمات تسيير قطاع المحروقات ،حيث عرفت إعادة هيكلة سوناطراك وكذا مخطط تنظيمي جديد ،ثم تدعيم إطار الشراكة عبر قانون 86ـ14 ثم توسيع مجال لها إلى المحروقات السائلة والغازية عبر قانون 91_21 ،وفي الظرف الحالي فهي تتأهب لخوض مرحلة جديدة بصفتها مجمع دولي، عبر مشروع القانون الجديد ،ثم إستحداث[2] .

- **وكالة " النافطا"**: وهي وكالة وطنية لتقييم المحروقات وهي الوصية الوحيدة بعد وزارة الطاقة وتتمثل دورها في :

- إبرام العقود مع الشركات الوطنية والأجنبية وهي بذلك تلعب دورالوسيط بين الوزارة الوصية والشركات المستثمرة.
- ضمان الغاز على المستوى الوطني ، وضمان الحاجيات الأساسية على مستوى السوق ، بالإضافة إلى ضمان التصدير .
- عصرنة بنك المعلومات حول أسعار النفط بالإضافة إلى معايير الأ سعار على المستوى الدولي.
- توزيع رخص الإستثمار وضمان الدفع الضريبي ، خاصة من طرف الشركات الأجنبية .
- إنشاء هيئة إستشارية يشارك فيها المتعاقدون ومستشارو الغاز الجزائري ، والتي يكون لها دور تقديم المعلومات التي تخص سوق الغاز على المستوى الداخلي والخارجي.
- تقوم سنويا ، بوضع مخطط يتضمن حالة الغاز المكتشف والذي هو في طريق الإستكشاف.

- **مصالح التسويق**: وهي مصالح وطنية لمراقبة وتسويق النشاطات في مجال المحروقات.

- يتم إستكشاف وإستغلال المحروقات من طرف الشركات النفطية الوطنية الخاصة أو الأجنبية دون تمييز ، بعد الموافقة على دفتر الشروط المقدم من طرف "النافطا "الوصي الوحيد

---

[1]Monde arane machrek- maghreb n°199.apcit .page09

[2]l'avant projet de loi relative aux liydrocarbures.

بعد وزارة الطاقة على كل عمليات البحث ، الإستغلال والنقل حيث تتحدد مدة العقد إلى مدة أربعين 40سنة، تقسم إلى مرحلتين :

• بعد حصولها على العقد في مجال الإستكشاف أو الإستغلال ، يحق للشركة المستثمرة وطنية أو أجنبية حق التصرف والنشاط وتنقسم العقود المبرمة إلى قسمين:

- عقود أعمال البحث والتنقيب.

- عقود أعمال التطوير والإستغلال.

كما يتم تحديد مساحات وكتل الإستغلال البرية والمائية والمقسمة أربعة مناطق.أ، ب، ج،د[1](abcd) المحددة لشروط الإستغلال ، والمنظمة للبرنامج المقدم من طرف الشركات المستثمرة حيث تقوم ألنافطا المفوض من قبل الوزارة لمنح الرخص الإستغلال لمدة (02) سنتين قابلة للتمديد.

• لم يعد نقل المحروقات من صلاحيات سوناطراك بل أن القانون يسمح لكل شخص معنوي باستعمال البنى التحتية تحت مبدأ المرور الحر مقابل ثمن محدد.

• يتم تحويل ملكية التجهيزات والآلات ، بعد نهاية العقد المتعلق بالإستكشاف أو الإستغلال لصالح الدولة الجزائرية بعد إخطار أل نافطا المتعاقدين عن قائمة الحقول التي لا تنوي الدولة التخلي عنها ويتم التحويل دون نفقات حكومية.

• ستصبح شركة سوناطراك مثل باقي الشركات البترولية الأجنبية العاملة في مجال المحروقات ، كما يمكن لها أي سوناطراك الدخول بنسبة 25% في عقود الإستكشاف والإستغلال في حالة مالم تكن متعاقدة ، ويعطي هذا المشروع القانون بعض الإمتيازات لسوناطراك مثل:

- المشاركة بنسبة 25% إلى 30% في الإستغلال والإستفادة منها.

- الأولوية في إختيار الحقول المعروضة للإستغلال.

- الأولوية في تجارة وتسويق المنتوج المحصل من المحروقات ، بترول والغاز.

وتظهر سوناطراك بالنسبة للنظام الجديد ، كما يبينه الجدول 64 أسفله.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 87-157.المؤرخ في 21-07-1987.هناك ثلاث مناطق أ، ب، ن.

جدول 64: أهمية سوناطراك بين النظام

| الأشغال | سوناطراك القانون القديم | سوناطراك القانونالجديد | خواص القانون القديم | خواصالقانون الجديد | الشركاتالأجنبي القانون القديم | الشركات لأجنبية القانون الجديد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بحث | + | + | – | + | – | + |
| تنقيب | + | + | – | + | + | + |
| تطوير | + | + | – | + | + | + |
| إستغلال | + | + | – | + | – | + |
| نقل | + | + | – | + | – | + |
| تسويق | + | + | – | – | – | – |

المصدر: جريدة السفير عدد: 40 الصادرة بتاريخ 25 فبراير 2001.

ملاحضات على الجدول

1 ــ القانون القديم يعطي كل الإحتكار و الصلاحيات لشركة سوناطراك في كل المجالات، مع إعطاء حق التنقيب والتطوير و الإستغلال و النقل للشركات و المتعاملين الأجانب، لكن تحت ظل تعاون تقني مع شركة سوناطراك 1-

2 ــ القانون الجديد يعطي كل المستفيدين من العقود الخاصة للمحروقات الحق في مجالات الأشغال عدا التسويق الذي يعو د أساسا إلى " ال نافطا " أو شركة سوناطراك في مجال عملها.

**ملخص لمحتوى مشروع القانون الجديد بالنسبة لشركة سوناطراك.**

- محيط الإستغلال لشركة سوناطراك حسب المادة 100 لايقرر الحفاظ عليه والذي يتحول إلى موضوع نداء للمنافسة الوطنية والدولية بغية الحصول على عقد الإستكشاف والإستغلال .

- تقوم سوناطراك بمواصلة نشاطها على هذه المحيطات إلى غاية تحويل النشاطات إلى المستفيدبين الجدد في عقد الإستغلال وفق إجراءات المنافسة .

- يتمإأبرام عقد الإستغلال بين أل نافطا وشركة سوناطراك أو فرع من فروعها محددة من طرف هذه الأخيرة .

- تقوم سوناطراك بإعطاء أل نافطا ، في أجل لايتجاوز 180 يوم بعد سريان العقد ، مخططا شاملا للتطوير والإحتياجات المالية الضرورية ، وخلال تجسيد ما هو منصوص عليه عبرالمادة 102 تواصل سوناطراك نشاكها في نظام الساري من قبل في كل مراحل ميادين المحروقات، بحث ، تنقيب ، إستغلال ، تسويق ونظام الجبائي .

- وضع سوناطراك في إطار المنافسة مع الشركات الأجنبية العملاقة المتميزة بمستواها التقني والتكنولوجي العالي والذي سيؤدي حتما إلى وضع سوناطراك تحت ضغوطات تنافسية كبيرة ، يصعب تنبؤ بنتائجها .

- وبذلك فإن مشروع هذا القانون الجديد ، وإن صودق عليه فسوف يضع حد سيطرة سوناطراك على قطاع المحروقات وإلغاء تفضيلها على الشركات الأخرى وضعها في مصف الشركات البترولية الوطنية والأجنبية دون تمييز.

**خاتمة الفصل:**

إن إستغلال قطاع المحروقات الوطنية ومحاولة الإستفادة منه وتوجيهه إلى الصالح الوطني، لا يمكنه أن يتأتى في ظل ظروف هيمنة تفرضها الشركات البترولية الأجنبية التي تصبو إلى تحقيق أقصى ربح ممكن على حساب البلد المستقبل،ومن هذا المنطلق قررت الجزائر في نهاية 1963 إنشاء شركة وطنية بترولية تساهم ولو بصورة ضعيفة في إستغلال محروقاتها ، ثم مع زيادة الخلافات والضغوط من الشركات الأجنبية ،قررت الجزائر توسيع دور سوناطراك في المجال النفطي القبلي والبعدي ،ثم إستمرت هذه التغيرات والتحسنات لتبلغ مستوى هام في إستكشاف وإستغلال المحروقات .

إن الدرجة التي بلغتها سوناطراك ،في المجال المحروقاتي،بصفتها مجمع دولي ،لم تكن وليدة صدفة ، بل جاءت كنتيجة لمجهودات ومثابرات حثيثة حيث كلفتها تضحيات كبيرة طيلة أكثر من ثلاث عقود ،كان لها الأثر البالغ في تحقيق إنجازات ونتائج هامة على الصعيد النفطي الصعيد التنموي إذا كانت بمثابة المصدر الرئيسي ،وإن لم نقل الوحيد ، للإقتصاد الوطني حيث كان هذا الأخير يعتمد عليه بنسبة 97 % ، ومع تغير الظروف الإقتصادية باتجاه تعميق خيار إقتصاد السوق بالإضافة إلى إستمرار سيطرة النشاط المحروقاتي على سريان الاقتصاد العالمي كطاقة رئيسية وأساسية ، زد إلى ذلك توسع إطار الشراكة في القطاع وإعطائه الأهمية البالغة وكذا التسهيلات اللازمة من طرف الدولة جعل دور سوناطراك يتضاعف ويتكثف، مع زيادة الضغط عليها في الاطار التنافسي مما يفرض عليها إمتلاك قدرة واسعة وإمكانيات كبيرة يجعلها تسيطر على الاستثمارات المحلية وتصبو إلى الاستثمار في الخارج ،كما هو الحال في اليمن (شبه الجزيرة العربية ) والبيرو (أمريكا اللاتنية) .

كما أن مشروع القانون الجديدة للمحروقات يخلق بعض التساؤلات تصعب الإجابة عليها أو حتى التكهن بمستقبلها .

## الخـــاتمـــــــــــــــــة

إنطلاقـــا مـــن نظـــريات التنمـــية، أو شروط التنمية لقد ظل الإستثمار الأجنبي المباشر كغارية إســـتراتيجية ينتج عنها التحويل التكنولوجية والتحكم فيها وإكتساب الخبرات والمؤهلات، بالإضافة إلى خلـــق مناصـــب شغل ثم تتطور أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لتصبح مرتبطة أساسا في تمويل هذه الإستثمارات.

وإن أكـــبر عـــائق تواجهه الدول النامية في مجال التنمية هو عدم قدرتها على تمويل مشاريعها التنموية، إذ أنها من جهة لا تتوفر لديها القدرة التمويلية الكافية، ومن جهة أخرى عدم قدرتها في إقتحام الأســـواق العالمـــية لـــرؤوس الأموال عامة، وحتى وإن حدثت إمكانية دخولها السوق فيكون بصورة محـــدودة جدا، كما أنه من جهة أخرى يظهر جليا أن مشكل عدم قدرة الدول النامية على ضمان تسديد رؤوس الأموال المقترضة قروض التنموية يكون سببا في توقيف مشاريع إستثمارية سواء كانت جديدة أو تعويضية.

ومن خلال النقطتين ( العائقتين ) السابقتين، ظهر خيار تنموي جديد يعتمد على الأموال الخاصة المحلية منها والأجنبية كبديل للنهوض بالمشاريع الإستثمارية المعطلة لأسباب تمويلية، يترجم هذا الخيار في تقديم الدولة تسهيلات وتشجيعات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب، أو خروجها مباشرة من النشـــاط الإقتصادي، وذلك نتيجة ضغوط المؤسسات المالية الدولية، وتسعى الدول لاسيما النامية منها جـــاهدة لاســـتقطاب تدفقات الإستثمارات الأحنبية بغرض سد متطلبات التنمية المحلية، ومحاولة تجاوز العائقين السابقي الذكر.

تعرف تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو دول الجنوب حركة ضعيفة رغم حاجة هذه الأخيرة إلـــيها زد إلـــى ذلـــك توفر أجواء إستثمارية هامة بها، فمنذ الثمانينات عرفت تدفقات إستثمارية أجنبية مباشرة من الدول الصناعية نحو دول صناعية أخرى شكل تقاطع بينهم بصورة كبيرة، حيث هناك دول تصـــدر 90% وتستقبل 80% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ويتوقع بشكل مركزي فيما بين الدول الصـــناعية الخمسة الكبرى G5، حيث زادت حصتهم إلى 70% سنة 1988، وبالمقابل نلاحظ تقلص الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، حيث مرت حصة هذه الدول من الإستثمارات الداخلية من أكثر من 30 % خلال سنوات 1970 لتصل إلى 25 % ثم 15 % خلال سنوات الثمنينيات.

نلاحظ أن حصة الاستثمارات الداخلة باتجاه الدول النامية، أكثر من ثلثين 2/3 منها تتجه إلى 10 دول من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وهذا ما يبينه الجدول رقم 80 .

ويمكن تفسير تمركز الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الدول الصناعية بعملية إنطواء الدول الصناعية على نفسها.

وبصـــفتها دولـــة نامـــية، حاولت الجزائر إعطاء أكثر أهمية لجلب تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة المتعلقة بالمحروقات، وذلك إبتداءا من تاريخ إستقلاله، وحاولت توفير إطار إستثماري مغـــري و محفـــز موجه للإستثمار الخاص الوطني والأجنبي عبر عدة قوانين متعاقبة لكنها لم تحض بنـــتائج إيجابية إلا في قطاع المحروقات بترول وغاز، بينما الإستثمارات خارج المحروقات فقد ظلت ضعيفة و محدودة في مختلف مراحل فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

ومـــع تفـــاقم الأزمـــة الإقتصادية وتدهور الأوضاع المالية في الجزائر، إضطرت إلى دخول في إصـــلاحات جذرية وعميقة وشاملة، حيث أولت خلالها أهمية بالغة للإستثمار الأجنبي المباشر في شتى المجـــالات ، الســـياحي والزراعـــي والصـــناعي وخاصة النفطي لماله من دور جوهري في الإقتصاد الوطني، كونه يمثل أساس الإستراتيجية التنموية بعيدة المدى من جهة، ومن جهة أخرى يطلع بالمهمتين الأساسيتين الموكلة إليه وهما:

جلب الموارد المالية (العملة الصعبة) لتمويل التنمية في الجزائر.

تموين وتغطية حاجيات الإقتصاد الوطني والسوق المحلي بالطاقة ، الوقود والمنتجات المكررة.

وممـــا سبق ذكره عبر الفصول الأربعة فإن للجزائر طاقة هائلة من الإحتياطات النفطية، وقاعدة صـــناعية محروقاتـــية واســـعة وشبكة نقل كبيرة ومتنوعة، لكنها في مجملها، فإن إستغلالها ومستوى تثمينها لم يرق إلى المستوى المطلوب لأسباب عدة.

وأساســـا فالنشـــاط الإستكشـــافي لشركة سوناطراك يعد محدودا جدا، حيث لم يصبو إلى مستوى الطموحـــات المسطرة، إذ يمثل النشاط الإستكشافي لسوناطراك بمفردها نسبة 15% من الإجمالي، حيث تعتبر ضعيفة وغير مجدية بهدف تطوير الإحتياطات الوطنية من غاز و بترول.

وممـــا ســـبق من عرض وتحليل وما إستطعنا إستخلاصه، يمكننا طرح الإقتراحات التالية قصد تدعيم الحلول للمشاكل العارضة والمترسبة في مختلف القطاعات الهامة السابقة الذكر:

الإطار التشريعي والقانوني:

فيما يخص المرسوم الرئاسي رقم 271/2000 المتعلق بتعيين رئيس الجمهورية للرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك بالإضافة لنواب الرئيس، ومن الناحية الواقعية، فيعتبر هذا الإجراء غير محفز وغير مناسب فيما يخص تعيين نواب الرئيس المدير العام بموجب مرسوم رئاسي، لأن هؤلاء يعتبرون مفروضين على الرئيس المدير العام، وقد لا يتلاقون أو لا يتفاهمون على برنامج معين أو أسلوب تسيير

مـــا، ممـــا يؤدي إلى حالة صدام واللامخرج مما يؤثر سلبا على نشاط المجمع، حيث أنه من المناسب تعيينهم من الوزير المكلف بالطاقة بعد إقتراحهم من طرف الرئيس المدير العام.

فـــي حالـــة قبول مشروع القانون الجديد المتعلق بالمحروقات، فإنه يشكل خطرا على المؤسسات الوطنـــية وعلـــى رأســـها سوناطراك، لأنهم لحد الآن غير قادرين على منافسة شركات عالمية قوية و عريقة في النشاط النفطي.

إن الأســـس الفلسفية والدستورية، بالإضافة إلى النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإســـتثمار مـــتعددة ومتنوعة إلى درجة أنها تصعب حتى على المختصين الإحاطة بها وفهم خباياها وأهدافهـــا، فكيف الحال لغير المختصين والناس العوام، حيث أن تعددها وتشعبها أحدث حقيقة إشكالية معتبرة للمختصين وغير المختصين على السواء.

ومـــنه محاولة تبسيط الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، وذلك بتسهيل روح وفلسفة القانون، كي يتسم بالوضوح ويصبح أسهل وأقرب إلى التطبيق والإطار الواقعي أكثر منه إلى الشرح والتبرير وذلك عن طريق إدخال تعديلات ضرورية علـــى بعـــض القوانين، وتكييفها ضمن متطلبات الإقتصاد الحر وخصوصيات الإستثمار الأجنبي الذي لاينمو ولا يتطور إلا بتوفير هذه الشروط.

إن القـــاعدة القانونـــية المبنية على فلسفة واضحة تعتبر هامة، ولايتم إنجازها إلا إذا تم تجسيدها ميدانـــيا عبر إجراءات ووسائل تنظيمية سهلة وتبتعد عن الغموض والخلط وهذا ما يجب أن يكون عليه قـــانون الإســـتثمار حـــتى يستطيع إغراء وجلب عدد هام من المستثمرين، وكذا حصد حجم معتبر من رؤوس الأمـــوال لجانـــبه وسهولة تحويلها إلى مشاريع وإنجازات مثمرة ميدانيا، بعيدا عن كل مظاهر البيروقراطـــية الظاهـــرة والباطـــنة وذلك عن طريق إيجاد هيكل مؤسساتي إستثماري جديد، أو إدخال تغيـــيرات جذريـــة وعميقة على آليات تنظيم وسير وعمل الهيئات والمؤسسات الحالية، التي لها علاقة بالإســـتثمار وأخـــص بالذكـــر الشـــباك الوحيد : وكالة ترقية الإستثمار، بالإضافة إلى القطاع البنكي والمصرفي.

يتســـم الإطـــار التشـــريعي والتنظيمـــي للمجال النفطي بأكثر سهولة وأقرب إلى الواقع وذلك ما يجســـدهما قانوني 86-14 و 91-21، واللذان يعطيان الأفضلية للشركة الوطنية سوناطراك، لكن مع المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحروقات فإن التوازن سوف يختل ومبدأ تفضيل الشركة الوطنية سوف يلغى ويتم تعويضه بمبدأ عدم التمييز حيث يكون شرط المنافسة النزيهة هو المقياس الموضوعي.

لكـــن ممـــا تجدر الإشارة إليه، فإن سوناطراك وإن إرتقت إلى مستوى مجمع بترولي دولي عن طـــريق تعـــدد فـــروعها و تشابكها، إلا أن طاقتها المالية والتكنولوجية قد لاترتقي إلى مستوى منافسة

الشركات البترولية، التي تزخر بمستوى تقني وتكنولوجي وطاقات مالية هائلة، لذلك يعتبر هذا المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحروقات غير موضوعي ومتسرع نسبيا، فهو ينظر إلى نضج سوناطراك مـــن حيث حجمها كمجمع و لكن يجب النظر إلى درجة مردوديتها بين خبرة وطاقات سوناطراك والتي تقترب إلى الأربعين ربيعا، جلها في ظل نظام إشتراكي وتسيير عمومي، والشركات العملاقة التي تتمتع بحوالي 100سنة أو تزيد من الخبرة و المهارة في الميدان البترولي الرأسمالي.

إحداث إطار قانوني جديد يتيح إمكانية إستغلال، ولو في إطار الشراكة ، الهياكل القاعدية الواسعة كمراكـــز المعالجـــة و مركبات التحويل والتكرير لأن كل هذه المراكز المذكورة لا تشتغل بكل طاقتها، حيـــث أنهـــا لا تتجاوز معدل 50% من طاقتها التقنية الإنتاجية، وبموجب فتحها للمستثمرين الخواص الوطنييـــن والأجانب يمكنها أن تتجاوز معدل طاقة تشغيلها 80% وبذلك مضاعفة الإنتاج وتحقيق أعلى مردودية.

بالإضـــافة إلى شبكة النقل وتفرعها وإمكانية عرضها للشراكة كحالة أنبوب transmed مثلا، عن طريق إنشاء شبكات جديدة من أنابيب النقل تساهم في تنشيط عملية النقل من جهة ومضاعفة الصادرات وتنوعها من جهة أخرى.

يجب على سوناطراك إعتماد برامج إستراتيجية متوسطة وطويلة المدى، كالبرنامج الخماسي الذي هو في طور الإنجاز 1999-2003 وذلك لغرض التثبيت والتطوير للنشاط المحروقاتي، بالإضافة إلى محاولة تطوير الجهود الإستكشافية وإنعاشها، حيث أنه حوالي النصف أويزيد من المساحات الرسوبية فـــي الجزائر غير خاضعة للإستكشاف مما أدى إلى إنخفاض معدل كثافة الحفر الإستكشافي، إذ أنه في كل 2199 كيلومتر مربع يوجد بئر إستكشافي مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء في الأوبيك.

يمكن (لسوناطراك) للجزائر تشجيع ومضاعفة النشاط الإستكشافي كونها تمتلك حوافز هامة منها:

* نســـبة نجـــاح الآبار الإستكشافية، حيث بلغت نسبة النجاح في الجزائر مستوى 44,5% بينما النسبة الوسطية العالمية لم تتجاوز 14%.

* مردودية الكيلومتر المستكشف في الجزائر مرتفعة حيث تجاوزت 6400 برميل من النفط لكل كيلومتر مربع مكتشف، وتعتبر مرتفعة مقارنة بدول أمريكا الشمالية حيث بلغت 4000 وفي أوروبا أين تجاوزت 1000 برميل.

* تطويـــر احتـــياطات المحروقات السائلة والغازية عن طريق رفع معدل الإستخلاص، كون أن الجزائـــر لديها إمكانيات هامة في المجال بسبب إعتماد أسلوب حقن الغاز الطبيعي في المكامن النفطية بهدف رفع معدل الإستخلاص نظرا لتوفر هذه المادة أي الغاز بكميات هامة حيث يتوقع أن يصل معدل

الإســتخلاص المدعــم récupèration assistée إلـــى مستوى 50%، ومن جهة أخرى فإن غلاء الغاز الطبيعي جعل النشاط النفطي يميل إلى حقن الماء في حالات عديدة.

وقــد كـــان للشــريك الأجنبي دورا فعالا في نشاط الإستكشاف وتجديد الإحتياطات، فلقد إحتلت الجزائـــر سنة 1994 أعلى مستوى من الإستكشافات في العالم، كما تزايد مستوى الإحتياطات من سنة 1978 إلى سنة 1998 إلى الضعف حيث بلغت 4850 مليون طن مكافئ بترول تتوزع إلى :

1430 مليون طن بترول خام.

3000 مليار متر مكعب من الغاز الخام.

380 مليون طن من المكثفة ( كندونسا).

270 مليون طن من الغاز البترول المميع.

توجــيه النشـــاط الإستثماري الوطني والأجنبي إلى المرحلة البترولية البعدية (l'aval pètrolier) :نشاطات التكرير والتحويل، حيث أنه من ناحية المردودية فإن واحد طن من النواتج المكررة يبلغ ثمنه أضعاف واحد طن من البترول الخام، ومنه تطوير طاقات تحويل ومعالجة المحروقات عن طريق رفع طاقـــات تكرير النفط الخام وبالمقابل تطوير معالجة وفصل الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تنمية وتحسين الإنتاج البتروكيمياوي.

ومما لاشك فيه حاليا، أن جل مراكز التحويل وأساسا مركبات التصنيع والتحويل المتعلقة بالجانب البتروكيمـــياوي تعانـــي من عجز في الإنتاج، حيث تعمل بنسبة تتراوح بين 50%-55% من طاقاتها التصميمية كحالة مركبي أرزيو وسكيكدة وغيرهما.

فـــي هذا السياق، فإنه بإمكاننا تحسين تسيير الوحدات والمركبات ورفع مستوى طاقاتها الإنتاجية عـــن طـــريق فـــتح باب الشراكة أمامها، وإدخال شركاء أجانب من الدول التي قطعت شوطا هائلا في المجال البترولي البعدي وإمتلاكها تكنولوجيا عالية يؤدي لا محالة إلى رفع طاقات الإنتاج وتنويعه عن طريق إكتشاف منتوجات جديدة مما يؤدي إلى إستغلال أمثل لهذه المركبات.

يجــب الإهـــتمام بقطاع الغاز أكثر من أي وقت مضى، كون الجزائر تعتبر خامس منتج عالمي وأول منـــتج بالنســبة لدول الأوبيك، موازاة مع أندونيسيا، وفي الوقت نفسه ثاني مصدر عالمي للغاز الطبيعـــي السائل (GNL)، حيث بلغ إحتياطي الغاز لسنة 1999 مستوى 3700 مليار م3 ( 3,5 مليار طـــن بـــترول) وهو بذلك يمثل ثلاث أضعاف إحتياطي البترول، إذ يشكل 2,5 من الإحتياطي العالمي وأكـــثر مـــن 5% مـــن احتياطي الأوبيك والذي مازال مؤهلا للإرتفاع في ظل تكاثف وتوسيع جهود الشراكة الفعالة كحالة شركة "عين صالح غاز" .

بينما يمثل إحتياطي النفط 9,2 مليار برميل (1,2 مليار طن) وبذلك يمثل 0,9% من الإحتياطات العالمية و 1,1 من إحتياطي دول الأوبيك.

وبذلك تعتبر الجزائر بلد غازي أكثر منه بترولي حيث أنها وعت الأمر وتداركت الظرف وكثفت مـن إنتاج الغاز وتصديره بالإضافة إلى توسيع إستخدامه في المجال الصناعي كإنتاج الطاقة الكهربائية وتنمـية الصـناعات الأساسـية التحويلية والبتروكيمياوية مع حث القطاعات الصناعية الأخرى على إستخدام الغاز الطبيعي بدلا من النفط، كما تم إعتماد الغاز وتوسيعه كوقود للسيارات بدلا من البنزين.

أما القطاع الإستهلاكي العائلي (secteur dosmestique) فقد تم توسيع شبكة توزيع الغاز الطبيعي على الأحياء السكانية عبر جل الولايات .

ومما سـبق فإن الغاز الطبيعي الجزائري من حيث إحتياطاته وأهميته خصائصه بالإضافة إلى توسـيع إستهلاكه محليا وخارجيا، ووصوله إلى قطاعات مختلفة صناعية، تحويلية والإستهلاك العائلي ...إلخ.يجعله مدعو إلى اللعب دورا أساسيا وفعالا في ميدان إستهلاك المحروقات المحلي والعالمي.

رفع مستوى الصادرات من المحروقات : للجزائر طاقات إنتاجية هائلة، لاسيما في إطار الشراكة، زد إلى ذلك أهمية مستوى الإحتياطات المتوفرة خاصة من الغاز الخام والمكثفة عن طريق إبرام عقود تموين و توريد للدول الأوروبية التي تعتمد على الغاز الجزائري بصورة كبيرة كذلك أن موقع الجزائر يسمح لها بتصدر الدول المصدرة للغاز عبر الأنابيب لامتلاكها transmed GME .

وتـبقى للجزائـر حضـوض كبيرة في تصدير الغاز خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار عامل زيادة مستوى ،إستهلاك الطاقة، لاسيما الغاز الذي يتميز بخصائص نوعية فيزيائية وكيمياوية وحتى إقتصادية ودخوله في قطاعات صناعية وإقتصادية عديدة بالإضافة إلى دوره في الحد من درجة تلوث البيئة.

كمـا تسـيطر نسبة الغاز الرطب في الإحتياطيات الغازية الجزائرية، مما يعطي كما سبق الذكر نسـبة هامـة مـن المكـثفة condensat والتي تتميز بأسعار مرتفعة جدا مقارنة بالبترول الخام والغاز الطبيعـي، بالإضافة إلى أنها والمشتقات الأخرى خارجة عن حصص الأوبيك حيث تصل نسبة المكثفة مستوى 23% من إحمالي لصادرات وهي مؤهلة للإرتفاع مستقبلا.

فـإن عملـية تـنويع الصادرات من المواد المختلفة: بترول خام، غاز طبيعي، غاو مميع غاز، البـترول الممـيع مكثفة...إلخ، من شأنه رفع عوائد الصادرات وخلق نوع من الإستقرار في الإيرادات وتقليل تأثيرها بحركة مستوى الأسعار.

إن قطـاع المحـروقات ومالـه من دور هام، في كل المستويات المحلية والدولية، الإقتصادية و الإجتماعـية، غير أنه في واقع الأمر محدود الفترة، كونه يعتمد على طاقات وإحتياطيات غير متجددة، والجزائر في هذا الظرف، وأكثر من أي وقت مضى، مطالبة بالإهتمام بقطاعات إنتاجية أخرى لاسيما:

القطاع الزراعي، الصناعات الغذائية، الصناعات الهيكلية، التحويلية، الخدمات المالية المصرفية، قطاع الغابات، قطاع السياحة وتنميتها وإعطاؤها الإهتمام اللازم بالوسائل القانونية، المالية والمادية عن طريق توجـيه ودعـم الإسـتثمار المباشر الخاص المحلي والأجنبي إلى هذه القطاعات حتى تتنامى وتتطور، وتصبح قوية وكفيلة بتعويض قطاع المحروقات الزائل لا محالة.

# فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

## قائمة الأشكال

# المـــــراجـــع:

## باللـــغة العـــربيـــة:

### الكـــتـــب:


1. خلـــف بـــن سليمان بن صالح النمري، شركات الإستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر)، سنة 2000.
2. جيل برتان، الإستثمار الدولي، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، بيروت 1970.
3. د. صبحي تدرس قريصة، محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت 1983.
4. أ.أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
5. د. فرج عبد العزيز عزت و إيهاب عز الدين نديم، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الإقتصادية في العالم، مؤتمر دولي حول: اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مايو 1999.
6. م. بودهـــان، الأســـس و الأطـــر الجديدة للإستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر سنة 2000.


### النصوص التنظيمية و التشريعية:


1. قانون 63-277 المؤرخ في 1963/07/23.
2. قانون 66-284 المؤرخ في 1966/09/15.
3. أمر 69-107.
4. أمر 71-74.
5. قانون 88-25 المؤرخ في 1988/07/12.
6. المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 (ج ر رقم 64).
7. قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14.
8. مرسوم رئاسي 96-438 (دستور 96/11/28) (ج ر 96/76).
9. مرسوم رئاسي 271-2000 في 2000/09/23(ج ر 57).

10. أمر 95-05 المؤرخ في 94/12/24.

11. مرسوم 66-296 المؤرخ في 66/09/22.

12. مرسوم تنفيذي 87-157 المؤرخ في 1987/07/21.

13. أمر 71-22، أمر 71-23، أمر 71-24، أمر 71-25.

14. أمر 71-100.

15. قانون 86-14 المؤرخ في 1986/08/19.

16. قانون 91-12 المؤرخ في 1991/12/04.

17. L'avant projet de loi relative aux hydrocarbures.

**الرسائل الجامعية:**

1. فارس فوضيل، الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية -حالة الجزائر- رسالة ماجيستير، الجزائر 1998.

2. فائزة تيركمات، الشركات المتعددة الجنسية و أثرها في تنمية الدولة النامية، رسالة ماجستير، الجزائر 1999/98.

3. مرهون صافية، الإستثمار في الجزائر و دور البنوك التجارية في ترقية الإستثمارات الخاصة، حالة بنك CPA، رسالة ماجيستير ،الجزائر 1999/98.

4. إبراهيم بورنان، قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الإقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر 1996/95.

5. قبلي زهير، تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير و الطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن و نماذج تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير، الجزائر 98-1999.

**المجلات و الدوريات:**

1. مجلة التمويل و التنمية، مارس 1999.

2. مجلة التمويل و التنمية،مارس 1997.

3. مجلة التمويل و التنمية،سبتمبر 1994.

4. مجلة التمويل و التنمية،سبتمبر 1997.

5. مجلة التمويل و التنميةديسمبر 1997.

6. مجلة التمويل و التنميةجويلية 1998.

7. مجلة التمويل و التنمية،ديسمبر 2000.

8. مجلة سوناطراك، رقم 05 ،مارس 1996.

9. مجلة سوناطراك، رقم 10 ،جويلية 1998.

10. مجلة سوناطراك، رقم 15 ،ديسمبر 1999.

11. مجلة سوناطراك، رقم 18 ،جوان 2000.

12. مجلة سوناطراك، رقم 19 ،جويلية 2000.

13. مجلة سوناطراك، رقم 21 ،ديسمبر 2000.

14. مجلة سوناطراك، رقم 23 ،فيفري 2001.

15. مجلة سوناطراك، رقم 24 ،مارس 2001.

16. مجلة سوناطراك، رقم 25 ،أفريل 2001.

17. مجلة سوناطراك، رقم 18 ،جوان 2000.

18. مجلة القافلة، شهر جويلية 1997،صناعةالنفط تدعيم النمو الاقتصادي.

19. مجلة المشعل العدد:136 جانفي 2001(مجلة نفطية قطرية).

20. مجلة المشعل العدد:137 فيفري 2001(مجلة نفطية قطرية).

**جـــرائد و صحـــف**

1. جريدة أسبوعية وطنية "السفير" عدد 40 بتاريخ 2001/02/25 ص 10.

2. جريدة الخبر، يومية وطنية ،الأحد 03 ديسمبر 2000.

3. جريدة الخبر، يومية وطنية، الخميس 08 فيفري 2001.

**باللـــغة الفـــرنسيـــة:**

**Livres :**

1. Pierre Condo, La gestion financière de l'entreprise, 6è édition, Paris 1983, page 427.

2. Raymond Bertrand, Economie financière internationale, édition PUF Paris 1979.

3. Elias Gannagé, Théories de l'investissement direct étranger, édition Economica, Paris 1985.

4. Pierre Jacquemot, La firme multinationale, une introduction économique, édition economica, Paris 1999.

5. Alain Boutat, Les transferts internationaux de la technologie, Presse universitaire de Lyon 1991.

6. Christian Haberli, Les investissements étrangers en Afrique, édition libraire générale de droit et de jurisprudence, Paris 1979.

7. Driss Guerraoui et Xavier Richet, Les investissements directs étrangers, édition l'Harmattan et les éditions Toubkal, 1997.

8. Belkacem Bouzana, Le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères, édition OPU-PUBISUD, 1985.

9. Rabah Mahiout, Le pétrole algérien, édition ENAP, Alger 1974.

10. Mana Saîd Altoaiba, l'OPEP et l'industrie pétrolière, édition CROOMHLEM, Londres 1978.

11. Mohamed Nacer Thabet, Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie, édition Entreprise nationale du livre et OPU, Alger 1989.

**Revues et Périodiques :**

1. IMF, Balance of payments text book,1996

2. OCDE, définitions de références détaillées des investissements internationaux, Paris 1983.

3. L'économie, revue mensuelle n° 18 oct 1994, édition APPS. Alger.

4. L'économie revue mensuelle n°39 Dec 1996.

5. Monde arabe, Maghreb-Machrek n°166 oct-dec 1999.

6. Revue Sonatrach, n° 13 mai 1999.

7. Revue monde arabe maghreb- machrech. Trunestiel n°=167. Janvier – mars 2001.

8. Revue petrostrategies. 15 mai 2000.

**Journaux :**

1. El Wattan, dimanche 06 février 2000, page 9
2. Libertè cotidien national .vendredi 16 –samedi 17 février 2001-05-23

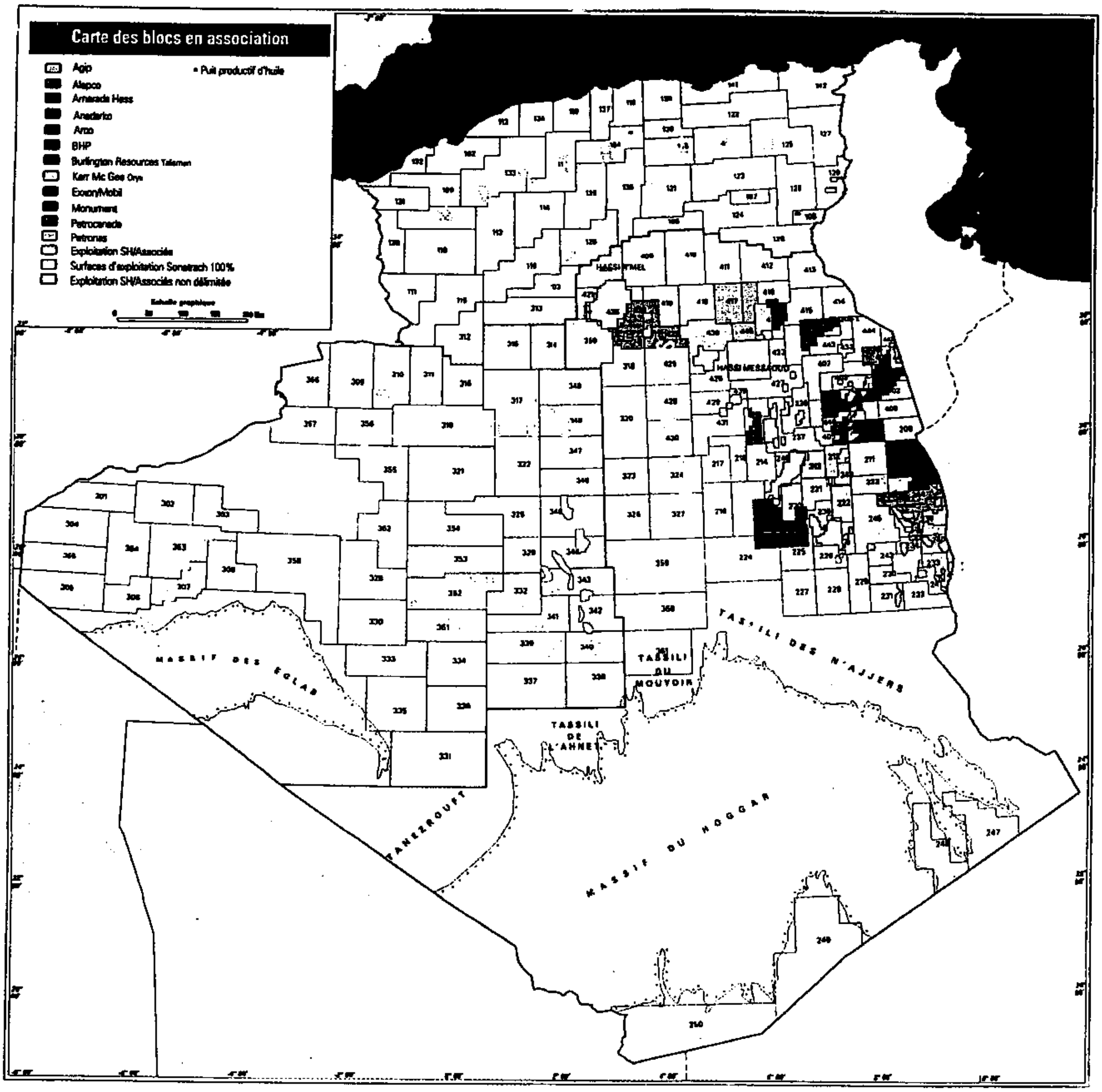
**Seminaire :**

*Smail Goumeziane,Economie algerienne :enjeux et perspectives, intervention fait lors du seminaire du CIPA a Paris le :27/04/2000.

# الملحق

# خريطة الكتل موضوع الشراكة

# Carte des blocs en association



# الميزانية الأجتماعية

# Bilan social

## (de 1995 à 1999)

### Actif

En millions de dinars

| Rubriques | Montants nets | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 |
| **Investissements** | | | | | |
| Frais préliminaires | 8 616 | 25 587 | 41 265 | 56 722 | 68 076 |
| Valeurs incorporelles | 94 | 37 | 28 | - | - |
| Terrains | 1 375 | 1 426 | 1 175 | 837 | 512 |
| Equipements de production | 422 596 | 267 690 | 227 745 | 178 364 | 140 119 |
| Equipements sociaux | 15 111 | 14 199 | 9 335 | 5 622 | 4 834 |
| Etudes et travaux de recher. d'hyd. | 5 207 | 7 058 | 3 606 | 4 814 | 4 850 |
| Investissements en cours | 360 182 | 441 548 | 300 800 | 234 163 | 170 280 |
| **Total investissements** | **813 181** | **757 544** | **583 954** | **480 522** | **388 671** |
| **Stocks** | | | | | |
| Stocks matières et fournitures | 56 581 | 46 785 | 41 062 | 37 197 | 25 944 |
| Stocks produits finis | 7 737 | 8 318 | 8 112 | 5 946 | 4 845 |
| Stocks à l'extérieur | 11 235 | 12 452 | 14 411 | 5 830 | 8 420 |
| **Total stocks** | **75 554** | **67 555** | **63 585** | **48 973** | **39 209** |
| **Créances** | | | | | |
| Créances d'investissement | 17 943 | 51 966 | 23 132 | 21 204 | 20 369 |
| Créances s/associés et stés appar. | 214 247 | 117 082 | 93 811 | 69 019 | 43 222 |
| Avances d'exploitation | 35 972 | 28 817 | 15 366 | 10 258 | 16 656 |
| Créances sur clients | 107 756 | 81 535 | 87 125 | 95 369 | 57 630 |
| Autres créances | 5 357 | 3 221 | 3 292 | 3 372 | 2 609 |
| Comptes débiteurs du passif | 77 051 | 57 333 | 49 608 | 74 645 | 84 501 |
| **Disponibilités** | **8 049** | **23 707** | **18 364** | **12 494** | **24 965** |
| **Total créances** | **466 375** | **363 661** | **290 698** | **286 361** | **249 952** |
| **Total actif** | **1 355 109** | **1 188 760** | **938 237** | **815 856** | **677 832** |

### Passif

En millions de dinars

| Rubriques | Montants nets | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 |
| **Fonds propres** | | | | | |
| Fonds social statutaire | 245 000 | 245 000 | 245 000 | 400 | 400 |
| Dotations de l'Etat | | | | 493 | 494 |
| Réserve légale | 1 472 | - | - | 40 | 40 |
| Réserve facultative | 77 192 | - | - | - | - |
| Biens dévolus de l'Etat | 148 | - | - | - | - |
| Ecart de réévaluation | - | - | - | 105 391 | 128 324 |
| Biens dévolus de l'Etat | 29 809 | 23 650 | - | 1 223 | 1 223 |
| Résult. en instance d'affectation | 0 | 79 536 | 7 263 | 59 993 | 16 846 |
| Prov. pour pertes et charges | 78 232 | 87 245 | 49 546 | 74 793 | 84 167 |
| **Total fonds propres** | **429 853** | **435 431** | **301 809** | **242 333** | **231 494** |
| **Dettes** | | | | | |
| Dettes d'investissement | 367 460 | 314 652 | 263 202 | 272 997 | 245 248 |
| Dettes s/ass et stés appar. | 330 087 | 284 858 | 154 940 | 87 872 | 48 667 |
| Dettes d'exploitation | 71 883 | 86 811 | 59 708 | 63 668 | 45 858 |
| Contribution aux charges de l'Etat | | | 7 250 | 25 000 | 12 100 |
| Autres dettes | 12 887 | 19 548 | 20 114 | 9 817 | 9 292 |
| Comptes créditeurs actifs | 38 811 | 18 021 | 17 170 | 17 988 | 15 836 |
| **Total dettes** | **821 127** | **723 890** | **522 384** | **477 342** | **377 001** |
| Résultat de l'exercice | - | - | - | - | - |
| Résultat net | 104 129 | 29 439 | 114 044 | 96 181 | 69 337 |
| **Total** | **104 129** | **29 439** | **114 044** | **96 181** | **69 337** |
| **Total passif** | **1 355 109** | **1 188 760** | **938 237** | **815 856** | **677 832** |

# تركيبـة الميزانية الأجتمـاعيـة

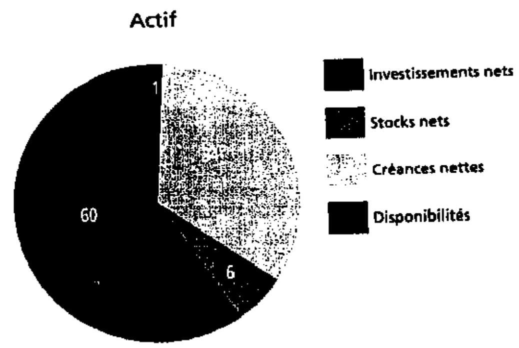
# Structure du bilan social

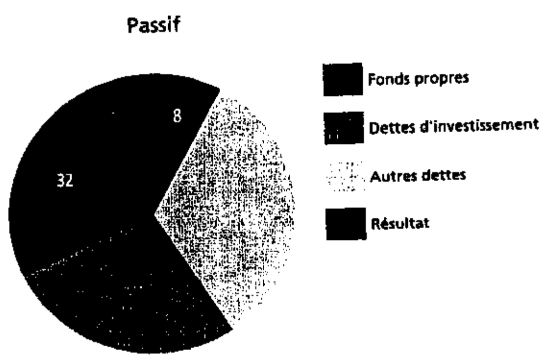
**au 31 décembre 1999**

En millions de dinars

| | Actif | % |
|---|---|---|
| Investissements nets | 813 181 | 60 |
| Stocks nets | 75 554 | 6 |
| Créances nettes | 458 326 | 34 |
| Disponibilités | 8 049 | 1 |
| **Total actif** | **1 355 109** | **100** |

| | Passif | % |
|---|---|---|
| Fonds propres | 429 853 | 32 |
| Dettes d'investissement | 367 460 | 27 |
| Autres dettes | 453 668 | 33 |
| Résultat | 104 129 | 8 |
| **Total Passif** | **1 355 109** | **100** |



# Tableau des comptes de résultats

# جـدول حسابات النتــــائـج

En millions de dinars

| Désignation | 1999 Débit | 1999 Crédit | 1998 Débit | 1998 Crédit | 1997 Débit | 1997 Crédit | 1996 Débit | 1996 Crédit | 1995 Débit | 1995 Crédit |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Ventes de marchandises | | 153 | | 202 | | 361 | | 323 | | 59 |
| Marchandises consommées | 141 | | 178 | | 353 | | 317 | | 58 | |
| **Marge brute** | | **12** | | **24** | | **8** | | **6** | | **1** |
| Marge brute | | 12 | | 24 | | 8 | | 6 | | 1 |
| Production vendue | | 884 232 | | 634 661 | | 822 682 | | 747 484 | | 521 171 |
| Production stockée | 581 | | | 205 | | 2 166 | | 1 101 | | 1 344 |
| Production de l'entreprise pour elle-même | | 88 525 | | 55 487 | | 59 060 | | 45 575 | | 37 229 |
| Prestations fournies | | 18 006 | | 10 583 | | 8 245 | | 6 401 | | 3 885 |
| Transfert de charges de production | | 15 990 | | 6 895 | | 21 350 | | 9 564 | | 4 184 |
| Matières et fournitures consommées | 25 449 | | 20 004 | | 17 371 | | 15 670 | | 13 026 | |
| Services | 322 936 | | 225 618 | | 267 921 | | 227 683 | | 160 251 | |
| **Valeur ajoutée** | | **657 798** | | **462 233** | | **628 219** | | **566 778** | | **394 537** |
| Valeur ajoutée | | 657 798 | | 462 233 | | 628 219 | | 566 778 | | 394 537 |
| Produits divers | | 1 879 | | 1 930 | | 2 251 | | 2 343 | | 2 196 |
| Transfert de charges d'exploitation | | 4 855 | | 5 835 | | 6 870 | | 5 921 | | 5 002 |
| Frais de personnel | 27 517 | | 23 087 | | 18 959 | | 16 129 | | 13 663 | |
| Impôts et taxes | 8 808 | | 6 623 | | 7 154 | | 5 955 | | 4 441 | |
| Frais financiers | 34 895 | | 23 309 | | 32 033 | | 31 143 | | 20 674 | |
| Frais divers | 1 218 | | 1 395 | | 1 570 | | 1 690 | | 1 660 | |
| Dotations aux amortissements et provis. | 94 784 | | 61 342 | | 51 689 | | 57 279 | | 43 991 | |
| **Résultat d'exploitation** | | **497 310** | | **354 241** | | **525 935** | | **462 846** | | **317 305** |
| Produits hors exploitation | | 58 073 | | 19 787 | | 43 026 | | 61 885 | | 93 260 |
| Charges hors exploitation | 90 863 | | 82 809 | | 67 919 | | 51 621 | | 88 697 | |
| **Résultat hors exploitation** | **32 790** | | **63 022** | | **24 893** | | | **10 264** | | **4 563** |
| Résultat d'exploitation | | 497 310 | | 354 241 | | 525 935 | | 462 846 | | 317 305 |
| Résultat hors exploitation | 32 790 | | 63 022 | | 24 893 | | | 10 264 | | 4 563 |
| **Résultat brut de l'exercice** | | **464 520** | | **291 219** | | **501 042** | | **473 110** | | **321 868** |
| **Impôt sur le résultat** | **360 391** | | **261 780** | | **386 998** | | **376 929** | | **252 531** | |
| **Résultat de l'exercice** | | **104 129** | | **29 439** | | **114 044** | | **96 181** | | **69 337** |

# ميزانية النواتج

# Bilan produits

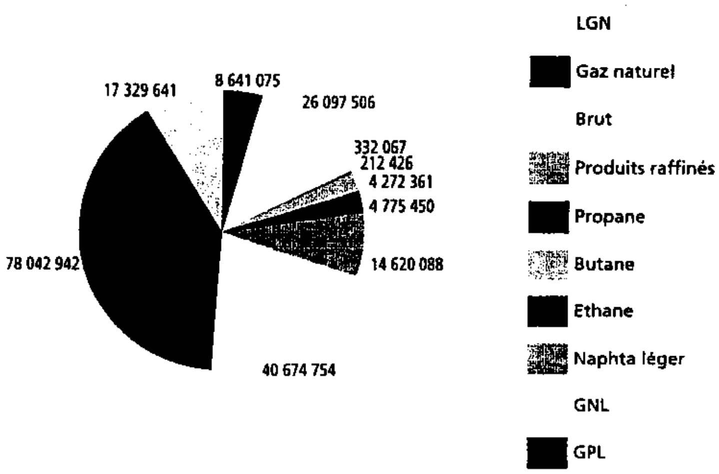
## (Hors stocks dans canalisations)
## Exercice 1999

| Désignation des produits | UM | Stock initial 1 | Production de l'exercice 2 | Production disponible 3=1+2 | Production déstockée 4 | Stock final 5=3-4 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Brut | TM | 1 332 714 | 40 674 754 | 42 007 468 | 40 546 219 | 1 461 249 |
| LGN | TM | 550 445 | 15 556 231 | 16 106 676 | 15 528 747 | 577 929 |
| Gaz naturel | $10^3m^3$ | 0 | 82 585 124 | 82 585 124 | 82 585 124 | 0 |
| GPL | TM | 17 875 | 7 494 428 | 7 512 303 | 7 487 085 | 25 218 |
| GNL | $m^3$ | 428 555 | 43 935 195 | 44 363 750 | 43 878 731 | 485 019 |
| Naphta | TM | 14 808 | 298 085 | 312 893 | 294 970 | 17 923 |
| Ethane | TM | 0 | 184 238 | 184 238 | 184 238 | 0 |
| Butane | TM | 54 247 | 3 705 430 | 3 759 677 | 3 709 035 | 50 642 |
| Propane | TM | 95 595 | 4 141 761 | 4 237 356 | 4 146 599 | 90 757 |
| Produits raffinés | TM | 0 | 13 240 435 | 13 240 435 | 13 240 435 | 0 |

**En tep**

| Désignation des produits | Stock initial 1 | Production de l'exercice 2 | Production disponible 3=1+2 | Production déstockée 4 | Stock final 5=3-4 |
|---|---|---|---|---|---|
| Brut | 1 332 714 | 40 674 754 | 42 007 468 | 40 546 219 | 1 461 249 |
| LGN | 613 196 | 17 329 641 | 17 942 837 | 17 299 024 | 643 813 |
| Gaz naturel | 0 | 78 042 942 | 78 042 942 | 78 042 942 | 0 |
| GPL | 20 610 | 8 641 075 | 8 661 685 | 8 632 609 | 29 076 |
| GNL | 254 562 | 26 097 506 | 26 352 068 | 26 063 966 | 288 101 |
| Naphta | 16 496 | 332 067 | 348 563 | 328 597 | 19 966 |
| Ethane | 0 | 212 426 | 212 426 | 212 426 | 0 |
| Butane | 62 547 | 4 272 361 | 4 334 908 | 4 276 517 | 58 390 |
| Propane | 110 221 | 4 775 450 | 4 885 671 | 4 781 029 | 104 643 |
| Produits raffinés | 0 | 14 620 088 | 14 620 088 | 14 620 088 | 0 |
| **Totaux** | **2 410 345** | **194 998 311** | **197 408 657** | **194 803 418** | **2 605 239** |

## Répartition de la production de l'exercice 1999 en tep



# Analyse des produits

## Note 9 - Tableau comparatif du chiffre d'affaires

En millions dinars

| Désignation | 1999 | 1998 | 1997 |
|---|---|---|---|
| Ventes de marchandises* | 153 | 202 | 361 |
| Production vendue** | 884 232 | 634 661 | 822 682 |
| Prestations fournies | 18 006 | 10 583 | 8 245 |
| **Chiffre d'affaires** | **902 390** | **645 445** | **831 288** |

Le chiffre d'affaires réalisé en 1999 est constitué essentiellement par la production vendue à l'exportation qui s'élève à 811 172 millions de dinars contre 569 368 millions de dinars en 1998, soit une hausse de 42 %. Cette hausse est justifiée, d'une part, par l'augmentation des prix des produits à l'exportation et, d'autre part, par l'augmentation de 8 % du volume des produits exportés.
Le gaz naturel a augmenté de 22 % correspondant à 6,083 millions de mètres cubes. 144 millions de tep, tous produits confondus, ont été commercialisées durant l'exercice 1999, au niveau des marchés :

- International ........................................117
- National ........................................27 (dont 6 livraisons à nous-mêmes)
- **Total ........................................144**

### Tableau des ventes à des tiers

En millions dinars

| Produits | Marché national | Marché extérieur | Total |
|---|---|---|---|
| Brut et LGN | 62 431 | 348 634 | 411 066 |
| Gaz naturel | 8 023 | 127 045 | 135 068 |
| GNL | 16 | 122 921 | 122 936 |
| Butane | 2 116 | 32 297 | 34 413 |
| Propane | 393 | 45 575 | 45 967 |
| Naphta léger | 0 | 3 167 | 3 167 |
| Ethane | 46 | 0 | 46 |
| Essence super | 0 | 4 079 | 4 079 |
| Essence normale | 0 | 580 | 580 |
| Naphta lourd | 0 | 41 361 | 41 361 |
| Kérosène (kéro-jet) | 0 | 10 736 | 10 736 |
| Gasoil | 0 | 31 827 | 31 827 |
| Fuel BTS | 0 | 42 551 | 42 551 |
| Fuel HTS | 0 | 401 | 401 |
| **Sous-total** | **73 024** | **811 172** | **884 197** |
| Ventes Gaz (LTH) | 35 | 0 | 35 |
| Total production vendue** | 73 059 | 811 172 | 884 232 |
| Ventes diverses* | 153 | 0 | 153 |
| **Total** | **73 212** | **811 172** | **884 384** |

# Etats financiers

## Bilan au 31 décembre 1999

### Actif

En millions de dinars

| | Montants bruts | Amortis ou provis | 1999 Montants nets | 1998 Montants nets | 1997 Montants nets |
|---|---|---|---|---|---|
| **Investissements** | **1 660 231** | **847 050** | **813 181** | **757 544** | **583 954** |
| Frais préliminaires (note 1) | 96 398 | 87 782 | 8 616 | 25 587 | 41 265 |
| Valeurs incorporelles (note 2) | 141 | 47 | 94 | 37 | 28 |
| Terrains (note 3) | 2 868 | 1 493 | 1 375 | 1 425 | 1 175 |
| Equipements de production (note 3) | 1 087 393 | 664 798 | 422 596 | 267 690 | 227 745 |
| Equipements sociaux (note 3) | 35 762 | 20 651 | 15 111 | 14 199 | 9 335 |
| Etudes et travaux de rech. d'hyd. (note 3) | 77 486 | 72 280 | 5 207 | 7 058 | 3 606 |
| Investissements en cours (note 3) | 360 182 | - | 360 182 | 441 548 | 300 800 |
| **Stocks (note 4)** | **76 089** | **535** | **75 554** | **67 555** | **63 585** |
| Matières et fournitures | 57 116 | 535 | 56 581 | 46 785 | 41 062 |
| Produits finis | 7 737 | - | 7 737 | 8 318 | 8 112 |
| Stocks à l'extérieur | 11 235 | - | 11 235 | 12 452 | 14 411 |
| **Créances (note 5)** | **468 318** | **1 943** | **466 375** | **363 661** | **290 698** |
| Créances d'investissement | 17 999 | 56 | 17 943 | 51 966 | 23 132 |
| Créances de stocks | 746 | 0 | 746 | 312 | 350 |
| Créances s/associés et stés apparentées | 214 247 | 1 | 214 247 | 117 083 | 93 811 |
| Avances pour compte | 4 649 | 38 | 4 611 | 2 909 | 2 942 |
| Avances d'exploitation | 35 980 | 8 | 35 972 | 28 817 | 15 366 |
| Créances sur clients | 109 596 | 1 840 | 107 756 | 81 535 | 87 125 |
| Disponibilités | 8 049 | - | 8 049 | 23 707 | 18 364 |
| Comptes débiteurs du passif | 77 051 | | 77 051 | 57 333 | 49 608 |
| **Total de l'actif** | **2 204 637** | **849 528** | **1 355 109** | **1 188 760** | **938 237** |

### Passif

En millions de dinars

| | 1999 Montants nets | 1998 Montants nets | 1997 Montants nets |
|---|---|---|---|
| **Fonds propres (note 6-7)** | **533 981** | **464 870** | **415 853** |
| Fonds social statutaire | 245 000 | 245 000 | 245 000 |
| Réserve légale | 1 472 | - | - |
| Réserves facultatives | 77 192 | - | - |
| Subventions reçues | 148 | - | - |
| Biens dévolus par l'Etat | 29 809 | 23 650 | - |
| Résultat en instance d'affectation | - | 79 536 | 7 263 |
| Provisions pour pertes et charges | 76 232 | 87 245 | 49 546 |
| Résultat de l'exercice | 104 129 | 29 439 | 114 044 |
| **Dettes (note 8)** | **821 128** | **723 890** | **522 384** |
| Dettes d'investissement | 367 460 | 314 652 | 263 202 |
| Dettes de stocks | 3 858 | 2 689 | 8 528 |
| Détentions pour compte | 4 477 | 3 176 | 2 710 |
| Dettes sur associés et sociétés apparentées | 330 087 | 284 858 | 154 940 |
| Dettes d'exploitation | 71 883 | 86 811 | 59 708 |
| Avances commerciales | 4 551 | 13 684 | 8 876 |
| Contribution aux charges de l'Etat | - | - | 7 250 |
| Comptes créditeurs de l'actif | 38 811 | 18 021 | 17 170 |
| - disponibilités | 16 404 | 142 | 142 |
| - autres comptes | 22 407 | 17 879 | 17 028 |
| **Total du passif** | **1 355 109** | **1 188 760** | **938 237** |

# Principaux ratios
# Avant affectation du résultat de l'exercice 1999

| **Ratios** | **1999** | **1998** | **1997** | **Utilité des ratios** |
|---|---|---|---|---|
| Résultat d'exploitation/chiffre d'affaires | 55 % | 55 % | 63 % | Exprime l'enrichissement généré par 1 DA de chiffre d'affaires. |
| Résultat net/chiffre d'affaires | 12 % | 5 % | 14 % | Résultat net généré par 1 DA de chiffre d'affaires. |
| Valeur ajoutée/chiffre d'affaires | 73 % | 72 % | 76 % | Mesure l'excédent de 1 DA de chiffre d'affaires dans la production interne brute. |
| Résultat d'exploitation/production de l'exercice | 50 % | 51 % | 59 % | Traduit la capacité de l'entreprise à s'enrichir par son activité courante. |
| Chiffre d'affaires/total actif | 67 % | 55 % | 93 % | Mesure le chiffre d'affaires généré par 1 DA investi dans l'actif. |
| Capacité d'autofinancement/chiffre d'affaires | 22 % | 23 % | 19 % | Traduit la capacité d'autofinancement générée par 1 DA de chiffre d'affaires. |
| Dettes d'investissements/fonds propres | 82 % | 89 % | 81 % | Rapport dettes d'investissement fonds propres. |
| Fonds propres/capitaux permanents | 44 % | 39 % | 53 % | Part des fonds propres par rapport aux capitaux permanents. |
| Capitaux permanents/actif immobilisé | 1,20 | 1,13 | 1,03 | Il traduit l'équilibre financier général par définition. Il doit être supérieur à 1. |
| Dettes totales/total actif | 67 % | 70 % | 64 % | Représente l'endettement par rapport à l'actif total |
| Dettes totales/total actif (hors créances partenaires) | 63 % | 68 % | - | Représente l'endettement par rapport à l'actif total hors enlèvements effectués par les partenaires |
| Bénéfice/nombre d'actions (245 000) | 0,425 | 0,120 | | Détermine le bénéfice net par action. |

# Annexe

## Titres de participation au 31 décembre 1999

### 1 Dans les sociétés algériennes

En millions

| Désignation | Dénomination | Associés | Capital en monnaie d'origine | Participation de Sonatrach | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Coût historique | Montant après actualisation |
| ■ Société d'investissements et de participations | SIP | SH 100 % | DA 200 | 200 | 200 |
| ■ Raffinage et chimie des hydrocarbures | RCH | SH 100 % | DA 200 | 200 | 200 |
| ■ Sonatrach Engeneering et Construction et Maintenance | SEC | SH 100 % | DA 200 | 200 | 200 |
| ■ Sonatrach services pétroliers | SSP | SH 100 % | DA 200 | 200 | 200 |
| ■ Sonatrach valorisation hydrocarbures | SVH | SH 100 % | DA 200 | 200 | 200 |
| ■ Sociéte pour la contruction et l'exploitation d'une usine d'hélium liquide et d'azote | Hélios | SH 51 %<br>Helap 49 % | DA 691 | 352 | 352 |
| ■ Société algéro-libyenne d'exploitation et de production des produits pétroliers | Alepco | SH 50 %<br>Noc 50 % | $ 1 | 3 | 3 |
| ■ Société d'inginierie de maintenance | INMA | DIVERS | DA 5,7 | 0,5 | 0,5 |
| ■ Sonatrach Promosport | SPR* | SH 100 % | DA 50 | 50 | 50 |
| **Total** | | | | **1 406** | **1 406** |

* La valeur Promosport est provisionnée à 100 % de sa valeur d'origine.

### 2- Dans les sociétés étrangères

En millions de dinars

| Désignation | Dénomination | Associés | Capital en monnaie d'origine | Monnaie | Participation de Sonatrach | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Coût historique | Montant après actualisation |
| ■ Transmediterranean Pipeline Compagny Limited | TMPC | SH 50 %<br>SNAM 50 % | 106 230 000 | $ US | 214 | 3 682 |
| ■ Mariconsult spa | Mariconsult | SH 50 %<br>SNAM 50 % | 200 000 000 | LIT | 1 | 4 |
| ■ SAMCO (S.a.g.l.) | SAMCO | TMPC 90 %<br>SH 5 %<br>SNAM 5 % | 20 000 | FS | 0 | 0 |
| ■ Société d'études du gazoduc Ouest Maghreb/Europe | Omegaz* | SH19 %<br>Enagaz 19 %<br>SNPP 19 %<br>GDF19 %<br>Rurgaz 19 %<br>Trans gas 5 % | 1 000 000 | $ US | 3 | 3 |
| ■ Sonatrach Petroleum Holding Corporation | SP(H)C BVI | SH100 % | 1 000 | $ US | 0 | 0 |
| ■ Sonatrach Petroleum Compagny | SPC BVI | SH 100 % | 15 000 000 | $ US | 0 | 0 |
| ■ Societe In Salah Gas Limited | ISGL | BP 50 %<br>SH 50 % | 180 | £ | 0 | 0 |
| ■ Societe In Salah Services Limited | ISGSL<br>ISGSL | BP 50 %<br>SH 50 % | 180 | £ | 0 | 0 |
| **Total** | | | | | **218** | **3 689** |

* La valeur Omegaz est provisionnée à 100 % de sa valeur d'origine.

# عــوامـل التـــحـويـل الـــمستعمـــلة

# Facteurs De Conversion Utilisés

**Pétrole brut**

**1 TONNE = 1 TEP**
**1 TONNE = 7,866 BARILS**

**Condensat**

**1 TONNE = 1,114 TEP**
**1 TONNE = 8,656 BARILS**

**Gaz Naturel**

**1000 $M^3$ = 0,945 TEP**
**1 $M^3$ = 9,45 THERMIES**
**1 $M^3$ = 37500 BTU**

**1 THERMIE = 0,1058 $M^3$**
**1 THERMIE = 3968 BTU**

**Gaz Pétrole Liquifié**

**1 TONNE = 1,153 TEP**
**1 TONNE = 11,64 BARILS**
**1 $M^3$ = 6,28 BARILS**

**Gaz Naturel Liquifié**

**1 $M^3$ = 0,594 TEP**
**1 $M^3$ = 5785 THERMIES**
**1 $M^3$ = 23,57 MMBTU**
**1 BTU = 0,042$M^3$**

**Produits Raffinés**

**1 TONNE = 1,1042TEP**
**1 TONNE = 7,94 BARILS**

## الترتيب الحالي للشركـــات البترولـيـــة العـالميـــة

- **Par rapport au nouveau classement des 50 premières compagnies pétrolières mondiales**

| Compagnie | Pays | Nouv.Class. | Class.1999 |
|---|---|---|---|
| Saudi Aramco | Arabie S. | 1 | 1 |
| ExxonMobil | Etats-Unis | 2 | 2 |
| PDVSA | Venezuela | 3 | 2 |
| NIOC | Iran | 4 | 4 |
| Shell | RU/Pays-Bas | 5 | 5 |
| BPAmocoArco | Etats-Unis | 6 | 6,22 |
| Pemex | Mexique | 7 | 7 |
| ChevronTexaco | Etats-Unis | 8 | 14,15 |
| Pertamina | Indonésie | 9 | 8 |
| TotalFinaElf | France | 10 | 9 |
| KPC | Koweit | 11 | 10 |
| PetroChina | Chine | 12 | 12 |
| **Sonatrach** | **Algérie** | **13** | **11** |
| Petrobras | Brésil | 14 | 13 |
| Adnoc | EAU | 15 | 16 |
| ENI | Italie | 16 | 17 |
| INOC | Irak | 17 | 19 |
| Repsol YPF | Espagne | 18 | 18 |
| Petronas | Malaisie | 19 | 20 |
| Libya Noc | Libye | 20 | 20 |
| Sinopec | Chine | 21 | 23 |
| Conoco | Etats-Unis | 22 | 24 |
| Philips/Arco Alaska | Etats-Unis | 23 | 29 |
| NNPC | Nigeria | 24 | 25 |
| Surgutneftegaz | Russie | 25 | 26 |
| EGPC | Egypte | 26 | 27 |
| Marathon | Etats-Unis | 27 | 28 |
| Lukoil | Russie | 28 | 30 |
| QGPC | Qatar | 29 | 30 |
| Sidanco | Russie | 31 | 33 |
| Statoil | Norvège | 31 | 33 |
| Amerada Hess/Lasmo | Etats-Unis | 32 | 39,71 |
| Gazprom | Russie | 33 | 33 |
| Ecopetrol | Colombie | 34 | 35 |
| Rosneft | Russie | 35 | 36 |
| Tyumen Oil | Russie | 36 | 37 |
| Sibneft | Russie | 37 | 38 |
| Syrian Petroleum | Syrie | 38 | 40 |
| ONGC | Inde | 39 | 41 |
| Petro-Canada | Canada | 40 | 42 |
| Slavneft | Russie | 41 | 43 |
| Anadarco/UPR | Etats-Unis | 42 | 67,76 |
| Yukos | Russie | 43 | 44 |
| Norsk hydro | Norvège | 44 | 45 |
| Costal | Etats-Unis | 45 | 46 |
| CPC | Taiwan | 46 | 48 |
| BHP | Australie | 47 | 47 |
| Petro-ecuador | Equateur | 48 | 48 |
| Occidental/Altura | Etats-Unis | 49 | 65 |
| Nippon/Mitsubishi | Japon | 50 | 53 |

## ترتيب الشركات حسب عدد المستخدمين

### Les 50 premières compagnies en matière d'effectifs

| Compagnie | Effectifs | Nouv. Rang | Rang 1999 |
|---|---|---|---|
| Sinopec | 1 190 000 | 1 | 1 |
| CNPC | 631 807 | 2 | 2 |
| CNOOC | 390 000 | 3 | 3 |
| Gazprom | 321 500 | 4 | 4 |
| Total Fina Elf | 156 655 | 5 | 21,51,10 |
| Pemex | 131 433 | 6 | 5 |
| Exxon Mobil | 120 500 | 7 | 13,27 |
| BP Amoco Arco | 115 050 | 8 | 7,44 |
| Shell | 120 000 | 9 | 6 |
| Lukoil | 94 200 | 10 | 8 |
| Yukos | 93 700 | 11 | 9 |
| NIOC | 85 000 | 12 | 10 |
| Adnoc | 85 000 | 12 | 10 |
| ENI | 78 906 | 14 | 14 |
| EGPC | 77 657 | 15 | 15 |
| Surgutneftegaz | 70 000 | 16 | 16 |
| Onaco | 69 570 | 17 | 17 |
| Rosneft | 65 000 | 18 | 18 |
| Tatneft | 65 000 | 18 | 18 |
| Sidanco | 60 000 | 20 | 20 |
| PDVSA | 57 000 | 21 | 22 |
| QGPC | 55 000 | 22 | 23 |
| Sibneft | 55 000 | 22 | 23 |
| Saudi Aramco | 45 000 | 24 | 25 |
| ONGC | 43 000 | 25 | 26 |
| Norsk Hydro Saga | 41 180 | 26 | 81,28 |
| Chevron | 39 191 | 27 | 29 |
| Petrobras | 38 025 | 28 | 30 |
| **Sonatrach** | **38 000** | **29** | **31** |
| Pertamina | 36 400 | 30 | 32 |
| Tyumen Oil | 34 000 | 31 | 33 |
| IOC | 33 515 | 32 | 34 |
| Repsol-YPF | 33 262 | 33 | 40,58 |
| Tosco | 26 300 | 34 | 35 |
| Texaco | 24 628 | 35 | 36 |
| East Oil | 24 600 | 36 | 37 |
| Marathon | 24 344 | 37 | 38 |
| Ultramar DS | 24 000 | 38 | - |
| Komitek | 23 800 | 39 | 39 |
| Mol | 20 140 | 40 | 41 |
| BG | 18 894 | 41 | 42 |
| CPC (Taiwan) | 18 684 | 42 | 43 |
| Fortum | 18 201 | 43 | - |
| Statoil | 18 133 | 44 | 45 |
| Phillips | 17 300 | 45 | 46 |
| Conoco | 16 650 | 46 | 47 |
| Slavneft | 16 500 | 47 | 48 |
| Enron | 15 5000 | 48 | 49 |
| INA | 15 364 | 49 | 50 |
| Nippon Mitsubishi | 14 220 | 50 | 51 |

# ترتيب الشركات حسب الأحتياطيات العالمية من الغاز

- **Par rapport aux réserves mondiales de gaz**

| Compagnie | Réserves (Gpc) | Nouv.Class. | Class.1999 |
|---|---|---|---|
| Gazprom | 1.179 020 | 1 | 1 |
| NIOC | 818 763 | 2 | 2 |
| QGPC | 294 477 | 3 | 3 |
| Saudi Aramco | 224 477 | 4 | 4 |
| Adnoc | 220 266 | 5 | 5 |
| PDVSA | 146 873 | 6 | 6 |
| **Sonatrach** | **140 801** | **7** | **7** |
| INOC | 110 435 | 8 | 8 |
| Pertamina | 106 973 | 9 | 9 |
| NNPC | 80 076 | 10 | 10 |
| Petronas | 64 945 | 11 | 11 |
| Pemex | 62 166 | 12 | 12 |
| Shell | 60 462 | 13 | 13 |
| Exxon Mobil | 58 006 | 14 | 17,26 |
| Surgutneftegaz | 57 172 | 15 | 14 |
| KPC | 52 261 | 16 | 15 |
| Libya NOC | 46 467 | 17 | 16 |
| Rosneft | 41 619 | 18 | 18 |
| BP Amoco Arco | 40 845 | 19 | 19,34 |
| CNPC | 23 361 | 20 | 20 |
| Total Fina Elf | 19 081 | 21 | 31,79,43 |
| ONGC | 19 000 | 22 | 21 |
| Sidanco | 18 038 | 23 | 22 |
| PDO | 17 460 | 24 | 23 |
| Slavneft | 17 458 | 25 | 24 |
| EGPC | 15 750 | 26 | 25 |
| Yukos | 13 960 | 27 | 27 |
| ENI | 13 520 | 28 | 28 |
| Repsol-YPF | 12 393 | 29 | 73,33 |
| Statoil | 12 002 | 30 | 29 |
| Tyumen Oil | 11 917 | 31 | 30 |
| Sinopec | 10 847 | 32 | 32 |
| Chevron | 9 303 | 33 | 35 |
| Petrobras | 8 735 | 34 | 36 |
| Sibneft | 7 462 | 35 | 37 |
| Norsk Hydro Saga | 6 954 | 36 | 48,58 |
| Texaco | 6 517 | 37 | 38 |
| Burlington | 6 380 | 38 | 39 |
| Phillips | 6 269 | 39 | 40 |
| Syrian Petroleum | 6 205 | 40 | 41 |
| Conoco | 6 183 | 41 | 42 |
| Unocal | 6 122 | 42 | 44 |
| Enron | 5 229 | 43 | 45 |
| BHP | 4 820 | 44 | 46 |
| PTT | 4 800 | 45 | 47 |
| Ecopetrol | 4 234 | 46 | 49 |
| Marathon | 4 057 | 47 | 50 |
| BG | 3 761 | 48 | 51 |
| CPC | 3 682 | 49 | 52 |
| Petroecuador | 3 500 | 50 | 53 |

# ترتيب الشركات حسب الأحتياطيات العالمية من المحروقات السائلة

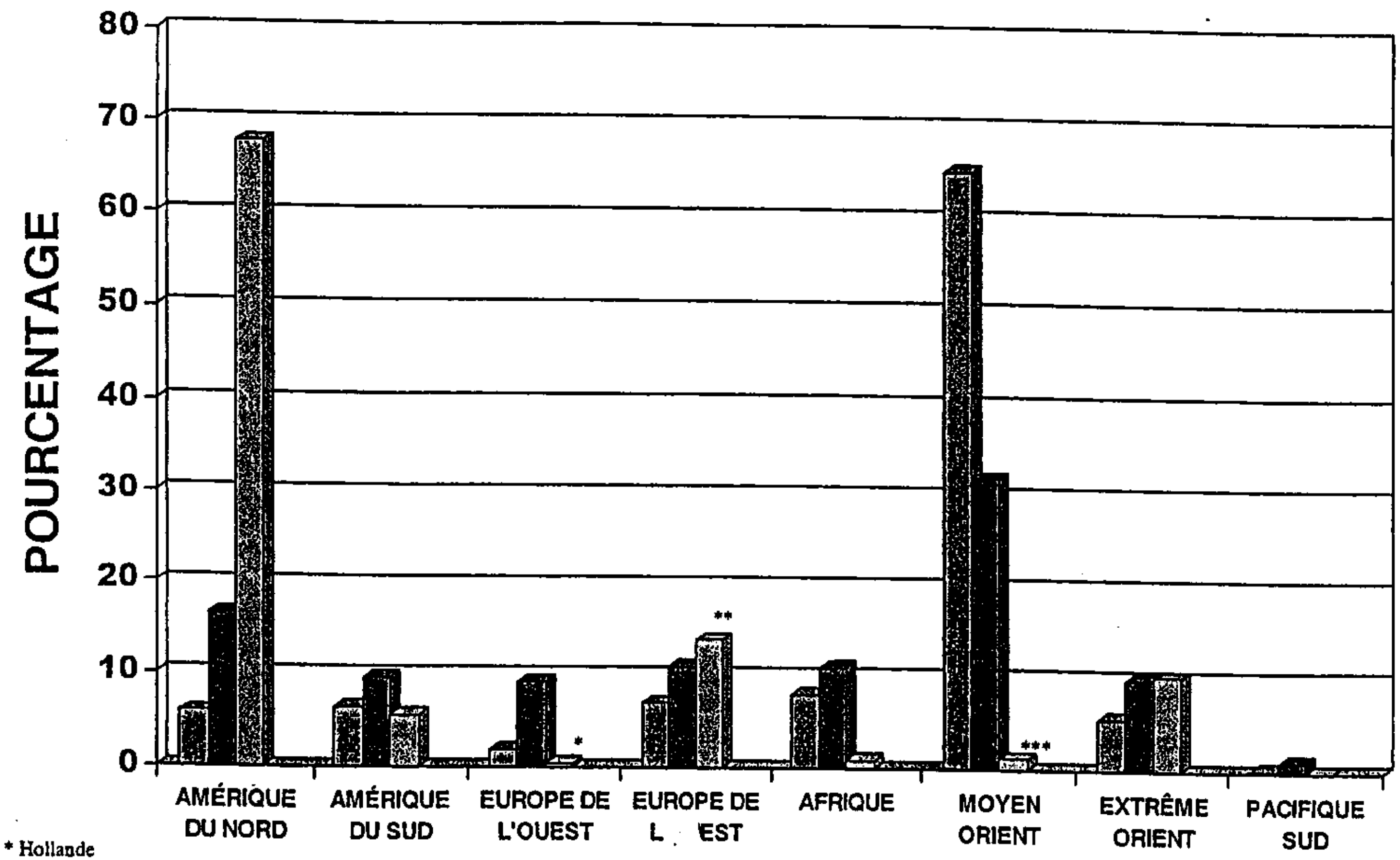
## ▪ Par rapport aux réserves mondiales de liquides

| Compagnie | Réserves (Gb) | Nouv.Class. | Class.1999 |
|---|---|---|---|
| Saudi Aramco | 261,539 | 1 | 1 |
| INOC | 112,500 | 2 | 2 |
| KPC | 96,498 | 3 | 3 |
| NIOC | 89,314 | 4 | 4 |
| PDVSA | 76,108 | 5 | 5 |
| Adnoc | 53,790 | 6 | 6 |
| Pemex | 46,590 | 7 | 7 |
| Libya NOC | 23,600 | 8 | 8 |
| NNPC | 16,751 | 9 | 9 |
| CNPC | 12,750 | 10 | 10 |
| Exxon Mobil | 11,550 | 11 | 19,24 |
| Lukoil | 11,178 | 12 | 11 |
| BP Amoco Arco | 10,146 | 13 | 16,36 |
| Shell | 10,031 | 14 | 12 |
| Yukos | 9,749 | 15 | 13 |
| **Sonatrach** | **9,200** | **16** | **14** |
| Petrobras | 7,500 | 17 | 15 |
| Sidanco | 7,242 | 18 | 17 |
| Gazprom | 7,150 | 19 | 18 |
| Tyumen Oil | 6,673 | 20 | 20 |
| Total Fina Elf | 6,267 | 21 | 34,58,37 |
| Tatneft | 5,820 | 22 | 21 |
| Surgutneftegaz | 5,498 | 23 | 22 |
| Sinopec | 5,271 | 24 | 23 |
| Chevron | 4,697 | 25 | 25 |
| Sibneft | 4,010 | 26 | 26 |
| Pertmina | 4,000 | 27 | 27 |
| ONGC | 4,000 | 27 | 27 |
| Rosneft | 3,885 | 29 | 29 |
| QGPC | 3,700 | 30 | 30 |
| Petronas | 3,592 | 31 | 31 |
| Texaco | 3,573 | 32 | 32 |
| PDO | 3,226 | 33 | 33 |
| ENI | 2,881 | 34 | 35 |
| Statoil | 2,418 | 35 | 38 |
| East Oil | 2,272 | 36 | 39 |
| Repsol-YPF | 2,160 | 37 | 59,44 |
| Sonangol | 2,160 | 38 | 40 |
| Petroecuador | 2,000 | 39 | 41 |
| Ecopetrol | 1,683 | 40 | 42 |
| Conoco | 1,591 | 41 | 43 |
| EGPC | 1,482 | 42 | 45 |
| Syrian Petroleum | 1,439 | 43 | 46 |
| Bashneft | 1,319 | 44 | 47 |
| CNOOC | 1,176 | 45 | 48 |
| Phillips | 1,161 | 46 | 49 |
| Occidental | 1,066 | 47 | 50 |
| Norsk Hydro Saga | 1,049 | 48 | 60,73 |
| Onaco | 1,000 | 49 | 51 |
| Slavneft | 974 | 50 | 52 |

# الأحتياطيات العالمية من البترول

# HUILE (fin 1998)

D 'après World Oil août 1999




(a) sauf : * Hollande
** Bulgarie, Slovaquie, Slovénie & pays de l 'ancienne URSS autre que Fédération Russe et Kazakhstan
*** Iraq

# ترتيب الشركات حسب الأنتاج العالمي للمحروقات السائلة

- **Par rapport à la production mondiale de liquides**

| Compagnie | Production ( M b/j) | Nouv. Class. | Class.1999 |
|---|---|---|---|
| Saudi Aramco | 8,804 | 1 | 1 |
| NIOC | 3,725 | 2 | 2 |
| PDVSA | 3,279 | 3 | 3 |
| Pemex | 3,070 | 4 | 4 |
| BPAmocoArco | 2,707 | 5 | 8,26 |
| ExxonMobil | 2,502 | 6 | 10,19 |
| Shell | 2,354 | 7 | 5 |
| CNPC | 2,185 | 8 | 6 |
| INOC | 2,142 | 9 | 7 |
| KPC | 1,905 | 10 | 9 |
| TotalFinaElf | 1,503 | 11 | 28,68,22 |
| **Sonatrach** | **1,356** | **12** | **11** |
| Adnoc | 1,331 | 13 | 12 |
| NNPC | 1,328 | 14 | 13 |
| Libya Noc | 1,230 | 15 | 14 |
| Chevron | 1,107 | 16 | 15 |
| Lukoil | 1,077 | 17 | 16 |
| Petrobras | 1,050 | 18 | 17 |
| Pertamina | 1,009 | 19 | 18 |
| Texaco | 0,930 | 20 | 20 |
| QGPC | 0,815 | 21 | 21 |
| Repsol-YPF | 0,722 | 22 | 54,31 |
| Sinopec | 0,706 | 23 | 23 |
| Surgutneftegaz | 0,706 | 23 | 23 |
| Yukos | 0,685 | 25 | 25 |
| ENI | 0,653 | 26 | 27 |
| Petronas | 0,552 | 27 | 29 |
| ONGC | 0,534 | 28 | 30 |
| PDO | 0,501 | 29 | 32 |
| Tatneft | 0,491 | 30 | 33 |
| Ecopetrol | 0,489 | 31 | 34 |
| Statoil | 0,460 | 32 | 35 |
| EGPC | 0,430 | 33 | 36 |
| Sidanco | 0,399 | 34 | 37 |
| Tyumen Oil | 0,395 | 35 | 38 |
| Norsk Hydro Saga | 0,379 | 36 | 52,62 |
| Conoco | 0,348 | 37 | 39 |
| Sibneft | 0,348 | 37 | 39 |
| CNOOC | 0,333 | 39 | 41 |
| Syrian Petroleum | 0,323 | 40 | 42 |
| Occidental | 0,321 | 41 | 42 |
| Petroecuador | 0,300 | 42 | 44 |
| Sonangol | 0,300 | 42 | 44 |
| AOC | 0,280 | 44 | 46 |
| Bashneft | 0,258 | 45 | 47 |
| Rosneft | 0,253 | 46 | 48 |
| Slavneft | 0,253 | 46 | 48 |
| Phillips | 0,235 | 48 | 50 |
| East Oil | 0,216 | 49 | 51 |
| Amerada Hess | 0,206 | 50 | 53 |

# ترتيب الشركات حسب الأنتاج العالمي للغـاز

## ▪ Par rapport à la production mondiale de gaz

| Compagnie | Production (M pc/j | Nouv. Class. | Class.1999 |
|---|---|---|---|
| Gazprom | 53.550 | 1 | 1 |
| Exxon Mobil | 10.618 | 2 | 4,9 |
| BP Amoco Arco | 7.912 | 3 | 5,17 |
| Shell | 7.862 | 4 | 2 |
| **Sonatrach** | **7.657** | **5** | **3** |
| Pertamina | 5.018 | 6 | 6 |
| Pemex | 4.791 | 7 | 7 |
| NIOC | 4.656 | 8 | 8 |
| Saudi Aramco | 4.266 | 9 | 10 |
| PDVSA | 3.965 | 10 | 11 |
| Adnoc | 3.527 | 11 | 12 |
| Petronas | 3.232 | 12 | 13 |
| Total Fina Elf | 3.226 | 13 | 22,47,29 |
| Chevron | 2.393 | 14 | 14 |
| Texaco | 2.227 | 15 | 15 |
| ENI | 2.175 | 16 | 16 |
| ONGC | 2.000 | 17 | 18 |
| QGPC | 1.977 | 18 | 19 |
| Unocal | 1.826 | 19 | 20 |
| Burlington | 1.647 | 20 | 21 |
| Repsol-YPF | 1.587 | 21 | 69,27 |
| CNPC | 1.497 | 22 | 23 |
| Phillips | 1.452 | 23 | 24 |
| Union Pacific | 1.444 | 24 | 25 |
| Conoco | 1.411 | 25 | 26 |
| Marathon | 1.241 | 26 | 28 |
| Petrobras | 1.099 | 27 | 30 |
| BG | 1.016 | 28 | 31 |
| Surgutneftegaz | 999 | 29 | 32 |
| Enron | 971 | 30 | 33 |
| KPC | 883 | 31 | 34 |
| Statoil | 830 | 32 | 35 |
| PanCanadian | 796 | 33 | 36 |
| Talisman | 748 | 34 | 37 |
| EGPC | 724 | 35 | 38 |
| Petro-Canada | 722 | 36 | 39 |
| Occidenta | 703 | 37 | 40 |
| Libya Noc | 615 | 38 | 41 |
| Ecopetrol | 601 | 39 | 42 |
| Apache | 590 | 40 | 43 |
| Kerr-McGee | 584 | 41 | 44 |
| Amerada Hess | 576 | 42 | 45 |
| Nobles Affiliates | 562 | 43 | 46 |
| Coastal | 509 | 44 | 48 |
| Pioneer | 504 | 45 | 49 |
| Anadarko | 484 | 46 | 50 |
| Gulf Canada | 476 | 47 | 51 |
| Rosneft | 473 | 48 | 52 |
| Lasmo | 473 | 48 | 52 |
| BHP | 470 | 49 | 54 |

## Pétrole OPEP, 1999
## 77,8% des réserves, 41% de la production et 47,1% des exportations mondiales

## La valeur des exportations a augmenté de 44,1% à $154,71 milliards

Le *Bulletin Statistique Annuel 1999* que l'OPEP vient de publier offre une synthèse exhaustive de l'évolution de l'industrie pétrolière et gazière dans les pays membres. Les principales conclusions qui en ressortent sont les suivantes :

→ Le prix moyen du panier OPEP est passé de $12,28/b en 1998 à $17,47/b en 1999 (+42,3%). En dollars 1973, ces prix correspondent respectivement à $3,57/b et 5,09/b. Grâce à cet accroissement, et en dépit d'une baisse de 1,38 mbj des exportations de 25,17 mbj en 1998 à 23,79 mbj en 1999 (-5,48%), la valeur des exportations des pays membres s'est accrue de 44,1% à $154,71 milliards en 1999.

→ A la fin de 1999, les pays OPEP détenaient 77,8% des réserves pétrolères prouvées mondiales et 43,4% des réserves de gaz naturel. Leur part dans la production pétrolière mondiale a entretemps chuté à 41%, tandis que leur part dans la production commercialisée de gaz naturel est passée de 14,9% en 1998 à 15,3% en 1999 grâce aux augmentations enregistrées en **Algérie**, en **Iran** et au **Qatar**. Les exportations de gaz naturel ont poursuivi leur forte progression, avec 114,5 $Gm^3$ en 1999, soit 23,7% des exportations mondiales, contre 101,5 $Gm^3$ en 1998 et 72,3 $Gm^3$ en 1993.

→ La capacité de raffinage des pays OPEP s'est maintenue à 8,6 mbj, soit 10,6% du total mondial. Leur consommation de produits raffinés a, quant à elle, légèrement baissé à 7% du total mondial.

Tableau 1 : **Valeur des exportations pétrolières des pays de l'OPEP (a)**

*(en millions de dollars)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 6 902 | 6 335 | 6 938 | 8 826 | 8 352 | 5 691 | 7 556 |
| Indonésie | 5 693 | 6 005 | 6 443 | 7 879 | 7 243 | 4 600 | 6 580 |
| Iran | 12 773 | 13 576 | 14 973 | 19 441 | 15 553 | 10 048 | 16 098 |
| Irak | 425 | 421 | 461 | 680 | 4 280 | 5 111 | 12 104 |
| Koweit | 9 711 | 10 459 | 12 054 | 14 132 | 13 468 | 8 472 | 10 998 |
| Libye | 7 689 | 7 170 | 7 763 | 9 543 | 8 905 | 5 612 | 7 734 |
| Nigeria | 10 859 | 11 040 | 11 512 | 14 888 | 14 391 | 8 754 | 12 453 |
| Qatar | 2 811 | 2 623 | 2 987 | 3 801 | 4 655 | 3 357 | 4 775 |
| Arabie Séoudite | 38 621 | 38 139 | 43 547 | 54 272 | 53 344 | 32 570 | 44 934 |
| EAU | 12 118 | 11 683 | 12 822 | 14 980 | 15 269 | 11 131 | 15 021 |
| Venezuela | 10 859 | 12 292 | 13 987 | 19 659 | 18 140 | 12 007 | 16 465 |
| **Total OPEP** | **118 461** | **119 742** | **133 486** | **168 102** | **163 599** | **107 352** | **154 717** |

(a) Pour certains pays, la valeur peut inclure également les exportations de condensats. Chiffres arrondis.

* Estimations.

Notes: Certains pays importent du pétrole brut et des produits raffinés, ce qui réduit leurs recettes indiquées dans le tableau.

Sources : Communications directes au Secrétariat. FMI, International Financial Statistics. Pétrole et Gaz Arabes. Estimations du secrétariat.

Tableau 2: **Prix du pétrole brut en valeur nominale et réelle**
($/baril) - Base: 1973 = 100

| | | Prix réels ajustés en fonction de : | | |
|---|---|---|---|---|
| | **Prix nominaux** (1) | **Taux de change** (2) | **Inflation** (3) | **Total** (4) |
| **1970** | 1,67 | 2,00 | 1,98 | 2,36 |
| **1971** | 2,03 | 2,38 | 2,29 | 2,67 |
| **1972** | 2,29 | 2,48 | 2,47 | 2,67 |
| **1973** | 3,05 | 3,05 | 3,05 | 3,05 |
| **1974** | 10,73 | 11,15 | 9,45 | 9,82 |
| **1975** | 10,73 | 10,95 | 8,53 | 8,70 |
| **1976** | 11,51 | 12,65 | 8,46 | 9,31 |
| **1977** | 12,39 | 13,39 | 8,42 | 9,10 |
| **1978** | 12,70 | 12,39 | 8,07 | 7,87 |
| **1979** | 17,25 | 16,31 | 10,00 | 9,46 |
| **1980** | 28,64 | 27,01 | 14,75 | 13,91 |
| **1981** | 32,51 | 35,08 | 15,19 | 16,39 |
| **1982** | 32,38 | 39,33 | 14,11 | 17,13 |
| **1983** | 29,04 | 37,90 | 12,06 | 15,74 |
| **1984** | 28,20 | 40,38 | 11,16 | 15,98 |
| **1985** | 27,01 | 40,03 | 10,24 | 15,18 |
| **1986** | 13,53 | 16,23 | 5,02 | 6,02 |
| **1987** | 17,73 | 18,91 | 6,38 | 6,81 |
| **1988** | 14,24 | 14,76 | 4,96 | 5,13 |
| **1989** | 17,31 | 18,93 | 5,75 | 6,29 |
| **1990** | 22,26 | 22,34 | 7,02 | 7,05 |
| **1991** | 18,62 | 18,87 | 5,63 | 5,71 |
| **1992** | 18,44 | 18,22 | 5,40 | 5,34 |
| **1993** | 16,33 | 17,84 | 4,65 | 5,08 |
| **1994** | 15,53 | 16,82 | 4,32 | 4,68 |
| **1995** | 16,86 | 17,57 | 4,57 | 4,76 |
| **1996** | 20,29 | 21,25 | 5,37 | 5,62 |
| **1997** | 18,68 | 20,95 | 4,84 | 5,42 |
| **1998** | 12,28 | 13,99 | 3,13 | 3,57 |
| **1999** | 17,47 | 20,25 | 4,39 | 5,09 |

(1) De 1970 à 1981, prix officiel de l'Arab Light. Depuis 1982, prix spot du panier OPEP. (2) Basé sur la moyenne pondérée des indices des taux de change des pays signataires de l'accord de Genève I et les E.U. vis-à-vis du dollar (pondération : importations de l'OPEP en provenance des pays concernés). (3) Basé sur l'indice pondéré des prix à la consommation des pays indiqués ci-dessus. (4) Basé sur les indices combinés des taux de change et de l'inflation.
Sources : FMI, International Financial Statistics, FMI, Direction of Trade, National Westminster Bank.

**Prix du pétrole brut en valeur nominale et réelle**
($/baril)

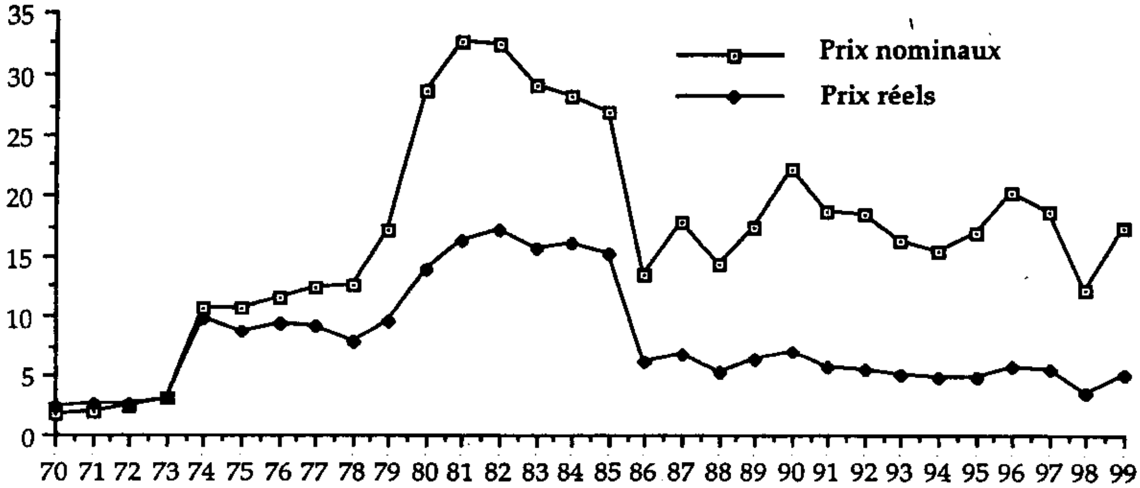


Tableau 3

**Réserves pétrolières prouvées par pays**

*(en millions de barils)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 9 200 | 9 979 | 9 979 | 10 800 | 11 200 | 11 314 | 11 314 |
| Indonésie | 5 167 | 4 980 | 4 980 | 4 980 | 4 980 | 4 980 | 4 980 |
| Iran | 92 860 | 94 300 | 93 700 | 92 600 | 92 600 | 93 700 | 93 100 |
| Irak | 100 000 | 100 000 | 100 000 | 112 000 | 112 500 | 112 500 | 112 500 |
| Koweit | 96 500 | 96 500 | 96 500 | 96 500 | 96 500 | 96 500 | 96 500 |
| Libye | 22 800 | 22 800 | 29 500 | 29 500 | 29 500 | 29 500 | 29 500 |
| Nigeria | 20 991 | 20 991 | 20 828 | 20 828 | 20 828 | 22 500 | 22 500 |
| Qatar | 3 121 | 3 500 | 3 700 | 3 700 | 3 700 | 3 700 | 3 700 |
| Arabie Séoudite | 261 355 | 261 374 | 261 450 | 261 444 | 261 541 | 261 542 | 262 784 |
| EAU | 98 100 | 98 100 | 98 100 | 97 800 | 97 800 | 97 800 | 97 800 |
| Venezuela | 64 448 | 64 877 | 66 329 | 72 667 | 74 931 | 76 108 | 76 848 |
| **Total OPEP** | **774 541** | **777 400** | **785 066** | **802 819** | **806 080** | **810 144** | **811 526** |
| **Total mondial** | **1 009 629** | **1 016 749** | **1 025 550** | **1 049 590** | **1 052 508** | **1 058 154** | **1 042 536** |
| Part OPEP (%) | 76,7 | 76,5 | 76,6 | 76,5 | 76,6 | 76,6 | 77,8 |

Notes: Au 31 décembre de chaque année. Chiffres arrondis.
Sources : Communications directes au Secrétariat. Oil and Gas Journal. World Oil. Pétrole et Gaz Arabes.

Tableau 4

**Réserves prouvées de gaz naturel par pays**

*(en milliards de m³)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 3 700 | 2 963 | 3 690 | 3 700 | 4 077 | 4 077 | 4 523 |
| Indonésie | 1 934 | 3 255 | 3 500 | 3 851 | 3 902 | 4 150 | 4 480 |
| Iran | 20 700 | 20 764 | 19 350 | 23 000 | 23 000 | 24 100 | 22 370 |
| Irak | 3 100 | 3 115 | 3 360 | 3 360 | 3 188 | 3 188 | 3 188 |
| Koweit | 1 492 | 1 499 | 1 494 | 1 489 | 1 490 | 1 482 | 1 480 |
| Libye | 1 289 | 1 310 | 1 313 | 1 311 | 1 315 | 1 315 | 1 315 |
| Nigeria | 3 683 | 3 450 | 3 474 | 3 475 | 3 483 | 3 510 | 3 510 |
| Qatar | 7 070 | 7 070 | 8 500 | 8 500 | 8 500 | 10 900 | 10 900 |
| Arabie Séoudite | 5 249 | 5 260 | 5 545 | 5 693 | 5 882 | 6 068 | 6 146 |
| EAU | 5 795 | 6 777 | 5 859 | 5 784 | 6 063 | 5 996 | 5 993 |
| Venezuela | 3 693 | 3 965 | 4 065 | 4 052 | 4 121 | 4 147 | 4 152 |
| **Total OPEP** | **57 705** | **59 428** | **60 149** | **64 215** | **65 021** | **68 933** | **68 057** |
| **Total mondial** | **145 541** | **148 795** | **147 231** | **152 196** | **154 315** | **157 997** | **156 735** |
| Part OPEP (%) | 39,6 | 39,9 | 40,9 | 42,2 | 42,1 | 43,6 | 43,4 |

Notes: Au 31 décembre de chaque année. Chiffres arrondis.
Sources : Communications directes au Secrétariat. Cedigaz. Oil and Gas Journal. World Oil.

Tableau 5

**Production de pétrole brut**

*(en milliers de b/j)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 747,3 | 752,5 | 752,5 | 805,7 | 846,1 | 827,3 | 749,6 |
| Indonésie | 1 327,3 | 1 332,8 | 1 328,4 | 1 326,7 | 1 330,4 | 1 315,4 | 1 207,1 |
| Iran | 3 425,2 | 3 596,0 | 3 595,0 | 3 596,0 | 3 603,4 | 3 714,0 | 3 439,0 |
| Irak | 659,5 | 748,7 | 736,9 | 740,4 | 1 383,9 | 2 181,1 | 2 719,8 |
| Koweit (1) | 1 881,8 | 2 006,6 | 2 006,6 | 2 005,6 | 2 007,1 | 2 051,5 | 1 872,7 |
| Libye | 1 361,0 | 1 389,8 | 1 399,0 | 1 394,0 | 1 395,8 | 1 449,0 | 1 287,2 |
| Nigeria | 1 905,2 | 1 820,9 | 1 842,6 | 1,863,1 | 1 876,7 | 1 939,0 | 1 939,8 |
| Qatar | 390,3 | 378,7 | 389,8 | 393,1 | 405,0 | 618,1 | 608,5 |
| Arabie Séoudite (1) | 8 047,7 | 8 049,0 | 8 023,4 | 8 102,3 | 8 011,7 | 8 280,2 | 7 564,7 |
| EAU | 2 159,3 | 2 166,5 | 2 148,0 | 2 161,3 | 2 160,7 | 2 244,1 | 2 048,8 |
| Venezuela | 2 326,0 | 2 367,9 | 2 378,5 | 2 381,0 | 2 411,0 | 3 120,0 | 2 800,4 |
| Total OPEP | 24 230,5 | 24 609,4 | 24 600,8 | 24 769,2 | 25 431,8 | 27 739,7 | 26 237,7 |
| Total mondial | 59 406,3 | 60 066,7 | 60 520,3 | 61 748,0 | 63 189,6 | 65 492,4 | 63 956,8 |
| Part OPEP (%) | 40,8 | 41,0 | 40,6 | 40,1 | 40,2 | 42,4 | 41,0 |

(1) Y compris sa part de production de la Zone Neutre.
Note: Chiffres arrondis.
Sources : Communications directes au Secrétariat. Sources nationales et autres.

Tableau 6

**Production commercialisée de gaz naturel**

*(en millions de $m^3$)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 53 872 | 51 157 | 62 301 | 67 114 | 75 730 | 80 876 | 85 848 |
| Indonésie | 55 860 | 63 473 | 63 360 | 66 660 | 67 150 | 63 470 | 66 000 |
| Iran | 36 900 | 40 400 | 38 600 | 40 410 | 47 000 | 50 000 | 56 755 |
| Irak | 2 550 | 3 170 | 3 170 | 3 240 | 3 050 | 2 950 | 3 200 |
| Koweit | 5 420 | 5 970 | 9 278 | 9 302 | 9 270 | 9 491 | 8 688 |
| Libye | 6 360 | 6 390 | 6 340 | 6 420 | 6 570 | 6 360 | 6 100 |
| Nigeria | 5 050 | 4 550 | 4 844 | 5 460 | 5 850 | 5 900 | 6 500 |
| Qatar | 13 500 | 13 500 | 13 500 | 13 700 | 17 400 | 19 580 | 24 000 |
| Arabie Séoudite | 40 040 | 42 770 | 42 930 | 44 510 | 45 840 | 46 720 | 46 200 |
| EAU | 22 990 | 25 820 | 31 320 | 33 800 | 36 310 | 37 070 | 38 599 |
| Venezuela | 25 613 | 24 675 | 25 200 | 29 730 | 30 211 | 28 060 | 26 771 |
| Total OPEP | 268 155 | 281 875 | 300 843 | 320 346 | 344 381 | 350 477 | 368 661 |
| Total mondial | 2 166 389 | 2 184 280 | 2 213 711 | 2 310 715 | 2 306 050 | 2 350 671 | 2 412 201 |
| Part OPEP (%) | 12,4 | 12,9 | 13,6 | 13,9 | 14,9 | 14,9 | 15,3 |

Note: Chiffres arrondis.
Sources : Communications directes au Secrétariat. Cedigaz. Middle East Economic Survey. Petroleum Intelligence Weekly. Pétrole et Gaz Arabes. Estimations du Secrétariat.

Tableau 7

**Capacité de raffinage**

*(en milliers de b/j)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 474,5 | 468,6 | 462,2 | 462,2 | 462,2 | 462,2 | 462,2 |
| Indonésie | 782,8 | 895,3 | 891,2 | 891,2 | 891,2 | 929,7 | 929,7 |
| Iran | 1 092,0 | 1 092,0 | 1 092,0 | 1 092,0 | 1 208,0 | 1 524,0 | 1 474,0 |
| Irak | 595,0 | 603,0 | 603,0 | 603,0 | 603,0 | 603,0 | 603,0 |
| Koweit | 670,0[a] | 820,0 | 820,0 | 797,0 | 874,5 | 829,6 | 899,0 |
| Libye | 342,0 | 342,0 | 342,0 | 342,0 | 342,0 | 342,0 | 342,0 |
| Nigeria | 400,5 | 400,5 | 424,0 | 424,0 | 424,0 | 424,0 | 424,0 |
| Qatar | 63,0 | 63,0 | 63,0 | 63,0 | 63,0 | 63,0 | 63,0 |
| Arabie Séoudite | 1 550,0 | 1 670,0 | 1 670,0 | 1 670,0 | 1 693,0 | 1 780,0 | 1 810,0 |
| EAU | 205,0 | 205,0 | 211,0 | 246,0 | 291,0 | 291,0 | 411,0 |
| Venezuela | 1 181,0 | 1 181,0 | 1 181,0 | 1 183,2 | 1 183,2 | 1 200,3 | 1 188,4 |
| **Total OPEP** | **7 355,8** | **7 740,4** | **7 759,4** | **7 773,6** | **8 035,1** | **8 448,8** | **8 606,3** |
| **Total mondial** | **73 935,8** | **75 201,3** | **75 965,9** | **76 545,7** | **77 926,8** | **79 529,3** | **81 141,3** |
| Part OPEP (%) | 9,9 | 10,3 | 10,2 | 10,1 | 10,4 | 10,6 | 10,6 |

Notes: Au 31 décembre de chaque année. Chiffres arrondis.

(a) Capacité avant la crise du Golfe. Selon les chiffres communiqués au Secrétariat de l'OPEP la capacité de raffinage du Koweit a été de 336 000 b/j en 1992 et de 552 000 b/j en 1993.

Sources : Communications directes au Secrétariat. Pétrole et Gaz Arabes. OGJ. Sources nationales.

Tableau 8

**Production de produits raffinés (1)**

*(en milliers de b/j)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 426,1 | 429,8 | 440,7 | 429,4 | 435,6 | 410,2 | 430,6 |
| Indonésie | 770,5 | 767,4 | 854,3 | 892,9 | 887,6 | 884,2 | 770,6 |
| Iran | 911,7 | 916,9 | 942,0 | 957,0 | 974,4 | 1 337,8 | 1 361,2 |
| Irak | 417,7 | 457,7 | 447,8 | 438,3 | 449,0 | 463,7 | 447,3 |
| Koweit | 449,4 | 782,4 | 821,7 | 787,7 | 879,6 | 876,1 | 903,3 |
| Libye | 286,8 | 295,4 | 300,4 | 304,7 | 307,6 | 248,2 | 242,6 |
| Nigeria | 220,3 | 108,4 | 161,3 | 193,0 | 192,5 | 113,6 | 131,1 |
| Qatar | 49,4 | 57,1 | 57,8 | 60,9 | 55,4 | 60,1 | 59,8 |
| Arabie Séoudite | 1 482,0 | 1 511,3 | 1 449,9 | 1 641,0 | 1 584,4 | 1 600,3 | 1 593,2 |
| EAU | 193,4 | 208,4 | 230,1 | 234,9 | 298,4 | 222,4 | 232,9 |
| Venezuela | 1 069,3 | 1 126,8 | 1 201,1 | 1 335,2 | 1 327,3 | 1 332,7 | 1 209,3 |
| **Total OPEP** | **6 276,6** | **6 661,7** | **6 907,0** | **7 275,0** | **7 391,8** | **7 549,2** | **7 381,9** |
| **Total mondial** | **64 064,8** | **64 753,7** | **65 976,1** | **67 876,0** | **69 657,6** | **70 292,0** | **70 057,6** |
| Part OPEP (%) | 9,8 | 10,3 | 10,5 | 10,7 | 10,6 | 10,7 | 10,5 |

(1) Non compris la production des usines de traitement du gaz.
Note: Chiffres arrondis.
Sources : Communications directes au Secrétariat. Sources nationales. ONU, Energy Statistics Yearbook. OCDE, Energy Statistics and Balances of Non-OECD Countries.

Tableau 9

**Consommation de produits raffinés**

*(en milliers de b/j)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 186.8 | 177.3 | 172.7 | 168.7 | 163.6 | 171.2 | 175.8 |
| Indonésie | 711,4 | 751,7 | 774,7 | 865,4 | 946,9 | 896,7 | 846,5 |
| Iran | 960,2 | 920,0 | 945,0 | 984,1 | 981,6 | 1 318,0 | 1 192,2 |
| Irak | 563,6 | 623,5 | 612,9 | 594,5 | 601,4 | 620,7 | 599,6 |
| Koweit | 95,2 | 106,2 | 117,6 | 114,1 | 131,8 | 158,8 | 163,8 |
| Libye | 125,5 | 153,5 | 174,1 | 175,3 | 174,1 | 195,0 | 210,7 |
| Nigeria | 211,1 | 160,4 | 186,1 | 199,7 | 206,0 | 198,6 | 184,3 |
| Qatar | 13,7 | 16,3 | 17,2 | 19,3 | 21,6 | 23,2 | 22,2 |
| Arabie Séoudite | 767,5 | 792,4 | 751,2 | 807,4 | 814,5 | 865,8 | 908,4 |
| EAU | 133,1 | 132,1 | 125,5 | 123,0 | 115,0 | 130,0 | 127,9 |
| Venezuela | 419,8 | 412,1 | 416,6 | 403,5 | 411,1 | 441,7 | 383,2 |
| Total OPEP | 4 188,1 | 4 245,5 | 4 293,7 | 4 455,0 | 4 567,7 | 5 019,6 | 4 814,4 |
| Total mondial | 62 105,6 | 62 883,3 | 64 299,2 | 66 123,7 | 67 801,0 | 68 291,1 | 69 211,6 |
| Part OPEP (%) | 6,7 | 6,8 | 6,7 | 6,7 | 6,7 | 7,4 | 7,0 |

Sources : Communications directes au Secrétariat. AIE, World Energy Statistics and Balances. BP, Statistical Review. ONU, Energy Statistics Yearbook.

Tableau 10

**Exportations de pétrole brut**

*(en milliers de b/j)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 308,0 | 329,2 | 332,8 | 390,8 | 373,1 | 549,4 | 414,6 |
| Indonésie | 681,6 | 792,6 | 743,9 | 706,8 | 709,7 | 678,0 | 721,5 |
| Iran (a) | 2 600,0 | 2 650,0 | 2 621,0 | 2 630,0 | 2 587,0 | 2 512,0 | 2 531,0 |
| Irak | 59,2 | 60,0 | 63,5 | 88,1 | 721,9 | 1 554,1 | 2 024,9 |
| Koweit | 1 440,0 | 1 263,5 | 1 186,4 | 1 224,2 | 1 134,2 | 1 190,2 | 948,2 |
| Libye | 1 110,0 | 1 125,0 | 1 120,3 | 1 123,4 | 1 115,7 | 1 161,0 | 1 103,9 |
| Nigeria | 1 557,0 | 1 590,0 | 1 665,0 | 1 897,4 | 1 930,9 | 1 707,8 | 1 477,3 |
| Qatar | 340,6 | 322,6 | 333,0 | 367,0 | 465,0 | 572,4 | 580,5 |
| Arabie Séoudite | 6 292,9 | 6 233,6 | 6 290,8 | 6 109,3 | 6 184,5 | 6 390,4 | 5 719,7 |
| EAU | 1 970,0 | 1 955,0 | 1 925,0 | 1 943,2 | 1 949,0 | 2 039,0 | 1 919,0 |
| Venezuela | 1 540,3 | 1 696,4 | 1 819,9 | 1 976,4 | 2 210,8 | 2 243,9 | 1 923,0 |
| Total OPEP | 17 899,6 | 18 017,9 | 18 101,6 | 18 456,6 | 19 381,8 | 20 598,3 | 19 363,5 |
| Total mondial | 30 470,7 | 31 524,1 | 32 231,7 | 33 541,6 | 34 947,3 | 36 418,5 | 35 136,9 |
| Part OPEP (%) | 58,7 | 57,2 | 56,2 | 55,0 | 55,5 | 56,6 | 55,1 |

Note : Y compris les réexportations.

(a) Année fiscale se terminant le 20 mars.

Sources : Communications directes au Secrétariat. ONU, Energy Statistics Yearbook. Estimations du Secrétariat.

Tableau 11

**Exportations de produits raffinés (1)**

*(en milliers de b/j)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 374,6 | 384,0 | 395,8 | 406,1 | 462,3 | 461,9 | 599,7 |
| Indonésie | 239,1 | 250,1 | 294,1 | 297,1 | 257,3 | 220,8 | 196,2 |
| Iran | 70,0 | 119,5 | 165,6 | 183,0 | 212,6 | 159,0 | 166,3 |
| Irak | 18,6 | 19,0 | 55,5 | 60,9 | 52,1 | 53,0 | 55,0 |
| Koweit | 419,0 | 622,3 | 794,2 | 751,5 | 848,0 | 897,0 | 739,3 |
| Libye | 142,0 | 130,0 | 140,1 | 129,7 | 134,3 | 129,9 | 135,0 |
| Nigeria | 32,5 | 25,0 | 18,8 | 21,3 | 21,3 | 20,0 | 20,0 |
| Qatar | 116,2 | 103,0 | 98,0 | 107,0 | 125,0 | 95,1 | 75,3 |
| Arabie Séoudite | 1 385,7 | 1 360,1 | 1 321,6 | 1 492,0 | 1 392,9 | 1 368,9 | 1 279,7 |
| EAU | 160,0 | 155,0 | 269,1 | 271,9 | 323,1 | 319,1 | 331,0 |
| Venezuela | 634,5 | 633,5 | 688,3 | 742,1 | 841,5 | 846,2 | 828,0 |
| **Total OPEP** | **3 592,2** | **3 801,5** | **4 241,1** | **4 462,6** | **4 670,3** | **4 570,9** | **4 425,3** |
| **Total mondial** | **13 094,4** | **13 511,9** | **14 079,9** | **14 906,7** | **15 680,3** | **15 455,6** | **15 324,0** |
| Part OPEP (%) | 27,4 | 28,1 | 30,1 | 29,9 | 29,8 | 29,6 | 28,9 |

(1) Y compris les exportations et ré-exportations à partir des usines de gaz.
Sources : Communications directes au Secrétariat. UN, Energy Statistics Yearbook. Estimations du Secrétariat.

Tableau 12

**Exportations de pétrole brut et de produits raffinés (1)**

*(en milliers de b/j)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 682,6 | 713,2 | 728,6 | 796,9 | 835,4 | 1 011,3 | 1 014,2 |
| Indonésie | 920,7 | 1 042,7 | 1 038,0 | 1 003,9 | 967,0 | 898,8 | 917,7 |
| Iran (a) | 2 670,0 | 2 769,5 | 2 786,6 | 2 813,0 | 2 799,6 | 2 671,0 | 2 697,3 |
| Irak | 77,8 | 79,0 | 119,0 | 149,0 | 774,0 | 1 607,1 | 2 079,9 |
| Koweit | 1 859,0 | 1 885,8 | 1 980,6 | 1 975,7 | 1 982,2 | 2 087,2 | 1 687,4 |
| Libye | 1 252,0 | 1 255,0 | 1 260,4 | 1 253,1 | 1 250,0 | 1 290,9 | 1 238,9 |
| Nigeria | 1 589,5 | 1 615,0 | 1 683,8 | 1 918,7 | 1 952,2 | 1 727,8 | 1 497,3 |
| Qatar | 456,8 | 425,6 | 431,0 | 474,0 | 590,0 | 667,5 | 655,8 |
| Arabie Séoudite | 7 678,6 | 7 593,7 | 7 612,4 | 7 601,3 | 7 577,4 | 7 759,3 | 6 999,3 |
| EAU | 2 130,0 | 2 110,0 | 2 194,1 | 2 215,1 | 2 272,1 | 2 358,1 | 2 250,0 |
| Venezuela | 2 174,8 | 2 329,9 | 2 508,2 | 2 718,5 | 3 052,3 | 3 090,1 | 2 751,0 |
| **Total OPEP** | **21 491,8** | **21 819,5** | **22 342,7** | **22 919,2** | **24 052,2** | **25 169,2** | **23 788,8** |
| **Total mondial** | **43 565,1** | **45 036,1** | **46 311,6** | **48 448,3** | **50 627,6** | **51 874,0** | **50 460,9** |
| Part OPEP (%) | 49,3 | 48,4 | 48,2 | 47,3 | 47,5 | 48,5 | 47,1 |

(1) Y compris les exportations et ré-exportations à partir des usines de gaz.
(a) Année fiscale se terminant le 20 mars.
Sources : Communications directes au Secrétariat. ONU, Energy Statistics Yearbook. AIE.

Tableau 13

**Exportations de gaz naturel**

*(en millions de $m^3$)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 35 054 | 31 693 | 37 356 | 40 970 | 48 740 | 52 690 | 59 320 |
| Indonésie | 31 800 | 35 150 | 33 310 | 35 280 | 35 280 | 36 400 | 38 800 |
| Iran | 500 | - | 100 | 100 | - | - | - |
| Irak | - | - | - | - | - | - | - |
| Koweit | - | - | - | - | - | - | - |
| Libye | 1 600 | 1 480 | 1 490 | 1 200 | 1 120 | 910 | 1 000 |
| Nigeria | - | - | - | - | - | - | 700 |
| Qatar | - | - | - | - | 2 860 | 4 790 | 8 100 |
| Arabie Séoudite | - | - | - | - | - | - | - |
| EAU | 3 350 | 4 150 | 6 530 | 6 740 | 7 310 | 6 720 | 6 600 |
| Venezuela | - | - | - | - | - | - | - |
| **Total OPEP** | **72 304** | **72 473** | **78 786** | **84 290** | **95 310** | **101 510** | **114 520** |
| **Total mondial** | **343 446** | **359 493** | **387 245** | **423 864** | **430 821** | **445 625** | **482 860** |
| Part OPEP (%) | 21.1 | 20,2 | 20,3 | 19,9 | 22,1 | 22,8 | 23,7 |

Note: Chiffres arrondis.
Sources: Communications directes au Secrétariat. Cedigaz. Institut Français du Pétrole: The World Gas Industry. Middle East Economic Survey. Petroleum Intelligence Weekly. Pétrole et Gaz Arabes. OCDE, Quarterly Oil and Gas Statistics.

Tableau 14

**Balances des comptes courants**

*(en millions de dollars)*

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Algérie | 800 | -1 840 | -2 240 | 1 250 | 3 450 | -2 960 | -1 610 |
| Indonésie | -2 106 | -2 792 | -6 431 | -7 663 | -4 889 | 4 096 | 5 600 |
| Iran | -4 215 | 4 950 | 3 358 | 5 232 | 2 213 | -1 897 | 5 032 |
| Irak | -250 | -229 | -402 | -523 | 197 | -167 | -247 |
| Koweit | 2 498 | 3 227 | 5 016 | 7 107 | 7 935 | 2 527 | 5 480 |
| Libye | -1 362 | 29 | 1 998 | 1 477 | 1 875 | -391 | -97 |
| Nigeria | -780 | -2 128 | -2 578 | 3 507 | 552 | -4 244 | -2 500 |
| Qatar | -659 | -502 | -2 160 | -1 246 | -1 679 | -2 079 | -556 |
| Arabie Séoudite | -17 268 | -10 487 | -5 325 | 681 | 305 | -13 150 | -4 600 |
| EAU | 4 060 | 2 600 | 4 280 | 6 610 | 6 310 | 1 370 | 4 110 |
| Venezuela | -1 993 | 2 541 | 2 014 | 8 914 | 3 467 | -2 562 | 5 400 |
| **Total OPEP** | **-21 275** | **-4 631** | **-2 471** | **25 346** | **19 736** | **-19 456** | **16 012** |

Note: Chiffres arrondis.
Sources: Communications directes au Secrétariat. FMI, International Financial Statistics. Sources nationales.

Tableau 15

**Evolution de la flotte de tankers dans les pays membres de l'OPEP**

*(en milliers de tpl, en fin d'année)*

| | 1996 | | 1997 | | 1998 | | 1999 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Nombre | Tpl | Nombre | Tpl | Nombre | Tpl | Nombre | Tpl |
| Algérie | 1 | 22,3 | 1 | 22,6 | 1 | 22,6 | 1 | 22,6 |
| Indonésie | 25 | 726,7 | 25 | 739,1 | 25 | 739,1 | 31 | 904,2 |
| Iran | 12 | 3 301,0 | 25 | 3 996,1 | 17 | 2 998,9 | 20 | 3 523,6 |
| Irak | 17 | 1 493,0 | 17 | 1 517,0 | 16 | 1 364,2 | 9 | 534,3 |
| Koweit | 28 | 3 441,5 | 27 | 3 156,9 | 26 | 3 343,0 | 17 | 2 890,3 |
| Libye | 10 | 1 234,7 | 10 | 1 254,5 | 9 | 1 113,5 | 5 | 526,9 |
| Nigeria | 2 | 406,5 | 3 | 423,7 | 2 | 413,0 | 2 | 413,0 |
| Qatar | 2 | 190,7 | 5 | 479,0 | 5 | 479,0 | 5 | 465,8 |
| Arabie Séoudite | 15 | 796,5 | 14 | 719,3 | 10 | 521,8 | 11 | 481,3 |
| EAU | 15 | 785,5 | 10 | 509,4 | 13 | 659,4 | 13 | 659,4 |
| Venezuela | 11 | 559,9 | 10 | 521,8 | 9 | 474,4 | 7 | 373,8 |
| **Total OPEP** | **138** | **12 958,3** | **147** | **13 339,4** | **134** | **12 176,3** | **121** | **10 795,2** |
| **Total mondial (a)** | **3 255** | **288 294,0** | **3 323** | **292 397,5** | **3 424** | **300 460,0** | **3 307** | **287 358,1** |
| Part OPEP (%) | | 4,5 | | 4,6 | | 4,1 | | 3,8 |

Note: Chiffres arrondis.
Sources : World Tanker Fleet Review, Jacobs & Partners Ltd. Communications directes au Secrétariat.

Tableau 16

**Flotte de transporteurs de gaz liquide des pays membres de l'OPEP**

*(en milliers de $m^3$, fin 1998)*

| | GPL | | GNL | | Total | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Nombre | Capacité | Nombre | Capacité | Nombre | Capacité |
| Algérie | 5 | 30,2 | 6 | 677,9 | 11 | 708,1 |
| Indonésie | 5 | 19,1 | - | - | 5 | 19,1 |
| Iran | 1 | 12,1 | - | - | 1 | 12,1 |
| Irak | - | - | - | - | - | - |
| Koweit | 7 | 522,0 | - | - | 7 | 522,0 |
| Libye | 3 | 9,8 | - | - | 3 | 9,8 |
| Nigeria | - | - | - | - | - | - |
| Qatar | - | - | - | - | - | - |
| Arabie Séoudite | 1 | 76,7 | - | - | 1 | 76,7 |
| EAU | 1 | 3,2 | 7 | 959,0 | 8 | 962,2 |
| Venezuela | 2 | 28,3 | - | - | 2 | 28,3 |
| **Total OPEP** | **25** | **701,4** | **13** | **1 636,9** | **38** | **2 338,3** |
| **Total mondial** | **942** | **12 943,5** | **118** | **12 694,2** | **1 060** | **25 637,7** |
| Part OPEP (%) | | 5,4 | | 12,9 | | 9,1 |

Note: Chiffres arrondis.
Sources: The Liquid Gas Carrier Register, 2000, Clarkson Research Ltd.

## العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية منذ صدور قانون 86 - 14 حول المحروقات

| الشركات | المناطق | نوعية العقد | المساحة بـ كلم2 | تاريخ الإمضاء | مدة العقد | عدد الآبار | التعهد المالي بالدولار US | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1- ألبكوا ALEPCO | غرداية | R | 8734.68 | 87/06/16 | 5 س | 3 | 23000.000 | C.P.P |
| 2 - طوطال TOTAL | الأغرب، حرشة، جبل، عتق، حمرا | P | 8109.50 | 87/10/07 | 1.5 س | | | |
| 3 - أجيب AGIP | زمول الأكبر | R | 3721.07 | 87/12/15 | 2+3 س | 2 | 69000.000 | C.P.P |
| 4 - سبسا CEPSA | غورد يعقوب. | R | 1640.00 | 88/02/09 | 3 س | 1 | 25000.000 | C.P.P |
| 5 - باش بي BHP | غورد لوح، سيف فاطمة | R | 7540.30 | 89/06/24 | 5 س | 8 | 85000.000 | C.P.P |
| 6 -أناداركو ANADARKO | بركين، الرق، سيدي عدا ، قارة طاسيليت | R | 20915.84 | 89/06/24 | 5 س | 10 | 100000.000 | C.P.P |
| 7 -طوطال TOTAL | الأغرب غرب | R | 5515.65 | 89/06/08 | 2 س | 4 | 31000.000 | C.P.P |
| 8 - طوطال TOTAL | الحرشة شرق | R | 1972.31 | 89/11/08 | 2 س | 3 | 40000.000 | C.P.P |
| 9 - نست أوي NESTE OY | الوار | R | 4822.27 | 90/03/13 | 3 س | 3 | 25000.000 | C.P.P |
| 10- طوطال TOTAL | بشار شرق | P | 5903.61 | 90/05/21 | 1.5 س | | | |
| 11 - أجيب AGIP | الرق الحسيان | R | 12859.82 | 90/12/20 | 4 س | 1 | | C.P.P |
| 12 - ربسول REPSOL | الرق إسلون | R | 4540.15 | 90/12/20 | 2 س | 6 | | C.P.P |
| 13 - طوطال TOTAL | جبل بوخشة | R | 4509.15 | 91/05/15 | 2 س | 2 | 18000.000 | C.P.P |
| 14 - طوطال TOTAL | حمرة جنوب غرب | R | 1949.37 | 91/05/12 | 2 س | 1 | 6000.000 | C.P.P |
| 15- أوكسيدونتال OCCIDENTAL | جمعة توقورت | R | 22508.08 | 91/06/09 | 3 س | 10 | 32000.000 | C.P.P |
| 16 - جينوك JNOC | الرق شلش | P | 33751.51 | 91/08/18 | 3 س | | | |
| 17 - أونكور ENCOR | مهايقن | R | 13506.56 | 91/10/08 | 3 س | 10 | 60000.000 | C.P.P |
| 18 - أجيب AGIP | زوتي شرق | R | 6784.00 | 91/12/17 | 3 س | 1 | | C.P.P |
| 19 - أناداركو ANADARKO | أمارة | P | 3377.67 | 92/01/25 | 1.5 س | | | |
| 20 - أركوا ARCO | قرابة | R | 9952.64 | 92/05/10 | 5 س | 11 | 65000.000 | C.P.P |
| 21 - أركوا ARCO | حاسي بئر ركايز | R | 4945.33 | 92/05/10 | 5 س | | | C.P.P |

| الشركات | المناطق | نوعية العقد | المساحة بـ كلم2 | تاريخ الإمضاء | مدة العقد | عدد الآبار | التعهد المالي بالدولار US | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 22 - موبيل MOBIL | توقورت | R | 12700.37 | 92/06/15 | 1.5 س | | | |
| 23 - فيليبس PHILLIPS | برج مسعودة | R | 6047.11 | 92/07/11 | 5 س | 7 | 67000.000 | C.P.P |
| 24 - واسكانا WASCANA | الماسي | R | 6278.89 | 92/11/17 | 2 س | 3 | 34000.000 | C.P.P |
| 25 - لويزيانا لوند LOUISIANA LAND | أولاد نصير، متزل لجمت. | R | 6284.52 | 92/01/24 | 5 س | 3 | 33000.000 | C.P.P |
| 26 - بلوسبترول PLUSPETROL | القنطة شمال | R | 924.60 | 92/12/06 | 3 س | 3 | 23250.000 | C.P.P |
| 27 - فيبا أول VEBA OEL | حمادات القنطة | R | 874.00 | 93/01/12 | 3 س | 3 | 24500.000 | C.PP |
| 28 - رويديا RWE DEA | العسل | | 3409.34 | 93/01/12 | 1.5 س | | | |
| 29 - بيبي BP | صور الغزلان | P | 5933.40 | 93/01/30 | 2 س | 5 | 45000.000 | C.P.P |
| 30 - بتروكندا PETROCANADA | تيهرت | R | 8195.40 | 93/04/26 | 5 س | 9 | 34500.000 | C.P.P |
| 31 - موبيل MOBIL | توقرت | R | 12700.00 | 94/02/27 | 5 س | 5 | 58500.000 | C.P.P |
| 32 - ريبسول REPSOL | زيزارة | R | 6423.44 | 94/05/09 | 5 س | 5 | 27000.000 | C.P.P |
| 33 - بلوسبترول PLUSPETROL | العارف | R | 5378.00 | 94/06/14 | 5 س | 3 | 26500.000 | C.P.P |
| 34 - بيدكو PEDCO | بورارحات | R | 5583.00 | 94/12/14 | 5 س | 3 | 22000.000 | C.P.P |
| 35 - بيبي / أموكو BP/ AMOCO | عين صالح | R | 20412.80<br>3032.05 | 95/12/23 | 5 س | 3 | 100.000.000 | C.P.P |
| 36 - آجيب AGIP | واد الته | R | 591.28 | 96/06/03 | 4 س | 01 | 21000.000 | C.P.P |
| 37 - بيتروناز كارقالي Petronas Carigali | القحيرة ، واد المرهي | R | 8285 | 96/12/04 | 7 س | 01 | 38000.000 | C.P.P |
| 38 - آجيب AGIP | عين الأمجن | R | 2284.03 | 97/05/27 | 5 س | - | 31700.000 | C.P.P |
| 40 - بآش بي BHP | بوخشبة | R | 9003 | 97/05/31 | 10 س | - | 62000.000 | C.P.P |
| 41 - أوريكس ORYX | تيسيست | R | 7569.94 | 98/01/14 | 5 س | - | 34900.000 | C.P.P |
| 42 - آجيب AGIP | برج عمر دريس II | R | 2876.02 | 99/05/31 | 5 س | - | 11000.000 | C.P.P |
| 43 آجيب AGIP | زمول الأكبر | | 1883 | 99/05/31 | 5 س | - | 11000.000 | C.P.P |
| | | | 324228.70 | | | 130 | 1184.550.000 | |

المصدر: سوناطراك / قسم الإستكشاف

C.P.P : عقد تقاسم الإنتاج / P : التنقيب : الأعمال الأولية لمعرفة بوادر وعلامات تواجد المحروقات باستعمال الطرق الجيوفيزيائية باستثناء أعمال الحفر.

R : البحث : أعمال التنقيب يضاف إليها أعمال الحفر لأجل البحث بغية الكشف عن حقول المحروقات

## PROGRAMME D'INVESTISSEMENTS
## (1967-73)

(En MDA)

| | 1967-69 | % | 1970-73 | % |
|---|---|---|---|---|
| Hydrocarbures | 2.500 | 5,1 | 9.800 | 46,9 |
| Indus. de base | 1.580 | 32,1 | 7.520 | 36,0 |
| Indus. de transf | 370 | 7,6 | 1.320 | 6,3 |
| Mines et Energie | 440 | 9,0 | 2.180 | 10,4 |
| **TOTAL** | **4.890** | **100,0** | **20.920** | **99,6** |

## TAUX D'INVESTISSEMENT ET DE CONSOMMATION DANS LE PIB

| | CONSOMMATION / PIB | INVESTISSEMENT / PIB |
|---|---|---|
| 1962 | 69,1 | 29,3 |
| 1966 | 82,9 | 14,8 |
| 1970 | 70,8 | 36,0 |
| 1975 | 62,4 | 50,2 |
| 1980 | 56,7 | 39,0 |
| 1983 | 60 | 37,7 |
| 1986 | 65,38 | 38,7 |

## GESTION DES DESEQUILIBRES EXTERNES ECARTS EPARGNE-INVESTISSEMENT

**En % PIB**

| | 1971 | 1974 | 1978 | 1980 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|
| Tauxd'épargne | 26 | 43 | 37 | 43 | 31 |
| Taux d'investissement | 35 | 40 | 52 | 40 | 31 |
| Solde courant | -9 | +3 | -15 | +3 | - |

Source : Banque Mondiale (citées par D. Delmasure in CFM n° 4, 1992).

## REPARTITION DES INVESTISSEMENTS INDUSTRIELS
## (1967-77)

(En MDA)

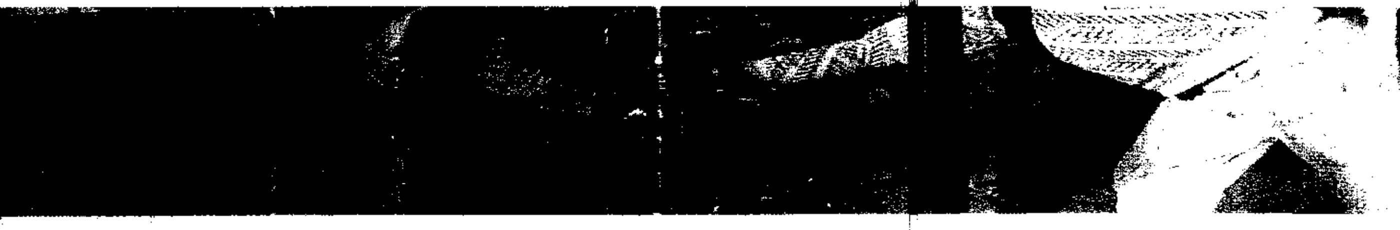
| | 1967-69 | 1970-73 | 1974-77 |
|---|---|---|---|
| Indus. de base et hydrocarbures | 4.080 | 17.320 | 74.460 |
| Indus. de transformation | 370 | 1.320 | 5.070 |
| **TOTAL** | **4.450** | **18.640** | **79.530** |

## PROGRAMMES D'INVESTISSEMENTS
## (1980-89)

(En MDA)

| | 1980-84 | % | 1985-89 | % |
|---|---|---|---|---|
| Agriculture et forêts | 23.200 | | 37.000 | |
| Hydraulique | 23.000 | | 41.000 | |
| Pêche | 900 | | 1.000 | |
| **S/TOTAL** | **47.100** | **12,19** | **79.000** | **14,36** |
| Hydrocarbures | 63.200 | | 39.800 | |
| Electricité | 14.500 | | 28.300 | |
| Sidérurgie | 14.000 | | 18.000 | |
| Mnes | 2.500 | | 3.000 | |
| Pétrochimie | 3.000 | | 11.000 | |
| Const. méca. et élec | 17.000 | | 26.600 | |
| Autres industries | 40.700 | | 47.400 | |
| **S/TOTAL** | **154.900** | **40,09** | **174.200** | **31,67** |
| Moyens de réalisation | 20.000 | | 19.000 | |
| Moyens de transport | 12.500 | | 19.000 | |
| Habitat | 60.000 | | 76.000 | |
| Education-formation | 42.200 | | 45.000 | |
| Santé | 7.000 | | 8.000 | |
| Autres infras. sociale | 9.000 | | 20.450 | |
| Equipements collectifs | 9.600 | | 44.000 | |
| Stockage distrb. | 13.000 | | 15.850 | |
| P et T | 6.000 | | 8.000 | |
| Infras. éco | 5.000 | | 45.500 | |
| **S/TOTAL** | **184.300** | **47,70** | **296.800** | **53,96** |
| **TOTAL GENERAL** | **386.300** | **100** | **550.000** | **100** |

Source : L'ECONOMIE N° 39 - DECEMBRE 1996



# 36 سؤال حول مشروع القانون الخاص بالمحروقات



**36 سؤال حول مشروع القانون الخاص بالمحروقات و38 جواب نحاول من خلالها تلخيص فيمايلي هذا المشروع والوصول الى صلب الموضوع وهذا عبر المداخلات المختلفة للسيد شكيب خليل وزير الطاقة وتحليل محاضر المناقشات التي جرت من جانفي إلى فيفري 2001 في الوزارة، والمديرية العامة لسوناطراك، في حاسي رمل، وحاسي مسعود، وعين أمناس، وأرزيو، وسكيكدة، وبجاية، إلخ ...**





■ **السؤال الأول : هل في القانون الجديد تناقض مع الدستور؟**

لا، تبقى موارد التراب الوطني سواء كانت سطحية أو باطنية ملكية للوطن، والتي تعتبر الدولة منبع له – المادة الثانية من القانون.

■ **السؤال الثاني : هل هي في تناقض مع برنامج الحكومة؟**

لا، هذا المشروع يتماشى تماما والأهداف ومخططات التنفيذ التي سطرت في برنامج الحكومة والتي صادق عليها البرلمان.

■ **السؤال الثالث : هل يستلزم هذا القانون إعادة إعتبار تأميمات 1971؟**

لا، لقد تم تبني تأميمات سنة 1971 من أجل إعطاء الإقتصاد الوطني إمكانيات تمويله وتطويره، فكان هدفها الأساسي هو خلق أقصى حد ممكن من الثروة، يرتكز القانون الجديد في نفس الأفاق حيث هدفه الأساسي، هو توسيع حجم إيرادات الدولة.

■ **السؤال الرابع : إذن لماذا هذا القانون؟**

لأن الدولة تريد إسترجاع حقوقها كمالكة للقطاع المنجمي وهذا للتمكن من الحصول على أقصى حد من الأرباح.

■ **السؤال الخامس : ماهي خلفيات وأهداف هذا القانون؟**

جلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين و توفيتهم.

■ **السؤال السادس : هل ستضعف الدولة هذه الإصلاحات؟**

لا، وبصفة عامة، تكون الدولة أقوى في إقتصاد السوق أكثر ماهو الحال في إقتصاد مخطط (مثال الولايات المتحدة الأمريكية).

■ **السؤال السابع : هل هذه هي عودة إلى نظام التنازلات (concessions)؟**

لا، إن استرجاع الدولة لملكيتها في ميدان المناجم، يذهب في الإتجاه المعاكس لنظام التنازلات.

■ **السؤال الثامن : مامصير الجباية البترولية بعد وصول المستثمرين الجدد؟**

ستبقى على حالها أو سترتفع، وبهذا القانون أمنيتنا على مدى 5 سنوات هي الوصول إلى 80 شركة جديدة وفعالية أكثر لسوناطراك من خلال عقود التنقيب.

■ **السؤال التاسع : هل هناك إمكانية هجرة الإطارات إلى الشركات الأجنبية؟**

هذه الحالة سارية المفعول حاليا وليس لها أية علاقة مع القانون الجديد، إنها مشكلة عامة تتجاوز قطاع المحروقات.

■ **السؤال العاشر : مع تواجد شركات أجنبية ملتزمة بعقود، ماهي الآليات التي ستمكننا من الحفاظ على ثرواتنا؟**

هي نفس القوانين، إلا أن سلطة التنظيم والوكالة ستكون أقوى وأكثر تمكننا للحفاظ على المصالح العمومية.

■ **السؤال الحادي عشر : هل إصلاحات القطاع المالي ليست سابقة لإصلاحات قطاع المحروقات؟**

لا، لأنه بإمكان المستثمرين تحويل إيراداتهم بالعملة الصعبة.

■ **السؤال الثاني عشر: من سيدافع على مصالح قطاع المحروقات أمام لجنة المالية الدولية لمجموعة آظآي؟**

هي وزارة الطاقة والمناجم.

■ **السؤال الثالث عشر : هل ستتخلى الدولة على سوناطراك؟**

لا، تبقى سوناطراك ملكا للدولة.

■ **السؤال الرابع عشر : هل ستكون سوناطراك مستضعفة مقارنة بالمنافسة الأجنبية؟**

لا، بالعكس، تملك سوناطراك أفضلية كبيرة بالمقارنة مع الشركاء الأجانب :

– الرخصة بـ 40% من مساحات التنقيب.
– معرفة للقطاع المنجمي.
– حق الخيار بـ 25%.
– مواصلة تسيير العقود المبرمة مقابل أجرة تمنحها لها الدولة.





**■ السؤال الخامس عشر : مقارنة بالشركات الأجنبية، سوناطراك ليست محضرة لهذه الوضعية، لن يضعفها القانون الجديد؟**

لسوناطراك المعرفة الكاملة، وهذا أكثر من الشركاء الأجانب، فيما يخص القطاع المنجمي الوطني، كما أنها تسير سياسة شراكة ناجحة وهذا منذ ما يقارب عشر سنوات. وقد حصلت بهذا على معرفة تكنولوجية جديدة وكذلك على وسائل تسيير عالمية، كما أنّ بحوزتها موارد بشرية كفاة.

لكل هذه الأسباب، تستطيع سوناطراك أن تحضر نفسها بسرعة لمواكبة هذا القانون الجديد.

**■ السؤال السادس عشر : هل سيتم خوصصة سوناطراك؟**

لا، إن هذا القانون لايهدف الى خوصصة أو إلى إعادة هيكلة سوناطراك.

**■ السؤال السابع عشر : هل سيتم فتح رأس مال سوناطراك؟**

لا، إن مواد هذا القانون لاتنص على فتح رأس مال سوناطراك، لكن بمقتضى مضمون برنامج الحكومة، فتح رأس مال سوناطراك قد يكون عبر قرار رئيس الجمهورية، اذكر أن فتح رأس المال ليس معناه التخصيص لأن تكون الدولة المالكة الوحيدة لسوناطراك.

**■ السؤال الثامن عشر : لكن إذا أخذ قرار فتح رأس مال سوناطراك، هل سيكون هذا مربح للشركة؟**

نعم، هذا سيمكنها من بيع أسهمها وبهذا ستشارك في تطوير السوق المالي الوطني، كما أنها ستدخل نظام جديد في البورصة وهو إجبار الشركات على تقديم حصيلاتها.

**■ السؤال التاسع عشر : هل ستصبح سوناطراك شركة ذات حكم ذاتي؟**

نعم، سيكون لسوناطراك حكم ذاتي يمكنها من الوصول الى الأهداف المسطرة من طرف الجمعية العامة.

**■ السؤال العشرون : لماذا نزع ملكية المحروقات وبنك المعلومات من سوناطراك؟**

إن القطاع المنجمي للمحروقات وكذا بنك المعلومات ليست ملكية سوناطراك، بل ملكية الدولة التي تمثل المجتمع الوطني وإنما كانت الدولة تعتمد على سوناطراك في تسيير هذه القطاعات.

**■ السؤال الحادي والعشرون : هل من جديد فيما يخص سوناطراك؟**

نعم، إنه العقد، سيمكن سوناطراك من الحصول على قروض لتمويل مشاريعها كما أنها ستتمكن من الحصول على أكثر إستقرار على المدى المتوسط فيما يخص بإيراداتها.

**■ السؤال الثاني والعشرون : لماذا تجبر سوناطراك على إجراء عقود إنتاج لكل حقل؟**

بهذه الطريقة يمكن لسوناطراك، وبدون اللجوء الى ميزانيتها إستغلال عقلاني لحقولها وكذا حرية أكبر في إختيار شركاءها وتمويل مشاريعها.

**■ السؤال الثالث والعشرون : لماذا حق الخيار بنسبة 25 % ؟**

هذا صالح فقط في حالة ما ليس هناك شريك مع سوناطراك في التنقيب، هذه النسبة معمول بها مع شركاءها في إستغلال المناجم بتشارك. كما سيمكن هذا الحق لسوناطراك وجودا بارزا وأكثر ثقل فيما يخص الحقول وخاصة الغازية منها. كما تمكنها من الزيادة في فائض القيمة في حالة ارتفاع أسعار النفط أوفي حالة إكتشاف حقول ذات طاقة ومساحة أكبر من ماكان موعود به.

**■ السؤال الرابع والعشرون : لماذا لانرفع حق الخيار إلى 50 % ؟**

سيكون هذا بمثابة إلقاء الضرر على القطاع المنجمي وتهريب المستثمرين.

**■ السؤال الخامس والعشرون : إذا استثمرت سوناطراك لوحدها أو بشراكة في حقل ما، ماهي معايير الاختيار؟**

هناك معيار واحد للإختيار وهذا لجميع المتدخلين سواء كانوا أجانب أو محليين.

**■ السؤال السادس والعشرون : هل ستقوم الدولة بضمان تمويل سوناطراك؟**

لا وبهذا ستتفادى الدولة من إثقال ديون البلاد، ستكون سوناطراك محفزة أكثر للوصول الى فعالية في التسيير وإلى السيطرة على الكلفة.

تمكنها الدولة بهذا على البحث على آليات التمويل الموجودة في السوق المالي الوطني والدولي.



■ **السؤال السابع والعشرون : ماهو مصير شبكة النقل؟**

ستبقى شبكة النقل الموجودة ملك لسوناطراك والتي سيكون لها تنازل على هذه المنجزات وسيمكن مشروع القانون لكل المستثمرين من الوصول الى هذه الشبكة كما يمكن المستثمرين العموميين والخواص إنجاز مشاريع جديدة في إطار شبكة النقل.

■ **السؤال الثامن والعشرون : هل سيتم تحويل الصلاحيات من سوناطراك إلى الوكالات؟**

نعم، هذا فيما يخص صلاحيات السلطة العمومية، لكن لن يسمح لهذه الوكالات بالإستثمار ولن يكون لها حق في الأعمال التجارية.

■ **السؤال التاسع والعشرون : هل هناك نقل لاحتكار من سوناطراك الى الوزارة؟**

لا، إن صلاحيات سوناطراك كممثلة للدولة وللوزارة (في ميدان تسيير القطاع المنجمي ومراقبه) ستحول الى الوكالتين.

■ **السؤال الثلاثون: هل تعلق الوكالتين بوزارة الطاقة والمناجم لن يكون عائق في شفافية تعيين المصادر؟**

لا، إن هذا التعلق غير موجود لأن :

1- تعيين المصادر مخطط ترسمه الحكومة والتي سيكون برنامجها مصادق عليه في البرلمان.

2- سيعين مسؤولي هذه الوكالات مباشرة من رئاسة الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي ويخضعون لمراقبة جماعية (مجلس الإدارة).

■ **السؤال الواحد والثلاثون : هل ستكون هتين الوكالتين على عاتق الدولة؟**

لا، سيكون لهاتين الوكالتين حكم ذاتي ولن تكونا ممولتين من طرف الدولة بل من خلال الأتاوي والخدمات التي ستقوم بها.

■ **السؤال الثاني والثلاثون : هل لوكالة «بعشهمش» حق النظر في إتفاقيات الشراكة لسوناطراك؟**

لا، ليس لهذه الوكالة أي حق في النظر في عقود الشراكة لسوناطراك مع شركاءها المحليين والأجانب.

■ **السؤال الثالث والثلاثون : وفيما يخص مشاركة الشريك الإجتماعي في المجلس الإداري؟**

ستأخذ بعين الاعتبار.

■ **السؤال الرابع والثلاثون : لماذا غياب عامل الموارد البشرية؟**

لا، إن هذه النظرة ليست غائبة وقد خصص لها ولأول مرة مادة كاملة في هذا القانون.

■ **السؤال الخامس والثلاثون : هل هناك خطر للتشغيل؟**

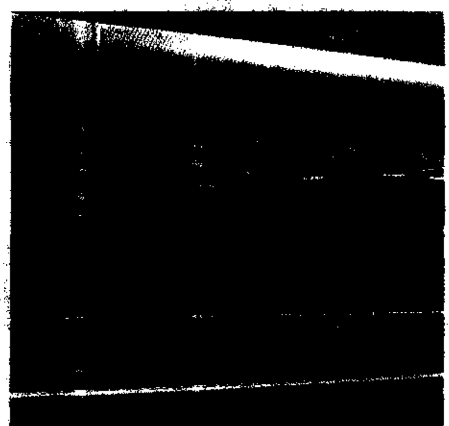
لا، لن يكون هناك تقليص للموارد البشرية، بل سيكون هناك خلق مناصب شغل جديد.

■ **السؤال السادس والثلاثون : في حالة إنفتاح لرأس المال، ماهو مصير عمال سوناطراك؟**

بمقتضى المساهمة، سيتمكن عمال سوناطراك من الحصول على إيرادات مختلفة بالإضافة الى الأجور المقتضات ومنح التقاعد.



# 36 questions sur l'avant-projet de loi sur les hydrocarbures



Trente-six questions sur l'avant-projet de loi sur les hydrocarbures et trente-six réponses qui s'efforcent de résumer les propos et d'aller à l'essentiel en se basant sur les différentes interventions et interviews de Chakib Khelil, ministre de l'Energie et des Mines, ainsi que sur les procès-verbaux des débats qui ont eu lieu en janvier et février 2001 au ministère, à la Direction générale de Sonatrach, à Hassi Messaoud, à Hassi R'mel, à In Amenas, à Arzew, à Skikda, à Bejaïa, etc.



**■ 1 - La nouvelle loi est-elle anticonstitutionnelle ?**
Non. Les ressources du sol et du sous-sol restent toujours propriété de la nation dont l'Etat est l'émanation. C'est dit dans l'article 2.

**■ 2 - Est-elle en contradiction avec le programme du gouvernement ?**
Non. Elle suit à la lettre les objectifs et plans d'action définis dans le programme du gouvernement, approuvé par le Parlement.

**■ 3 - Remet-elle en cause les nationalisations de 1971 ?**
Non. Les nationalisations de 1971 ont été décidées pour donner à l'économie du pays les moyens de son financement et de son développement. Leur but ultime était d'encourager à la création du maximum de richesses. La nouvelle loi se situe exactement dans la même perspective puisque son objectif principal est de maximiser les revenus de l'Etat.

**■ 4 - Alors pourquoi cette loi ?**
Parce que l'Etat veut reprendre ses droits de propriétaire du domaine minier afin d'en tirer le maximum de profits.

**■ 5 - Quels sont les motivations et objectifs de la loi ?**
Attirer le plus d'investissements possibles et les rendre plus sûrs.

**■ 6 - La réforme des hydrocarbures ne va-t-elle pas affaiblir l'Etat ?**
Non. Et de façon générale, l'Etat est plus fort dans une économie de marché que dans une économie planifiée (exemple des Etats-Unis).

**■ 7 - Est-ce le retour au système des concessions ?**
Non. La récupération par l'Etat lui-même de ses prérogatives de propriétaire du domaine minier va dans la direction opposée au système des concessions.

**■ 8 - Avec les nouveaux investisseurs, que deviendra la rente ?**
Elle sera maintenue au même niveau ou augmentera. Avec cette loi, il faut espérer, d'ici cinq ans, la venue de 80 nouvelles compagnies et une meilleure efficacité de Sonatrach à travers les contrats par gisement.

**■ 9 - Y a-t-il risque d'exode des cadres vers les compagnies étrangères ?**
C'est déjà une pratique actuelle, et cela n'a rien à voir avec la nouvelle loi. C'est un problème global qui dépasse le seul secteur des hydrocarbures.

**■ 10 - Avec les sociétés étrangères qui auront des contrats, quel est le mécanisme qui permettra de sauvegarder nos richesses ?**
C'est la même réglementation sauf que l'autorité de régulation et l'agence ALNAFT seront plus fortes et mieux équipées pour sauvegarder l'intérêt public.

**■ 11 - Les réformes du système bancaire ne sont-elles pas un préalable à celles des hydrocarbures ?**
Non. Car les investisseurs peuvent transférer leurs recettes en devises.

**■ 12 - Qui défendra les intérêts du secteur des hydrocarbures auprès des institutions internationales (OPEP) ?**
C'est le ministère de l'Energie et des Mines.

**■ 13 - L'Etat va-t-il abandonner Sonatrach ?**
Non. L'Etat reste propriétaire de Sonatrach.

**■ 14 - Sonatrach est-elle désavantagée par rapport à la concurrence étrangère ?**
Non. Au contraire, Sonatrach dispose d'une grande avance sur les autres partenaires : permis sur plus de 40 % des zones d'exploration, connaissance du domaine minier, option de 25 %, poursuite de la gestion des contrats existants contre rémunération par l'Etat, etc.




**■ 15 - Contrairement aux sociétés étrangères, Sonatrach n'est pas préparée. La loi ne va-t-elle pas la pénaliser ?**
Sonatrach connaît mieux que les sociétés étrangères le domaine minier national. Sonatrach pratique déjà le partenariat avec succès depuis près de dix ans. Et grâce à cela, elle a acquis des technologies modernes et des éléments de management international. Elle dispose aussi de ressources humaines compétentes. Pour toutes ces raisons, elle peut se préparer rapidement dans la perspective de la nouvelle loi.

**■ 16 - Va-t-elle privatiser Sonatrach ?**
Non. Elle ne vise ni à privatiser Sonatrach, ni à la restructurer, ni à la réorganiser, ni à la démembrer.

**■ 17 - Va-t-elle ouvrir le capital de Sonatrach ?**
Non. La loi n'évoque nulle part cette question. Inscrite dans le programme du gouvernement, l'ouverture du capital peut être décidée par décret présidentiel. D'ailleurs, ouvrir le capital n'est pas privatiser puisque l'Etat restera toujours propriétaire de Sonatrach.

**■ 18 - Mais si cette ouverture du capital était décidée, va-t-elle être bénéfique à Sonatrach ?**
Oui. Elle permettra à Sonatrach de vendre des actions et elle contribuera au développement du marché financier national. Elle introduit aussi une discipline de marché car la Bourse obligera les entreprises à fournir des bilans.

**■ 19 - Sonatrach ne va pas être autonome...**
Si. Sonatrach aura l'autonomie nécessaire pour réaliser les objectifs qui lui seront fixés par son assemblée générale.

**■ 20 - Pourquoi transférer la gestion de la banque de données ?**
Le domaine minier hydrocarbures et la banque de données n'appartiennent pas à Sonatrach. Ils appartiennent à l'Etat en tant que représentant de la collectivité nationale et qui en avait provisoirement confié la gestion à Sonatrach.

**■ 21 - Y aura-t-il quelque chose de nouveau pour Sonatrach ?**
Oui. C'est le contrat. Et il permettra à Sonatrach d'avoir des crédits pour le financement de ses projets sur chaque gisement et une meilleure stabilité de ses revenus à moyen terme.

**■ 22 - Pourquoi obliger Sonatrach à passer un contrat de production sur chaque gisement ?**
De cette façon et sans faire appel à son bilan, Sonatrach pourra exploiter plus rationnellement ses gisements en ayant plus de liberté dans le choix de ses partenaires et dans le financement de ses projets.

**■ 23 - Pourquoi ce taux de 25 % pour l'option ?**
C'est valable seulement lorsque Sonatrach n'est pas déjà partenaire dans l'exploration. Ce taux est comparable à celui pratiqué actuellement par Sonatrach dans les gisements en association. Cette option permet à Sonatrach d'être plus présente sur les gisements, notamment gaziers. Elle permet aussi d'écrémer les plus-values dégagées suite à l'augmentation des prix du pétrole et en cas de découverte des gisements de taille plus importante que prévu.

**■ 24 - Pourquoi pas 50 % sur l'option ?**
Ce serait nuire à l'attractivité du domaine minier et décourager les investisseurs.

**■ 25 - Si Sonatrach investit sur un bloc seule ou en association, sur quel critère se fera la sélection ?**
Il y a un critère unique de sélection pour tous les opérateurs nationaux ou étrangers.

**■ 26 - L'Etat va-t-il garantir les financements de Sonatrach ?**
Non. L'Etat évitera ainsi d'alourdir la dette du pays. Sonatrach est incitée à plus d'efficacité dans le management et dans la maîtrise des coûts. L'Etat lui donne la possibilité de rechercher d'autres mécanismes de financement qui se trouvent sur les marchés financiers national et international.

**■ 27 - Quel est le devenir du réseau de transport ?**
Le réseau de transport précédemment exploité par Sonatrach restera à Sonatrach qui aura une concession sur chaque ouvrage de transport. Le projet de loi permet l'accès libre aux tiers en cas de besoin et donne la possibilité aux investisseurs publics et privés de réaliser de nouveaux ouvrages.

**■ 28 - Y aura-t-il transfert des prérogatives de Sonatrach vers les agences ?**
Oui, s'agissant des prérogatives de puissance publique. Cependant, ces agences ne pourront pas réaliser d'investissements et n'auront pas de vocation commerciale.

**■ 29 - Y a-t-il transfert du monopole de Sonatrach vers la tutelle ?**
Non. Les prérogatives dévolues à Sonatrach en tant que représentant de l'Etat et au ministère (en matière de gestion du domaine minier et de contrôle-régulation) sont transférées aux deux agences.

**■ 30 - La dépendance des agences à l'égard du ministère de l'Energie et des Mines n'empêche-t-elle pas la transparence dans l'affectation des ressources ?**
Non. Cette dépendance n'existe pas car :
1. L'affectation des ressources est tracée par le gouvernement dont le programme est approuvé par le Parlement.
2. Les principaux dirigeants de ces entités sont nommés par décret présidentiel et soumis à un contrôle collégial (conseil d'administration).

**■ 31 - Les deux agences seront-elles à la charge de l'Etat ?**
Non. Elles sont autonomes et ne seront pas financées par l'Etat, mais par une partie de la redevance et les prestations qu'elles auraient à faire.

**■ 32 - ALNAFT a-t-elle un droit de regard sur les accords de partenariat de Sonatrach ?**
Non. ALNAFT n'a aucun droit de regard sur les contrats de partenariat conclus avec les opérateurs nationaux et étrangers.

**■ 33 - Et la participation du partenaire social au conseil d'administration...**
Elle sera prise en considération.

**■ 34 - Pourquoi l'aspect ressources humaines est-il absent ?**
Non. Il n'est pas absent. La loi consacre dans un article, et pour la première fois, cet aspect.

**■ 35- Y a-t-il un risque pour l'emploi ?**
Non. Il n'y aura pas de compression du personnel. Au contraire, la loi va permettre la création de nouveaux emplois.

**■ 36 - En cas d'ouverture du capital, que deviendront les travailleurs de Sonatrach ?**
Grâce à l'actionnariat, ils pourront être impliqués dans les résultats de Sonatrach et ils pourront recevoir d'autres revenus en plus des revenus de la retraite.